

الدولة في الألفية الثالثة

The State in the Third Millennium

الأمير الحاكم في ليشتنشتاين

هانز آدم الثاني

Hans-Adam II

The Reigning Prince of Liechtenstein



كيف يُفترض بالدولة أن تبدو في الألفية الثالثة؟ هذا هو السؤال الذي يطرحه هانز آدام الثاني، الأمير الحاكم في ليشتنشتاين، في هذا الكتاب، مستنداً إلى عقدين من الخبرة بوصفه حاكماً لإمارة دستورية.

في استطاعة الأمير هانز آدم إلقاء نظرة على الأمّة – الدولة العصرية من زوايا مختلفة: كرئيس دولة، كسياسي فاز في انتخابات شعبية تعتمد الديموقراطية المباشرة، وكرجل أعمال ناشط في قارات مختلفة، وكمؤرّخ درس تأثير التكنولوجيا العسكرية، والنقل، والاقتصاد على أنشطة الدولة.

يحلل كتاب «الدولة في الألفية الثالثة» القوى التي أثّرت في التاريخ البشري في الماضي، ومن المحتمل أن تستمر في ذلك في المستقبل المنظور. كما يسبر الأمير هانز آدم أغوار استراتيجيات تتناول كيفية تحقيق الدولة الدستورية الديموقراطية العصرية في الألفية الثالثة، مؤكداً أنه لا يُفترض اعتبار المواطنين بعد اليوم خدماً للدولة، بل يجب أن تتحول الدولة إلى شركات خدمات مساعدة تخدم الشعب كما لو أنه زبونها.

يتناول الاستقصاء الذي يُجريه الأمير هانز آدم حول الحكم مجموعة واسعة من المواضيع تشمل تحليل الديموقراطيّتين المباشرة وغير المباشرة من خلال الخبرة المكتسبة من الثورة الأميركية والدستور السويسري للعام 1848. هو يستلهم العِبر من الفرص المتاحة للإصلاح بالاستناد إلى مواكبته للإصلاح السياسي في ليشتنشتاين.

إنه عمل أنيق، مبتكر، ومُرفق بحجج واضحة تجتذب كل المراقبين والباحثين في شؤون الإدارة العصرية للدول.

الدولة
في الألفية الثالثة

The State in the Third Millennium



الدولة في الألفية الثالثة

The State in the Third Millennium

تأليف

الأمير الحاكم في ليشتنشتاين

هانز آدم الثاني

Hans-Adam II

The Reigning Prince of Liechtenstein

ترجمة

حسان البستاني

مراجعة وتحرير

مركز التعريب والبرمجة



الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل

Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L



يتضمن هذا الكتاب ترجمة الأصل الإنكليزي
The State in the Third Millennium
حقوق الترجمة العربية مرخّص بها قانونياً من
books&rights, Zürich
بمقتضى الاتفاق الخطي الموقّع بينه وبين الدار العربية للعلوم ناشرون، ش.م.ل.

تم إصدار هذا الكتاب بمساعدة منحة تقدم بها برنامج "أضواء على حقوق النشر" في أبو ظبي



الطبعة الأولى

1431 هـ - 2010 م

ردمك 978-614-01-0029-9



عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم
هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)
ص.ب: 5574-13 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان
فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

التنضيد وفرز الألوان: **أبجد غرافيكس**، بيروت - هاتف 785107 (9611+)

الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت - هاتف 786233 (9611+)

المحتويـــات

المقدمة

باديء ذي بدء، أودّ أن أشكر كل من تكبّد عناء قراءة مخطوطي، فأنا أدين له بالعديد من التصحيحات، والإضافات، والاقتراحات. جاء هذا الكتاب نتيجة تفحّص طويل ونقدي لمعنى الدولة والغاية المرجوّة منها. لقد بدأت هذا التفحّص عندما كنت طالباً في المدرسة الثانوية، كما أذكر في الفصل الأول، وهو لا يزال غير مُنجَز حتى اليوم بعد انسحابي من الممارسة العملية للسياسة.

لقد سألني أحد أصدقائي، وهو أستاذ في الفلسفة الدستورية كنت قد ناقشتُ معه مخطوطي، عن النوع المفترض للكتاب. هل هو بحث في الفلسفة الدستورية، كما سأل، أم بيان رسمي سياسي، أم مذكّرات، أم كتاب تاريخ؟ وكلما فكرت في الأمر، بدا لي الكتاب أكثر فأكثر، وببساطة، كتاب طبخ يحتوي على وصفات طهو سياسية جمعها أسلافي على مرّ القرون، وقمت بإعادة جمعها بنفسي على مرّ العقود. آملاً في أن تساعد هذه الوصفات على إنشاء دولة للألفية الثالثة، دولة يمكن لأكبر قدر من الناس الاستمتاع بها. وأيّاً تكن وصفات الطهو السياسية هذه، هناك أمر مؤكّد واحد: يمكن تعلّم الكثير من وصفات الطهو السياسية في القرون والألفيات الأولى، ولكن الوصفات الأكثر حداثة ستكون أمراً ضرورياً لتلبية أماني البشر وحاجاتهم في الألفية الثالثة. ولكن عصر الديموقراطية لم يبدأ إلا في نهاية الألفية الثانية بالنسبة إلى

شعوب جزء من العالم. وتُعقَد الآمال على أن يتم إضفاء طابع الديموقراطية على الألفية الثالثة ومستقبل التاريخ البشري وألا تبقى، كما كانت حال الألفيّتين السابقتين، حدثاً محدوداً في الزمان والمكان أو، بمعنى آخر، حاشية في صفحات التاريخ.

أي نوع من الدول تحتاج إليه البشرية في الألفية الثالثة؟ فالرئيس كنيدي الذي كان لي شرف مقابلته شخصياً عندما كنت شاباً يافعاً قال في كلمة حفل تنصيبه عام 1961: "لا تسأل عما يمكن لوطنك أن يقدّمه إليك، بل اسأل عما يمكنك تقديمه إلى وطنك". لقد أقنعني هذا التصريح آنذاك بسبب صغَر سنّي وتعلّقي بالمُثُل العليا. واليوم، قد لا أكون فقدت كل مُثُلي العليا، ولكن عقوداً من الخبرة في ممارسة السياسة على الصعيدين الوطني والدولي، بما في ذلك سنوات عدة أمضيتها رئيساً لدولة ديموقراطية صغيرة ولكن عصرية، أقنعتني بصحة التصريح معكوساً: *لا تسأل عما يمكن للمواطن أن يقدّمه إلى الدولة، بل عما يمكن للدولة أن تقدّمه إلى المواطن أكثر مما تقدّمه أي منظمة أخرى*. قد تكون هذه المنظمة جماعة سكانية، أو منظمة دولية، أو شركة خاصة. في هذا الكتاب، أعرض لأسباب عدم كون الدولة التقليدية التي تتخذ طابع مؤسسة احتكارية مؤسسةً غير فعاّلة ومنخفضة الأداء فحسب، بل، والأهم من ذلك، دولة يزداد خطرها على البشر كلما طال أمدها.

تُظهر مقاربة انتقادية للتاريخ البشري، ولا سيما في القرن العشرين، أن الدولة هي تهديد حقيقي لحياة الفرد وحرّيته. وبوضع هذا الأمر نُصب أعيننا، يسهل علينا فهم موقف أولئك الذين يُنكرون أشكال أنظمة الحكم كافة. فهل تتمنى البشرية أن تكون لها دولة في الألفية الثالثة؟ وهل من الممكن الوصول أخيراً إلى مجتمع مثالي دون

دولة؟ فرفض أي شكل من أشكال الحكم يُعبَّر عنه على نطاق واسع بالعبارة اليونانية *Anarchia* أي غياب الحكم، وجاء هذا الرفض في الأساس على صورة تحرك سلمي عنوانه الملكية الخاصة. وما لم يفكر فيه مليّاً أنصار غياب الحكم هو أن الملكية الخاصة بحاجة إلى حكم القانون. ومن دون دولة، يصعب جداً تحقيق حكم القانون الذي يُفترض به أن يشمل الجميع، كما تصعب المحافظة عليه لمدة طويلة من الزمن.

في نهاية القرن التاسع عشر، طال تأثير الإيديولوجيا الاشتراكية-الشيوعية بعض أنصار غياب الحكم، وهي إيديولوجيا ترفض الملكية الخاصة وتؤيّد العنف. لقد استهدفت الشيوعية مجتمعاً لا طبقيّة فيه ولا دولة له. وفي مرحلة انتقالية، تمّ بلوغ هذا الهدف من خلال دكتاتورية الطبقة العاملة، فكانت النتيجة دولة توتاليتارية، شهدت معسكرات الاعتقال الجماعي التابعة لها مقتل عدد كبير من الأشخاص، فاقوا الذين قُتلوا في معسكرات الاعتقال الجماعي النازية عدداً. وتشير التقديرات إلى أن 20 مليون شخص قُتلوا في الاتحاد السوفياتي وحده لأسباب سياسية، وأن عدد القتلى في الصين أكبر من ذلك. ويُزعم أن الاختبار الذي مرت به كمبوديا مع ما دُعي شيوعية العصر الحجري كلّفها فقدان ثلث شعبها. وحتى وإن كانت هذه الأرقام مبالغاً فيها، فهي تتخطى عدد ضحايا معسكرات الاعتقال الجماعي النازية والذي بلغ ستة ملايين شخص.

قد يقول قائل إن هناك على الأقل فرقاً نظرياً بين النازية والشيوعية. فكل من وُلد يهودياً بقي يهودياً وقُتل في معسكر اعتقال نازي. وكل من وُلد عدوّاً للطبقية كانت له على الأقل إمكانية نظرية للتحوّل إلى الاشتراكية والشيوعية. لذلك، فالاشتراكية والشيوعية هما

أقــرب مــن الناحية النظرية إلى الأديان العالمية منها إلى النازية، ولكن الفــارق ضئيل في الواقع السياسي. ولم يُمنح أولئك الذين وُلدوا أعداء للطبقية فرصة التحوّل إلا في مناسبات نادرة، علماً أن ذلك التحول إلى الاشتراكية والشيوعية لم يَحُل دون التعرض للموت في معسكر للاعتقال الجماعي في ظل حكم ستالين، وماو تسي تونغ، وبول بوت، وغيرهم من الحكام الدكتاتوريين.

كمــا جاء في هذا الكتاب، قد يحقق البشر نجاحاً كبيراً في الألفية الثالــثة إذا تمكــنوا من تحويل كل الدول إلى شركات خدمات تعمل لــصالح الشعوب في إطار ديموقراطية مباشرة وغير مباشرة وحق تقرير المصير على المستوى المحلي. والمساهمون في شركة خدمات *الدولة* هذه هــم المواطــنون الذين تدفع إليهم الدولة نصيبهم من الأرباح المحقَّقة بطــريقة أو بأخــرى كما يصف الفصل العاشر. مع ذلك، وكما هي الحــال في تــسلّق الجبال، من الحكمة القيام بكل خطوة على حدة في المــيدان الــسياسي لأنك قد تسقط إذا عمدت إلى الركض. قد تبدو الخطــوات في هذا الكتاب كبيرة جداً بالنسبة إلى بعض الأشخاص، أو صــغيرة جــداً بالنسبة إلى آخرين. ومع ذلك، قد تتمكن البشرية في الألفــية الرابعة من طرح السؤال التالي: "لماذا نحتاج إلى دولة على كل حال؟".

من الطبيعي أن يدّعي مناصرو غياب الحكم أنه من غير المحتمل أن يكون فرد حاكم (monarch) متحدّر من أسرة مارست الحكم طوال عقــود مؤيّداً لفكرة إلغاء الدولة. ورداً على ذلك، أودّ الإشارة إلى أن أمراء ليشتنشتاين لا يتلقون أي أجر من الدولة أو من دافعي الضرائب لقــاء واجباتهم التي يقومون بها على رأس الدولة. وبخلاف كل أنظمة حكــم الفــرد الأخرى، تُستخدم الاعتمادات المالية الخاصة بالأمير أو

بالأسرة الأميرية لتغطية التكلفة الإجمالية لمنصبنا. صحيح أن منصب رئيس الدولة يوفر لشاغله العديد من اللحظات الممتعة وبعض الفوائد، ولكن المنصب هو بالتأكيد عائق أكثر منه ضرورة لامتلاك السعادة، أقلّه بسبب المسؤوليات التي يجب تحمّلها، والتوقعات التي لا يمكن الإيفاء بها.

كوني ديموقراطياً مقتنعاً بديموقراطيتي وملتزماً بنموذج ديموقراطي يتخطى إلى حدٍّ بعيد الأنظمة الديموقراطية المعهودة في الوقت الحاضر، أقدّم كتابي إلى كل أولئك الذين لا يملكون الوقت أو الميل إلى قراءة بحث علمي سياسي مؤلف من مئات الصفحات. ونادراً ما يملك السياسيون الوقت لذلك ما لم يخسروا معركة انتخابية. لذلك، حاولت وضع كتاب قصير وسهل الفهم، مُغفِلاً إضافة الحواشي والكثير من المعلومات التوضيحية.

يعود السبب الآخر لغياب الحواشي إلى الصعوبة التي أواجهها في الوقت الحاضر في العودة إلى المصادر التي استقيتُ منها المعلومات على مَرّ العقود، وهي عبارة عن عدد كبير من الكتب والمقالات التي قرأهّا، بالإضافة إلى العديد من الحوارات التي أجريتها مع علماء في حقول متنوّعة، أو مع سياسيين على الصعيدين الوطني والدولي. وهكذا، قصرتُ اهتمامي في الفصل الأول على إيضاح خبراتي الشخصية للقارئ التي صاغت مفهومي للدولة. فقد كان في إمكاني النظر إلى الدولة من زوايا مختلفة: كرئيس للدولة، كسياسي يتعيّن عليه الفوز بالاستفتاءات العامة في سياق ديموقراطي مباشر، كرجل أعمال فاعل ليس في دولته فحسب بل في قارات مختلفة أيضاً، وكمؤرّخ هاوٍ مفتون بتطور البشرية وتأثير التكنولوجيا العسكرية والنقل والاقتصاد في حجم الدول. في الفصول الممتدة بين الفصلين الثاني والتاسع، أُفرد تلك القوى التي

أثّرت، باعتقادي، في التاريخ البشري في الماضي ومن المحتمل أن تستمر في ذلـــك في المـــستقبل، وهـــي على سبيل المثال لا الحصر الأديان، والإيديولوجـــيات، والتكنولوجـــيا العسكرية، والأنظمة الاقتصادية، وشـــبكات الـــنقل. قد يجد بعض القراء أن سبعين صفحة من التاريخ البـــشري لا تفـــي بالغرض، في حين أن آخرين قد يعتبرونها أكثر من كافية.

يمكـــن للقـــراء الأقل اهتماماً بالتاريخ إغفال الفصول الممتدة بين الفـــصلين الأول والتاسع، والتركيز على الفصول الممتدة بين الفصلين العاشـــر والـــثالث عشر حيث يوجد شرح للمقترحات الصالحة لجعل الدولة الدستورية الديموقراطية التقليدية أكثر ديموقراطية وفعالية. وأناقش أيضاً الاستراتيجيات المحتملة التي تتناول كيفية تحقيق الدولة الدستورية الديموقـــراطية العصرية في الألفية الثالثة. ويجب أن يكون هدف الألفية الثالثة تحويل كل الدول إلى شركات مسالمة تقدّم الخدمات إلى البشرية. ولا يُفترض بالبشرية بعد الآن تقديم خدمات إلى الدولة في ظل تعرّض وجـــودها للتهديد بسبب الحروب وتدابير أخرى تتخذها الدولة. إنها الغايـــة المـــرجوّة مـــن الدستور التمهيدي لدولة الألفية الثالثة المضاف كملحق والمعلّق عليه في الفصل الثاني.

1

حق تقرير المصير - اقتناع شخصي

عندما كنت طالباً في المدرسة الثانوية في خمسينيات القرن الماضي، أبديت اهتماماً بالعوامل التي أدت إلى الحرب في الجزائر. وما لم يكن في استطاعتي فهمه سبب منح أقل من عشرين ألف ليشتنشتاييني حق تقرير المصير من دون منح هذا الحق في الجزائر لمجموعات إثنية متنوعة يرقى عدد أفراد بعضها إلى الملايين.

وواجهتني المسألة نفسها في إسبانيا عام 1966 في أثناء حكم فرانكو. كنت آنذاك طالباً في علوم الاقتصاد ومتمرّناً في أحد مصارف منطقة الباسك في إسبانيا. لم أكن أمتلك حينذاك المقدرة الدبلوماسية، ولم أكن قادراً، في أثناء مناقشاتي مع الآخرين، على مقاومة إغراء طرح مسألة ضرورة منح سكان الباسك حق تقرير المصير المطبَّق على مجموعة صغيرة من سكان ليشتنشتاين. كان أصدقائي الباسكيون مسرورين ولكن أصدقائي الإسبان كانوا أكثر دبلوماسية مني، فبرّروا الأمر قائلين إن تقرير المصير لا يطبَّق على سكان الباسك، وما من داعٍ إذاً لتطبيقه على سكان ليشتنشتاين.

إن الشخص المولود في أسرة مماثلة لأسرتي يهتم عادةً بالتاريخ ويميل إلى الشؤون الدولية. فالتاريخ والسياسات الدولية يناقَشان ويُنتقدان في العائلة، ولا يكون الأبناء والبنات مستعدّين في عمر معيّن لمتابعة

النقاشـــات فحسب، بل وللمشاركة فيها أيضاً. وقد اتضح لأفراد العائلة مـــنذ بعض الوقت أن نموذج الحكم الملكي (monarchy) الوراثي الذي كان يتمتع بشرعية دينية كما لو أن نعمة الله حلّت عليه قد ولّت أيامه.

تمـــثّل الاخـــتلاف الوحيد في مختلف الآراء بالتساؤل حول ما إذا كفّ هذا النموذج عن كونه صالحاً للعمل به في القرن التاسع عشر أو قـــبل ذلك. كان جميع أفراد العائلة متفقين في الرأي على أن النماذج الإيديولوجية المُضفية للشرعية كالقومية أو الاشتراكية تقف عائقاً أمام التطور البشري. وبالرغم من مشاكلها الجوهرية، فقد بدت الديموقراطية البديل الوحيد الجدير بنعمة الله. ومع ذلك، لم يكن هناك اتفاق كامل في الرأي في صباي حول النموذج الديموقراطي الأفضل.

كان رفع الاستعمار الذي شهدتُه طوال عقود اختباراً خلاّباً بالنسبة إليّ في شبابـــي. ولكن، لسوء الحظ، ثبت أن نماذج الديموقراطية والتطور الاقتـــصادي كافـــة في الأمم الحديثة، سواءً أكانت تتّبع المثال البريطاني أم الفرنـــسي أم الأميركـــي، أخفقت على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وليـــست الـــنجاحات القليلة التي تحققت في دول مثل سنغافورة وكوريا الجنوبـــية ســـوى اســـتثناءات تُثـــبت القاعدة. كان المحللون السياسيون والاقتـــصاديون قـــد توقعوا بالإجماع مصيراً غامضاً لسنغافورة عندما تنال اســـتقلالها، واعتُـــبرت كوريا الجنوبية بعد مدة طويلة من الحرب الكورية حالـــة صـــعبة ولا مستقبل لها. وتوقع الخبراء في الستينيات بمستقبل زاهر لـــدول آســـيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية الغنيّة بالمواد الأولية، ولكن القومية والاشـــتراكية في تلك الدول لم تدمّرا كل اختبار في الديموقراطية فحسب، بل الاقتصاد أيضاً لسوء الحظ، وكان ذلك قاعدة عامة في مختلف الدول.

تمثّلت مشكلة إضافية بكون دول ما بعد الاستعمار دولاً مصطنعة مـــن دون اســـتثناء. لقـــد رسمت القوى الاستعمارية الحدود من دون

استشارة الشعوب المعنيّة، مما أدى إلى نشوء دول ذات شعوب غير متجانسة إلى حدٍّ كبير، وتُدعى دولاً متعددة الإثنيات. وإمبراطورية هابسبورغ التاريخية هي خير مثال على ذلك: مثال تقليدي عن دولة متعددة الإثنيات تقع على مقربة من بعضها البعض توجد فيها لغات وأعراق وأديان متعددة. كانت اللغات مختلفة تماماً بين قرية وأخرى، وهناك قرية كاثوليكية بجانب قرية بروتستانتية أو أرثوذكسية، وتعيش أقليات يهودية ضمن هذه الجماعات السكانية. لقد دمّرت القومية إمبراطورية هابسبورغ، وتسببت بكوارث سياسية في أوروبا في القرن العشرين. وتستمر القومية في ممارسة تأثيرها الهدام داخل أوروبا وخارجها، فتُقمع الأقليات أو تُطرد أو تُباد.

على ضوء علاقاتنا الوطيدة والودّية بأسرة هابسبورغ على مرّ العقود، يمكن فهم التحليل المركَّز الذي أجرته عائلتي حول مشاكل إمبراطورية هابسبورغ، بالإضافة إلى اهتمامنا بإمبراطوريات ودول مماثلة متعددة الثقافات والأديان ظهرت عبر التاريخ. فقد كانت لعائلتي مكانة قوية إبّان حكم دوقات بابنبيرغ (أسلاف الهابسبورغيين) في ما تُعرف اليوم بالنمسا الشرقية والمنطقة المورافية في جمهورية التشيك. وعندما انتهت عائلة بابنبيرغ في القرن الثالث عشر، منحنا الهابسبورغيين دعمنا. ولم تكن هناك اختلافات دينية وسياسية بيننا إلا خلال مرحلة وجيزة في القرنين الخامس عشر والسادس عشر. كانت الأسرتان ترتبطان بصلة القربى، بالإضافة إلى ارتباطنا بعلاقات سياسية. فجدتي، على سبيل المثال، هي الشقيقة الصغرى لفرانز فرديناند وريث العرش الذي اغتيل في ساراييفو. وغالباً ما كنا نناقش في عائلتي الإصلاحات السياسية التي كانت لتنقذ إمبراطورية هابسبورغ من انهيارها لو اعتُمدت. وبوجود المثال السويسري بجانبنا، كانت الديموقراطية المتينة

على المستوى المحلي واللامركزية السياسية الحلّين البديهيّين. فاقترح الإمبراطور تشارلز الأول اعتماد اللامركزية السياسية في إمبراطورية هابسبورغ بعد وفاة الإمبراطور فرانز جوزيف الأول إبّان الحرب العالمية الأولى، ولكن الاقتراح جاء متأخراً لسوء الحظ.

في النصف الثاني من القرن العشرين، واجهت سويسرا أيضاً، وهي التي تمثل الديموقراطية النموذجية، مشكلة الأقليات في كانتون بيرن حيث مقر العاصمة السويسرية. فبيرن هي أحد الكانتونات الأكبر والأكثر أهمية في سويسرا. وفي منطقة جورا من الكانتون، شعر الكاثوليك الناطقون بالفرنسية بالغُبن الاقتصادي مقارنةً بالأكثرية البروتستانتية الناطقة بالألمانية في بيرن، فتاقوا إلى حكم ذاتي أكبر في المنطقة، ولكن الأكثرية الناطقة بالألمانية قاومت الأمر، وتفاقم النزاع. وقعت هجمات بالقنابل، وأراد عناصر راديكاليون ضمّ جورا إلى فرنسا. فتدخلت الحكومة السويسرية الكونفدرالية في مشكلة الكانتون الداخلية، وتوسطت لإصلاح ذات البين، وتوصلت إلى حل في عام 1974. واقترعت المناطق الناطقة بالفرنسية في كانتون بيرن لتغدو جورا كانتوناً خاصاً، ودعمت غالبية واضحة القرار، علماً أن بعض الجماعات السكانية الناطقة بالفرنسية اختارت البقاء في كانتون بيرن. وعلى مَرّ السنوات، فاقت التطورات السياسية والاقتصادية في جورا التوقعات، وقررت العديد من الجماعات السكانية الناطقة بالفرنسية التي بقيت في كانتون بيرن الانضمام إلى كانتون جورا. فهذا الحل السلمي والديموقراطي بعد نزاع عنيف كان بالنسبة إليّ مثالاً مثيراً للإعجاب عن اختبار ناجح في تقرير المصير على المستوى المحلي.

بالإضافة إلى الاهتمامات التاريخية والسياسية التي ورثتها عن أسرتي، حملتني دراساتي في علم الاقتصاد والحقوق في جامعة سانت

غالين في سويسرا على إجراء تحليل دقيق حول الأنظمة الاقتصادية الشيوعية التي خُطّط لاعتمادها في أوروبا الشرقية. كانت هناك قناعة تامة لدى عائلتي أن الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية ستنهار عاجلاً أم آجلاً، وبقيت مسألتا كيفية حدوث ذلك وفي أي وقت؟ كان والدي، الأمير فرانز جوزيف الثاني، مقتنعاً أن الإمبراطورية السوفياتية سوف تنهار قبل نهاية الألفية الثانية بطريقة سلمية. واعتقدت شخصياً أن الانهيار الاقتصادي سيحدث بعد نهاية الألفية الثانية، وربما بعد حرب نووية كبيرة، نظراً إلى ارتفاع أسعار النفط في بداية السبعينيات الذي عاد على الاتحاد السوفياتي بفوائد جمّة. وثبت في النهاية أن والدي مُحِق. لقد بدأ انهيار الإمبراطورية السوفياتية والاتحاد السوفياتي عام 1989، وتمكنت شعوب أوروبا الشرقية من التحرر من حكامها الدكتاتوريين الاشتراكيين.

متأثراً بانهيار إمبراطورية هابسبورغ ونتائجه السلبية لسوء الحظ، تأملتُ كيفية إصلاح الاتحاد السوفياتي تجنّباً لانهياره. فاستنتجت أن الإصلاحات الراديكالية وحدها يمكنها إنقاذ دول كبيرة متعددة الإثنيات من التفكك.

بخلاف إمبراطورية هابسبورغ، كان إصلاح الاتحاد السوفياتي يتطلب إعادة تنظيم اقتصادي تام مع اعتماد اقتصاد السوق. مع ذلك، كانت هناك أوجه شبه بين الإمبراطوريتين، كانت كلاهما متعددتي الإثنيات مع وجود أقليات هامة، وإعادة وضع في حدود المقاطعات أو الجمهوريات الإقليمية المرسومة بشكل عشوائي أحياناً تؤدي حتماً إلى مواجهة مشاكل جديدة مع الأقليات وزيادة مخاطر التطهير الإثني والحرب الأهلية. من جهة أخرى، يمكن للأقليات أن تعيش معاً بسلام، وطوال قرون، ما دامت غير مصابة بمرض القومية أو محرَّضة من قِبل

متعصبين دينيين للقيام بأعمال عنف. وبالفعل، تُظهر الخبرات العالمية أنه يمكن لمزيج الأقليات المتنوعة إغناء الثقافة والتجارة إلى حدّ كبير.

عندما أصبحت أزمة الاتحاد السوفياتي جليّة في الثمانينيات، بدا لي أن حق تقرير المصير على المستوى المحلي هو الإمكانية الوحيدة لإنقاذه من التفكك، وإعادة توجيه الحكم المركزي بحيث يهتم فقط بمسائل الشؤون الخارجية، والسياسة الدفاعية، والأمن الداخلي، والقانون، وبرنامج شامل للخصخصة والاندماج السريع في الاقتصاد العالمي. ولكن الرئيس غورباتشيف لم يسلّم أبداً بضرورة إدخال هذه الإصلاحات الجذرية، ولو فعل لكانت فرص نجاحه في تطبيقها ضئيلة جداً. فقد كان يتعيّن عليه بادئ ذي بدء، استخدام القوات المسلحة والكيه جي بي (المخابرات السوفياتية) للإطاحة بالحزب الشيوعي، ومن ثم تأليب الكيه جي بي ضد القوات المسلحة بهدف تحقيق خفض جذري في الإنفاق التسلحي. أخيراً، كان عليه حلّ الكيه جي بي لأنها الطريقة الوحيدة لبناء دولة دستورية. وبالرغم من ذلك، كانت إنجازات الرئيس غورباتشيف عظيمة وتاريخية حقاً. فهو لم يحلّ الاتحاد السوفياتي بوسائل سلمية إلى حدٍّ ما فحسب، بل حال أيضاً دون وقوع حرب كبرى مرشَّحة للتفاقم لتغدو حرباً نووية. وآمل بإخلاص في أن يقوم المؤرخون في المستقبل بإعطاء الرئيس غورباتشيف حقه كرجل دولة قام بإنجازات كبيرة، بالإضافة إلى تكريم سياسيين سوفيات آخرين ظهروا في تلك الحقبة من الزمن.

في النصف الثاني من القرن العشرين، واجهت كندا أيضاً مشكلة مع الأقلية الناطقة بالفرنسية في الكيبيك. لقد أراد نصف سكان الكيبيك تقريباً الحصول على الاستقلال، مما يعني إثارة مشكلة مع الناطقين بالإنكليزية والأقليات الأميركية من السكان الأصليين في

الكيبيك الراغبين في البقاء ضمن كندا. في ذلك الوقت، تسنّت لي فرصة مناقشة الكنديين حول حل ممكن للمشكلة قائم على حق تقرير المصير على المستوى المحلي. واستناداً إلى هذا الاقتراح، تحصل قطعة أرض مستطيلة الشكل وضيقة نسبياً، قائمة على امتداد نهر سانت لورنس، ويعيش فيها معظم السكان الناطقين بالفرنسية، على استقلالها. ويبقى القسم الأكبر من الكيبيك، إضافةً إلى مدينة مونريال، وهي المنطقة الأغنى بالموارد الطبيعية، ضمن كندا. وفي ظل هذه الظروف، تفقد الأقلية الناطقة بالفرنسية الكثير من رغبتها في الاستقلال. وهكذا، ومنذ ذلك الوقت قُدمت بعض التنازلات لصالح الأقلية الناطقة بالفرنسية حلاً للمشكلة كما يبدو، وإلى حدٍّ ما على الأقل.

في الوقت نفسه تقريباً، كان في الإمكان معاينة مثال معاكس في يوغوسلافيا حيث فشلت القيادة تماماً في صربيا وكرواتيا بصفة خاصة. ودخلت يوغوسلافيا في حرب أهلية دموية طويلة، وفي دوّامة من التطهير الإثني. وبالرغم من كون يوغوسلافيا على علاقة وثيقة بالغرب على الصعيدين السياسي والاقتصادي أكثر مما كانت حالها مع الاتحاد السوفياتي، فقد حلّت الكارثة.

كانت تحركات المجتمع الدولي في يوغوسلافيا سيئة الطالع في الغالب منذ البدء. وكان عدم التدخل وانتهاك الحدود القائمة من أولى الأولويات من دون وجود فكرة واضحة حول كيفية تجنّب الحرب الأهلية الوشيكة. وعندما أُطلقت الطلقات الأولى، بدأ المجتمع الدولي بالاعتراف بسيادة الجمهوريات المستقلة داخل حدودها القائمة، بالرغم من إدراكه أن هذه الحدود مصطنَعة ومثيرة للجدل إلى حدٍّ كبير، باستثناء سلوفينيا. ربما كان في الإمكان إنقاذ يوغوسلافيا وتفادي الحرب الأهلية لو أصر المجتمع الدولي على الاعتراف بسيادة يوغوسلافيا

وعـــدم انـــتهاك حدودها شريطة قيامها باحترام حق تقرير المصير على المستوى المحلي. لو مارس المجتمع الدولي ضغطاً، وأظهر دعماً في الوقت نفسه، لاهتمّت دولة يوغوسلافيا بإظهار كفاءاتها الأساسية، ولاستقبل الاتحـــاد الأوروبـــــي في نهاية المطاف في عضويته دولة أُدخلت عليها إصـــلاحات جوهرية تكون حافزاً لدول أخرى للتمثّل بها، ولكان في الإمكان إعادة رسم حدود الجمهوريات التي تشكل يوغوسلافيا بحيث تـــتلاءم أكثر فأكثر مع حاجات الشعوب المحلية ورغباتها، ولاضطلعت هذه الجمهوريات المكوِّنة بمهام على درجة عالية من الأهمية في الميادين الاجتماعـــية والاقتصادية والقانونية التي كانت في السابق من مسؤولية الحكـــومة المركزية، ولتمكن المجتمع الدولي من الاستمرار في الاعتراف بـــسيادة الجمهـــوريات المكـــوِّنة لـــو تجاهلت الحكومة المركزية في يوغوســـلافيا توصيته المتمثلة بمنح هذه الجمهوريات حق تقرير المصير علـــى المستوى المحلي. من المؤسف أن يشهد التراب الأوروبـــي مجدداً تطهيراً إثنياً ألحق ضرراً بمصداقية أوروبا على الصعيد العالمي.

عامـــل آخـــر جعلني أدرك في مرحلة مبكّرة أن الدول ستكون عُرضـــة لقوى طاردة في السنوات المائة القادمة أكثر مما كانت حالها في القرون السابقة، وأن خطر تفككها على نحو سلمي أو من خلال حرب أهلية سيزداد. وعندما أكملت دراساتي في سانت غالين في الستينيات، كانـــت وجهـــة النظر السائدة في شأن المؤسسات الخاصة والدول هي *كلمـــا كانت الدولة أكبر كان ذلك أفضل*، وتُعتبر دولة صغيرة تعتمد نظـــام حكـــم الفرد مثل ليشتنشتاين بقايا عصر غابر لا مستقبل لها. ودارت نقاشات حول عدم تمكّن أوروبا من الاستمرار على الصعيدين الـــسياسي والاقتـــصادي إلا عبر التوحيد. وبما أنني توقعت ترؤّس بلد صغير مماثل، كان عليّ التساؤل حول مدى حساسية الاستعداد لعمل لا

مستقبل له. لذلك، قمت بإجراء تحليل مكثَّف حول الأمر، واضعاً نُصب عينيّ صغر حجم الدولة.

فعلى مَرّ التاريخ، كانت هناك فترات ومناطق هيمنت فيها دول صغيرة على بعض المناطق الأخرى، وبسطت دول كبيرة أخرى سيادتها على مناطق أخرى في فترات معيّنة. وقبل الإمبراطورية الرومانية، كانت دول صغيرة، على غرار المدن-الدول الإغريقية، تهيمن على المشهد السياسي في أوروبا. بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية، امتازت أوروبا بدول صغيرة في المقام الأول حتى نهاية العصور الوسطى عندما ظهر ميل إلى إنشاء دول أكبر حجماً تعتمد مزيداً من المركزية. وقيل إن هذا الميل بلغ ذروته مع دمج الدول الأوروبية في اتحاد أوروبي.

مع ذلك، وعندما كنت طالباً في علم الاقتصاد، لاحظت وجود تناقض بين الازدهار الاقتصادي الذي شهدته ليشتنشتاين بعد الحرب العالمية الثانية، وبين الاعتقاد السائد على نطاق واسع أنه *كلما كانت الدولة أكبر كان ذلك أفضل*. عندما واجهت الخبراء بالتناقض القائم بين المقولات النظرية والممارسة الفعلية على الأرض، أجابوا أن صناعة التمويل، والسياحة، والطوابع البريدية هي سبب تحسّن اقتصاد ليشتنشتاين. ولكن ذلك لم يكن صحيحاً تماماً. لقد كانت السياحة على درجة معيّنة من الأهمية بالنسبة إلى هذا البلد الصغير قبل الحرب العالمية الثانية، ولكنها انهارت خلال الحرب و لم تلعب إلا دوراً ثانوياً بعد ذلك. أما الطوابع البريدية، فأسهمت إلى حدٍّ كبير، وبشكل غير متناسب، في الميزانية الوطنية، مقارنةً بدول أكبر حجماً، وساعدت على إبقاء الضرائب منخفضة، ولكن لا يمكن اعتبارها عاملاً من عوامل التحسن الاقتصادي الذي شهدته مرحلة ما بعد الحرب. وبالرغم من محاولة ليشتنشتاين دعم القطاع المالي بعد فترة وجيزة من انتهاء الحرب

العالمية الأولى من خلال فرض ضرائب منخفضة ووضع أنظمة قانونية مؤاتية، كان النجاح مقتصراً على السياسات الأوروبية المقيِّدة في ما يتعلق بالعملات الأجنبية التي اعتُمدت بين الحربين. وأدى ضم النمسا إلى الرايخ الثالث عام 1938 إلى سحب رأس المال الأجنبي بسبب وجود مخاوف على نطاق واسع من احتلال عسكري ألماني لليشتنشتاين.

إن إلقاء نظرة عن قرب على إحصائيات ليشتنشتاين في الستينيات يُظهر أن الصناعة هي المحرك الحقيقي للتحسن الاقتصادي في البلد بعد الحرب العالمية الثانية. ولصناعة ليشتنشتاين جذورها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر عندما تم التوصل إلى اتفاق جمركي مع إمبراطورية هابسبورغ. فاجتذبت الضرائب والأجور المنخفضة، والقوى العاملة ذات التدريب الجيد، صناعة النسيج السويسرية المجاورة التي كانت تمدّ سوق إمبراطورية هابسبورغ الكبيرة بالمنتجات. باندلاع الحرب العالمية الأولى، وسقوط نظام حكم الفرد في هابسبورغ، فقدت الصناعات الصغيرة في ليشتنشتاين سوقها، وكان عليها ربط صناعتها بالسوق السويسرية لأن التعريفات الجمركية العالية والقيود العُملاتية جعلتا التصدير إلى بقية أنحاء أوروبا أمراً صعباً. إن إعادة التوجيه هذه، نحو السوق السويسرية، كانت الإجراء الوحيد الممكن بسبب رغبة سويسرا في عقد اتفاق جمركي مؤاتٍ مع ليشتنشتاين مماثل للاتفاق السابق مع إمبراطورية هابسبورغ.

بعد الحرب العالمية الثانية، لم تكرر أوروبا الغربية الخطأ الذي ارتُكب بعد الحرب العالمية الأولى، فسمحت الدول بحوافز قومية لإغلاق أسواقها بشكل مُحكَم. وأخيراً وليس آخراً، أدى الضغط الذي مارسته الولايات المتحدة إلى تحرير التجارة الأوروبية، ولا سيما في القطاع الصناعي، داخل أوروبا الغربية ومع الولايات المتحدة وكندا.

وفّرت عملية افتتاح أسواق جديدة في القطاع الصناعي على الصعيد العالمي فرصاً غير متوقَّعة لليشتنشتاين التي كانت خبرتها الصناعية، وبالرغم من تواضعها، تعود في تلك الفترة إلى قُرابة قرن من الزمن. لقد اجتذبت ليشتنشتاين استثمارات أجنبية، وشجّعت المهارات المقاولاتية المحلية بسبب حسن تدريب سكانها، وانخفاض الضرائب، والإطار القانوني، وعدم وجود أي بيروقراطية حكومية تقريباً آنذاك بسبب عدم تمكن ليشتنشتاين من تحمّل تكلفتها. لقد اجتذبت ليشتنشتاين أيضاً موظفين ذوي مهارات عالية من ألمانيا والنمسا كانوا يواجهون مستقبلاً سياسياً واقتصادياً غامضاً غداة الحرب العالمية الثانية. كان العمال الأجانب من ليشتنشتاين قد ذهبوا للعمل في سويسرا حتى عام 1945، ولكن سرعان ما قصد السويسريون ليشتنشتاين للعمل فيها.

كلما درست بشكل وثيق تطور اقتصاد ليشتنشتاين والشركات الصغيرة الناجحة والمتعددة التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية في ليشتنشتاين وأماكن أخرى، ازدادت قناعتي أكثر فأكثر بعدم صوابية الاعتقاد السائد أنه *كلما كانت الدولة أكبر كان ذلك أفضل*.

قبل الحرب العالمية الثانية بمئات السنوات، كان قطع مسافات طويلة لممارسة التجارة أمراً مكلّفاً وصعباً بسبب التكلفة المرتفعة للنقل، والطرقات التجارية غير الآمنة، ووسائل الاتصال المتواضعة، والرسوم الجمركية المرتفعة، والأنظمة التقنية، وعقبات أخرى. ونتيجةً لذلك، كانت للدول الأكبر حجماً أفضلية تنافسية حاسمة على الدول الأصغر حجماً بسبب قدرتها على إنتاج كل شيء عملياً ضمن حدودها، وإلغاء القيود التجارية الداخلية، وتحقيق أرباح جرّاء احتكار مواد أولية مطلوبة أو منتجات أخرى غير متوافرة إقليمياً على نطاق واسع. وبما أن تكلفة النقل عبر البحار أكثر انخفاضاً منها عبر اليابسة، قامت دول كفرنسا

بإنـــشاء قنوات مائية مرتفعة التكلفة، وغطت جزءاً من أراضيها بشبكة قنوات، مخفّضةً بذلك تكاليف النقل أكثر فأكثر. وكانت لدول أخرى كبريطانيا العظمى أفضلية طبيعية لأن كل منطقة تتمتع بأهمية اقتصادية، علـــى غـــرار اليونان القديمة، يمكن ولوجها بسهولة عبر البحر. كانت الـــدولُ الملاحية الدولَ الأكثر نجاحاً في إنشاء إمبراطوريات استعمارية، وسهّلت عملية تفعيل الصناعة بسبب تواجد أسواق كبيرة وتوافر كل مادة أولية تقريباً ضمن حدودها.

في بدايـــة الثورة الصناعية، تضررت الدول الأصغر حجماً، ولا ســـيما تلـــك المحاطة بالبر، على نحو مضاعف. فمن جهة، كان يتعيّن علـــيها اســـتيراد المواد الخام بتكلفة مرتفعة، ويتطلب الإنتاج الصناعي بالجملـــة، من جهة أخرى، زيادة كبيرة في المبيعات المحتمَلة، وهو ما لم يكن في إمكان الأسواق المحلية تحقيقه بصورة عامة. لم تكن الصادرات الـــتي تمـــوّل عملية استيراد الواردات تشكل أي منافسة تُذكر بسبب القيود التجارية وتكلفة النقل المرتفعة إلى أسواق الدول الكبيرة. وكلما حلّـــت الـــسلع الصناعية الأقل ثمناً، والأفضل جودة أحياناً، والتي يتم إنـــتاجها بكميات كبيرة، مكان الحرف اليدوية القديمة، وجدت الدول الـــصغيرة نفسها في وضع اقتصادي، وسياسي، واجتماعي، وعسكري حـــرج بـــشكل متزايد. منذ نهاية العصور الوسطى وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، بدا الميل إلى إنشاء دول أكبر حجماً أمراً حتمياً لأسباب اقتصادية وعسكرية.

بقـــدر مـــا يمكنني إبداء الرأي في هذا الشأن، لم يتوقف الميل إلى دول أكبر حجماً بعد الحرب العالمية الثانية فحسب، بل نحا مجدداً باتجاه الدول الصغيرة لأسباب اقتصادية وعسكرية أيضاً كما سأحاول شرح ذلك في مرحلة لاحقة. لقد اعترف البروفسور النمساوي ليوبولد كوهر

(1909–1994) وبعض أصدقائه بهذا الأمر في مرحلة مبكّرة وصاغوا عبارة: *الصغير جميل*. بالرغم من ذلك، لم تكن الاعتبارات الاقتصادية والسياسية هي التي أوحت بهذا الاعتقاد بل البعد الإنساني الذي فُقد، برأيهم، مع نشوء دول ومؤسسات كبيرة. كان البروفسور كوهر معجباً بليشتنشتاين، وغالباً ما كان يزور البلد بعد الحرب العالمية الثانية، وقد تشرّفتُ وسُررت بالتعرف إليه وبإتاحة الفرصة لي لمناقشة هذه المسائل معه.

بانخفاض عدد القيود التجارية إلى حدٍّ كبير في ما يُدعى العالم الغربي، وانخفاض تكاليف النقل جذرياً عبر البرّ بعد توسيع نطاق شبكات الطرقات وسكك الحديد، بات من الممكن لدولة صغيرة مثل ليشتنشتاين استيراد سلع منخفضة الثمن مما يخدم مصلحة المستهلكين ويطور صناعة تصدير تنافسية لمصلحة العمال. وكان هناك عامل إضافي لمصلحتنا، انتقل التطور الصناعي من الإنتاج بالجملة منخفض الثمن إلى إنتاج صناعي ابتكاري أصغر حجماً، وأكثر مرونة، يمكن من خلاله تصنيع المنتجات بهوامش ربح أكبر. وبعد الحرب العالمية الثانية، كانت ليشتنشتاين في وضع مثالي لاستغلال هذه الفرص وتفعيل الصناعة بسرعة.

و لم تفقد الدول الكبيرة أفضليتها الاقتصادية لصالح الدول الصغيرة مثل ليشتنشتاين فحسب، بل وجدت نفسها في موقف غير مؤات. كانت صناعاتها تعتمد بصفة رئيسة على الأسواق المحلية أو الاستعمارية لإجراء عمليات البيع والشراء، وذلك يعني، في المقام الأول، أن أسعار الشراء كانت مرتفعة جداً. وأنها أغفلت أحدث الابتكارات لجهة اكتساب السوق، ثانياً. وأنها اعتمدت في مبيعاتها على سوق محميّة، ثالثاً. وأنها اهتمت قليلاً بالتطور العالمي للمنافسة، رابعاً.

في الــوقت الحاضـــر، كل قائد يستمر في الاعتقاد أنه قادر على حمايـــة الأسواق المحلية من خلال الرسوم والقيود التجارية يُلحق ضرراً مزدوجاً بالاقتصاد، أولاً، لأنه يتعيّن على المستهلكين دفع أسعار مرتفعة لقاء جودة أدنى. ثانياً، لأن مكان العمل معرَّض للخطر. ذلك أنه يتعيّن على المستهلك والمنتج معاً دفع أسعار مرتفعة في ظل ظروف غير مؤاتية من المنافسة الأجنبية.

بما أنه لم يكن في استطاعة ليشتنشتاين تأمين أي سوق محلية على درجـــة عالـــية من الأهمية في القطاع الصناعي، كان على المسؤولين التركيـــز منذ البدء على الأسواق الأوروبية، لا بل العالمية أيضاً. فقُرابة 40 بالمائة من صادرات ليشتنشتاين الصناعية تذهب إلى خارج أوروبا، وأكثـــر من 10 بالمائة إلى سويسرا التي يمكن اعتبارها أيضاً سوقاً محلية، و40 بالمائة إلى بقية الأسواق الأوروبية.

حمـــل عامـــل آخر، وهو الافتقار إلى اليد العاملة في ليشتنشتاين، المتعهدين الليشتنشتاينيين الناجحين على تطوير شركاتهم الخاصة التابعة في الخـــارج. لقد تم استنفاد مخزون اليد العاملة في ليشتنشتاين والمناطق المجاورة في سويسرا والنمسا بسرعة، وبدأت الشركات بتوظيف عمال أجانـــب. وارتفعت نسبة عدد الأجانب في الستينيات إلى أكثر من 30 بالمائـــة مـــن مجمل السكان، مما تسبب بمشكلة سياسية أدت إلى وضع أنظمـــة تمنع الاستعانة بخدمات العمال الأجانب. وارتفعت تكاليف اليد العاملـــة والـــرواتب بسرعة، وعوّضت المكننة، ورفع مستوى الكفاءة بعـــض هذه التكاليف، ولكن كان على الشركات التي تخطط لتحقيق الـــنموّ نقل جزء من عملية الإنتاج، والمبيعات، والأبحاث، والإدارة إلى الخارج. وسرعان ما استخدمت الشركات الليشتنشتاينية عدداً أكبر من العمال في الخارج مقارنة بالعدد الذي كانت تستخدمه محلياً.

لقد تمكنتُ من متابعة هذا التطور عن كثب ومقارنته بما كان يحدث في دول أكبر حجماً، داخل أوروبا وخارجها، بسبب نشاطي المقاولاتي فيها. في أواخر السبعينيات، اقتنعت بالتبدل الكلّي للدول الصغيرة، أقلّه على الصعيد الاقتصادي. ولم تنهار الإمبراطوريات الاستعمارية بسبب السياسة فحسب، بل بسبب تحرير التجارة العالمية قبل كل شيء التي قلّصت إلى حدٍّ كبير المنافسة الاقتصادية بين الإمبراطوريات الاستعمارية. فالدول التي لم تتكمن من الاندماج في الاقتصاد العالمي فقدت مستقبلها مهما كانت كبيرة. وعلى مَرّ الزمن، أصبحت المستعمرات عبئاً اقتصادياً وسياسياً بشكل متزايد. وبعولمة الاقتصاد العالمي، أُطلقت القوى التي كان في إمكانها التشكيك في جدوى وجود العديد من الدول.

أيّاً تكن إيجابية هذا التطور بالنسبة إلى دولة صغيرة مثل ليشتنشتاين تواصل سياساتها الناجحة، أدركتُ أن هذه الميول تشكل خطراً على السلام العالمي. وكما سبق لي وذكرت، لقد اعتبرت أن الاتحاد السوفياتي يواجه خطراً استثنائياً. ففي عام 1990، وعندما حصلت ليشتنشتاين على عضويتها في الأمم المتحدة، بدا تفكك الاتحاد السوفياتي وشيكاً أكثر من تفكك يوغوسلافيا. وبدا الوقت مناسباً لإرفاق كلمتي الأولى أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بمبادرة تتناول حق تقرير المصير. وفي عام 1992، وفي كلمة ألقيتها في كلّية وودرو ويلسون للشؤون العامة والدولية في جامعة برينستون، نيوجرسي، أوجزت إمكانية وضع تفسير جديد لتقرير المصير بحيث يكون وسيلة لتجنب إراقة الدماء والدخول في نزاعات. بعد ذلك بقليل، أنشأتُ برنامج أبحاث هناك عُرف في عام 2000 بمؤسسة ليشتنشتاين لتقرير المصير. كانت جامعة برينستون برأيي المكان المثالي

لهذه المؤسسة بسبب قربها من المقر الرئيس للأمم المتحدة في نيويورك. وقبل أن يصبح البروفسور وودرو ويلسون رئيساً للولايات المتحدة، كان رئيساً لجامعة برينستون ومؤيّداً هاماً لحق تقرير المصير بعد الحرب العالمية الأولى. لقد أصبح البروفسور وولفغانغ دانسبكغروبر، الذي كنت قد ناقشت معه هذه المسائل منذ أوائل الثمانينيات، مدير المؤسسة. نُظّمت سلسلة من المؤتمرات في برينستون وليشتنشتاين دُعي إليها خبراء دوليون وممثلون لدول أعضاء في الأمم المتحدة، ووُضعت اتفاقية تمهيدية بإشراف الأمم المتحدة تتناول حق تقرير المصير وإدارة الشؤون الذاتية، ونُشرت.

لقد لقي موضوع الاتفاقية التمهيدية اهتماماً كبيراً، ولكنه لقي أيضاً، كما كان متوقّعاً، معارضة كبيرة. لقد رأت بعض الدول في هذه الاتفاقية فرصة لتطبيق اللامركزية، وبالتالي إنقاذ الدول التي تواجه خطر الانهيار. وخشيت دول أخرى من أن يقوم هذا التعريف الواضح لحق تقرير المصير، وهو حق اعتُبر جزءاً من ميثاق الأمم المتحدة من دون وضع تعريف محدَّد له، بتسريع تفكك العديد من الدول. واليوم، يبقى حق تقرير المصير أمراً رئيساً، ولكنه لا يزال مبدأ غير معمول به في الأمم المتحدة.

نظراً إلى المصاعب التي اعترضت إمكانية التوصل إلى إجماع حول هذه المسألة في الأمم المتحدة، قررتُ تعليق متابعة الأمر هناك. ويعود السبب الآخر لقراري إلى ازدياد النقاش الدائر حول الدستور في ليشتنشتاين لجهة وضع الإمارة. لقد خشيت، من جهة، من أن يتم عاجلاً أم آجلاً استخدام الانتقاد الموجَّه من قِبل أخصامي السياسيين، والمتمثل بفشل الإمارة في الاختبار الديموقراطي، ضد مبادرة حق تقرير المصير التي تقدمت بها ليشتنشتاين إلى الأمم المتحدة. من جهة أخرى،

رأيت الفرصة مؤاتية لا لإضفاء شرعية ديموقراطية على الإمارة فحسب، بل لجعل حق تقرير المصير أيضاً جزءاً واضحاً من دستور ليشتنشتاين والذهاب به إلى أبعد مما نصت عليه الاتفاقية التمهيدية للأمم المتحدة. بعد تعديل الدستور، يكون في استطاعة ليشتنشتاين العرض مجدداً لمبادرة حق تقرير المصير من موقع يوحي بمزيد من الثقة إذا ما نشأت فرصة ملائمة لذلك في الأمم المتحدة.

في غضون ذلك، كان في استطاعة مؤسسة ليشتنشتاين في جامعة برينستون التركيز على تثقيف الطلاب، وإجراء أبحاث، وعقد مؤتمرات، وإصدار منشورات تتناول هذه المسألة.

كما ذكرتُ من قبل، إن حق تقرير المصير مُدرج في ميثاق الأمم المتحدة ولا يُفترض مناقشته من قِبل الخبراء السياسيين، والدبلوماسيين، والسياسيين فحسب، بل طرحه أيضاً على الرأي العام لمناقشته. لقد وجدت في محاولة قادة العالم المستمرة التعاطي مع حق تقرير المصير كنظرية غير عملية لا يمكن تطبيقها أبداً أمراً مثيراً للجدل. من شأن ذلك أن يتسبب لقادة العالم الأكثر اقتداراً أيضاً، وعلى المدى البعيد، بمشاكل أكبر من المشاكل التي قد تنشأ عن موافقة المجتمع الدولي على تعريف محدَّد لحق تقرير المصير.

آمل في أن تكون ملاحظاتي قد نجحت في مساعدة القارئ على فهم سبب كوني وعائلتي مؤيّدين للديموقراطية وحق تقرير المصير. فنحن في الأسرة الأميرية مستمرون في شغل منصب رأس الدولة في ليشتنشتاين طالما رغبت غالبية السكان في ذلك، وطالما تمتّعنا بشرعية ديموقراطية. فما يهمّ ليس حجم الدولة، أو اتّباعها نظام حكم الفرد، أو حكم النخبة، أو الديموقراطية، بل ما إذا كانت تخدم الناس أم لا. في المبدأ، لا تعير الأسرة الأميرية أهمية لمساحة إمارة ليشتنشتاين سواءً

أكانت مائة وستين كيلومتراً مربعاً أم ستة عشر كيلومتراً مربعاً فقط. فالأكثر أهمية بالنسبة إلينا هو عيش شعب ليشتنشتاين بسعادة وحرية.

حتى وإن كانت مساحتها ستة عشر كيلومتراً مربعاً فقط (ما يوازي ستة أميال مربعة)، تبقى إمارة ليشتنشتاين أكبر من إمارة موناكو بعشرة أضعاف ويعيش فيها حوالى 30.000 شخص بحرّية وسعادة. قد يزيد عدد سكان إمارة موناكو بشكل متناسب مع اتساع مساحتها، وقد يكون في استطاعة إمارة ليشتنشتاين مضاعفة عدد سكانها ضمن حدودها القائمة وقيام حركة هجرة غير محدودة. ولسوء الحظ، فإن أيّاً من هذه السيناريوهات ليس ممكناً. لذلك، يُفترض بنا تكريس جهودنا لإنشاء إمارات صغيرة متعددة في مختلف أنحاء العالم حيث يمكن للناس العيش بسعادة وحرية. ولا يقتضي ذلك تفكيك الدول الكبيرة لبلوغ هذا الهدف، بل إقناعها بالحاجة إلى اتّباع نظام اللامركزية السياسية لإدخال الديموقراطية وتقرير المصير إلى كياناتها السياسية الأصغر حجماً، أي الجماعات السكانية المحلية، سواءً أكانت قرى أم مدناً.

2
أصول الدولة

لا يُعرف تاريخ، ومكان، وكيفية نشوء أول دولة. كما أن الخبراء السياسيين والمؤرخين ليسوا في توافق تام حول الكيان الذي يُفترض إطلاق اسم دولة عليه. ولبلوغ الغاية المرجوّة من الكتاب، اعتمدتُ تعريفاً بسيطاً جداً للدولة وهو أنها منطقة جغرافية محدَّدة المعالم إلى حدٍّ ما، وافقت غالبية سكانها على سلطة مركزية، أو أنها أُجبرت على قبول سلطة ما لمدة طويلة من الزمن. يجب على هذه السلطة المركزية أن تكون في وضع يخوّلها الدفاع عن أرضها وشعبها ضد العدوان الخارجي بوسائل دبلوماسية أو بواسطة السلاح.

انطلاقاً من هذا التعريف البسيط، يعود أصل الدولة إذاً إلى زمن الصيادين – القطافين. ولا وجود لمستندات تعود إلى ذلك الزمن، ولكن يمكننا دراسة مجتمعات الصيادين – القطافين التي استمرت حتى زمننا هذا. قد يجادل بعض المؤرخين قائلين إن أول دولة نشأت بعد ذلك الزمن بكثير، في المرحلة الزراعية – ربما مع السومريين أو المصريين – ولكن ليس مع الرُّحَّل الأوّلين.

مع ذلك، واستناداً إلى التعريف الذي اخترته للدولة، لا يستطيع الصيادون – القطافون إنشاء دول من دون أن يكون لهم مقر إقامة دائم. فقبائل الرُّحَّل تسيطر في العادة على أرض محدّدة، في

حين أن حدود أراضي مجتمعات الصيادين - القطافين لم تكن محددة بشكل جيد كما هي الحال في المرحلة الزراعية اللاحقة، ولكن النزاعات الحدودية قامت طوال التاريخ البشري وصولاً إلى الزمن الحاضر.

إن إلقاء هذه النظرة السريعة على التاريخ البعيد يسهّل فهم أصول الدول ونماذجها المتنوّعة. وإذا كانت الدول أو المنظمات الشبيهة بالدول قد صاغت التاريخ البشري عبر آلاف السنوات القليلة الماضية، لا بل أيضاً عبر مئات آلاف السنوات، يُفترض بالبشرية إذاً أن تتقبّل نظام الدولة أكثر مما لو كانت الدولة ظاهرة حديثة.

فقبائل الصيادين - القطافين تلك المستمرة حتى اليوم، يكون على رأسها عادةً قائد للقرية أو للجماعة السكانية القبلية، ويكون منصب القائد هذا وراثياً أو منتخَباً. ويمكن للمرء أن يفترض وجود قادة أو أفراد حاكمين ورثوا المنصب، أو انتُخبوا لشغله منذ العصر الحجري. وفي المجتمعات الأكبر حجماً اليوم، يقوم مجلس بدعم الفرد الحاكم ويتم الانتساب إليه وفقاً للسنّ، أو عبر الانتخاب، أو استناداً إلى بعض المعايير الأخرى. من المحتمل أن يكون الأفراد الحاكمون، أو النخبة الحاكمة، أو الحكام الديموقراطيون قد وُجدوا في المجتمع البشري قبل وقت أطول من آلاف السنوات القليلة الماضية.

لقد صنّف الإغريق مختلف نماذج الدول ودعوها نظام حكم الفرد، ونظام حكم النخبة، ونظاماً ديموقراطياً. وفي اليونان القديمة، لم تكن عبارة حكم الفرد مقتصرة على الفرد الحاكم بالوراثة. لقد تم انتخاب بعض الأفراد الحاكمين، كان رأس الإمبراطورية الرومانية المقدسة، مثلاً، فرداً حاكماً تم انتخابه لمدى الحياة. ويمكن اعتبار الرئيس فرداً حاكماً لفترة زمنية محددة.

عُــرف حكم القلة بحكم النخبة، ولا يألف معظم الناس هذا التعبير كمــا هــي حالهم مع حكم الفرد والديموقراطية اللذين غالباً ما يُعتبران، وبشكل غير صحيح، نقيضين. لقد اكتسب تعبير حكم النخبة، منذ القدم، دلالة ضمنية سلبية إلى حدٍّ ما، وكانت تفضّل النخبة الحاكمة إطلاق اسم أرســتقراطيين علــيها، أي حكم *الأفضل* باللغة اليونانية. وكوني فرداً من أســرة أرستقراطية قديمة، فلا مأخذ لي على هذا التعبير. ولكن، قد يكون مــن غــير المنــصف تاريخــياً تفــضيل حكم النخبة على حكم الفرد والديموقــراطية. وبالرغم من ذلك، لا يمكننا الجزم بما يكفي أنه يتعيّن على الــشعب وعلــى الفرد الحاكم في كل دولة، سواءً أكان منتخَباً أو تسلّم الحكم بشكل وراثي، إسناد عدد من المهام الهامة إلى النخبة الحاكمة بهدف ضــمان قــيام الدولــة بواجباتها. ويمكن لهذه المهام أن تكون في الجهاز الحكومــي، أو الإداري، أو الدفاعــي، أو الاقتصادي، أو القضائي، أو في سَنّ القوانين وتنفيذها كما هي حال البرلمانات مثلاً. ويمكن وصف أعضاء النخبة الحاكمة، سواءً أكان أعضاؤها منتسبين إلى الحكومة، أو البرلمان، أو المحــاكم، أو الإدارة، أو الأحزاب السياسية، على أنهم تكنوقراط (حكام خــبراء). ومــن دون حكم النخبة، لا يمكن للدولة القيام بواجباتها حيال شــعبها لمدة طويلة من الزمن. لذلك، فحكم النخبة هو العنصر الأقوى في الدولة، ولكن الناس يفقدون ثقتهم بها أو بالفرد الحاكم إذا لم يُراعِ مصالح الدولة، ما يهدد وجود الدولة ويعرضها للخطر.

الديموقــراطية تعني حكم الشعب. ومع ذلك، كانت هناك مقولة سائدة منذ الأزمنة القديمة وحتى الثورة الأميركية في القرن الثامن عشر تشير إلى أن الديموقراطية هي النظام الوحيد الممكن للكيانات السياسية الــصغيرة حيث يمكن للناس التجمع لمناقشة مسائل هامة ذات اهتمام مــشترك، وإيجــاد حل لها. وكان هناك اعتقاد سائد بصورة عامة أن

الديموقراطية تؤدي إلى حكم اعتباطي لأن الناس يبدّلون رأيهم في كثير من الأحيان، فيكون حكم القانون أمراً غير ممكن في نظام ديموقراطي لمدة طويلة من الزمن، ويُخشى من أن تكون الديموقراطية الخطوة الأولى باتجاه حكم الفوضى وحلّ نظام الدولة.

لقد اعتُبر غياب الحكم حالة غير مستقرة وخطرة يمكنها تهديد وجود الناس إلى حدٍّ كبير. ففي الأزمنة القديمة، ساد اعتقاد أنه لا يمكن لأي نموذج من نماذج الدولة المحافظة على استقراره لمدة طويلة من الزمن: يلي حكم النخبة حكم الفرد عاجلاً أم آجلاً، وتلي الديموقراطية حكم النخبة، وغياب حكم الديموقراطية، وإذا أرادت الدولة الاستمرار، يتعيّن إنقاذها من قبل فرد حاكم، وتبدأ دورة تعاقب نماذج الحكم مجدداً. لذلك، اعتُبرت الدساتير المختلطة فقط، والتي تجمع أفراداً حاكمين ونُخَباً حاكمة وديموقراطيين في جوّ من التعايش المتناغم، مستقرة نسبياً. ومن هذا المنطلق، امتدح شيشرون الجمهورية الرومانية، وامتدح مونتسكيو النموذج الإنكليزي للدولة.

على مدى آلاف السنوات، كان الدين عنصراً هاماً في عملية إنشاء الدولة والمحافظة عليها، ولعب دوراً مهيمناً في التاريخ البشري لأن التديّن هو جزء من خلفيّتنا الجينية على الأرجح. وكان للقبائل الأمّيّة، ولا يزال، قوانين تمرّرها شفهيّاً من جيل إلى آخر، وهناك حاجة إلى إضفاء الشرعية على هذه القوانين وعلى السلطة التي تقوم بتطبيقها، وذلك كي تكون مقبولة لدى الناس لمدة طويلة من الزمن. ويمكن إضفاء الشرعية برأي الناس بطريقتين أساسيتين: إضفاء شرعية دينية يُمنح بموجبها القانون والسلطة من الله بصفة أساسية، أو إضفاء شرعية ديموقراطية تتخذ بموجبها غالبية الناس المتمتعين بحق الاقتراع قرارات بشكل مباشر أو غير مباشر.

3

دور الدين في تشكيل الدولة

علـــى مـــرّ التاريخ البشري، كان الدين الوسيلة المعتادة لإضفاء شـــرعية على القانون وسلطة الدولة، وشكلت المعتقدات الدينية أسس القانون وسلطة الدولة حتى في الديموقراطيات القديمة. وفي الجمهوريات المتنوعة في اليونان القديمة والجمهورية الرومانية، كانت الطقوس الدينية تلعـــب دوراً أساسياً في الدولة، فيتم الاحتفاظ بخزينة الدولة في معبد، وتـــواكب طقوس دينية كل مناسبة من مناسبات الدولة. وكان الدين بالنـــسبة إلى الإغـــريق في الأزمنة القديمة وإلى الأوروبيين في العصور الوسطى رابطاً هاماً بين الناس بالرغم من الحروب التي قاموا بشنّها ضد بعضهم بعضاً.

لماذا لعب الدين، ولا يزال، دوراً أساسياً في التاريخ البشري؟ قد يـــساعد الـــتطور البـــشري على شرح سبب امتلاك الناس حسّاً دينياً فطرياً.

إن الـــسلوك الاجتماعـــي لدى الحيوانات تُوجهه الغرائز إلى حدٍّ بعـــيد. الـــسلوك الاجتماعي - منذ إنجاب الجيل التالي وتربيته، مروراً بالـــسلوك الجماعي، ووصولاً إلى الدفاع عن الأرض - هو أمر حاسم بالنـــسبة إلى بقـــاء أبناء الجنس الواحد. فمصالح الفرد واستمراره ليسا بأهمية الجينات والسلوك الاجتماعي في تعزيز قدرة الجماعة السكانية أو

أبناء الجنس الواحد على الاستمرار في محيط معيَّن. هناك من يتحدث عن أنانية الجينات التي يمكنها التعارض إلى حدٍّ ما مع أنانية الفرد. ففي مملكة الحيوانات، يكون سلوك المجموعة والجنس الحيواني الذي توجهه الغرائز العامل الحاسم لاتخاذ قرار بشأن هذا التضارب، وكلما ارتفع معدل الذكاء، تمكن الفرد أكثر فأكثر من إدراك أهمية سلوكه الغرائزي لاستمرار أبناء جنسه، مع ما قد يرافق ذلك من ظروف غير مؤاتية له. ويتفق الجميع في الرأي على أن السلوك الاجتماعي للبشر يوجهه الذكاء إلى حدٍّ كبير أكثر مما هي الحال لدى القردة بالرغم من جيناتنا المتقاربة.

يبدو أن الطبيعة أو التطور أو الحكمة الإلهية، قد رجّحت كفّة الميزان بين السلوك الاجتماعي الفطري وبين الذكاء لصالح المحافظة على الأجناس وعلى حساب أنانية الفرد. فإذا أخذنا التطور تفسيراً لذلك، نجد أن التديّن الفطري تجاوز جزئياً دور الغريزة من خلال الذكاء المتزايد للبشر. ويبدو أن المتحدرين من سلالات أشخاص ذوي ذكاء مرتفع ودرجة أقل من التديّن كانوا أقل عدداً من المتحدرين من سلالات أخرى على مرّ التاريخ. ومن المُفترض أن تكون المسيحية قد انتشرت في زمن الإمبراطورية الرومانية من خلال معدل أكبر للولادات وليس من خلال الاهتداءات. وتُظهر الدول التي تملك إحصائيات ذات صلة بالموضوع ازدياد معدل الولادات في العائلات المتديّنة.

ذات يوم، ستتم الإجابة من خلال الأبحاث الجارية في ميدان علم الأعصاب أو النشوء الأحيائي، عن التساؤل حول ما إذا كان التطور هو الذي تسبب بنشوء جينة التديّن في الدماغ. لقد أُجري بحث مماثل أدى إلى نتائج مثيرة للدهشة. واليوم، بات من الممكن قياس نشاط الدماغ وتحديد موقعه، وينجم هذا النشاط عن المشاعر أو العملية

الإدراكية من خلال تعريض الدماغ لحقول مغناطيسية. وقد نتمكن ذات يوم من اكتشاف أن المشاعر الناجمة عن الدين والإيديولوجيا تنشط في نواحٍ مماثلة من الدماغ، مما يعني في الواقع أن الإيديولوجيا هي "دين بديل".

إلى جانب وجود عدد أقل من المتحدرين منها، حكمت تلك القبائل من خلال مجموعات غير متديّنة وأقل قدرة على المنافسة لأن الأديان تنقل إيماناً بالحياة بعد الموت إضافةً إلى عدالة تعويضية. وقد تكون هذه العدالة التعويضية بعد الموت ذات طبيعة إلهية أو قانوناً من قوانين الطبيعة، كما في البوذية حيث يلعب التقمص دوراً أساسياً.

سيكون هناك على الدوام أفراد يتمتعون بالذكاء إلى جانب تديّن فطري ضعيف جداً. وسيحاول بعضهم الإفادة من أولئك الأشخاص الذين تستمر فطرهم أو تديّنهم في توجيه سلوكهم. وما دام هؤلاء الأشخاص أقلية ولا يهيمنون على المجتمع أو الدولة من خلال سلوك أناني غير متديّن، فإن المجتمع والدولة سيستمران. وتُطرَح مشكلة فعلية عندما يحكم هؤلاء الأشخاص الدولة أو يؤثّرون في المجتمع، ويضطهدون الأديان أو يقمعونها. ولكن هذه الدولة تنهار في العادة بعد وقت قصير وتحلّ مكانها دولة أخرى، والاتحاد السوفياتي خير مثال على ذلك حتى وإن لم يكن العامل الديني السبب الوحيد لانهياره.

وبالنسبة إلى إنسان ذكي مقتنع بعدم وجود حياة وعدالة تعويضية بعد الموت، قد تتمثل الاستراتيجية الفضلى بتحقيق أكبر قدر من المكاسب في حياته القصيرة هنا على الأرض، فتختفي حواجز الدين والأخلاق، ويصبح القانون الرادع الوحيد، ويؤدي انتهاكه إلى عقوبة قد تفوق الفوائد المحتملة من انتهاكه. لقد أخفقت الشيوعية التي حاولت قمع الدين بشدة، ولكن الإيديولوجيا المادية التي تُجلّ تحقيق

الذات والترفيه عن الفرد هي مثيرة للجدل أيضاً. فمجتمع المادة واللهو في أوروبـــا الغربية الذي يعتبر الدين تقليداً من الماضي ولا معنى له، في المـــستقبل، قـــد يخفق أيضاً. وتتشاطر الشيوعية والمجتمع المادي معدلاً منخفـــضاً في الولادات. ففي دولة الرفاه، تتحمل الدولة تكلفة المرض والـــشيخوخة، وغالـــباً مـــا تُعتـــبر العائلة وتربية الأطفال عبئين غير ضـــروريين، لقد انهارت الشيوعية اقتصادياً قبل زوالها. والمجتمع المادي عملية اقتصادية، ولكنه يُنتج عدداً قليلاً من جامعي الثروات.

ولا يُنـــتج المجـــتمع غير المتديّن عدداً أقل من الورثة فحسب، بل يُرســـي أيضاً أسس دولة يهيمن عليها الدين. ويذكر التاريخ عدداً من الأمثلة عن دين جديد أو حركة دينية سيطرت على دولة ما بعد فقدان الـــدين القديم قوته. وفي العديد من هذه الحالات، يكون التساهل مع أديـــان أخرى أو مجموعات غير متديّنة الضحية الأولى. لذلك، يُفترض بأولـــئك الذين ينتمون إلى طبقة المثقفين ولا يؤمنون بالحياة بعد الموت وبالعدالـــة التعويـــضية، أن يلتـــزموا - ولمصلحتهم الخاصة - بضمان استمرار الأديان في لعب دور هام في دولة المستقبل. ومن جهة أخرى، يتعـــيّن على الدولة احترام حرية الضمير لدى كل شخص، سواءً أكان يـــؤمن بالدين أم لا. ولا يمكن إيجاد حل لمسألة مجتمع اللهو إلا إذا نجح أحـــدهم في ربـــط اقتصاد السوق القائم على استهلاك الفرد بالتديّن البـــشري الوراثي، وتحويله إلى تعايش يجلب الحظ السعيد ويحقق رفاه البشر.

بالإضـــافة إلى الـــذكاء، مـــن شأن مزيج بين الفردية والسلوك الاجتماعـــي، أن يميّـــز البـــشر عن معظم الأجناس الحيوانية. فالجنس الحيواني الذي يتمتع أفراده بذكاء حاد، ولا يكرّس المنجبون أي وقت لتربية المتحدرين من سلالتهم، ولا يلتقون إلا للإنجاب، هو جنس غير

قـــادر على بناء حضارة عصرية تتطلب تعاوناً وثيقاً ومعقّداً بين العديد مـــن أفـــراده. فلو كان فرد انعزالي في مملكة الحيوانات، كالدب مثلاً، أكثـــر ذكـــاء من الناس، لاستمرّ الناس في التفوق عليه إلى حدٍّ كبير بسبب سلوكهم الاجتماعي. ومن جهة أخرى، لن يكون جنس حيواني فائـــق الذكاء، ويتمتع بغريزة قطيع قوية تهيمن على سلوك الفرد، قادراً علـــى بناء حضارة عصرية، فينشأ مجتمع شديد التحفظ يكاد لا يتمتع بـــأي حرّيّة أو تقدم. وتمتاز البشرية بواقع تمتع الناس بدرجة عالية من الفردية والذكاء، مما يمنحهم حرّية الاختبار والبحث، إضافةً إلى القدرة على تمرير المعرفة المكتسَبة للمجموعة التي يقيمون وسطها وللمتحدرين مـــن ســـلالاتهم. وقد أدى تطور اللغة، والكتابة في وقت لاحق، إلى تسريع هذه العملية بطريقة حاسمة.

مـــن المؤكد أن العثور على التوازن الصحيح بين الفردية الأنانية والـــسلوك الاجتماعـــي هو أحد التحديات الرئيسة للتطور البشري. فغريـــزة القطيع والسلوك الأناني اللااجتماعي ناجمان عن هذا التطور. ومن الواضح أننا بحاجة إلى كليهما وإلا سقط المجتمع البشري أو دخل في حـــال مـــن الركود. ولا يُفترض بأيٍّ من غريزة القطيع أو السلوك الأناني للفرد الهيمنة على الدولة والمجتمع، بل يتعيّن العثور بدلاً من ذلك على حالة من التوازن بينهما.

لقد مكّن هذا المزج الفريد بين الذكاء والسلوك الاجتماعي الناس من الاستقرار في مناطق مُناخية كالغابات المطرية الاستوائية والصحارى المـــتجمّدة في منطقة القطب الشمالي. والأهم من كل ذلك قدرة البشر علـــى تنظيم أنفسهم وفقاً لحاجاتهم، سواءً أكانوا يشكلون قبيلة صغيرة مـــؤلفة مـــن عشرات قليلة من الأفراد أو دولاً كبيرة مؤلفة من ملايين السكان. والدول المؤلفة من مئات آلاف أو ملايين السكان هي، على

حدّ علمنا، ظاهرة حديثة في التاريخ البشري، وتعود أصولها إلى العصر الزراعي لأن الزراعة وتربية المواشي سمحتا بكون الكثافة السكانية في منطقة معيَّنة أكبر منها في مجتمعات الصيادين - القطافين في العصر الحجري.

وفي أثناء المرحلة الانتقالية من مجتمع الصيادين - القطافين إلى العصر الزراعي، لم تتبدل بنيات الدولة مبدئياً بالرغم من وجود عدد أكبر من السكان في بعض الدول. وفي الدول الأكبر حجماً، تَعزز حكم الفرد وحكم النخبة في مواجهة الحكم الديموقراطي. وفي دول مؤلفة من مئات آلاف الأشخاص، لم يكن في الإمكان جمع السكان كافة للاقتراع. وبما أن جزءاً صغيراً فقط من السكان، في أفضل الحالات، يجيد القراءة والكتابة، لم تكن أوراق الاقتراع المكتوبة أمراً ممكناً. وبات إضفاء الشرعية الدينية على القانون، وعلى سلطة الدولة المنفِّذة للقانون، أكثر أهمية بشكل متزايد. ولا بد من أن يكون معظم قراء العهد القديم قد اطّلعوا على لوحات الوصايا العشر التي أعطاها الله إلى موسى. ولكن إضفاء الشرعية الدينية على القانون وسلطة الدولة لا يقتصر فقط على الثقافتين اليهودية والمسيحية، بل كانت القاعدة في العالم القديم إذ حاول الأفراد الحاكمون تتّبع خطى أسلافهم في علاقاتهم بالآلهة. وفي القرن العشرين مثلاً، كان العديد من اليابانيين يعتقدون أن الأسرة الإمبراطورية في اليابان تحمل جذوراً إلهية.

لقد أصبحت الأقليات الدينية مشكلة بالنسبة إلى الدول التي تبحث عن شرعيتها في الدين. وغالباً ما كان حل هذه المشكلة في العالم القديم يقتضي دمج دين الأقليات في دين السكان المهيمنين. فقبل الحرب، يطلب الناس مساعدة آلهتهم، ويصلّون ويقدّمون الأضاحي إليها. وكانت الهزيمة والإخضاع دلالة على أن آلهة العدوّ أكثر قوة،

ونتـــيجةً لذلك، يقوم المهزومون بإخضاع آلهتهم إلى الإله الأجنبـــي، ويدمجون دينهم في دين أجنبـــي من دون صعوبة تُذكر. والإمبراطورية الـــرومانية هي خير مثال على هذه السياسة الدينية التي حققت نجاحاً طوال قرون. ففي روما القديمة، كانت هناك معابد مكرَّسة لعدد كبير مـــن الـــديانات والآلهـــة الأجنبية. ولتعزيز سلطة الحكم الإمبريالي في الإمـــبراطورية الرومانية، رُفع الإمبراطور إلى مرتبة إلهية، ولم يكن هذا الأمـــر يطـــرح أي مشكلة ما دامت الأديان الأجنبية تُقرّ بأولوية آلهة الرومان في هرمية الآلهة.

وبدأت المصاعب مع اليهود والمسيحيين الذين يؤمنون بإله واحد ولا يُقِرّون بأي آلهة أخرى، رافضين تماماً فكرة إمبراطور إلهي. وطرح هـــذا الأمر مسألة الشرعية الدينية للإمبراطور، وسلطة الدولة، وقوانين الدولة. ويفسّر ذلك، وإلى حدٍّ كبير، العلاقة العسيرة بين الإمبراطورية الـــرومانية واليهود، إضافةً إلى اضطهاد المسيحيين بشكل متكرر. لقد اعتـــبرت الإمبراطورية الرومانية الدين اليهودي أقل خطراً لأنه لم يسعَ إلى هَـــدي الآخرين على غرار الدين المسيحي. إضافةً إلى ذلك، كان الـــيهود يعيشون في منطقة تقع عند أطراف الإمبراطورية الرومانية، في حين انتشرت المسيحية بسرعة لتطال وسط الإمبراطورية في روما. ولم تكن هناك اهتداءات في أوساط الطبقات الدنيا فحسب، بل في أوساط الطـــبقات العلـــيا أيـــضاً، مما جعل المسيحية أكثر تهديداً بالنسبة إلى السلطات الإمبريالية.

وإلى جانـــب معدل الولادات المرتفع الآنف ذكره، يمكن نَسب ســـرعة انتشار المسيحية في الإمبراطورية الرومانية إلى عاملين آخرين، أوّلهما، وكما ذُكر في السابق، ازدياد مجموع الآلهة باستمرار في الدين الروماني القديم لأسباب سياسية مما أفقده مصداقيته لدى قسم كبير من

السكان، كما أن تصرف بعض الأباطرة الرومان لم يدعم النظام الذي حوّل الإمبراطور إلى كائن مقدّس. ثانياً، أدى الارتباط الوثيق بين الدولة والدين إلى وضع أساءت فيه السياسة استخدام الدين، فأضعفت أخطاءُ قادة الدولة والقوانينُ السيئة الدولةَ والدين معاً، وهو أمر يصعب تجنّبه عندما ترتكز ديمومة القانون والدولة على شرعية دينية.

وفي عام 313، منح مرسوم ميلانو الصادر عن الإمبراطور قسطنطين الأول الحرية الدينية للمسيحيين. ففقد الدين الروماني القديم موقعه كدين للدولة، وأصبح ديناً من جملة أديان أخرى في سياق الحرية الدينية الجديدة. ولم يلاحَظ على الأرجح فقدان سلطة الدولة شرعيتها الدينية في بادئ الأمر لأن قوة العادة أضفت شرعيتها لمدة محدودة من الزمن بعد فقدان الشرعية الأصلية.

ولم يدرك الإمبراطور قسطنطين وخلفاؤه المباشرون، كما يبدو، فقدان شرعية القانون وسلطة الدولة وإلا استبدلوا على الفور الدين القديم بالمسيحية. ومن جهة أخرى، لم تكن التعاليم المسيحية متوافقة بالضرورة مع جعل المسيحية دين الدولة. لقد ذكر المسيح عدة مرات أن مملكته ليست من هذا العالم، وأنه يُفترض إعطاء مال قيصر لقيصر ومال الله لله. ولم يُتخذ أبداً بالاعتبار إضفاء شرعية ديموقراطية على القانون وسلطة الدولة لأسباب ذُكرت أعلاه.

لقد أقنعت علامات الوهن في الإمبراطورية الرومانية الإمبراطور ثيودوسيوس أن يعلن بعد خمسة وستين عاماً تقريباً المسيحية ديناً للدولة. فدُمّرت المعابد القديمة أو حُوّلت إلى كنائس مسيحية، وقُمعت أديان أخرى. ولم يمر وقت طويل حتى انهارت الإمبراطورية الرومانية، واستمرت المسيحية، ولكنها انقسمت. واستمر نموذج دين الدولة مع الرابط الوثيق بين الكنيسة والدولة في الإمبراطورية البيزنطية. واستمر

هـــذا المفهوم مع الكنيسة الأرثوذكسية حتى بعد سقوط الإمبراطورية البيزنطية.

وطـــوّر الباباوات في روما نموذجاً آخر. فمع إنشاء دولة باباوية، تمكـــن الباباوات من الاحتفاظ باستقلال كبير عن الأباطرة، والملوك، وحكـــام علمانيين آخرين، لا بل بسط الباباوات في العصور الوسطى تـــأثيرهم لـــيطال القـــوى العلمانية. وقام نـــزاع مستتر بين الكنيسة والدولة، وبين البابا والإمبراطور أو الملك. وطُرح تساؤل صريح حول مـــا إذا كان النفوذ العلماني سيطغى على النفوذ الروحي بشكل مباشر كمـــا كانـــت حال الاستثناءات القليلة في كل تلك الدول التي بنت شـــرعيتها على الدين، أو ما إذا كانت الكنيسة الكاثوليكية ستنجح في الـــسيطرة على النفوذ العلماني. وتمثّل الفارق بين الإمبراطورية البيزنطية وأوروبا الغربية أن هذه الأخيرة كانت منقسمة سياسياً، والحكام الأفراد غـــير مهتمين بتعزيز سلطة الإمبراطور أو مختلف الملوك، لذلك، تمكن الـــبابا من إيجاد حلفاء للدفاع عن استقلاله السياسي. وفي حين كانت الـــشرعية الديموقـــراطية مقتـــصرة على كيانات سياسية صغيرة جداً، اعتمدت الأسر الحاكمة وقوانينها على الشرعية الدينية ممثّلةً بالبابا. وفي مـــا يدعى الإمبراطورية الرومانية المقدسة، كان يتم انتخاب الإمبراطور ولكـــن مـــن قِـــبل أفـــراد حاكمين بالوراثة لا يتمتعون بأي شرعية ديموقراطية، أو من قِبل أساقفة يعيّنهم البابا عادةً.

والتباين بين النفوذ الديني المتمثل بالكنيسة الكاثوليكية والبابا، من جهة، والنفوذ العلماني المتمثل بالإمبراطور والملوك والدوقات وغيرهم، من جهة أخرى، منح أوروبا في العصور الوسطى تنوّعاً سياسياً في إطار ديـــني وثقـــافي مشترك. ويمكن رؤية أوجه الشبه في اليونان القديمة مع فارق عدم اقتصار المنافسة السياسية والاقتصادية والعسكرية على هذه

البلاد فحسب، بل طالت القارة بأكملها. ولم يجرِ تبادل الناس، والأفكار الجديدة، والمنتجات، داخل أوروبا الكاثوليكية فقط، بل مع بيزنطيا أيضاً، والعالم الإسلامي، والعالم الآسيوي وصولاً إلى الصين.

لقد استوعبت أوروبا أفكاراً عديدة من الخارج، واستطاعت من خلال منافسة مركَّزة جرت داخلها تكييف هذه الأفكار والمفاهيم والمنتجات مع الحاجات الأوروبية بسرعة، وتطويرها. وكانت أوروبا الكاثوليكية في العصور الوسطى تتفوّق عسكرياً على بيزنطيا والإمبراطوريات الإسلامية عندما تكون موحَّدة إلى حدٍّ ما كما في الحروب الصليبية. وبالعودة إلى الماضي، لا نجد الهيمنة الأوروبية العالمية في النصف الثاني من الألفية السابقة أمراً مفاجئاً. لقد ظهرت هذه الهيمنة في النصف الأول من الألفية الثانية.

وفي العصور الوسطى، لعبت الكنيسة الكاثوليكية دوراً هاماً في النموّ الاقتصادي في أوروبا. فقد كانت الأديرة مركز المعرفة، والعناية الطبية، والتعليم، مما حدا بالحكام على اجتذاب هذه الأديرة ومنحها أراضٍ شاسعة بهدف تطوير المناطق المتخلفة. إضافةً إلى ذلك، تلقت الكنيسة الكاثوليكية هبات من مختلف طبقات الشعب لدرجة أن الكنيسة باتت في نهاية العصور الوسطى أكبر مالك للأراضي وأكبر مؤسسة اقتصادية في أوروبا.

مع ذلك، لم يكن تأثير الكنيسة الكاثوليكية في التطور الاقتصادي إيجابياً. ويمكن العثور على موقف متشكك أو حتى سلبي من الثراء الدنيوي في أصول المسيحية، كما هو معبَّر عنه في عبارة في الكتاب المقدس كثيراً ما يُستشهَد بها: "لأن يمر الجمل من ثقب الإبرة أيسر من أن يدخل الغنيّ ملكوت السماوات" (متى 24:19). وكان لهذا الأمر تأثيرات سلبية في الأعمال المالية والإقراضية، والتجارة، وميادين أخرى،

واستُثمر جزء كبير من الدخل الضخم الذي جُمع من مقتنيات الكنائس وتبرّعات الشعوب في البناء، والزخرفة، وصيانة الكنائس والأديرة، وكانت الغاية من العديد من هذه المنشآت الصلاة بصفة رئيسة. وكان من السهل جداً فهم سياسة الكنيسة التي تعتبر أن مهمتها الرئيسة تتمثل بتقريب الناس من المجد الإلهي وإعدادهم للحياة بعد الموت. ولكن هذه السياسة لم تكن مفيدة لتطور الدولة الاقتصادي.

لقد أدى التوازن الدقيق بين النفوذ الكنسي والعلماني إلى فصل متزايد بين الكنيسة والدولة، وبالتالي إلى تمتع السكان، في نواحٍ عديدة، بحرّيات لم تكن متوافرة في مناطق أخرى من العالم. وعندما زال هذا التوازن في نهاية العصور الوسطى، استمرت المجالات التي تنعم بحرّيات بالرغم من بعض العوائق، وتوسعت شيئاً فشيئاً.

في القرن السادس عشر، تبدّلت البنية في أوروبا إلى حدٍّ كبير. فمن خلال قواعد واضحة للخلافة، أسست العائلات الحاكمة ما يشبه شرعية السُّلالات الحاكمة التي تستمد شرعيتها في الأساس من سلطة العادة. وأصبح الناس معتادين على عائلة حاكمة معيَّنة يمنح جزء كبير من السكان دعمهم لها ما لم تضعف هذه العائلة بسبب عدم الكفاءة أو النزاعات الداخلية. ولم ينطبق هذا الأمر على العائلة الحاكمة ونموذج الدولة فحسب، بل على القوانين أيضاً التي أصبحت حقوقاً معتادة تهدد موقع حاكم قوي يسعى إلى خرقها أو تغييرها.

في الفترة نفسها، ضعفت الكنيسة الكاثوليكية على الصعيدين الروحي والأخلاقي بسبب توجّه دنيوي قوي وبعض الإساءات. وازدادت قوة الدعوة إلى إجراء إصلاحات عميقة، مما أدى إلى حركة الإصلاح البروتستانتية. كما أن اكتشافات جديدة في العلوم غيّرت ببطء المفهوم الذي كان سائداً في العصور الوسطى. ووجدت العائلات

الحاكمـــة في بريطانيا، وأوروبا الشمالية، ونواحٍ من ألمانيا، إضافةً إلى هولـــندا وسويسرا، في ذلك التطور فرصة مناسبة للخروج عن سلطة الكنيـــسة الكاثوليكية، ومصادرة واقتسام ممتلكاتها الشاسعة في الغالب، وإلغاء الفصل بين الكنيسة والدولة لدرجة أن ملك أو ملكة إنكلترا غدا رأس الكنيـــسة الأنكليكانـــية الجديدة. ولم تكن هذه التغييرات تحدث بـــشكل ســـلمي على الدوام، وقد أدت إلى حرب الثلاثين عاماً التي دمّرت أجزاء واسعة من أوروبا، ولا سيما ألمانيا.

انتهت حرب الثلاثين عاماً من دون فائز وأُنهك الفريقان المتخاصمان، الكاثولـــيك والبروتـــستانت. واتفق الخصمان على أن تتخذ العائلات الحاكمـــة، أو القادة السياسيون في الجمهوريات، قراراً بشأن المعتقد الديني للـــسكان: *Cuius regio eius religio* "الناس على دين ملوكها". وساد التسامح الديني في بعض المناطق، ولكن أوروبا ككل انقسمت وظهرت حدود دينية، فقُمع أولئك الذين لم يرغبوا في قبول دين القيادة السياسية، أو اضـــطُهدوا، أو أُبعدوا. وكان هناك مزيد من التسامح الديني في المناطق النائية لأن القيادة السياسية أرادت بقاء الناس فيها للحصول على بعض الرســـوم الـــضريبية المحدودة على الأقل، كما كانت حال مستعمرات أميركـــا الشمالية بصفة خاصة. وبعد مائة عام، لعبت هذه المستعمرات دوراً أساسياً في تطور مفهوم الدولة والعلاقة بين الدولة والدين.

لقـــد أدت مصادرة ممتلكات الكنيسة الكاثوليكية وإلغاء تأثيرها السياسي في الدول الأنكليكانية، والبروتستانتية، ولا سيما الكالفينية في أوروبا، إلى تحرير الاقتصاد وزيادة الاستثمارات في الجزء الإنتاجي من الاقتصاد. وكانت النتيجة نموّاً اقتصادياً أقوى في تلك المناطق، وإضعاف تأثير الكنيسة الكاثوليكية في الاقتصاد في المناطق الأوروبية الكاثوليكية. كما أضعفت حركة التنوير، والثورة الفرنسية، والتطورات السياسية في

القرن التاسع عشر كالليبرالية، والقومية، والاشتراكية، التأثير السياسي للكنيسة الكاثوليكية.

كانت الحروب الدينية والاضطهادات في أوروبا في القرنين السادس عشر والسابع عشر قد أضعفت تأثير الدين ليس في المناطق الكاثوليكية فحسب، بل في المناطق البروتستانتية أيضاً؛ تطوّر امتد في وقت لاحق ليطال المناطق الأرثوذكسية في جنوب أوروبا وشرقها، ولا يزال مستمراً حتى اليوم. وكلما وُضع الدين والله جانباً، اتجه الفرد أكثر فأكثر إلى المركز: الإنسان. واعتُبر اكتشاف العالم وقوانين الطبيعة في كون ضخم أنها أمور كانت موجودة على الدوام و لم يخلقها الله. وازداد ضعف إضفاء الشرعية الدينية على القانون وسلطة الدولة على مرّ الزمن. وكما سبق وذُكر، حاولت أنظمة حكم الفرد إحلال شرعية السُّلالات الحاكمة مكان الشرعية الدينية، وبلغ هذا التطور ذروته في الملكية الفرنسية عندما أعلن الملك لويس الرابع عشر قائلاً *l'état c'est moi* أي، *أنا الدولة*. وفشلت محاولة إحلال شرعية السُّلالات الحاكمة مكان الشرعية الدينية في فرنسا مع اندلاع الثورة الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر، وفي دول أوروبية أخرى في القرنين التاسع عشر والعشرين.

وفي عالم فقد فيه الدين تأثيره، وفي دول تتمتع بحرّية دينية، يمكننا فهم سبب عدم تمكن الشرعية الدينية من البقاء كأساس فكري للدولة. ومع ذلك، يُطرح سؤال سبب إخفاق شرعية السُّلالات الحاكمة بعد هذه المدة القصيرة من الزمن. ويعود سبب ذلك بالتأكيد إلى أن شرعية السُّلالات الحاكمة ليست شرعية مستقلة بل شرعية استنتاجية ترتكز على الشرعية الدينية أو الديموقراطية، فإذا فُقدت هذه الشرعية أو تلك، تنهار شرعية السُّلالات الحاكمة عاجلاً أم آجلاً. وكانت المرحلة

الانتقالية من الشرعية الدينية إلى الشرعية الديموقراطية عملية صعبة على الصعيد العالمي، وهي لا تزال غير مكتملة وقد أودت بالبشرية إلى عدد من المآزق.

لقد نجمت عن الثورة الفرنسية عام 1789 حال من الفوضى الشاملة بصفة رئيسة، وحمّام دم، على غرار الثورة الروسية بعد 139 عاماً، وهو أمر لن يرغب معظم الشعب الفرنسي في سماعه أبداً. ومنذ الثورة، شهدت فرنسا أربع ملكيات، وتقوم فيها اليوم الجمهورية الخامسة. وكانت الثورة الروسية بداية إحدى الدكتاتوريات الأشد قساوة في التاريخ البشري التي دامت قُرابة سبعين عاماً. لم تكن أيّ من الثورة الفرنسية أو الثورة الروسية راغبة في الإيفاء بوعودها بإرساء حكم يستمد شرعيته من المفهوم الديموقراطي. وأدت الثورة الفرنسية، والحرب العالمية الأولى ونتائجها، والثورة الروسية، إلى وضع استُبدلت فيه الشرعية الدينية، في أوروبا وخارجها، بالشرعية الإيديولوجية في الغالب التي تُضفيها القومية والاشتراكية، وليس بالشرعية الديموقراطية. ولا يُفترض التقليل من أهمية المساهمة الفكرية لأوروبا في بداية العصر الديموقراطي. ولكن، لو لم تحدث الثورة الأميركية لبقي الاهتمام بهذه المساهمة على الأرجح نظرياً وتاريخياً، ولاستُبدلت الشرعية الدينية بدرجة أكبر من الشرعية الإيديولوجية التي تُضفيها القومية والاشتراكية ولتعرّضت البشرية للأذى.

أدت المرحلة الانتقالية، من عصر الصيادين – القطافين إلى العصر الزراعي، إلى ظهور نماذج مماثلة من الدول، ليس في أوروبا فحسب، بل على الصعيد العالمي أيضاً، وتقوم كلها تقريباً على الشرعية الدينية. حتى إن الحضارات الأميركية في العصر الزراعي كالأزتك، والإينكا، والمايا، التي كانت معزولة عن أوروبا، وآسيا، وأفريقيا، طورت نماذج

مماثلـــة إلى حدٍّ بعيد من الدول قائمة على الشرعية الدينية، وكان على رأســـها فـــرد حاكم ونخبة حاكمة تستمد شرعيتها من الفرد الحاكم والدين. ولم يكن للغالبية العظمى من السكان حقوق تُذكر أو أي تأثير في سياســـة الدولـــة. وانهار هذا النموذج من الدول العائد إلى العصر الزراعي تدريجياً في أوروبا في النصف الثاني من الألفية الثانية، وبلغ هذا التطور كل القارات الأخرى.

لقـــد فشلت المحاولة الأولى لاستبدال الشرعية الدينية التي تُضفى علـــى الدولـــة بـــشرعية الـــسُّلالات الحاكمة. وانتهت المحاولة الثانية لاســـتبدال الشرعية الدينية بإيديولوجيات القومية والاشتراكية إلى أكبر مجـــازر في التاريخ البشري. ولا تزال المحاولة الثالثة لاستبدال الشرعية الدينـــية بالديموقراطية متوقفة عند منتصف الطريق بطريقة أو بأخرى. وكلّي أمل في أن تجد البشرية الشجاعة لإكمال مسيرتها في هذا الاتجاه.

4

حجم الدول وتأثير التكنولوجيا العسكرية

تمت مناقشة مختلف أحجام الدول في الفصول السابقة. وقد يتخيّل أحـــدهم أنه يُفترض بالدول، من حيث المبدأ، أن تكون ذا حجم أمثل بالارتكـــاز على عوامل معيَّنة كالسكان والمعالم الجغرافية. ولكن، من الواضـــح أنه ليس واقع الحال بما أن أحجام الدول تتفاوت وفقاً للزمان والمكـــان. لقـــد مرت أوقات هيمنت فيها الدول الكبيرة والمركزية، وكانـــت الـــدولُ الـــصغيرة واللامركزية في الدول السائدة في أوقات أخرى. وهناك قارات تعايشت فيها دول كبيرة وصغيرة لفترات طويلة مـــن الزمن، وقارات أخرى كان واقع الحال فيها مختلفاً. قد تبدو هذه الاختلافات للوهلة الأولى انحرافات تاريخية.

ومـــع ذلـــك، يُظهر تحليل وثيق لواقع الحال في فترات طويلة من الـــزمن أن عدد العوامل يؤثّر في حجم الدول، وأنّ للظروف الجغرافية أيضاً دوراً تلعبه. فالأراضي المنبسطة التي يمكن عبورها بسهولة يصعب الدفاع عنها، مما يسهّل تطور الدول الأكبر حجماً. ويسهل الدفاع عن الجزر والأراضي الجبلية التي لا يمكن ولوجها، مما يعزز فرص بقاء الدول الصغيرة.

وتلعب التكنولوجيا العسكرية وشبكات النقل دوراً حاسماً أيضاً. ففـــي العـــصور الوسطى مثلاً، فضّلت التكنولوجيا العسكرية الوسائل

الدفاعية لأن جدران المدن العالية توفر حماية وافية، ولأن البنية التحتية للنقل رديئة جداً. ولكن هذه العوامل كانت الأمثل للدول الصغيرة أو للدول اللامركزية كالإمبراطورية الرومانية المقدسة. من جهة أخرى، مكّنت تقنيات الحصار شديدة التطور وشبكات النقل الفعالة من تطوير دول مركزية كبيرة كالإمبراطوريتين الرومانية والصينية.

ولدراسة كيفية نشوء الدول في العصر الحجري، وبغياب سجلات مدوَّنة، يجب علينا الاعتماد على علم الآثار. فما يمكننا قوله هو أن ثقافات العصر الحجري السابق للعصر الزراعي طورت دولاً صغيرة فقط لجهة المساحة والسكان. وبالرغم من ذلك، يوجد دليل على أن العلاقات التجارية الواسعة ظهرت في مرحلة مبكّرة جداً. فقد كان يتم الإتجار، عبر مسافات كبيرة، بهياكل البناء، وأدوات تقصيب الحجارة، وأدوات مماثلة.

امتاز ظهور الزراعة قبل عشرة آلاف سنة بإنشاء مدن صغيرة وغير حصينة بوصفها مراكز تجارية. وبعد مدة قصيرة، بُنيت مدن حصينة في المنطقة الممتدة بين تركيا المعاصرة ومصر في ما يدعى الهلال الخصيب. ويبدو أن هذه المدن-الدول كانت تخوض حروباً في ما بينها على نحو متكرر. وظهرت أولى الإمبراطوريات الكبيرة على امتداد الأنهر الكبيرة كالنيل، والفرات، ودجلة. لقد كانت الأنهر الكبيرة بمثابة قنوات ملاحية سمحت بممارسة التجارة، وريّ الحقول، وازدهار الاقتصاد الزراعي. وتخطى النقل المائي الأنهر ليطال البحار والمحيطات، كانت الحرب البحرية نتيجة لهذه التطورات. ويصف هوميروس حصار طروادة كما لو أنه دام سنوات: كان يتعيّن نقل الجنود، والتفريج عنهم، ودعمهم بطريقة أو بأخرى، كما أن نقل الموظفين والأدوات عبر الماء أقل تكلفة وأكثر أمناً من نقلهما عبر اليابسة. ونشأت أولى

الإمبراطوريات في الصين على ضفاف الأنهر الكبيرة وإن بعد فترة من نشوئها في الشرق الأدنى.

وسهّل استخدام الجياد وابتكار العجلة النقل البري إلى حدٍّ كبير. وبالرغم من ذلك، كانت شبكات الطرقات موجودة قبل هذه التطورات. لقد امتلكت الحضارات الأميركية الأصلية التي لم تعرف الجياد أو العجَلات شبكةً متطورة من الطرقات للتجارة والاستخدام العسكري. وأنشأت إمبراطورية الإينكا شبكة واسعة من الطرقات فوق الجبال الشاهقة وعبر الأدغال الكثيفة.

لقد تمكنت المدن – الدول الصغيرة من الاستمرار وراء جدران عالية حصينة طوال قرون في ظروف جغرافية ملائمة. والمشهد السياسي المتفكك لليونان القديمة خير مثال على ذلك. وإذا حققت إحدى هذه المدن – الدول الصغيرة انتصاراً عسكرياً ضد أحد جيرانها وسيطرت على شبكة نقل برّية أو بحرية، أو أنشأت شبكة جديدة، كان في استطاعتها إنشاء إمبراطورية كبيرة بسرعة تامة.

وخير مثال على ذلك في الأزمنة القديمة طريقة انبثاق الإمبراطورية الرومانية. لقد قامت مدينة صغيرة وسط إيطاليا المجزّأة سياسياً بالاتحاد مع دول – مدن مجاورة، مشكّلةً مزيجاً من المهارات الدبلوماسية والعسكرية إضافةً إلى طاقة كبيرة على الاحتمال. لقد أدرك الرومان في مرحلة مبكّرة أهمية الطرقات للتوسع العسكري وبناء البنية التحتية الأكثر فعالية في العالم في ذلك الزمن. وبعد استيلائهم على إيطاليا وإنشاء شبكة كثيفة من الطرقات، بنوا أسطولاً ضخماً للهيمنة على البحر المتوسط. وأنشأوا مزيداً من الطرقات والموانئ على امتداد السواحل والأنهر من شمال أفريقيا إلى إنكلترا، ومن إسبانيا إلى رومانيا. وسيطر الرومان على هذه الإمبراطورية الضخمة بواسطة عدد قليل من

الجنود تقريباً بسبب سرعة تنقّلهم من منطقة توتر إلى أخرى. وتم التغلّب بسرعة على الحواجز الطبيعية كجبال الألب والبيرينيه، وكانت عقبات صعبة للجيوش قبل تلك المرحلة وبعدها، وأُتبعت بالإمبراطورية. وتُظهر القلعة اليهودية، ماسادا، الحصينة إلى حدٍّ ما في شرق إسرائيل، فعالية الإمبراطورية الرومانية وحتى عند أطرافها. ففي منطقة ذات أهمية اقتصادية وسياسية واستراتيجية محدودة، لم يتردد الرومان في بناء ممرّ منحدر ضخم على الجبل المؤدّي إلى ماسادا مكّنهم في النهاية من السيطرة على القلعة بعد حصار طويل.

بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية، نشأت إمبراطوريات أخرى أكبر حجماً قامت جيوش من الفرسان بتأسيسها في آسيا الوسطى. ومع ذلك، فقد تلاشت بسرعة مماثلة لسرعة انبثاقها. وكان الجواد مثالياً للعمل والنقل عبر السَّهب الآسيوي ومراعيه الفسيحة، وأتقنت الشعوب الممتطية للجياد كالهونيين، والمجريين، والمغول، ركوب الخيل كوسيلة للحرب. ومن جهة أخرى، اعتُبرت الجياد في المناطق الزراعية الآهلة بالسكان مثل أوروبا، وحوض البحر المتوسط، وجنوب آسيا، من الكماليات، وفي استطاعة قلة من ذوي الامتيازات تحمّل تكلفتها. وفي العصور الوسطى كانت الغالبية العظمى من الجنود في هذه المناطق من المشاة وكانت خيّالتهم بالمقارنة مع فرسان آسيا الوسطى قلة وأكثر كلفة إلى حد كبير، لم تكن المناطق الضيّقة في أوروبا الغربية مثالية لإنشاء قوات مسلحة مؤلّفة من خيّالة فقط. فعلى سبيل المثال، إن العديد من المناطق الاستراتيجية الهامة، كجبال الألب والبيرينيه، جبليّة، وتكون الأفضلية العسكرية لعدد قليل من جنود المشاة وليست للخيّالة. لقد واجهت خيّالة هابسبورغ هذه المشكلة في سويسرا في القرنين الرابع عشر والخامس عشر.

مـــن المـــثير للاهتمام التساؤل عن سبب عجز جيوش الفرسان المـــتفوّقة عـــسكرياً في آســـيا وقادها عن إنشاء إمبراطوريات مستقرة كالإمبراطورية الرومانية. كانت هذه الإمبراطوريات في أغلب الأحيان تعـــتمد حكم الفرد الوراثي حيث الخلافة غير واضحة وتؤدي إلى قيام خلفـــاء المؤسِّـــس بتفكـــيك الإمبراطورية من خلال نـــزاعات مماثلة لحروب أهلية، كما كان مصير إمبراطورية الإسكندر الكبير بعد وفاته. لقد اعتمدت الإمبراطورية الرومانية في وقت لاحق حكم الفرد الوراثي الـــذي لم تكن فيه قاعدة الخلافة واضحة في غالب الأحيان. ومن جهة أخرى، تمتعت روما بأفضلية النظام القضائي وبحكم النخبة، وقد مكّناها مـــن ممارســـة الحكـــم على الأقل والتغلب على أزمات عدة. وطُوّر الـــنظامان القـــضائي والتشريعي في روما على عهد الجمهورية، ومنحا الإمـــبراطورية استقراراً سياسياً حتى في الأزمنة التي لم يكن يتمتع فيها الفـــرد الحـــاكم بالكفـــاءة. وكانت روما في ظرف مؤاتٍ أكثر من إمـــبراطوريات آسيا الوسطى، حيث حظي حكمها لفترات طويلة من الزمن بشرعية دينية.

وقـــد يكون هذا الأمر السبب الحاسم لتمكن جيوش الفرسان في العـــالم العربـــي من تحقيق النجاح في إنشاء إمبراطورية مستقرة لفترة طـــويلة من الزمن، وهو أمر فشلت الجيوش الآسيوية في تحقيقه. ومنح الإسلام الشرعية للحكام وحكمهم، وحثّ جيوشهم، فكل من يسقط في الحـــرب الجهادية يضمن لنفسه مكاناً في الجنة. كان الإسلام أكثر تـــسامحاً من الأديان الأخرى مما ساعد قادته على إيجاد حلفاء لهم من ضـــمن مجموعات يقمعها حكام غير متسامحين. ولم يقم بعض الحكام المـــسيحيين باضطهاد أديان أخرى فحسب، بل طال اضطهادهم أيضاً المـــسيحيين الـــذين ابـــتعدوا برأيهم عن المعتقدات المسيحية الحقيقية.

وبالنتـــيجة، ظهـــرت مجموعات مسيحية إثنية في شبه الجزيرة العربية والشرق الأدنى تدعم الحكام المسلمين. ولا تزال هناك حتى اليوم أقليات مـــسيحية في الدول التي اعتنقت الإسلام منذ قرون. وحتى إنشاء دولة إســـرائيل، كانت هناك جاليات يهودية كبيرة في الدول الإسلامية فرّ أسلافها من الاضطهاد المسيحي واستقبلهم الحكام الإسلاميون.

وبالـــرغم من ذلك، أخفقت جيوش الفرسان في العالم العربـــي علـــى غـــرار نظرائها في آسيا الوسطى عندما كان يتعلق الأمر بوضع أنظمـــة سياسية وقضائية مستقرة ضرورية لنموّ اقتصادي مستمر. ومن المحتمل أن تكون التفسيرات التقليدية للقواعد الاقتصادية والسياسية في الإسلام قد شكلت عقبة أكبر للتطور الاقتصادي مقارنةً بما كانت عليه الحـــال في المـــسيحية. ولم يكن هناك أيضاً ذلك التوتر القائم بين البابا والإمـــبراطور، وبـــين السلطة الروحية والسلطة الزمنية، الذي أدى إلى نـــشوء حـــريات سياسية واقتصادية في أنحاء من أوروبا عززت التقدم هـــناك. علـــى كل حال، لقد فقدت الإمبراطورية الإسلامية وحدتها السياسية والدينية، وانقسمت إلى دول إقليمية يحكمها الخلفاء في بغداد بشكل ضعيف. ونتيجةً لذلك، استولى المغول على قسم كبير من العالم العربـــــي، وعلـــى بغداد أيضاً عام 1258. ونجا العالم الإسلامي من الاجتياح المغولي من دون أن يتمكن أبداً من استعادة وحدته السياسية، كما فشل العالم المسيحي في ذلك بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية.

في الفتـــرة الطـــويلة الممتدة بين بناء أولى المدن الحصينة قرابة عام 8000 قـــبل المسيح ونهاية العصور الوسطى، كان هناك توازن متقلقل بـــين تقنـــية التحصين، من جهة، التي تمكّن المدن والكيانات السياسية الصغيرة من الدفاع عن نفسها، وبين حرب الحصارات وإمكانات النقل من جهة أخرى. ففي المدن والقلاع الحصينة، كان يمكن لعدد قليل من

الأشـــخاص الـــدفاع عـــن أنفسهم في مواجهة قوى أكبر حجماً لأنه يـــصعب تحقيق حصار ناجح من دون وجود قوة عسكرية متفوقة في الموقـــع، ووســـائل نقل فعالة كذلك. فإنشاء البنى التحتية للنقل البرّي وصـــيانتها مـــرتفعا الـــتكلفة بصفة خاصة، في حين كان يعتمد النقل البحـــري علـــى الـــرياح والطقس والموانئ الجيدة بالرغم من انخفاض تكلفـــته. وحتى نهاية العصور الوسطى، كان لاستخدام الجياد لأهداف عسكرية الأثر الأكبر في حجم الدول، وغدا الاحتلال أكثر سهولة من ممارســـة الحكم في تلك الفترة، ولعبت الأفضلية العسكرية التي تساعد على إنشاء إمبراطورية دوراً صغيراً في تحويل هذه الإمبراطورية إلى دولة مـــستقرة سياســـياً وناجحة اقتصادياً تدوم لقرون. وحتى نهاية العصور الوسطى، حقق المصريون والرومان والصينيون نجاحات بخلاف شعوب قليلة أخرى.

انـــتهت تلك الحقبة الزمنية التي دامت أكثر من تسع ألفيات قُرابة عـــام 1500. وفي عـــام 1453، دمرت المدفعية التركية جدران مدينة القـــسطنطينية، مـــبدّلةً التكنولوجيا العسكرية بشكل جذري أكثر من التـــبديل الذي أحدثه الجواد. ورجّح تطور سلاح المدفعية كفّة الميزان العـــسكري بشكل حاسم لصالح المعتدي، ممهّداً الطريق لنشوء الدولة الكبيرة.

وحلّ الأتراك مكان العرب في مواقع عسكرية أساسية على عهد الخلافـــة في بغـــداد، وأدركوا في مرحلة مبكّرة أهمية المدفعية، وقاموا بتطويـــرها. وفي القـــرنين الخـــامس عـــشر والسادس عشر، توسّعت الإمـــبراطورية التـــركية بسرعة وهيمنت على القسم الأكبر من العالم الإســـلامي مـــن دون النجاح في الاستيلاء على كل الدول الإسلامية وتوحـــيدها. واســـتولت أيـــضاً على جنوب شرق أوروبا المسيحي،

وحاصرت فيينا في نهاية القرن السادس عشر ونهاية القرن السابع عشر، علماً أن المحاولتين باءتا بالفشل.

وأدرك الأوروبيون أيضاً، وبسرعة، الأهمية العسكرية لسلاح المدفعية، وبدأ سباق في التسلح لم يؤدِّ إلى زوال الدول الأصغر حجماً فحسب، بل المدن-الدول الإيطالية الأكثر ثراءً أيضاً. وأثبتت الدول الكبيرة مثل فرنسا وإمبراطورية هابسبورغ تفوّقها. وطوّرت السويد مواردها الطبيعية من خام الحديد ومهاراتها التعدينية حتى نهاية القرن السادس عشر، وأصبحت بسرعة لاعباً سياسياً رئيساً في أوروبا. ومع ذلك، كانت احتمالات التوسع داخل أوروبا محدودة بشكل واضح، فاستخدمت القوى الأوروبية أفضليتها العسكرية لإنشاء إمبراطوريات استعمارية وراء حدود أوروبا. وكان الإسبان والبرتغاليون السبّاقين في ذلك، ولكن الإنكليز حققوا النجاح الأكبر. لقد استفادوا كلهم من التقدم الكبير الذي طرأ على الملاحة، ومن تزويد السفن بالمدافع وتحويلها إلى حصن مُبحِر، فتمكنوا من شن هجمات ناجحة من الماء على مدن ساحلية حصينة. وتضاءلت الحماية التي توفرها الجدران والقلاع للمدن من هجمات مماثلة، وازدادت صعوبة الدفاع عن المدن في مواجهة هؤلاء المجتاحين المزوَّدين بأسلحة جيدة، ولا سيما عندما يفوقون المدافعين عدداً. وهكذا، رجّح سلاح المدفعية كفة الميزان، وبشكل حاسم، لصالح الدول الكبيرة ذات الحكم المركزي والتي تمتلك ما يكفي من الموارد لخوض المنافسة في سباق تسلح متفاقم على صعيد سلاح المدفعية.

وبعد مدة وجيزة من ظهور سلاح المدفعية، عزز تطور آخر أفضلية الدول الكبيرة ذات الحكم المركزي، ألا وهو تفعيل الصناعة. قبل ذلك، كانت الدول الأصغر حجماً تمر بظرف غير مؤاتٍ بسبب

امتلاكها كميات أقل من المواد الأولية واعتمادها أكثر فأكثر على التجارة. ومن جهة أخرى، لم تكن الدول الأكبر حجماً تمر بظروف مؤاتية في ما يتعلق بتكاليف الإنتاج، وهناك ما يشير إلى الفوائد التي حققها الإنتاج الصناعي في الإمبراطورية الرومانية. قبل العصر الصناعي بمدة طويلة، أُنتجت الخزفيات بالجملة ونُقلت إلى مختلف أنحاء العالم الروماني. وبعد سقوط روما، عادت الخزفيات إلى وضعها السابق كصناعة ريفية بسيطة مخصصة للسوق المحلية.

ولم تكن للدول الأكبر حجماً، ولا سيما الإمبراطوريات الاستعمارية، الأفضلية بسبب امتلاكها كل المواد الأولية تقريباً التي تحتاج إليها ضمن حدودها الخاصة فحسب، بل بسبب أسواقها المحلية الواسعة أيضاً. وفي هذه الدول الكبيرة، بدأ الإنتاج الصناعي في الغالب في مصانع تديرها الدولة وتُنتج الكماليات إلى جانب الأسلحة. ونشأت الأسواق المحلية الكبيرة بعد إلغاء التعرفات الجمركية الداخلية وعوائق تجارية أخرى، واعتماد الأوزان القياسية إضافةً إلى عملة موحَّدة. كانت شبكات النقل الداخلية في هذه الدول تقوم في الأساس على القنوات لأن النقل عبر الماء أقل تكلفة منه عبر البرّ. ولم تصبح شبكة الطرقات الأوروبية بمستوى الشبكة التي بنتها روما قبل 1300 عام إلا في عام 1800 تقريباً.

وكما ذُكر من قبل، كان في استطاعة الإمبراطورية التركية مواصلة حصار فيينا في القرن السابع عشر، ولكن قوتها تراجعت أمام قوة إمبراطورية هابسبورغ في القرن الثامن عشر. وبالرغم من غدوّ الإمبراطورية التركية إحدى القوى الرائدة في العالم بعد تطوير سلاح المدفعية، لم تكن في وضع يسمح لها بمواكبة التطور الصناعي. ولم يكن لهذا الأمر آثار اقتصادية فحسب، بل عسكرية أيضاً لأنه في استطاعة

الدولة الصناعية فقط إنتاج كميات كبيرة من الأسلحة عالية الجودة بتكاليف أقل. واتضح في ما بعد، أن الدول الصناعية الرائدة هي التي لعبت فيها تجارة السوق والتجارة الخاصة، لا الحكومة، دوراً مهيمناً. وباتت الإمبراطورية التركية وبقية العالم الإسلامي عاجزة عن اعتماد اقتصاد سوق وقطاع خاص فعّالين بالرغم من القرب الجغرافي والثقافي من أوروبا. وسرعان ما دُعيت الإمبراطورية التركية *برجل البوسفور المريض*.

في القرن التاسع عشر، بدا كما لو أن تفعيل الصناعة هو امتياز مسيحي. وكانت الصين تضاهي بتقدّمها تقدّم القوى الأوروروبية، لا بل تفوقها تقدّماً في ميادين عدة حتى القرن السادس عشر. ومع ذلك، تراجعت الصين في ذلك الزمن بسبب التطور السريع لأوروبا. وأثبت التفعيل الصناعي في اليابان، في نهاية القرن التاسع عشر، أن في استطاعة ثقافة غير مسيحية تفعيل صناعتها وأن تغدو قوة رئيسة. وكانت حرب عام 1905 التي هزمت فيها اليابان الأسطول الروسي صدمةً لروسيا وأوروبا.

وعلى غرار الصين وأثيوبيا وتايلاند، اجتنبت اليابان الاستعمار الأوروبي لأسباب عدة. كانت اليابان بعيدة عن أوروبا ولم تكن تملك أي موارد طبيعية أو ثروات ترغب القوى الأوروبية في الحصول عليها. وعندما قامت علاقة بين اليابان وأوروبا، كانت اليابان قد غدت نظاماً سياسياً حسن التنظيم وعلى قدر كبير من التطور، وتمكنت من حماية نفسها لبعض الوقت من النفوذ الأجنبي. ولم تبدأ الولايات المتحدة ببسط نفوذها عبر المحيط الهادئ وصولاً إلى اليابان إلا عندما ضمّت الجزء الغربي من القارة الأميركية. وفي عام 1853، فرض أسطول أميركي بقيادة العميد البحري ماثيو كالبرايث بيري على اليابان إقامة علاقات دبلوماسية وتجارية معها.

وأدى النجاح الأميركي إلى تبدّل جذري في سياسة القيادة اليابانية. لقد أدرك القادة اليابانيون الجدد أن تطبيق نماذج النجاح الأوروبية والأميركية على اليابان يمكنه أن يضمن لليابان نفوذاً مساوياً على المسرح العالمي. فأُرسل الشبان اليابانيون إلى أوروبا والولايات المتحدة للدراسة. وأصبحت محاكاة اليابان الجليّة للغرب محط ازدراء الأوروبيين حتى هزيمة الأسطول الروسي النكراء عام 1905. وفي بداية القرن العشرين، تقاسمت القوى الاستعمارية العالم إلى حدٍّ كبير، فبسط اليابان نفوذه على حساب الصين، ووقعت كوريا وأجزاء كبيرة من الصين تحت السيطرة اليابانية وبقيت على تلك الحال حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

مما لا شك فيه أن سلسلة من المصادفات المشؤومة أشعلت الحرب العالمية الأولى. ولكن، لم يكن في الإمكان تجنّبها. واعتُبرت الحرب بصورة عامة أداة عادية للسياسة. لقد أظهرت الحروب التي جرت في القرن التاسع عشر أن التكنولوجيات المتفوقة، والتكتيكات، والاستراتيجيات، تضمن تحقيق انتصارات سريعة، وكانت الحروب النابوليونية البرهان الأول. لقد ثبت أنه من الممكن اعتماد التجنيد العام لإنشاء جيش ضخم فاعل على أرض المعركة. وضمن مزيج من سلاح المدفعية وجنود الخيّالة تحقيق مكاسب سريعة على الأرض، فحققت الحرب النمساوية -البروسية التي وقعت عام 1866 والحرب الألمانية- الفرنسية عام 1870 انتصارات حاسمة في وقت قصير وبتكلفة قليلة نسبياً. وأدى إنشاء سكك الحديد إلى جعل عملية نقل أعداد كبيرة من الجنود أكثر سهولة مما كانت عليه الحال في أثناء الحروب النابوليونية، وكان في متناول يد كل قوة أوروبية مخططات تفاؤلية لخوض المعارك وتحقيق انتصارات سريعة. وأدت هزيمة الروس على أيدي اليابانيين إلى

ظهور طموحات روسية في الغرب؛ لقد أدرك الروس أن دعم القومية السلافية في أوروبا قد يؤدي إلى توسع روسي على حساب الإمبراطوريتين التركية والهابسبورغية.

لكن التكنولوجيا العسكرية شهدت تطوراً جديداً استهان به الاستراتيجيون العسكريون ألا وهو المدفع الرشاش. لقد أصبح، لجنود المشاة فجأةً، سلاح منخفض التكلفة نسبياً، خفيف الوزن، وطويل المدى لا يمكن استخدامه ضد جنود مشاة في الجانب المقابل فحسب، بل ضد عدوّهم أيضاً الذي يتمتع بقدرة أكبر على التحرك، والمتمثل بجنود الخيّالة. وللحظات وجيزة في التاريخ، أصبح الدفاع، وليس الهجوم، أفضل دفاع. وسجلت الحرب العالمية الأولى عودة إلى زمن لم يظهر فيه جنود الخيّالة بعد، وكان يتعيّن على المعتدين الاستثمار في حصارات طويلة ومكلفة تتطلب أعداداً كبيرة من الجنود والمعدات. وعندما لم تتحقق انتصارات سريعة في بداية الحرب، حاصرت القوات الغربية والروسية الحليفة الإمبراطوريّتين الهابسبورغية والألمانية. وكانت الإمبراطورية التركية المتحالفة مع إمبراطوريّتي ألمانيا وهابسبورغ ضعيفة جداً على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، فلم تتمكن من لعب دور حاسم، وانهارت أخيراً في نهاية الحرب.

وبخلاف محاصرة مدينة أو قلعة في العصور الوسطى، قدّمت الحرب العالمية الأولى إلى المدافعين منطقة جغرافية أوسع، ومنحت المعتدين قدرة قليلة على التحرك لأن جنود الخيّالة كانوا معرَّضين على العموم لنيران المدافع الرشاشة. ولو تمكن المعتدي من اختراق الصفوف الدفاعية باستخدام مكثّف للمدفعية وجنود المشاة، لما تمكن من استخدام جنود الخيّالة للتوغل في عمق أراضي العدوّ والبلوغ بالمدافعين إلى حافة الانهيار. لقد كان في استطاعة الجيش المدافع إقامة خط دفاع

ثانٍ على بعد أميال قليلة من خط الدفاع الأول، وكان المكسب المحقَّق بضعة أميال مربعة فقط. وفي عصر القلاع والمدن - الدول، لاعتُبرت هذه الخسارة هزيمة تامة، ولكن فقدان بضعة أميال مربعة كانت تعني القليل بالنسبة إلى إمبراطورية مترامية الأطراف. وحققت الإمبراطوريتان الألمانية والهابسبورغية انتصاراً على الجبهة الشرقية، وانتهت الحرب هناك عملياً بانهيار الملكية الروسية. ومع ذلك، قررت الجبهة الغربية نتيجة الحرب عندما دخلت الولايات المتحدة الحرب مع أعداد كبيرة من الجنود غير المنهكين والأسلحة والتجهيزات.

في أثناء الحروب الطويلة، يتم باستمرار تطوير أسلحة جديدة وتكنولوجيات وتكتيكات واستراتيجيات تُستخدم قبيل نهاية الحرب. وبالرغم من عدم أهميتها في البدء، فهي تلعب دوراً حاسماً في الحرب التالية. لقد استُخدمت الدبابات والطائرات، مثلاً، قبيل نهاية الحرب العالمية الأولى، وكان تأثيرها بسيطاً في مسار الأحداث. ولكن الوضع تبدّل بشكل جذري في الحرب العالمية الثانية.

لقد أدركت القيادة العسكرية والسياسية في ألمانيا قبل غيرها، وفي مرحلة مبكّرة، أهمية هذه الأسلحة الجديدة وقدرة التكنولوجيات الجديدة على تغيير فن الحرب على الصعيدين الاستراتيجي والتكتيكي. وعندما تسلم النازيون مقاليد الحكم، كانت أولى أولوياتهم إنشاء جيش جديد. وفي بداية الحرب، كان لأعداء الرايخ الثالث عدد أكبر من الدبابات والطائرات، ولكنهم كانوا لا يزالون عالقين في ذهنية الحرب العالمية الأولى على الصعيدين الاستراتيجي والتكتيكي. وفي غضون عشرين عاماً، تبدّل ميزان القوى مرة أخرى، وبشكل حاسم، لصالح المعتدي. ولم يعد يقتضي الأمر وجود خطوط دفاعية طويلة وخنادق؛ كان في إمكان تشكيلات من الدبابات المتحركة المتمتعة بقوة نارية

عالية اختراق خطوط الدفاع أو تجنّبها، في حين تمكنت المدافع الرشاشة من إيقاف جنود الخيّالة ولكن ليس تشكيلاً من الدبابات. وأظهرت جيوش الرايخ الثالث المؤلّلة قدرة على السيطرة على بقاع واسعة من الأراضي بسرعة أكبر مما كانت عليه حال جنود الخيّالة في الأزمنة الغابرة.

ومن جهة أخرى، لم يحقق الرايخ الثالث نجاحاً أكبر من جيوش الفرسان القديمة في إرساء نظام مستقر سياسياً ومزدهر اقتصادياً على الأراضي التي سيطر عليها. وثبت فشل توقع هيتلر *باستمرار الرايخ لمدة ثلاثين عاماً* بعد خمس سنوات فقط من الحرب. وبالرغم من أن الانتصارات العسكرية لهيتلر ونابوليون وجانكيزخان وأتيلا بدت مثيرة للإعجاب، فهي لم تقدّم إلى التاريخ البشري إلا القليل إضافةً إلى وقائع قصيرة ودموية مقارنةً بما قدّمته الإمبراطورية الرومانية لفترات طويلة من الزمن، والإمبراطوريات الرومانية المقدسة في وقت لاحق.

في أثناء الحرب العالمية الثانية، بدّلت تطورات جديدة على صعيد الأسلحة مرة أخرى ميزان القوى لصالح المُدافع. لقد تم تطوير أسلحة مضادة للدبابات من طرازي بانزرفوست وبازوكا يستخدمها جنود المشاة وأوقعت خسائر فادحة في وحدات الدبابات، ولا سيما في المواقع التي كان في إمكان جنود المشاة الاختباء فيها كالمناطق المدينية والغابات. فمعركة برلين، على سبيل المثال، شهدت وجود قوات قليلة من المشاة أوقعت خسائر فادحة في وحدات الدبابات السوفياتية.

أدى النجاح الذي حققته البازوكا في نهاية الحرب العالمية الأولى إلى تطوير صواريخ مضادة للطائرات يستخدمها جنود المشاة. وبالرغم من فعالية هذه الصواريخ ضد الطائرات أو الحوّامات المنخفضة، لقد وفرت لجنود المشاة حماية هامّة من الهجمات الجوّية في مواقع مؤاتية.

وكــان إنــتاج الصواريخ المضادة للدبابات والطائرات أقل تكلفة من الدبابات والطائرات والمروحيات إلى حدٍّ كبير لجهة التصنيع والتدريب على استخدام هذه الأسلحة.

وفي أثــناء الحــرب الكورية، أي بعد خمس سنوات فقط من انتهاء الحــرب العالمية الثانية، خُفِّضت قدرة الحركة في ساحة المعركة لدرجة أن الأمر بدا كما لو أنه عودة إلى القتال غير المتحرك الذي امتازت به الحرب العالمــية الأولى. لقد أدى هجوم مفاجئ شنّته القوات الشيوعية في كوريا الــشمالية بــدعم مــن الاتحاد السوفياتي والصين إلى احتلال كل كوريا الجنوبية تقريباً، ولكن القوات التابعة للأمم المتحدة بقيادة الولايات المتحدة طردهم بسرعة. بعد ذلك، تحصّن الفريقان في مواقعهما، ولم يتمكن أحد من تحقيق أي تقدم حاسم على أرض العدوّ بالرغم من سيطرة قوات الأمم المــتحدة علــى المجال الجوّي بعد فترة قصيرة. كانت المنطقة الحدودية بين الــشمال والجــنوب جبليّة وغير ملائمة لوحدات مؤلّلة. في النهاية، اتفق الفريقان على وقف لإطلاق النار، ولا تزال الحدود بين الكوريّتين الشمالية والجنوبية، حتى يومنا هذا، هي الحدود القائمة منذ وقف إطلاق النار.

وفي الحربين الفييتناميتين، تعرّض الفرنسيون أولاً والأميركيون ثانياً لهزائم قاسية وموهِنة من قِبل جيش من المشاة حسن التجهيز والتدريب ويتمتع بتنظيم جيد على الصعيدين التكتيكي والاستراتيجي. لقد وفرت الأرض غطــاء واسعاً ومخبأ لقواهم، والأهم من ذلك ربما استعدادهم لتكبّد خسائر كبيرة. وثبت عدم جدوى التفوق الجوي والدبابات ضد جــنود المــشاة في ظــروف مماثلة، وعلى هذه الأرض. وكانت خبرة السوفيات في أفغانستان مماثلة إلى حد كبير.

تُظهــر الحــروب الــتي جرت بعد عام 1945 أن المعتدين الذين يستخدمون تشكيلات عسكرية مؤلّلة لا يمكنهم الاستيلاء على أراضٍ

واســعة، وتحقــيق انتصارات سريعة، إلا في المواقع الملائمة وضد معتدٍ تقــوم دفاعاته على تشكيلات مؤلّلة وسلاح طيران. وكقاعدة عامة، يفــوز في بدايــة حرب مماثلة كل من يحقق تفوقاً جوياً لأن الوحدات المؤلّلة وخطوط تزويدها بالمؤن تكون أهدافاً سهلة على أرض مفتوحة لطائــرات تحلــق على علوّ مرتفع. والحروب التي دارت بين إسرائيل والــدول العربية المجاورة، إضافةً إلى الحربين العراقيتين، هي خير مثال على أهمية ما تقدّم.

ومــن جهــة أخــرى، إذا كان المعتدي حسن التجهيز، ويملك وحــدات عصرية من جنود المشاة، ومستعدّاً للدفاع عن مدن وأراضٍ أقــل ملاءمــة للتشكيلات العسكرية المؤلّلة، فهو لن يتمكن من تحقيق انتــصار ســريع بواسطة دبابات، وتفوق جوّي تام، واستخدام واسع للحــوّامات. وعلــى العكس، فهناك إمكانية كبيرة بأن المعتدي المجهز بالأســلحة الثقــيلة لن ينتصر. ومع ذلك، لا تصلح هذه الاستراتيجية الدفاعية إلا في الظروف التالية:

1. على كل من يرغب في استخدام جنود المشاة للدفاع عن المدن أن يكــون مــستعداً لتكــبّد إصابات مدنية كبيرة ودمار على نطاق واسع. وتتمثل الطريقة الوحيدة لمواجهة الوضع بامتلاك دفاع مدني قوي، كما كانت حال السويسريين، أو إخلاء المدن قبل الدخول في مواجهة عسكرية.
2. إن الــدفاع عــن مدينة لا يزال فيها مدنيون بواسطة جنود المشاة يتطلب تعاون المتواجدين في المدينة ودعم أحدهم الآخر، وإلا فما من شيء يحول دون تصرف المدنيين كمُخبرين لصالح المعتدي.
3. علــى المعــتدي احترام حقوق الإنسان في معاملته للمدنيين. وفي الحالة الأخرى. وإذا كان المعتدي مستعداً لاستخدام أسلحة الدمار

الشامل، فهو سيحتل المدينة أو الأماكن الأكثر صعوبة. لقد كان صدام حسين، مثلاً، مستعداً لاستخدام أسلحة كيميائية ضد الأكراد، والجنود، والمدنيين، على حدٍّ سواء.

يصعب على الدوام التكهن بكيفية تأثير أشكال جديدة من التكنولوجيات العسكرية، والاستراتيجيات، والتكتيكات، ووسائل النقل، على الحرب وحجم الدول في المستقبل. ومن الأسهل على الأرجح تكوين فكرة عامة عن مكان حدوث هذه الابتكارات. فعندما بدأ الجواد، مثلاً، يلعب دوراً رئيساً لغايات عسكرية قبل عدة آلاف من السنوات، كانت شعوب السهوب في وضع مؤاتٍ. هناك، يمكن تربية أعداد كبيرة من الجياد يستخدمها السكان بصورة عامة كحيوانات للنقل والعمل. فمن سهوب آسيا وشبه الجزيرة العربية، نشأ جنود الخيّالة وكان هؤلاء الجنود في وضع يسمح لهم بالاستيلاء على مناطق واسعة في وقت قصير لأنهم كانوا أفضل من التشكيلات العسكرية للدول الزراعية والإمبراطوريات. وبظهور سلاح المدفعية، باتت الأفضلية لتلك المناطق التي تمتلك الموارد الطبيعية الضرورية والمهارات التعدينية. وتفعيل الصناعة هو الشرط المُسبق لإنتاج الأسلحة بالجملة، ولن يتبدّل هذا الأمر كما يبدو في المستقبل المنظور.

من الممكن إذاً، تجاهل تلك المناطق التي تفتقر إلى قاعدة صناعية واسعة على درجة عالية من التطور. لقد أظهر الانهيار الاقتصادي للاتحاد السوفياتي أن اقتصاد السوق الفعال هو أمر ضروري أيضاً في أيامنا هذه. وأعتقد من منطلق عسكري أن أياً من الصين أو الهند لا تستطيع منافسة الولايات المتحدة في المستقبل المنظور، وقد يفاجئ هذا الأمر بعض القراء. فللصين والهند القاعدة الصناعية الضرورية، وهما تملكان أيضاً أسلحة نووية وصواريخ بعيدة المدى، ولكن دخولهما في

سباق للتسلح مع الولايات المتحدة سيودي بهما عاجلاً أم آجلاً إلى الإفلاس، على غرار الاتحاد السوفياتي. وهناك صعوبة في مقارنة الإنفاقات العالمية على وسائل الدفاع، ولكن حصة الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة تبلغ نسبتها 50 بالمائة تقريباً من مجمل الإنفاقات. وتليها بريطانيا بنسبة 5 بالمائة تقريباً، والصين بما يتراوح بين 4 و5 بالمائة. ووفقاً لبعض التقديرات، تفوق ميزانية الأبحاث العسكرية الأميركية ميزانية الأبحاث العسكرية للدول العشرين التالية مجتمعة. ويستثمر القطاع الخاص أيضاً مبالغ أكبر مما يستثمره القطاع الخاص في الصين والهند في هذه الأبحاث. وللكثير من هذه الأبحاث المدنية، كما هي الحال في ميدان تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات أو في تصميم الطائرات، تطبيقات عسكرية.

من غير المحتمل أن تشكل دول صناعية أخرى كاليابان، وألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا العظمى وكذلك الصين والهند، تهديداً للتفوق العسكري الأميركي في العقود القليلة القادمة. فأيّ من هذه الدول لا تمتلك صناعة أسلحة تستطيع تسليح جنودها بتكنولوجيات فعالة، وتقوم الولايات المتحدة بتزويد هذه الدول بأنظمة كاملة من الأسلحة، أو على الأقل بمكوّناتها الأكثر تطوراً، مما يجعل قواتها المسلحة تعتمد على الولايات المتحدة إلى حدٍّ بعيد. وهذه الدول بحاجة إلى أقمار اصطناعية أميركية لأجهزة المخابرات والاستطلاع، وهي بحاجة إلى وسائل نقل عسكرية أميركية لنقل الجنود والتجهيزات مسافات طويلة. وعلى مرّ العقود، ازدادت الهيمنة المطلقة للصناعات الدفاعية الأميركية من حيث الكمية والنوعية، وهناك ما يشير إلى استمرار هذا المنحى في العقود القادمة.

وقد يجادل أوروبي متحمس قائلاً إن أوروبا هي على طريق إنشاء الولايات المتحدة الأوروبية التي ستكون مساوية لأميركا بنفوذها

العسكري. فعندما خطط القادة السياسيون لأوروبا الغربية، وحاولوا إنشاء جماعة الدفاع الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية، كان المشروع لا يزال ممكناً بسبب خشية أوروبا الغربية من إمكانية قيام القوة العسكرية العظمى الأخرى، ألا وهي الاتحاد السوفياتي، باحتلال أوروبا الغربية. وكان الاتحاد السوفياتي قد احتل كل أوروبا الشرقية وأجزاء من أوروبا الوسطى، وجمع ترسانة مثيرة للخشية من أسلحة تقليدية ونووية على حدوده الغربية مما أوحى بقدرة السوفيات الأكيدة على ضم أوروبا الغربية. وكانت أوروبا الغربية تعتمد كلّياً على الحماية العسكرية التي توفرها لها الولايات المتحدة، ولكن الجيش الأميركي انشغل بكوريا أولاً ومن ثم بفييتنام. لم تكن التأكيدات الأميركية بالدفاع عن أوروبا بأسلحة نووية عند الضرورة مقنعة تماماً للعديد من الأوروبيين، لأن الولايات المتحدة قد تدمَّر أيضاً في حرب نووية. وبالرغم من ذلك، فشلت الجهود لإنشاء جماعة دفاع أوروبية عام 1954، وانبثقت جماعة اقتصادية أوروبية من ست دول بعد سنوات قليلة بوصفها كياناً اقتصادياً وليس عسكرياً. وأمل مؤسسوها في أن يؤدي ذلك التعاون الاقتصادي ذات يوم إلى إنشاء ولايات متحدة أوروبية تتمتع بقدرة عسكرية كافية للدفاع عن نفسها ضد عدوان سوفياتي محتمل من دون مساعدة أميركية. ولكن الولايات المتحدة الأوروبية لم تتحقق.

من الواضح أن ما لم يكن في الإمكان تحقيقه في ظل التهديد العسكري المستمر الناجم عن الحرب الباردة لن يتحقق اليوم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. كيف يمكن إقناع الناخب الأوروبي بالاضطلاع بأعباء تغطية التكلفة المالية الضخمة لتحويل أوروبا إلى قوة عسكرية عظمى، في حين أن لا وجود لأي تهديد عسكري لأوروبا في الأفق؟

فالإرهـــاب هو التهديد الرئيس اليوم، ولن تتمتع قوة عسكرية عظمى بحمايـــة أفضل من الدول الأخرى في مواجهة تهديد إرهابـــي. وحتى وإن كانت الولايات المتحدة الأوروبية ممكنة ذات يوم، فإن قوة أميركا العـــسكرية ستُعيق نموّ قوتها العسكرية، ويُفترض بالأمور أن تسير على ذلـــك النحو. ففي السنوات الألف الماضية، شنّينا - نحن الأوروبيين - حروباً غير ضرورية في أوروبا وخارجها. وإذا كان هناك ما يُفترض بنا تعلّمه من الألفية السابقة فهو إيجاد هدف ينم عن ذكاء أكبر من السعي إلى أن نـــصبح قوة عسكرية عظمى، لا لشيء إلا لنتمكن من منافسة الـــولايات المـــتحدة في هذه المنطقة من العالم. فلدى أوروبا المزيد مما يمكـــنها تقديمـــه إلى العالم، ويجب التركيز على التعاون مع الولايات المـــتحدة لجعـــل العالم أكثر أماناً، وحرية، وأكثر ازدهاراً، كما يصف الفصل 12.

وفي العقـــود التالية، ستجد البشرية نفسها في وضع يوفر لها الحظ الـــسعيد، لا بل الاستثنائي، بكل معنى الكلمة، من وجهة نظر تاريخية. فللمـــرة الأولى، تهيمن قوة عسكرية عظمى واحدة على العالم من دون أن يكـــون لديها أي طموح بالتوسع. ويمكن انتقاد السياسة الأميركية بالطـــبع، وتُرتكب أخطاء بالتأكيد من وقت إلى آخر. ولكن تفحّصاً دقيقاً للتدخلات العسكرية الأميركية في القرن العشرين يُظهر أن أميركا لم تكـــن راغـــبة يوماً في احتلال أراضٍ. ففي بعض الأمثلة، تعرضت الولايات المتحدة أو حلفاؤها لهجمات، وفي أحيان أخرى، اعتقد القادة الأميركيون أن عليهم الترويج للحرية والديموقراطية في دولة أو أخرى، فـــتدخلوا ولكن تدخلاتهم باءت بالفشل في غالب الأحيان. وفي كل الحالات، كانت الولايات المتحدة تنسحب في نهاية المطاف من دون أن تكـــون الدولة المحتلّة راغبة في انسحابها. وإذا كانت للولايات المتحدة

شبكة عالمية من القواعد العسكرية اليوم، فلأن ذلك جرى بالتوافق مع الدول المعنية بالأمر، باستثناء غوانتانامو في كوبا. وفي خضم الحرب الباردة، طالبت فرنسا، مثلاً، بانسحاب القوات الأميركية وقوات حلف شمال الأطلسي، فتمت الاستجابة لمطلبها بسرعة.

وكل من ينتقد الولايات المتحدة اليوم بسبب حرب العراق، لا يُفترض به أن ينسى أن صدام حسين كان أحد الحكام الدكتاتوريين الأكثر وحشية بعد هيتلر وستالين. لقد اجتاح إيران والكويت لأجل آبار النفط الموجودة في أراضيهما، واستخدم أسلحة الدمار الشامل ضد إيران وشعبها. وقد يكون الاتهام المبرَّر عدم قيام الولايات المتحدة بالمزيد في أثناء حرب العراق الأولى للإطاحة به وتجنيب الشعب العراقي معاناةً كبيرة. من الواضح أن تطوير خطة واعية لإنشاء دولة دستورية ديموقراطية في العراق هو أمر لم يلقَ الاهتمام المطلوب، ولكن الدول الأوروبية لم تحقق نجاحاً أكبر من خلال مستعمراتها السابقة في هذا الشأن. لذلك، يُفترض تحليل إخفاقات الماضي ووضع حلول جديدة.

ويجب توقع المفاجآت بالطبع في زمن التغيير السياسي، والتغيير التكنولوجي الجذري. ففي نهاية القرن التاسع عشر، ما كان في استطاعة أحد التوقع بما ستؤدي إليه الثورات السياسية في القرن العشرين. ولا يمكن استبعاد نشوء قوة عسكرية عظمى عدوانية، علماً أنه أمر غير محتمل الحدوث. ويمكن للإنجازات التكنولوجية والكوارث السياسية أن تؤدي إلى نشوء قوة عظمى أخرى لا تعتمد دستوراً ديموقراطياً، واقتصاد السوق، بخلاف الولايات المتحدة، وتوجهها رغبة في التوسع العسكري وفي إخضاع الشعوب المحتلّة واستيعابها. فهذه القوة العظمى ستنهار في النهاية، ولكنها قد تأخذ معها قسماً مذهلاً من شعوب العالم في عصر يشهد انتشاراً لأسلحة الدمار الشامل. لقد

تسببت جيوش الفرسان في آسيا الوسطى بموت أعداد كبيرة من الناس، وأخلــت مناطق واسعة من سكانها في أثناء الاستيلاء عليها، علماً أن أســلحة هــذه الجيوش كانت أكثر بدائية من أسلحة اليوم. نحن نملك الفرصــة الآن والحاجة إلى تطوير مفهوم واضح عن كيفية إنشاء دول دســتورية ديموقــراطية ودمجها في اقتصاد السوق العالمي. لقد بددت أوروبا الفرصة نفسها في بداية القرن العشرين عندما كانت تهيمن على معظــم العالم، وتسببت بحربين عالميتين. وفي القرن الحادي والعشرين، يمكننا أن نأمل في أن يتمكن الأوروبيون من العمل مع الولايات المتحدة ودول دستورية ديموقراطية أخرى والنجاح حيث واجهنا قبل مائة عام فشلاً ذريعاً.

5

حكم الفرد، حكم النخبة، الديموقراطية

يُظهـــر التاريخ أنه ليس من السهل تطوير مفاهيم خاصة بالدول، وتطبـــيقها بالاستناد إلى الديموقراطية وحكم القانون، وضمان استقرار سياســـي وازدهار اقتصادي. فكلما كانت الدولة أكبر، ازدادت المهمة صـــعوبة. لقـــد ظهـــر العديد من القادة العسكريين الذين تمكنوا من الاســـتيلاء على أراضٍ شاسعة في وقت قصير، ولكن عدداً قليلاً منهم نجحـــوا في تحـــويل تلـــك الفتوحات إلى دول قادرة على البقاء، توفر لشعوبها حكم القانون، والازدهار، والحرية. فالدول التي كانت تحظى فقـــط بـــدعم فاعـــل من شعوبها، أو أقله، التي كان شعبها غير مبالٍ، تمكـــنت مـــن تحقيق النجاح على امتداد فترات طويلة من الزمن. في الماضـــي، كان في الإمكان تحقيق هذا الأمر من خلال الدين، أما اليوم، فالنجاح يحتاج إلى الديموقراطية.

في القرنين التاسع عشر والعشرين، تكررت محاولات اعتماد نماذج ديموقراطية أوروبية وأميركية في أوروبا وخارجها. ولسوء الحظ، باءت معظـــم هذه المحاولات بالفشل. لذلك، من المنطقي دراسة نماذج الدول الـــتي كانت قائمة في الماضي قبل تطوير وتطبيق نماذج جديدة مرتكزة علـــى الديموقراطية. لقد وجدتُ أنه من المفيد أكثر من أي شيء آخر اعتماد التعريف الإغريقي لنماذج الدول - حكم الفرد، حكم النخبة،

الديموقراطية، وغياب الحكم - ودورها التعاقبية. ويتمثل الهدف بتجنّب حالة غياب الحكم وبناء دولة مستقرة ترتكز على القانون بالاستناد إلى مختلف عناصر حكم الفرد، وحكم النخبة، والديموقراطية. ويكمن الحل المثالي في جمع العناصر الثلاثة بحيث تعمل بتناغم لمصلحة الدولة والشعب.

كما ذُكر من قبل، يمكن العثور على عناصر حكم الفرد، وحكم النخبة، والديموقراطية، في مجتمعات الصيادين - القطافين، في العصر الحجري، التي تمكنت من الاستمرار جزئياً حتى زمننا الحاضر. فطوال مئات آلاف السنوات، كان يتعيّن على الناس العيش والقيام بأنواع المهام كافة بهدف البقاء. ولقتل حيوانات ضخمة وخطرة كالفيلة، والكركدن، والأسود، والنمور، تعيّن على الناس العمل على امتداد فترات زمنية طويلة ضمن جماعات كبيرة ذات بنيات تنظيمية وقيادية واضحة. وتُظهر أدلة آثارية جديدة وفي حال جيدة، أن سلف الإنسان العصري الذي يدعى الإنسان الأول المنتصب (*homo erectus*)، والذي ظهر في أفريقيا قبل مليوني عام واستقر في ما بعد في أوروبا وآسيا، كان قادراً على صيد وقتل حيوانات كبيرة وخطرة، ولم تكن حياته على الأرجح مختلفة عن حياة الإنسان النياندرتالي أو الإنسان الحديث في العصر الحجري.

كان صيد حيوانات كبيرة وخطرة يقتضي التخطيط بعناية بدءاً بتصنيع الأسلحة الضرورية، ومروراً بتدريب الصيادين على استخدام هذه الأسلحة، ووصولاً إلى تطوير استراتيجيات قتل أكبر عدد مكن من الحيوانات بأقل قدر من المخاطرة. وكان التخطيط الحريص ضرورياً أيضاً لاتخاذ قرار بشأن ما يتعيّن القيام به بعد قتل الحيوانات، إذ يجب على الأدوات أن تكون جاهزة لقطع اللحم، والاحتفاظ به، ليتم استهلاكه في الشتاء، مثلاً، عندما يقلّ الطعام. فعلى سبيل المثال،

لقد عُثر على دليل في شونينغن في ألمانيا يشير إلى أن مجموعة كبيرة من الإنسان الأول المنتصب، قتلت قطيع جياد مؤلّفاً من عشرين جواداً برّياً على الأقل قبل 400.000 عام. وقُطعت جثث الحيوانات بأدوات حجرية، واستُخدمت العظام أيضاً. ويُظهر الدليل الآثاري أنه كان في استطاعة الإنسان الأول المنتصب، إبعاد كل الحيوانات المفترسة لضمان سلامة تحركهم. وتمكنوا كذلك من العمل بسرعة كبيرة، مما يشير إلى مشاركة عدد كبير من الأشخاص، أو أنهم كانوا يقومون بالمراقبة ليل نهار لإبعاد الحيوانات المفترسة. وفي أثناء القيام بأعمال التنقيب، عُثر على حِراب خشبية لا تختلف كثيراً بخصائصها المرتبطة بالديناميكيا الهوائية عن الرماح التي تُستخدم اليوم في المباريات. وأظهرت اختبارات على نسخات من هذه الحراب أنه كان في الإمكان استخدامها لقتل حيوانات كبيرة من مسافة عشرين أو ثلاثين متراً.

ولإنجاح عمليات الصيد الكبيرة هذه، كان يتعيّن على الإنسان الأول المنتصب امتلاك بنية تنظيمية ووسائل اتصال على صورة لغة مماثلة للغة الإنسان الحديث في مجتمعات الصيادين - القطافين. لقد كانت المجموعة أو القبيلة إذاً بحاجة في ذلك الزمن إلى ما يشبه الزعيم أو الفرد الحاكم لتولّي مسؤولية قيادة المجموعة. بالإضافة إلى ذلك، كان لا بد من وجود مجموعات أصغر حجماً بحاجة إلى قائد. ومن المحتمل أن يكون الرجال والنساء قد شاركوا في الإعداد للصيد، والمشاركة في عملية الصيد، ولعب دور هام في إعداد اللحم والاحتفاظ به.

فإذا نظرنا إلى مجتمعات العصر الحجري التي تمكنت من الاستمرار حتى اليوم، أو إلى تقارير في هذا الشأن يعوَّل عليها، يمكننا أن نلاحظ وجود زعيم في أعلى الهرمية يرافقه كاهن في غالب الأحيان لا يكون مسؤولاً عن المعالجة الطبيّة فحسب، بل عن الطقوس الدينية أيضاً.

وهـــناك أيـــضاً مجموعة من القادة الأدنى مرتبة يكونون مسؤولين عن أعمال هامة داخل المجموعة. ولا يمكن للزعيم الذي يلعب دور الحاكم الفرد، وللزعماء الأدنى مرتبة الذين يلعبون دور النخبة الحاكمة، الإيفاء بالتـــزاماهم بطريقة فعالة إلا إذا كانت غالبية أفراد المجموعة أو القبيلة على الأقل تثق بهم. وهذه الثقة هامة لتعاون فعال، ولبقاء المجموعة على مـــرّ الأجـــيال في ظروف صعبة وخطرة أحياناً. ولا بد من أن عنصر الديموقـــراطية في مجموعات العصر الحجري هذه كان موجوداً في أزمنة ما قبل التاريخ، إلى جانب عنصري حكم الفرد وحكم النخبة. ويعود ســـبب محـــتمَل آخر إلى أن عنصر الديموقراطية كان عبر التاريخ أكثر فعالية في مجموعات ودول صغيرة منها في مجموعات ودول كبيرة.

لا يُفتـــرض بـــنا أن ننـــسى في هذا السياق أن مملكة الحيوانات تـــستخدم هرميات وبنيات جماعية مماثلة. وهناك العديد من الأجناس الحيوانـــية الـــتي تعـــيش في مجموعات، وتحتاج إلى تعاون مختلف أفراد المجمـــوعة، وتعـــتمد علـــى مفهوم القائد، وبنية حكم النخبة، والقادة الـــثانويين. وفي العقـــود الحديثة، أظهر بحث سلوكي تشابهات مثيرة للدهـــشة بين سلوك الجماعة البشرية من جهة، وسلوك أجناس حيوانية مختلفة من جهة أخرى.

إن الـــتداخل بين حكم الفرد، وحكم النخبة، والديموقراطية، في مجمـــوعات صـــغيرة مؤلفة من بضع مئات من الأفراد هو نتيجة تطور طـــويل الأمـــد. وكان الحجم الأمثل للمجموعة يتفاوت وفقاً للمناخ والمحيط الجغرافي وتوافر الطعام. وتوحي أدلة آثارية، ومجتمعات مستمرة حـــتى اليوم ومتحدّرة من مجتمع الصيادين – القطافين، بوجود أحجام دنيا وقـــصوى للشعب والمنطقة. ويشير علم الآثار أيضاً إلى قيام تجارة بين مجموعات تفصل بينها مسافات كبيرة. وتُظهر الخبرة أن التجارة القائمة

بين مجموعات مختلفة من الناس تؤدي إلى صداقات وزيجات. ومن المؤكد أن التاريخ البشري طُبع منذ بدئه أيضاً بطابع النزاعات الحربية حول أفضل موارد للطعام والماء، وأفضل مناطق سكنية، وأجمل نساء.

وتفسّر المنافسة الكبيرة بين مختلف المجموعات البشرية سبب وجود إنسان العصر الحجري في مرحلة مبكّرة في مختلف أنحاء الأرض باستثناء القارة القطبية الجنوبية. فقد كان على المهزومين في نزاع ما الانتقال إلى أرض جديدة والاستقرار فيها بهدف الاستمرار كمجموعة والتمتع بالاستقلال. ولا بد من أن يُعجَب المرء بالإنجاز الفكري للإنسان الأول المنتصب في أفريقيا الاستوائية. فبدلاً من تكييف جسده مع المحيط كما كانت حال الأجناس الأخرى، قام بتكييف محيطه مع حاجاته. وعندما انتقل أسلافنا إلى مناطق أكثر برودة، لم ينتظروا الوقت المناسب للحصول على الفراء الكث بل صنعوا ألبسة دافئة، وبنوا أكواخاً للاحتماء فيها من الريح والطقس البارد، واستخدموا النار للاستدفاء. وعندما أضاف الإنسان الأول المنتصب حيوانات أكبر حجماً إلى حميته الغذائية المؤلفة من فاكهة وحيوانات صغيرة، لم تنبت له أسنان طويلة كالذئب، أو مخالب كبيرة كالأسد، بل طوّر أسلحة استخدمها لقتل الحيوانات الأكبر حجماً والأشد خطورة. وعندما بدأ بالعيش على امتداد السواحل البحرية، وشواطئ البحيرات، وضفاف الأنهر، تعلّم السباحة، وبناء المراكب، وصناعة الشبكات، والحراب، والقصبات، والصنانير، لاصطياد الأسماك وأكلها.

وواقع أن الإنسان الأول لم يتكيف جسدياً مع محيطه، ولم يكن هناك أي فارق جيني تقريباً بين الناس من مناطق مختلفة، هما إشارتان إضافيتان إلى الانتشار السريع للبشرية بعد توافر الظروف الجينية للتطور الفكري للمجموعة وتطور بنياتها الاجتماعية. وبالرغم من كل

الحـــروب، كـــان التبادل الجيني بين مختلف المجموعات البشرية مكثّفاً. ويُظهـــر بحـــث جيني أن المجموعات المتجاورة للشمبانـــزي هي أقل ارتـــباطاً مقارنةً بمجموعات بشرية متنوعة في مختلف القارات. ولسوء الحظ، لن نعرف أبداً على الأرجح مدى الاختلاف الجيني بين الإنسان الأول المنتصب والإنسان العصري.

علـــى كـــل حال، لم يحقق الإنسان الأول المنتصب نجاحاً كبيراً بقدراتـــه الفكـــرية على الصعيد الفردي فحسب، بل على صعيد بنية مجموعته أيضاً. وفي هذه المنافسة الطويلة والعسيرة بين أفراد وجماعات مختلفة، انقرضت أو دُمّرت كل تلك الجينات والبنيات الاجتماعية التي لم تتّـــبع النموذج الناجح. وسواءً أأحببنا ذلك أم لا، فوجودنا كأفراد وكبنية اجتماعية هو نتيجة لعملية الاختيار الطويلة هذه.

ولحمـــل القـــارئ على الشعور بامتداد التطور البشري وعملية الاختـــيار مـــنذ البداية وحتى زمننا الحاضر، أرغب في استخدام صورة لطالما ساعدتني على الشعور بهذه الامتدادات الزمنية الطويلة. لنلقِ نظرة علـــى مـــدة عيش البشر على الأرض، ولنتخيّل أن هذه المدة هي عام واحـــد. فإذا كان تاريخ الإنسان الأول المنتصب الذي يعود إلى مليوني عام يتمثّل بتاريخ 1 كانون الثاني/يناير أو بداية التطور البشري، فإن 29 كانـــون الأول/ديسمبر منذ 12.000 عام يمثّل بدء عدد قليل من الناس باختبار الزراعة في منطقة صغيرة. وعندما انتشرت الزراعة أخيراً في 31 كانون الأول/ديسمبر، أو قبل 4.000 عام، وبدأت بإضفاء طابعها على المجتمع البشري، كان هذا المجتمع ذو الطابع الزراعي أصبح إلى زوال.

ويعـــيش معظـــم الناس اليوم في مجتمع أُضفي عليه طابع التصنيع والصناعات الخدماتية. وبعد عقود قليلة ربما، ستعيش نسبة صغيرة من ســـكان العـــالم في مزارع كما هي الحال في المناطق الأكثر تطوراً في

أوروبـــا، وآسيا، وأميركا الشمالية. و لم تكن الزراعة يوماً قادرة على التأثير في البشرية بقدر تأثير مجمتعات الصيادين - القطافين المنتمين إلى العصر الحجري فيها على الصعيدين الجيني والبنية الاجتماعية.

بالرغم من ذلك، لا يزال اعتماد الزراعة قبل 12.000 عام، أو ما يُعـــرف بالثورة الزراعية يؤثّر في تطور الدولة حتى اليوم. ومكنت هذه الـــثورة من إطعام مئات الآلاف من الناس في مناطق كانت في ما قبل قـــادرة على إطعام آلاف قليلة، شريطة أن تكون المنطقة ملائمة لزراعة مكـــثّفة وأن يستخدم الناس معرفتهم والتكنولوجيا المناسبة. واستُبدل الـــتعاون الوثـــيق بـــين حكم الفرد، وحكم النخبة، والأشخاص في مجمـــوعات صـــغيرة نسبياً من مجتمع الصيادين - القطافين، بمجموعة صـــغيرة من القادة الذين يعملون مع الفرد الحاكم والنخبة الحاكمة من جهـــة، ومع مجموعة كبيرة من الأشخاص الذين يتعيّن عليهم العمل في الحقول من جهة أخرى.

والأشخاص الذين يعتمدون على الزراعة، يعتمدون على التخزين لتوفير الطعام بين مواسم الحصاد أكثر مما يعتمد عليه مجتمع صيادين - قطـــافين ذات كـــثافة سكانية منخفضة ويقيمون في منطقة واسعة، مما يوفر عادةً مجموعة واسعة ومنوّعة من الموارد الغذائية طوال العام. وأدى اقتصاد التخزين، وحماية منشآت التخزين من السكان الجياع المجاورين، إلى تطويـــر مـــدن حصينة في أولى المناطق الزراعية في الشرق الأدنى، واعـــتُمدت كمراكز للإدارة والتجارة، وخُزّنت فيها مقادير وافرة من الطعـــام، وأُمّـــنت لهـــا الحماية. وكان الفرد الحاكم والنخبة الحاكمة مـــسؤولين عـــن الإدارة والحماية العسكرية. وفي الحضارات الزراعية المتقدّمة في الشرق الأدنى، أصبح الصيد أكثر فأكثر امتيازاً للفرد الحاكم والنخـــبة الحاكمة الذين كانوا يملكون أيضاً القوة العسكرية. واعتمد

معظم السكان العاملين في الأرض على الزراعة لكسب رِزقهم، وهكذا أصبحوا أكثر اعتماداً على الفرد الحاكم والنخبة الحاكمة. وتراجع عنصر الديموقراطية ببطء ولم يدُم إلا في الدول والمجتمعات الصغيرة كالمدن - الدول في اليونان القديمة. وفي الدول الأكبر حجماً، انعدمت فرصة استمرار الديموقراطية، ولم يكن في الإمكان جمع كل السكان واتخاذ قرارات جماعية وفقاً للطريقة التقليدية. ويدرك كل من حضر أحد هذه التجمعات الشعبية في بعض كانتونات سويسرا، حيث لا تزال هذه التجمعات قائمة، أن هذا النموذج التقليدي من الديموقراطية يحدد عدد المشاركين.

وكما ذُكر من قبل، كان الامتداد الزمني للثورة الزراعية قصيراً جداً، ورغم نجاح البشرية بفضل ذكائها، فلم ينتج عن هذه الثورة تغيير جيني. ومن جهة أخرى، تكيّفت البنى الاجتماعية للمجموعة والدول مع الوضع الجديد. وفي الدول الأكبر حجماً والأكثر نجاحاً في العادة، رُفعت الشرعية الديموقراطية عن حكم الفرد وحكم النخبة، وكان على شرعية جديدة أن تتطور لاستمرار الدولة، وهي الشرعية الدينية. في بنية الدولة هذه، كان حكم الفرد أو الفرد الحاكم مركز الاهتمام لأنه مختار من الله أو الآلهة، وقد اكتسب مكانة إلهية في الإمبراطوريات الكبيرة والقديمة لمصر، والصين، واليابان، وفي الحضارات الهندية في أميركا الوسطى والجنوبية. ومن المثير للاهتمام الإشارة إلى نجاح نموذج الدولة نفسه في كل هذه الحضارات المختلفة: حكم فرد وراثي أضيفت إليه شرعية دينية قوية.

من الواضح أن لهذا النموذج أفضليات لا تتمتع بها نماذج أخرى. فأنظمة حكم الفرد الوراثية كانت أكثر استقراراً على الصعيد السياسي لأن الخلافة الواضحة حدّت من النزاعات على السلطة والحروب

الأهلية، وهو أمر أكثر أهمية في اقتصاد زراعي منه في اقتصاد الصيادين - القطافين. فإتلاف المحاصيل الزراعية أو سرقة مخزونات الطعام يتسبب بتضوّر عدد كبير من السكان جوعاً. أما في حضارة الصيادين - القطافين فلا وجود لحقول يمكن إتلاف المحاصيل فيها. وكلما كانت الدولة أكبر حجماً، تمكنت من حماية حقولها ومخزونات طعامها من السرقة بشكل أفضل، وتعززت مكانة الفرد الحاكم والنخبة الحاكمة. وإذا نجحت هذه الدولة في بسط سلطتها على الأراضي الصالحة للزراعة كافة في كل المنطقة، تصبح الدولة محمية لمدة طويلة من الزمن من هجمات الصيادين - القطافين في الجوار. ومصر والصين هما خير مثال على الدول الناجحة. عندما تتوحّد الإمبراطوريات التي يكون على رأسها فرد حاكم يتمتع بمكانة إلهية، تنعم بالاستقرار طوال آلاف السنوات. وإذا انقرضت سلالة حاكمة أو أُطيح بها، فقد يؤدي ذلك إلى حرب أهلية لمدة من الزمن أو إلى غياب الحكم، ولكن سرعان ما تعود تلك الدول أو الإمبراطوريات إلى النموذج القديم.

وتتمتع الدول الزراعية الكبيرة بأفضلية أخرى مقارنةً بالدول المجاورة إذا ما أخذنا بالاعتبار اقتصاد الصيادين - القطافين أو الدول ذات الاقتصاد المرتكز على تربية المواشي. ففي الاقتصاد الزراعي، هناك فترة قصيرة من العمل المكثف بين الحراثة والحصاد، تليها فترات أطول يكون فيها العمل قليلاً ولا يتطلب بذل جهد كبير في معظمه، ويمكن للنساء القيام به. وهكذا، كانت هناك طاقة عمل كبيرة غير مستخدمة في دولة زراعية كبيرة، ويمكن للقيادة السياسية استخدامها لغايات عسكرية مع وجود ظرفين غير مؤاتيين لذلك: أولاً، يجب إرسال الجنود إلى منازلهم للقيام بأعمال الحراثة والحصاد. ثانياً، كل الذكور يملكون أسلحة وقد تلقّوا تدريباً عسكرياً. وبالنسبة إلى قيادة سياسية لا تلقى

تأييداً تاماً من السكان، قد يشكل هذا الأمر تهديداً لها. لذلك، غالباً ما كانت الدول القائمة على الزراعة تفضل الاعتماد على جيش احترافي، واستخدام طاقة القوة العاملة لإنشاء تحصينات عسكرية، وطرقات، وشبكات رَيّ، وتحصينات تقي من الفيضانات، ومعابد، وقصور، وأهرامات، وأشياء عديدة أخرى.

كان يتعيّن على أنظمة حكم الفرد الاعتماد على بنيات حكم النخبة لبسط نفوذها على دول زراعية كبيرة والقيام بالمهام الضرورية: الدفاع العسكري، إدارة نظام التخزين، والنقل وشبكات الرّي، والإدارة الدينية مع كهنتها ومعابدها، وكلها أمور ذات أهمية حيوية في نظام حكم يقوم على الشرعية الدينية.

في حين توزّعت الأعمال على الرجال والنساء في مجتمع الصيادين - القطافين، تطورت في المجتمعات الزراعية عملية توزيع متعددة الأوجه للأعمال والتخصصات. ولم يتم التركيز على التخصصات إلا في الدول الكبيرة. فالحدود الجغرافية للكيانات السياسية الأصغر حجماً، سواءً أكانت جبالاً أو جزراً، تعني أنه ليس في استطاعة الناس بلوغ مرحلة معيّنة من التخصص، ولكن يتعين عليهم الاضطلاع بمجموعة واسعة ومنوّعة من المهام. ومن جهة أخرى، في المدن النامية للدول الأكبر حجماً وُجدت مجموعة منوّعة من الحرفيين، والتجار، ومن أصحاب المهن الأخرى.

وبهدف تمويل الإدارة، والقوات المسلحة، والكهنة، والكنائس، وأمور غيرها، اضطُرت هذه الدول إلى فرض ضرائب. لم تُستخدم الضرائب في مراحل مبكّرة من تطور الدول لتمويل أعمال ومهام تخدم المصلحة العامة فحسب، بل لتمكين الأفراد الحاكمين والنخب الحاكمة أيضاً من العيش في رفاهية تامة بالمقارنة مع طبقة المزارعين. والضرائب

وتبديد أموال دافعي الضرائب هما بالتأكيد نتيجتان سلبيتان أخريان للثورة الزراعية.

في سياق الشرعية الدينية، كانت النخبة الحاكمة تعتمد إلى حدٍّ ما، وبشكل طبيعي، على الفرد الحاكم الذي يستطيع اختيار أفرادها، وتعيينهم، وإقالتهم. وعندما تمكنت النخبة الحاكمة من تعزيز مكانتها مقارنةً بمكانة الفرد الحاكم، ظهرت نخبة حاكمة وراثية، أو طبقة نبلاء، تمكنت من نقل الألقاب، والمهام، والأفضليات الاقتصادية المرتبطة بهذه المناصب، إلى أبنائها. وأضعف هذا الأمر مكانة الفرد الحاكم. وحتى في الدول التي لا وجود لطبقة نبلاء وراثية فيها، حاول حكم النخبة على الدوام تعزيز نفوذه على حساب حكم الفرد. ويمكن النظر إلى هذا النزاع الدفين بين حكم الفرد وحكم النخبة في فترات وأماكن مختلفة من العالم. وبالرغم من ذلك، فقد كانا يعتمدان على أحدهما الآخر، ويتعيّن عليهما التعايش. كان الفرد الحاكم بحاجة إلى النخبة الحاكمة لإدارة شؤون الدولة والدفاع عنها، وكانت النخبة الحاكمة بحاجة إلى الفرد الحاكم كونه رمزاً إلى الشرعية الدينية في نظر الشعب، وحَكَماً يفصل في النزاعات بين مختلف أفراد النخبة الحاكمة.

وحتى اندلاع الثورة الأميركية في نهاية القرن الثامن عشر، كان عدد الدول التي لم تعتمد نظام حكم الفرد الوراثي لفترات طويلة من الزمن قليلاً، باستثناء روما قبل الحقبة الإمبريالية. في الواقع، وفي زمن الجمهورية الرومانية، أدت النزاعات الداخلية والحروب الأهلية إلى تحوّل الجمهورية إلى نظام يحكمه فرد. وإن غدوّ جمهورية رومانية صغيرة إمبراطوريةً من الإمبراطوريات الأكبر حجماً والأكثر أهمية في التاريخ بات أمراً ممكناً بسبب التفتّت السياسي والجغرافي لإيطاليا، والفراغ السياسي والعسكري الذي خلّفته سرعة نشوء إمبراطورية

الإســـكندر الكـــبير وانهيارها في منطقة المتوسط. واستُغلّ هذا الوضع بشكل رئيس في الناحية الغربية من المنطقة من قِبل جمهورية أخرى هي قرطاجة.

امـــتازت الحروب التي اندلعت بين قرطاجة وروما، ودامت نحو مائـــة عام بانقسام القيادة السياسية وترددها لدى الجانبين. كان الفرد الحـــاكم المنتمـــي إلى الأرستقراطيين والعائلات النبيلة يخشى في غالب الأحـــيان قائداً عسكرياً قوياً وظافراً يمكنه التفرد بكل النفوذ السياسي أكثـــر مـــن خشيته من العدوّ. وعندما وقف هنيبعل عند أبواب روما، كانت الجمهورية الرومانية لتهزم لو حصل هنيبعل على الدعم الكامل والتجهيـــزات الـــضرورية من القيادة السياسية في قرطاجة. وانسحاب هنيـــبعل وهـــزيمة قرطاجة مكّنا الجمهورية الرومانية من السيطرة على حـــوض المتوســـط الغربـــي والمناطق المتاخمة للساحل الأطلسي أولاً، وعلـــى الدول التي تفرّعت عن إمبراطورية الإسكندر الكبير في حوض المتوسط الشرقي، بعد ذلك.

لم تصبح روما قوة عظمى في ذلك الوقت على يد قائد عسكري بـــارز، أو ســـلالة حاكمـــة حاولت إنشاء إمبراطورية عالمية على مرّ الأجيال، بل كانت مسيرة طويلة، شاقة، ومليئة بالهزائم، والاضطرابات الداخلـــية، والحـــروب الأهلية. ولم تغدُ روما إمبراطورية عالمية نتيجة استراتيجية طويلة الأمد، بل نتيجة أحداث ومصادفات تاريخية. وعندما أُخـــرج الملـــك الروماني الأخير، تاركينيوس سوبربوس، من روما عام 509 قبل الميلاد، لم تتخذ العائلات النبيلة قراراً فحسب بإنشاء جمهورية تـــتولى حكمهـــا، بـــل وضعت أيضاً أنظمة مُتقنة لتجنّب نظام حكم وراثـــي، أولاً، ولتجـــنب انـــدلاع حرب أهلية، ثانياً. وإذا لم تتمكن الأنظمـــة المُتقَنة من تجنّب حكم الفرد أو الحرب الأهلية، يمكن للبنيات

السياسية والقوانين إرساء أسس الإمبراطورية الرائدة، ومنح هذا الأمر الجمهورية، والدولة الإمبريالية بعد ذلك، الاستقرار الضروري لمواجهة كل العواصف، والمرونة الكافية لدمج مناطق سياسية كبيرة وشعوبها في الإمبراطورية الرومانية التي تزداد حجماً. وأصبح مجلس الشيوخ القوة السياسية المهيمنة في الجمهورية، ولكن الحكام الدكتاتوريين مُنحوا نفوذاً سياسياً استثنائياً لمدة قصيرة من الزمن في وقت الأزمات. وكانت الدول – المدن ذات النظام الجمهوري الأخرى في حوض المتوسط أقل نجاحاً، فدُمجت في الإمبراطورية الرومانية.

لم توفر البنيات السياسية للجمهورية الرومانية وقوانينها أساساً متيناً فحسب للحكم الإمبريالي اللاحق الذي مكّن نموذج الدولة من التطور أكثر فأكثر، بل كان لها تأثير كبير أيضاً في تطور حكم القانون في أوروبا وفي مختلف أقطار العالم بعد ذلك. إذ باتت دراسة القانون الروماني جزءاً إلزامياً من تدريب المحامين في القرن العشرين.

كانت الجمهورية الرومانية الجمهورية الأكثر نجاحاً في التاريخ البشري إلى أن اتّبعت نظام حكم الفرد الوراثي. لقد نشأت جمهوريات، في ما بعد، كانت على رأسها نخب حاكمة كالبندقية في نهاية العصور الوسطى، ولكن أيّاً من تلك الجمهوريات لم تكن بحجم أو بأهمية روما. وبعد ألفي عام، نجحت الولايات المتحدة في أن تغدو القوة العالمية الرائدة التي تعتمد مفهوماً جديداً للدولة.

ويُظهر التاريخ البشري منذ بداية الثورة الزراعية وحتى الثورة الأميركية في نهاية القرن الثامن عشر، أن مزيجاً من حكم الفرد الوراثي المتمتع بشرعية دينية، ومن حكم النخبة، حقق نجاحاً أكبر من النماذج الأخرى في الدول الأكبر حجماً على الأقل. وكانت هناك طرائق مختلفة لانضمام المرء إلى النخبة الحاكمة. فإذا كان حكم الفرد قوياً،

تمكن الفرد الحاكم من اتخاذ قرار بشأن من سينضم إلى النخبة الحاكمة. وإذا كـــان حكم النخبة قوياً، اتُّبعت وسائل أخرى لاتخاذ قرار بشأن الانتـــساب إلى عـــضويته: الانـــتخابات، اقتراعات مرجِّحة، الثروة، الإنجـــازات العسكرية، المستوى العلمي، أو انتساب المرشح إلى بعض العائلات أو إلى طبقات الشعب. وكان في استطاعة نظام حكم نخبوي قـــوي تخفـــيض مستوى حكم الفرد ليصبح رمزاً دينياً ليس إلا، كما كانـــت حال اليابان بين عامي 1615 و1868. في تلك الفترة، لم يكن الـــنفوذ السياسي بين يدَي امبراطور بل بين يدي رئيس وزراء وراثي، إلى حدٍّ ما، يدعى شوغان وينتمي إلى أسرة توكوغاوا النبيلة.

لم يحقق نموذج الدولة القائم على حكم الفرد والنخبة الحاكمة في آن معاً، نجاحاً في المناطق الزراعية في العالم فحسب، بل في مناطق الكلأ الواســعة في آسيا وأفريقيا. هناك، سمحت تربية المواشي بنشوء كثافة ســكانية أكـــبر مما سمح به الصيد والبحث عن الطعام. وكان السكان أكثر قدرة على الحركة مع مواشيهم مقارنةً بسكان المناطق الزراعية، مما أدى إلى حياة ترحُّل مماثلة لحياة الصيادين – القطافين، وازدادت صعوبة توحـــيدهم تحـــت قيادة واحدة بخلاف ما كانت عليه حال سكان المـــناطق الزراعية، ولم يتمكنوا من تطوير مختلف المجموعات المهنية، أو تطويـــر بنـــيات حكم النخبة المتخصصة. من جهة أخرى، كان كل الـــرجال مرشحين ليكونوا محاربين، ولم يشكل هذا الأمر مشكلة على الإمبراطوريات الزراعية الكبيرة طالما لم تمتلك قبائل الرُّحَّل جياداً. ومع ذلك، كسبت قبائل الرُّحَّل أفضلية مزدوجة عندما أصبح الجواد عنصراً أكثـــر أهمـــية للقتال. فجنود الخيّالة أكثر قدرة على الحركة من جنود المـــشاة مما سمح بالسيطرة على مناطق أوسع. وانخفضت أهمية الكثافة الـــسكانية الأقـــل حجماً في إمبراطوريات الرُّحَّل بسبب اعتياد شعب

الرُّحَّل على امتطاء الخيل واستخدام الأسلحة منذ الصِّغر، علماً أن الشعوب الزراعية كانت أقل ملاءمةً للأعمال القتالية. لقد أصبحت الصين، بصفة خاصة، ضحية جيوش الفرسان الضخمة هذه، على غرار أنحاء أخرى من آسيا، وأوروبا، وشمال أفريقيا. ومع ذلك، لم يكن في الإمكان تحويل انتصار عسكري إلى انتصار سياسي في فترات طويلة من الزمن. ومُنحت جيوش الفرسان المنتصرة، مع ما تملكه من ثقافة ترحُّل، خيار الانسحاب أو التكيف مع البنيات السياسية القائمة، والاندماج كلّياً في شعوب الثقافة الزراعية الأكبر حجماً بعد أجيال قليلة.

وعلى مرّ مئات آلاف السنوات، كان لتعايش حكم الفرد، وحكم النخبة، والديموقراطية، أثر كبير في البشر في الدول الصغيرة التابعة لمجتمعات الصيادين – القطافين. وقلّصت الثورة الزراعية وتربية المواشي هذا التعايش، فحلّ مكانه حكم فرد وراثي يتمتع بشرعية دينية وببنيات حكم نخبوي في معظم أنحاء العالم. ومكّنت الثورة الزراعية من إطعام مزيد من الناس في مناطق ملائمة للزراعة، ولكن على حساب صحتهم: حالات عجز صحي بسبب نظام غذائي غير متوازن، إصابة الجسم بالبلى بسبب القيام بأعمال غير طبيعية، ووباءات بسبب الكثافة السكانية، ولا سيما في المدن.

على الصعيد السياسي، وفّرت الثورة الزراعية للسكان ظروفاً مؤاتية وغير مؤاتية. لقد تمتعت الدول الزراعية الكبيرة بحماية أكبر من الهجمات والسرقات الموجهة من الدول المجاورة، مقدّمةً بعض الحماية القانونية لتسهيل التجارة الداخلية والخارجية. كان ذلك الأمر ضرورياً لتطوير اقتصاد قائم على تخصص اليد العاملة في الإنتاج الزراعي، وتربية المواشي، واستخراج المعادن، والحِرف اليدوية، فعزز هذا التطور ازدهار الدولة وسكانها.

وكانت الظروف السياسية غير المؤاتية لهذا التعايش، بين حكم الفرد وحكم النخبة، جليّة بالنسبة إلى الغالبية العظمى من السكان. كلما كانت الدولة أكبر، تراجعت الحقوق السياسية للسكان. وانتشر هذا التآكل للحقوق الديموقراطية ليطال دولاً أصغر حجماً في غالب الأحيان. وكان تآكل الديموقراطية أقل وضوحاً في المناطق النائية - في الجبال أو الجزر - أو في قبائل الرُّحَّل. ومن خلال فقدان الحقوق السياسية، وارتفاع الضرائب، والحروب، دخلت الطبقة المزارعة من السكان ببطء في نوع أو أنواع من استعباد الفلاحين أو الرِّق.

وأدى تدهور الظروف المعيشية للمزارعين إلى ازدياد الضغط على الناس للالتحاق بالنخبة الحاكمة. وبالعكس، حاولت النخبة الحاكمة القائمة إقصاء أعضاء جدد، وقصر حق الانتساب، وبالوسائل كافة، عليهم وعلى المتحدرين منهم. وكان الأفراد الحاكمون والنخبة الحاكمة يموَّلون عادةً بواسطة أموال دافعي الضرائب، ولم يكن عليهم دفع ضرائب ورسوم في غالب الأحيان، فتحمّل المزارعون عبء ضرائب مرتفعة، علماً أنه كان يسهل على التجار والحِرفيين في ذلك الوقت، كما هي الحال اليوم، تجنّب تسديد الضرائب أو تحميل زبائنهم هذا العبء.

وتسبب ضعف المحاصيل بثورات للفلاحين كانت تُمنى بالفشل في معظم الأحيان، ولكنها لم تبلغ مرحلة تبديل النظام حتى عندما تُحقق نجاحاً. وتم تغيير الحكم الملكي وحكم النخبة، وقُلّصت الضرائب والنفقات إضافةً إلى عدد أفراد النخبة الحاكمة، ولكن ما تلبث أن تبدأ مجدداً الدورة الكاملة لتعاقب نماذج الحكم. ويوفر لنا التاريخ الطويل للصين والإمبراطورية الرومانية أمثلة عدة عن ذلك. فبعض المؤرخين يعتقدون أن الضرائب المرتفعة سرّعت في انهيار الإمبراطورية الرومانية

لأن النخبة الحاكمة لم تكن تدفع الضرائب إلا نادراً، وكان يتعيّن على الفلاحين ومجموعات أخرى مؤثّرة في الاقتصاد تحمّل عبء ضرائب مرتفعة مما يؤدي إلى ازدياد اقتصاد الإمبراطورية ضعفاً، وازدياد ميزانية الدفاع انخفاضاً. وفي نهاية المرحلة الإمبريالية، أصبح الجيش الروماني مجرد قوة من المرتزقة لا يخوض قتالاً من دون أجر، ولم يكن الفلاحون المستعبَدون والرقيق ملائمين للأعمال العسكرية الدفاعية سواءً أكان على صعيد التدريب أو الحافز. وأدى انهيار الجزء الغربي من الإمبراطورية الرومانية إلى غياب النظام لا إلى تغيير النظام، وانبثقت الإمبراطورية الرومانية المقدسة بعد قرون عدة مع الإمبراطور شارل الكبير.

وبدأ نموذج التعايش بين حكم الفرد القائم على شرعية دينية وبين حكم النخبة يتلاشى عندما طُرحت تساؤلات حول الشرعية الدينية لحكم الفرد وظهور احتمال إمكانية تطبيق الشرعية الديموقراطية على الدول الكبيرة أيضاً. وأطلق المثال الناجح للثورة الأميركية عملية عالمية لم تبلغ نهايتها بعد مائتي عام.

فبخلاف الثورة الأميركية، أحدثت الثورة الفرنسية صدمة مع ما رافقها من عمليات إعدام بالجملة. وبالرغم من ذلك، لم يكن في الإمكان إرجاع عجَلة التاريخ في أوروبا والعالم إلى الوراء، حتى بعد فشل الثورة الفرنسية واستعادة الملكية. وفي القرنين التاسع عشر والعشرين، أصبحت لأنظمة حكم الفرد المتمتعة بشرعية ديموقراطية اليد الطولى شيئاً فشيئاً في السياسة من خلال الانتخابات العامة التي اتخذت طابعاً سلمياً أحياناً وثورياً أحياناً أخرى. وكانت الأسس الاقتصادية لحكم النخبة القديم قائمة في العادة على عقارات زراعية وحُرجية فقدت أهميتها بعد تفعيل الصناعة. وكانت النخب الحاكمة القديمة مؤلفة من عائلات نبيلة على صلة وثيقة بالفرد الحاكم الذي لم يكن

ســـعيداً باكتـــساب شرعية ديموقراطية من خلال الانتخابات. وبما أن الثورات تنتهي عادةً بحمّام دم، فقد ارتُئي في معظم الحالات التوصل إلى حل سلمي وسطي. وكانت بريطانيا العظمى مثالاً على ذلك ونموذجاً يُحـــتذى لـــدول أخرى. لقد اضطُر مجلس اللوردات الذي كان تحت إشـــراف طبقة النبلاء والملك، والذي كان يتمتع بالنفوذ ذات مرة، إلى التخلـــي عـــن حـــق تِلـــو الآخر لصالح مجلس العموم المتمتع بشرعية ديموقراطية.

كـــان وضع أنظمة حكم الفرد الأكثر استناداً إلى الخلافة الوراثية ضعيفاً جداً بحيث إنه لم يكن في الإمكان المجازفة بخوض معركة سياسية مع حكم نخبة يتمتع بشرعية ديموقراطية، لا سيما وأن دافعي الضرائب يموّلـــون في العادة تكاليف حكم الفرد. وشيئاً فشيئاً، تمكنت البرلمانات من الإشراف على السياسة الضريبية، والميزانية، وممارسة الضغوط على حكم الفرد. ولم يكن في استطاعة الفرد الحاكم مخاطبة الشعب مباشرة وتجاهـــل الـــبرلمان بمـــا أن دساتير الدول الأوروبية، باستثناء دستوري سويـــسرا وليشتنـــشتاين، قائمة على ديموقراطية غير مباشرة أو نماذج ضـــعيفة مـــن الديموقراطية المباشرة. ولتجنّب حدوث نـــزاع يصعب الفوز فيه، اضطُرت أنظمة الحكم الملكي مثل أنظمة الحكم الفردية إلى التراجع خطوة خطوة.

لقد تم الحد بشكل جذري من نفوذ أنظمة حكم الفرد التي لم يتم القضاء عليها، وذلك من خلال إدخال تغييرات على الدستور أو تطبيق الحـــل الياباني الذي اعتُمد إبّان حكم أسرة توكوغاوا. فوفقاً للدستور، كـــان الفرد الحاكم لا يزال بالنسبة إلى الشعب والعالم الخارجي رجلاً قوياً أو امرأة قوية، ولكن نفوذه محدود في الداخل. وأصبح توقيع الفرد الحـــاكم علـــى قانـــون أو على تغيير في الدستور إجراءً شكلياً بحتاً لا

يستطيع الفرد الحاكم تجنّبه. وإذا رفض الفرد الحاكم التوقيع على قانون ما لأسباب ضميرية، كما كانت حال بودوان الأول ملك البلجيكيين (حكم بين عامَي 1951 و1993)، أُعلن عاجزاً عن ممارسة الحكم لمدة يوم واحد، وقام شخص آخر بتوقيع القانون. و لم تعُد خُطَب الجلسة الافتتاحية للبرلمان توضع من قِبل الفرد الحاكم بل من قِبل الحكومة، ويقوم الفرد الحاكم بقراءتها فحسب.

وبما أنه لا تزال لحكم الفرد قيمة رمزية بالنسبة إلى عدد من السكان، يكون هذا الحل مؤاتياً أيضاً لحكم نخبة يتمتع بشرعية ديموقراطية. وأشك في أن يكون هذا النوع من الحلول ذا معنى بالنسبة إلى الفرد الحاكم وعائلته. فالفرد الحاكم لم يفقد نفوذه السياسي فحسب، بل فقد وعائلته شيئاً فشيئاً حرية توجيه الخُطب. وفي عدد من أنظمة حكم الفرد، يتعيّن على الفرد الحاكم وأفراد عائلته استئذان الحكومة أو البرلمان إذا أرادوا الزواج. وقُبَيل نهاية القرن العشرين، أُضيفت مهمة جديدة غير سارّة، أصبحت الحياة الخاصة للفرد الحاكم موضوع تسلية لعامة الناس ووسائل الإعلام، فتتم رشوة موظفي الفرد الحاكم وأصدقائه للحصول على معلومات، أو صور، أو رسائل عائلية أملاً في تعزيز انتشار صحيفة ما، أو زيادة عدد مشاهدي إحدى المحطات التلفزيونية. لم يعد الأفراد الحاكمون أولئك وعائلاتهم يتمتعون بامتيازات، بل باتوا يجلسون في قفص يمكن للجميع النظر إلى داخله بعد أن فقدوا خصوصيتهم، وحرية التعبير عن آرائهم، وتوجيه الخُطب. ففي ظل هذه الظروف، يصعب عيش حياة عائلية عادية وتربية أطفال. وبالنسبة إلى الأشخاص الذين عاشوا في جوّ من الحرية من قبل وتزوجوا بأفراد هذه العائلات، فإنه يصعب عليهم التعوّد على حياة مماثلة. لقد قُلّصت مهمة الفرد الحاكم وعائلته في هذه الدول إلى

مستوى تمثيلي، هم يتلقون أجراً جيداً، ولكنني كمواطن عادي لا أرغب في تبادل الأدوار معهم.

ألن يكون إلغاء أنظمة حكم الفرد هذه أكثر إنسانية، فيُفتح القفص، وتُعاد الخصوصية، وحرية توجيه الخُطب، وحرية الرأي، إلى الأفراد الحاكمين وعائلاتهم؟ قد يكون من المنطقي أكثر ربما المحافظة على أنظمة حكم الفرد هذه، واحترام خصوصيتها، وإسناد مهمة سياسية إليها ومنحها شرعية ديموقراطية، كما هي الحال في إمارة ليشتنشتاين. ويُفترض بالجمهوريين التنبّه إلى أن فترات الحكم الجمهوري كانت قصيرة نسبياً طوال التاريخ البشري، وفترات الحكم الوراثي طويلة.

6

الثورة الأميركية والديموقراطية غير المباشرة

حتى القرن الثامن عشر، أثرت أوروبا إلى حدٍّ كبير في تطور الدول في أنحاء العالم كافة. ومع ذلك، بدّل نجاح الثورة الأميركية عام 1776 هذا المنحى، واتخذت البلدان الأوروبية أكثر فأكثر الدستور الأميركي العائد إلى عام 1787 نموذجاً يُحتذى في القرنين التاسع عشر والعشرين، وحذت أميركا اللاتينية وقارات أخرى حذو أوروبا في وقت لاحق. وأصبحت الولايات المتحدة مثالاً مُلهِماً، وإن ارتقاءها من مجرد مستعمرة بريطانية إلى قوة عظمى هو أمر يجدر تفحّصه عن كثب بالتأكيد.

لم تكن مستعمرات بريطانيا في أميركا الشمالية مرتبطة بإنكلترا فقط لأن إرثها الأوروبي أكثر تنوّعاً منه في مستعمرات أخرى. وكانت المستعمرات الإسبانية والفرنسية والبرتغالية مقطونة بشكل رئيس، وعلى غرار مستعمرات بريطانية أخرى حول العالم، من قِبل القوة الاستعمارية المحتلّة والسكان الأصليين. هذا ما كانت عليه حال المستعمرات الأوروبية في أميركا اللاتينية، وأفريقيا، وآسيا، في حين عكست مستعمرات بريطانيا في أميركا الشمالية التنوع الديني والقومي لأوروبا. لقد فرّ جزء من السكان من أوروبا بسبب دينهم: فرّ

البروتـــستانت من الكاثوليك، والكاثوليك من البروتستانت، وأقليات دينـــية أخـــرى من المذهبين المذكورين. ولو لم يؤدِّ نـــزاع حول سوء إدارة الضرائب إلى حرب الاستقلال، لبقيت منطقة العالم المعروفة اليوم بالـــولايات المـــتحدة جزءاً من الإمبراطورية البريطانية ربما حتى القرن العشرين على غرار مستعمرات بريطانية أخرى.

وعندما نالت الولايات المتحدة استقلالها، واجه الآباء المؤسسون مـــشكلة صعوبة تمتع السلطة الحكومية بالشرعية الدينية بسبب التنوع الديني، كما أن إضفاء شرعية على سلالة حاكمة جديدة فقد معناه بعد رفـــض المـــستعمرات الـــسابقة الملكية البريطانية، ولم تكن الشرعيات الإيديولوجـــية، كالقومية والاشتراكية، قد ظهرت بشكل واضح بعد. وبغياب أي بدائل أخرى، كانت الديموقراطية الطريقة الوحيدة لإضفاء الـــشرعية على سلطة الدولة. وأدرك واضعو الدستور الأميركي استناداً إلى دراســـاقم للتاريخ أن للديموقراطية التقليدية بعض الحدود. فحُكم الشعب يقتضي تجمعه، ولا يمكن القيام بذلك إلا ضمن كيانات سياسية صـــغيرة يمكن للناخبين فيها الالتقاء بسهولة والاقتراع بشكل منتظم. ومن جهة أخرى، اكتسبت الولايات المتحدة في نهاية القرن الثامن عشر حجمـــاً كـــبيراً لجهـــة المساحة وعدد السكان مكّن هذا النموذج من الـــنجاح. بالإضافة إلى ذلك، خشي الآباء المؤسسون من إمكانية تأثّر الجمـــاهير بالشعارات الشعبية بسهولة وتعريض حكم القانون ووجود الدولة الجديدة بالذات للخطر.

كـــان الفصل بين السلطات في بريطانيا العظمى متطوراً إلى حدٍّ كـــبير في ذلك الزمن للسبب المذكور، بالرغم من التذمّر من الضرائب المـــرتفعة، لدرجة أن الدستور الأميركي اتخذ الملكية البريطانية نموذجاً يُحـــتذى به. وعلى مَرّ القرون، طوّر النظام السياسي الإنكليزي – من

دون أن يعيقه أي شيء خارجي نسبياً - دولةً مستقرة على الصعيد السياسي في ظل حكم القانون على الجزر البريطانية، مما وفّر بعض الأمن القانوني. وفي الوقت نفسه، يجب ألا ننسى أن النظام السياسي البريطاني في القرن الحادي والعشرين مختلف عن نظيره في القرن الثامن عشر. لذلك، فإن النظام الأميركي، برئيسه القوي ومجلسيه اللذين يشكلان الكونغرس ويتساويان بالنفوذ، أي مجلس الشيوخ ومجلس النواب، يشبه النموذج البريطاني في القرن الثامن عشر أكثر مما يشبه النظام السياسي في بريطانيا اليوم.

لقد وجد الآباء المؤسسون للولايات المتحدة الأميركية حلاً بسيطاً ومثيراً للإعجاب، فاستندوا إلى النظام السياسي الإنكليزي لوضع دستورهم، وأدخلوا بعض التحسينات واستبدلوا الشرعية الدينية للملك بشرعية الرئيس الديموقراطية. واستُبدل مجلس اللوردات ومجلس العموم بمجلس الشيوخ ومجلس النواب، وكلاهما منتخب من قِبل الشعب. وحتى عام 1913، كان أعضاء مجلس الشيوخ يُنتخبون من قِبل الشعب بشكل غير مباشر ومن خلال مجالس تشريعية محلية. ومذاك الحين، بدأ اختيارهم بشكل مباشر، وعلى غرار أعضاء مجلس النواب، من خلال اقتراعات شعبية. وتضمّنت تطويرات جديدة أخرى هامة نظاماً قضائياً مستقلاً ومؤثّراً، وحكماً ذاتياً على درجة عالية من الاستقلالية لكل من الولايات. والمحكمة العليا هي محكمة دستورية بالفعل وليس بالقول، تملك سلطةَ إلغاء قوانين ومراسيم يُقرّها الرئيس والكونغرس إذا لم تكن متوافقة مع الدستور. ويعيّن الرئيس قضاة المحكمة العليا في مناصبهم لمدى الحياة وبموافقة مجلس الشيوخ. ويُنتخب بعض القضاة الآخرين في الولايات المتحدة من قِبل الشعب مباشرةً. في الأساس، كانت الولايات الفدرالية مستقلة تقريباً، ولكن الحرب الأهلية في القرن التاسع عشر،

والحـــربين العالميـــتين في القرن العشرين، وجعل السلطة مركزية أكثر فأكثر بين أيدي الحكومة الفدرالية في واشنطن في العقود القليلة الماضية، أضعفت الحكم الذاتي للولايات إلى حدٍّ كبير. وبالرغم من ذلك، تتمتع الـــولايات الفدرالـــية الأميركـــية بحكم ذاتي أكبر من نظيراتها في دول أوروبية، باستثناء سويسرا ربما.

ويُظهر التاريخ أن الأمم، وحتى تلك التي تتّبع نظاماً لامركزياً إلى حـــدٍّ كبير، تصبح على مرّ الزمن أكثر مركزية وبيروقراطية. وغالباً ما تـــسرّع الحروب هذه العملية بشكل حاسم. لقد كانت الإمبراطورية الـــرومانية طوال أكثر من ألف عام استثناءً يُثبت القاعدة. ومع ذلك، يدّعـــي بعـــض الأشـــخاص أن تلك الإمبراطورية لم تكن مقدسة، أو رومانية، أو حتى إمبراطورية.

وتمثّل تطور جديد آخر في الدستور الأميركي بالفصل الواضح بين الكنيسة والدولة، إضافةً إلى الالتزام بالحرية الدينية. وكما ذُكر من قبل، لقـــد تجنّب التنوع الديني إضفاء شرعية دينية على الدولة. وبالرغم من كـــون المؤسسون، وفقاً للمعلومات المتوافرة، مسيحيين متديّنين، فقد كانـــوا متناغمين فلسفياً وأرسوا في الدستور أسس المساواة بين مختلف الأديـــان. ولم تكن حرية الدين تعني التحرر من الدين، بل التحرر من الأديـــان مع ضمان عدم قيام الدولة بدعم دين ما وقمع آخر. وتتنافس مخـــتلف الأديان في الولايات المتحدة اليوم مع بعضها بعضاً، ويعود إلى كـــل فـــرد، أيّاً تكن المجموعة الدينية التي ينتمي إليها، حرية دعم دينه وإخوته وأخواته في الإيمان، وربما يكون هذا الأمر السبب الكامن وراء تديّن أكبر لأميركا مقارنةً بأوروبا.

لم يتفق مؤسسو الولايات المتحدة الأميركية في الرأي حول ما إذا كان نظامهم السياسي ديموقراطياً بالمعنى التقليدي في الواقع. وأعتقد أنه

لا يمكن اعتبار الدستور الأميركي أو أي دستور حديث آخر إلى حدٍّ ما ديموقـــراطياً بكل معنى الكلمة، بل يمكن التحدث في الغالب عن بعض الحقوق الديموقراطية، وسأحاول تبرير هذا الادّعاء في المقاطع اللاحقة.

في كـــل الديموقراطيات غير المباشرة أو التمثيلية، تقتصر الحقوق الديموقـــراطية للـــشعب على قرارات شخصية. وعادةً ما يتم انتخاب مرشـــحي أحـــزاب سياســـية مختلفة يمثّلون الشعب في مناصب محلية ومناطقـــية ووطنـــية. فكـــل مدير تنفيذي في شركة ما يتخذ قرارات شخصية وتجارية يدرك أن القرارات الشخصية تكون عادةً أصعب من القـــرارات الـــتجارية، ولا سيما عندما يتم توظيف مرشح مغمور من خـــارج المؤسسة لمنصب إداري. ويمكن تقدير وتقييم نتائج القرارات الـــتجارية، كفـــتح مصنع أو إغلاقه، أو رفع سعر أو تخفيضه، بسهولة أكبر مما هي عليه الحال بالنسبة إلى فرص نجاح عضو جديد في الإدارة. ففـــي الشركة، تتوافر على الأقل إمكانية إجراء مناقشات شخصية مع المرشـــحين، إضافةً إلى اعتماد طرائق أخرى للاختيار من بينهم؛ ولكن هذه الخيارات غير متوافرة عادةً للناخبين. وقد يجادل بعض الأشخاص قـــائلين إن الناخـــبين لا يختارون شخصاً لا يعرفونه بل برنامجاً سياسياً يلتزم به المرشح. ومع ذلك، فبرامج الأحزاب السياسية العصرية تختلف قلـــيلاً عـــن بعضها بعضاً، وتكون في غالب الأحيان مماثلة لإعلانات السيارات. وفي هذه الحالة، يملك مشترو السيارة الحق القانوني بمقاضاة الـــشركة المنتجة لها، إذا لم تكن الادعاءات التقنية الواردة في الإعلان الذي يتناول السيارة حقيقية. ولكنك تجد الناخب الذي خُيّب أمله أمام خـــيار وحيد ألا وهو انتظار سنوات قليلة للاقتراع لحزب آخر. وكل من يدافع عن ديموقراطية غير مباشرة استناداً إلى مصداقية البرامج الحزبية يضع مصداقية الديموقراطية غير المباشرة موضع تساؤل.

لقد انتشرت على نطاق واسع العملية المنطقية المتمثلة بقصر المبدأ الديموقراطـــي على الديموقراطية غير المباشرة عندما يكون جزء كبير من السكان على مستوى منخفض من الثقافة أو أمّياً. ولكن، يصعب تبرير الأمـــر في الوقت الحاضر بسبب الفارق الضئيل في المستوى الثقافي بين الحكـــام والمحكـــومين، أولاً. فحتى عندما تكون هناك فوارق كبيرة في المـــستوى الـــثقافي بـــين أفراد الشعب، كما هي حال عدد من الدول الأفريقية، لا يحصل المرء على الانطباع المتمثل بكون الأشخاص الأكثر تعلّماً وثقافةً يشغلون مناصب في الحكم. ثانياً، يجب على كل الشعب أن يتحمّل نتائج قرارات سيّئة اتُخذت على أعلى المستويات.

لقـــد اعتمد الدستور الأميركي في الأصل ديموقراطية محدودة جداً لـــسبب آخـــر: كانـــت ديموقراطية الرجل الأبيض في الأساس. ومُنع الرقيق، والنساء، وشعب الهنود الحمر، من التمتع بحقوق ديموقراطية لمدة طويلة من الزمن. لا بد من الإشارة بالطبع إلى أن النموذج الديموقراطي الإغريقـــي حـــرم النـــساء والرقيق من حقوقهم الديموقراطية. ولكن، وبالـــرغم من الحرب الأهلية الأكثر دموية التي نشبت في القرن التاسع عـــشر بـــسبب مـــسائل تشمل إلغاء الرِّق، لا تزال الولايات المتحدة ودستورها قائمَين حتى اليوم.

وبالـــرغم مـــن مـــواطن الضعف فيها، تُعتبر الشرعية الديموقراطية الممـــنوحة لحكم النخبة وحكم الفرد التي حققتها الثورة الأميركية خطوة كـــبيرة إلى الأمام في تاريخ تطور الدولة. وللمرة الأولى منذ الثورة الزراعية قبل 12,000 عام، بات في الإمكان مجدداً اتّباع منحى التطور الديموقراطي في دولـــة زراعـــية كـــبيرة. ولحسن حظ التاريخ البشري المُثقَل بالأخطاء والمآسي، فقد نجحت المسوّدة الدستورية لدولة ديموقراطية قائمة على حكم القانون، بالرغم من مجموعة من مواطن الضعف في دستورها.

7

الدستور السويسري للعام 1848 والطريق إلى الديموقراطية المباشرة

قامت سويسرا بخطوة هامة تجاه تحقيق مزيد من الديموقراطية عام 1848. لقد استمر النموذج الأصلي للديموقراطية المباشرة في بعض كانتونات سويسرا، كما كان معروفاً في اليونان القديمة. صحيح أن النساء لم يتمتعن بحقوق الاقتراع في سويسرا إلا بعد مضي جزء كبير من القرن العشرين، ولكن لم يكن هناك رِق، بخلاف الولايات المتحدة واليونان القديمة. فقبل عام 1848، كانت سويسرا كونفدرالية دول، أكثر منها دولة فدرالية. لقد احتل نابوليون الكونفدرالية القديمة وحوّلها إلى دولة لم تدُم طويلاً. وعندما انهارت الإمبراطورية النابوليونية، عادت سويسرا، كبقية أوروبا، إلى النظام السياسي القديم تقريباً.

بالرغم من ذلك، حددت أفكار الثورة الفرنسية والعصر النابوليوني شكل أوروبا وسويسرا حتى زمننا الحاضر، وبطريقة حاسمة. وثبت أن استعادة النظام القديم هي عملية غير مستقرة. ففي عام 1848، شهدت سويسرا ودول أوروبية أخرى حالة من الاضطراب السياسي. كانت الثورة الفرنسية موجَّهة ضد الملكية، وطبقة النبلاء، والكنيسة الكاثوليكية، والشرعية الدينية لسلطة الدولة. وبخلاف الثورة الأميركية، عجزت الثورة الفرنسية عن إنشاء نظام دولة فاعل يتمتع بشرعية

ديموقـــراطية، وذلـــك لأسباب عدة لا يمكن شرحها في هذا الكتاب، ونكتفـــي بذكـــر القلـــيل منها لشرح كيفية نجاح الولايات المتحدة وسويـــسرا في إنشاء دولتين ذات شرعيتين ديموقراطيتين، وسبب فشل محاولات أخرى في غالب الأحيان داخل أوروبا وخارجها.

لقـــد حاولت الثورة الفرنسية استبدال دين أضعفته صلته الوثيقة بالملكـــية وبالدولـــة التي تتّبع الإيديولوجيا القومية. لم يكن الهدف بناءً مُملاًّ ومعقّداً لدولة ديموقراطية لامركزية مع فصل السلطات عن حكم القانـــون، بل دولة قوية تحقق للشعب الفرنسي *الجنة على الأرض*. ففي الدولـــة المتمتعة بشرعية دينية، يكون الله كلّيّ الصلاح في السماوات مسؤولاً عن العدالة الإلهية والجنة السماوية، في حين أن الدولة المرتكزة علـــى القومـــية تكـــون مسؤولة هنا على الأرض عن العدالة والجنة الأرضـــية. والنتيجة المنطقية لهذا المفهوم القومي للدولة هو الاشتراكية. ومـــنذ الـــثورة الفرنسية، شهد العالم أنواعاً غير محبَّبة من مزيج القومية والاشتراكية، أخفقت بسبب عجزها عن تحقيق آمال الشعوب، وتلك التي لا تزال قائمة ستُخفق عاجلاً أم آجلاً.

وافترضـــت الإيديولوجـــيا القومية أنه يتعيّن على الدولة الاهتمام بـــرفاه الشعب، وبالتالي بالأمة، وهي فكرة غير سيّئة نظرياً. من جهة أخرى، لم تكن الدول الأوروبية في القرن الثامن عشر قد أصبحت أُمماً بعـــد، ولم يكن لديها شعب قوميّ موحّد. فالكيانات المحلية الصغيرة، وانقـــسام السكان إلى طبقات مختلفة ذات امتيازات ومهام مختلفة، كان أمـــراً معهوداً حتى في المملكة الفرنسية التي اتّبعت سياسة التوحيد منذ القـــرن الـــسابع عشر. ولقيت سياسة التوحيد بعض المقاومة، ولكن مـــناطق اقتـــصادية أوسع نشأت وجعلت النموّ الاقتصادي والتفعيل الـــصناعي ممكـــنين. وجـــاءت عملية إلغاء الرسوم الداخلية، والعملة

المـــوحَّدة، وتوحـــيد الأوزان والمقاييس، وإلغاء الاحتكارات الخاصة، وامتـــيازات أخرى، لصالح المستهلك وأولئك المنتجين الذين تمكنوا من التكيّف والاستمرار بالرغم من المنافسة المتزايدة.

غالباً ما يؤدي توحيد المناطق الاقتصادية إلى مشاكل سياسية، لا ســيما إذا لم يتم إلغاء كل الامتيازات والاحتكارات. وهناك أشخاص فقـــدوا امتـــيازاتهم، ومنـــتجون وموظفون فقدوا أعمالهم أو وظائفهم بـــسبب ازديـــاد المنافسة وحاولوا إنقاذ أعمالهم أو وظائفهم بالوسائل الممكـــنة كافة، لا بل بالوسائل المتطرفة أيضاً. وهناك خطر أكبر على المنـــتِج مـــنه على المستهلك الذي يمكنه الاختيار من بين مجموعة من المنتجات. وتطرأ على الدوام تغييرات على سعر المنتجات وجودتها، ولا يـــسهل علـــى المستهلك الحصول باستمرار على معلومات وافية عنها والحكـــم عليها. بالإضافة إلى ذلك، هناك اقتناع لدى المستهلكين أن المنـــتِج الناجح يجني أموالاً طائلة على حسابهم، فيحسدونه، ولا سيما عـــندما يُظهر ثروته علناً. ومن جهة أخرى، نادراً ما ينـــزل المستهلك إلى الشارع للنضال في سبيل تحقيق أسعار أكثر انخفاضاً وجودة أفضل، وتكـــون النتيجة دعماً سياسياً قليلاً من قِبل أولئك الذين يجنون الكثير جرّاء افتتاح أسواق وإنشاء مناطق اقتصادية كبيرة.

ولإيجـــاد حـــل لهـــذه المشكلة السياسية الصعبة، لم تثق القيادة الـــسياسية بحكمة الناس، وربما كانت صائبة في ذلك. ففي نهاية القرن الـــثامن عـــشر وبدايـــة القرن التاسع عشر، كانت غالبية الشعب من الأمّـــيين، وتُظهر نسبة ضئيلة من النخبة المثقفة، كما هي الحال اليوم، اهـــتمامها بقوانين اقتصاد السوق. لقد كان من الطبيعي الاعتماد على رمـــوز دينـــية مألوفة وإقناع الشعب أنه *الشعب المختار*. فبدلاً من الله كلّي الصلاح في السماوات وفرد حاكم إنساني يمارس الحكم بنعمة الله

هنا على الأرض، تُنشئ الدولة، كليّة القدرة، للشعب المختار سماءً على الأرض.

وتمثّلت الخطوة المنطقية التالية بوجوب قيام الدولة بتوفير ما يحتاج إليه أفراد الشعب كافة وما يستحقونه. ولبلوغ هذا الهدف، كان يتعيّن تأميم كل وسائل الإنتاج وتأمين بيروقراطية رسمية لا محاباة فيها. ولكن الاشتراكية الحقيقية لا تتحقق إلا عندما يبلغ التطور البشري ذروته. لقد أظهر التاريخ أن أيّاً من القومية أو الاشتراكية لم تتمكن من إنشاء سماء على الأرض أو تدمير الدولة كما كان يعتقد العديد من الاشتراكيين في بادئ الأمر. فعلى عكس ذلك، تؤدي الاشتراكية إلى الدولة البيروقراطية كليّة القدرة، بما أن القومية تؤدي إلى الاشتراكية، مع فارق صغير ربما وهو أن لا وجود *لشعب مختار* بل هناك *طبقة مختارة من العمال والمزارعين*. ولدى إجراء تحليل بمزيد من التفصيل، يتّضح أن السياسة القومية والاشتراكية اللتين لا تزالان تحظيان بعدد كبير من المؤيدين، لا سيما في العالم الثالث، هما غير اجتماعيتين في الواقع إلى حدٍّ بعيد وموجهتين ضد المصلحة الوطنية.

لقد نجت سويسرا والولايات المتحدة من هذا المصير حتى اليوم بسبب تعدديـة شعبيهما على الصعيدين الديني والقومي. فهناك في سويسرا أربع مجموعات من اللغات: الألمانية، الفرنسية، الإيطالية، والرايتو-رومانس. ويشكل الكاثوليك المجموعة الدينية الكبرى، ولكن سويسرا كانت في القرن السادس عشر مركزاً هاماً للإصلاح الديني حيث مارس كالفن وزوينغلي نشاطاتهما انطلاقاً منها. وبما أن الحدود القائمة بين الكانتونات الستة والعشرين لم تُرسم على أسس لغوية أو دينية، يمكن للغالبية اللغوية أو الدينية الانتقال من مجتمع سكاني إلى آخر ضمن الكانتون الواحد.

وفي سويسرا، لا يمكن ببساطة استبدال الشرعية الدينية، إذا وُجدت، بالشرعية الإيديولوجية التي توفرها القومية. لقد شجعت البنية المنوّعة للسكان والظروف الجغرافية على إنشاء دولة ديموقراطية لامركزية قائمة على حكم القانون والفصل بين السلطات. ولم يرغب سكان الولايات المتحدة وسويسرا على حدٍّ سواء في دولة مركزية قوية يمكنها إنشاء سماء على الأرض. كانوا يخشون قيام دولة قوية بإنشاء سماء على الأرض لأقلية صغيرة على حساب غالبية مقموعة.

ومن شأن دولة مركزية قوية أن تقلّص أيضاً الحقوق الديموقراطية لناخبي الجماعات السكانية والكانتونات السويسرية. ولم يكن تطور الديموقراطية في سويسرا والولايات المتحدة يجري من الأعلى إلى الأسفل فحسب، بل انطلاقاً من الجماعات السكانية صعوداً إلى مراكز القرار. وقد يكون نمو الديموقراطية انطلاقاً من الكيان السياسي الأصغر حجماً، ألا وهو الجماعة السكانية، صعوداً إلى مركز القرار أمراً حاسماً إذا أُريد للدولة القائمة على الديموقراطية وعلى حكم القانون أن تبقى مستقرة لفترات طويلة من الزمن. ويَفترض هذا الأمر قيام القيادة بتشجيع نموّ الدولة بالاستناد إلى الديموقراطية وحكم القانون. ولا تكون الديموقراطية في الكيان السياسي الأصغر حجماً عملية قابلة للاستمرار إلا إذا كان للناخب أيضاً حق اتخاذ قرارات مالية لصالح هذا الكيان السياسي. ففي دولة مركزية قوية حيث الكيانات السياسية الأصغر حجماً تتلقى الأوامر والمال ليس إلا، تتقوّض الديموقراطية وحكم القانون عاجلاً أم آجلاً.

فكما كان الآباء المؤسسون للولايات المتحدة قادرين على الاستفادة من الخبرة الإنكليزية لوضع دستورهم، تمكّن واضعو الدستور السويسري أيضاً من الاستفادة من خبرة ألفية كاملة في ممارسة الديموقراطية المباشرة في كانتوناهم كونها كونفدرالية دول، ومن خبرات

أوروبـــا وشمال وجنوب أميركا في ميدان الديموقراطية غير المباشرة حتى أواســـط القـــرن التاســـع عشر. فعلى سبيل المثال، إذا نجحت أوراق الاقتراع المكتوبة في الديموقراطية غير المباشرة، فلا سبب إذاً يحول دون استخدامها في الديموقراطية المباشرة أيضاً.

في الديموقـــراطية المباشرة، لا يُختصر الحق السياسي للشعب على انـــتخاب ممثلين له يقومون بعد ذلك باتخاذ كل القرارات نيابةً عنه، بل يحـــق للـــشعب اتخـــاذ قرارات هامة بنفسه. وفي النظامين السويسري والليشتنشتايني وأنظمة أخرى توجد فيها عناصر الديموقراطية المباشرة، يمكن تمييز حقّين أساسيَّين:

1. ***الاســـتفتاء العام الذي يمنح الشعب حق الاقتراع مباشرةً بشأن قرار يتخذه البرلمان***. عندما يتخذ البرلمان قراراً، يمكن للشعب جمع حـــد أدنى مـــن تواقيع الناخبين، وفي فترة زمنية محددة، مُطالبين بخضوع قرار البرلمان لاقتراع شعبـــي. فإذا اقترعت غالبية الناخبين ضد قرار البرلمان، لا يصبح القانون نافذ المفعول. ولأسباب عملية، لا يمكـــن إجـــراء اســـتفتاء سياسي في الديموقراطية المباشرة حول كـــل قـــرار يـــتخذه البرلمان. لذلك، يقتصر الاستفتاء العام على القـــرارات المتعلقة بالدستور والقانون. وفي سويسرا أيضاً، تُجرى اســـتفتاءات عامـــة إلـــزامية لمجموعة من القرارات على المستوى الفدرالي ومستويي الكانتون والجماعة السكانية. وتتمثل المشكلة في هـــذه الاقتراعات الشعبية الإلزامية بوجوب قيام الشعب بالاقتراع علـــى مـــسائل لا أهمـــية كبيرة لها. فقد يكون هذا الأمر السبب الأكثـــر أهمـــية لتعدد الاقتراعات الشعبية في سويسرا والمشاركة المنخفضة للناخبين، مما يضع الشرعية الديموقراطية لبعض القرارات موضع تساؤل.

2. ***حق المبادرة***، حيث يُسمح للمواطنين بالتقدم بمبادرات، من خلال عدد محدد قانونياً من التواقيع المجموعة ضمن فترة معيّنة، مقترحين إحداث تغيير ما في الدستور والقانون. عندها، يمكن للبرلمان قبول الاقتـــراح أو رفضه. فإذا رفضه البرلمان، يكون الاقتراع الشعبـــي ضـــرورياً ويـــتخذ الشعب قراراً بنفسه. ويحق للبرلمان أيضاً التقدم باقتراح مقابل قد يؤدي إلى وضع يُرفض فيه الاقتراحان المطروحان من قِبل الشعب، ويبقى كل شيء على حاله.

يكمن الفارق الأكبر بين الولايات المتحدة وسويسرا في بنية الدولة. ففـــي الـــولايات المتحدة، يكون *الفرد الحاكم* القوي، أي الرئيس، الذي يتمـــتع بـــشرعية ديموقراطية هو الثقلَ الموازن لحكم النخبة في الكونغرس والمحـــاكم. وفي سويـــسرا، لا وجود للفرد الحاكم بل تتولى نخبة حاكمة تتمـــتع بشرعية ديموقراطية مهمة الإشراف على الفرع التنفيذي، والمجلس التـــشريعي، والمحـــاكم. والـــثقل المـــوازن لحكم النخبة في سويسرا هو الديموقـــراطية المباشرة. وفي الولايات المتحدة وسويسرا معاً، يكون الحكم الذاتي على المستوى المحلي وعلى مستوى الكانتونات ثقلاً موازناً، إلى حدٍّ ما، لحكم النخبة في المؤسسات الفدرالية. وبالرغم من ذلك، يجب التشديد علـــى أن الحكـــم الذاتي للولايات في الولايات المتحدة، وللكانتونات في سويسرا، تعرّض للتآكل إلى حدٍّ كبير في القرن العشرين. وهكذا، توسعت الدولـــة المركزية والبيروقراطية، معززتَين موقع حكم النخبة. فكلما كانت الدولة أكثر مركزية وتنوّعاً، ازدادت مهام الدولة صعوبة، وازدادت صعوبة قـــيام الفرد الحاكم، سواءً أكان منتخَباً أم لا، والشعب، بمراقبة بيروقراطية حكم النخبة الضرورية للقيام بكل هذه المهام. ويُطرح تساؤل حول ما إذا كـــان في الإمكـــان إيقاف هذا التوجه نحو دولة بيروقراطية مركزية تهيمن عليها نخبة حاكمة، وعكس هذا التوجه في سويسرا والولايات المتحدة.

مما لا شك فيه أن النموذج السويسري للديموقراطية المباشرة حقق للناس ديموقراطية أكبر مما حققته الديموقراطية غير المباشرة في الولايات المتحدة. ولكن، لماذا لم ينجح النموذج السويسري داخل أوروبا وخارجها في السنوات المائة والخمسين الماضية؟ قد يتمثل أحد الأسباب باهتمام الأنظمة الجديدة لحكم النخبة باستبدال شرعية أنظمة حكم النخبة القديمة وحكم الفرد من دون منح الشعب مزيداً من الحقوق الديموقراطية. وباسم الديموقراطية دُمّرت الشرعية الدينية وشرعية السلالات الحاكمة في الأنظمة القديمة لحكم الفرد وحكم النخبة، ولم تكن غالبية الشعب تملك أي فكرة عن طريقة عمل الديموقراطية في الواقع. وفي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، تواصل تقليد ديموقراطي في سويسرا فقط، وآيسلند، وعلى المستوى المحلي في بعض أنحاء العالم. لذلك، كان من السهل على الأفراد الحاكمين الجدد والنخب الحاكمة الجديدة وصف الديموقراطية غير المباشرة بالنموذج الأفضل للعصر الجديد، وكانت في وضع ملائم لمنح الأفراد الحاكمين الجدد والنخب الحاكمة الجديدة شرعية ديموقراطية من دون إجبارهم على التخلي عن الكثير من نفوذهم السياسي.

يمكن قول المزيد عن الدساتير ونماذج الدولة في سويسرا، والولايات المتحدة، ودول أخرى. وآمل في أن يعذرني القارئ لأنني الأمير الحاكم في ليشتنشتاين، ومع ذلك، فقد استخدمت إمارة ليشتنشتاين مثالاً ثالثاً. فبالرغم من صغر حجمها، ساهمت ليشتنشتاين إلى حدٍّ كبير ومثير للدهشة في تطور الديموقراطية وحكم القانون. وكل من يتأمل مختلف أنواع الدساتير في التاريخ البشري يلاحظ أن دستور ليشتنشتاين يتضمن عدداً من العناصر الجديدة.

8

الإصلاح الدستوري في ليشتنشتاين للعام 2003

كما ذُكر من قبل، تقوم الولايات المتحدة على حكم فردٍ وحكم نخبةٍ يتمتعان بشرعية ديموقراطية، في حين تقوم سويسرا على حكم نخبة يعتمد الديموقراطية المباشرة ويتمتع بشرعية ديموقراطية. أما ليشتنشتاين فلديها الثلاثة: حكم فرد، حكم نخبة، وديموقراطية مباشرة. وليشتنشتاين هي المثال الأول والوحيد في التاريخ الدستوري لدولة تجتمع فيها هذه العناصر الثلاثة وتساهم في نظام سياسي متوازن ومتناغم إلى حدٍّ كبير. ويكمن السبب الرئيس في أن ليشتنشتاين، بالإضافة إلى سويسرا، هي الدولة الوحيدة التي تعتمد ديموقراطية مباشرة متطورة كلّياً. وفي دول أخرى، تميل الديموقراطية المباشرة إلى اتخاذ شكل استفتاءات عامة لخدمة مصالح الأفراد الحاكمين والنخب الحاكمة، ولا تبلغ المستوى الذي بلغته في سويسرا وليشتنشتاين. فقد يُترك حق الدعوة إلى اقتراع شعبي للحاكم الفرد أو النخبة الحاكمة، ويميل الاقتراع الشعبي إلى أن يكون ذات طابع استشاري فقط حتى وإن امتلك الشعب هذا الحق.

كان دستور ليشتنشتاين الأول للعام 1862 لا يزال متأثراً بالكونفدرالية الألمانية، وبقيت ليشتنشتاين عضواً في هذه الكونفدرالية

حتى حلّها عام 1866. لقد قام الدستور على مبادئ حكم الفرد وحكم النخبة، وكان النظام القضائي متطوّراً إلى حدٍّ كبير بالنسبة إلى ذلك الزمن ويلائم بلداً بذلك الحجم. ومع ذلك، اعتمدت ليشتنشتاين على النمسا في ما يتعلق بقوانيها وقضاها.

وفي أثناء الحرب العالمية الأولى، لزمت ليشتنشتاين الحياد، وإن انهيار إمبراطورية هابسبورغ التي كانت تربطها بالإمارة وبالأسرة الأميرية علاقات ممتازة طوال قرون انطوى على نتائج سياسية. فبعد الحرب، اتخذت سياسات ليشتنشتاين الخارجية والاقتصادية وجهة سويسرا، واستُبدلت المعاهدة الجمركية مع النمسا-هنغاريا باتفاقية مع سويسرا. وعلى الصعيد المحلي، كانت هناك دعوات لتحقيق مزيد من الديموقراطية، وأدى هذا الأمر إلى إصلاح جوهري في عام 1921 لدستور عام 1862.

لقد طُوّرت الدولة الدستورية وفقاً للتفكير الأكثر تطوراً في ذلك الزمن والمتمثل بإنشاء نظام دستوري وقضائي - إداري شامل، على سبيل المثال. واستناداً إلى المثال السويسري، أُدخلت الديموقراطية المباشرة إلى شؤون الدولة وشؤون الجماعة السكانية. بالطبع، يجب علينا ألا ننسى أن الجماعات السكانية المحلية مارست على الدوام حكماً ذاتياً واسعاً كما كانت الحال في سويسرا.

كانت الخبرات السويسرية في ميدان الديموقراطية المباشرة قيّمة جداً ومنوِّرة. وبالرغم من ذلك، أُدخلت بعض التحسينات على النموذج السويسري، ولم يتضمن الدستور أيَّ استفتاءات عامة إلزامية على مستوى الدولة تفرض على الشعب، كما جاء في الدستور، الاقتراع على مسائل لا أهمية كبيرة لها بالنسبة إليه. فإذا لم يتفق جزء من سكان ليشتنشتاين في الرأي على قرار صادر عن البرلمان، يمكن

للألـــف ناخب، أو للخمسة بالمائة من الناخبين المطالبة بإجراء استفتاء عـــام في غـــضون ثلاثـــين يوماً. ويقوم الأمير، بوصفه رئيس الدولة، بالتصديق على قانون أو ملحق دستوري بعد مرور فترة الثلاثين يوماً.

ومقارنةً بالنظام السويسري، وسّعت ليشتنشتاين حق المبادرة، أي حـــق الشعب باقتراح قانون أو تعديل دستوري. والمبادرات الدستورية مـــن دون غيرها ممكنة في سويسرا على مستوى الدولة، في حين يملك سكان ليشتنشتاين حق اقتراح القوانين والتعديلات الدستورية. ويتطلب اقتـــراح قانون ما 1,000 توقيع، كما يتطلب اقتراح تعديل دستوري 1,500 توقـــيع. وعندما يتم اقتراح تعديل دستوري في سويسرا، يكون أمام البرلمان سنوات للموافقة على الاقتراح أو رفضه، أو التقدم باقتراح مقابل إلى الشعب. فمن وجهة نظر ديموقراطية ودستورية، لا يكون هذا الأمـــر غير قابل للجدل كلّياً لأنه يسمح لحكم النخبة بإرجاء الاستفتاء العـــام لـــسنوات. لكن ليشتنشتاين وجدت حلاً آخر. فكلما طُرحت مبادرة، يتعيّن على البرلمان إعلان موقفه في جلسته التالية، ويكون أمامه ثلاثة خيارات:

1. الموافقة على المبادرة أيّاً تكن غالبية الأصوات التي يفرضها الدستور في هذه الحالة؛
2. رفض الاقتراح من دون التقدم باقتراح مقابل؛
3. رفض الاقتراح والتقدم باقتراح مقابل.

وإذا رفـــض البرلمان الاقتراح، يتعيّن على الحكومة إجراء استفتاء عـــام على الفور. ومقارنةً بسويسرا، فقد تعزز عنصر الديموقراطية في ليشتنشتاين على حساب حكم النخبة.

من الأسهل فهم القوة غير العادية للديموقراطية المباشرة في دستور ليشتنشتاين في سياق المكانة التاريخية القوية للإمارة. فالأمير يتمتع بحق

نقــض القرارات الصادرة عن الشعب أو البرلمان. لقد مورست سلطة حــق الــنقض في الماضــي وتتم ممارسته في المستقبل إذا اعتبره الأمير ضــرورياً. وهكذا، يحمي النموذج الليشتنشتاييني المبادرات ذات الطابع الشعبــي المفرط، أو تلك التي تترك أثراً سلبياً على الأقليات، وإن على حساب الصالح العام. وما تحاول سويسرا تحقيقه من خلال إرجاء قرار صــادر عــن الشعب منذ سنوات، تقوم ليشتنشتاين بتحقيقه بواسطة سلطة حق النقض التي يتمتع بها الأمير أو التهديد ببساطة باستخدام حق الــنقض. ويمــارس الأمير، أو يهدد بممارسة، حقه في النقض إذا تطلّبه الأمر القيام بذلك كيلا يعرض سلطة الأمير وشرعيته للخطر.

ففــي دستور عام 1921، كان الأمير لا يزال يمتلك شرعية دينية وشــرعية السلالة الحاكمة، إضافةً إلى مكانة قوية جداً يمكنه استغلالها نظــرياً لاســتهلال حكم دكتاتوري على نحو قانوني. ومنح هذا الأمر المجمــوعات الــصغيرة المشككة في الإمارة، أو التي تكوّن فكرة سلبية عــنها، فرصــة انتقادها تكراراً. وجادل النقاد قائلين إنه لا يمكن منح شرعية ديموقراطية لحكم فرد وراثي لأسباب مبدئية. فلقد ادّعوا أنه لا يمكــن للفــرد الحاكم لعب دور مبرَّر في الوقت الحاضر إلا إذا خُفّض دوره إلى مستوى عمل تمثيلي بحت، ولا تكون له مهمة سياسية. وبمعنى أكثر لطافة، أراد هؤلاء النقاد الحد من دور الفرد الحاكم ليصبح *رجل النعم*. ورداً على هذا الجدل، يمكننا الإشارة إلى أن معظم أنظمة حكم الفــرد الوراثي تتمتع بشرعية ديموقراطية غير مباشرة، وأن مكانة الأمير في دســتور ليشتنــشتاين صدّق عليها اقتراع شعبــي وبرلمان منتخب ديموقراطياً. وفي أي نظام سياسي، يؤدي أشخاص معيَّنون غير منتخبين، كالقــضاة والمسؤولين الحكوميين، مهام سياسية بموجب الدستور، وفي استطاعتهم اتخاذ قرارات هامة، كالقاضي في محكمة دستورية مثلاً.

ونقّـــاد الإمـــارة في ليشتنشتاين هم في موقف صعب للغاية لأن الأمراء والأسرة الأميرية نجحوا في دعم الدستور وتعزيز الاقتصاد. وتتم تغطـــية كـــل تكاليف الإمارة بواسطة أملاك الأمير والأسرة الأميرية الخاصـــة، كمـــا أن الأمراء قدّموا العون المالي إلى البلد وشعبه على مَرّ العقود من خلال هبات جمعوها من أملاكهم الخاصة. وقطعت الحرب العالمية الثانية والمرحلة التي تلتها هذا النوع من الدعم. فبالرغم من حياد ليشتنـــشتاين، قامـــت تـــشيكوسلوفاكيا بمصادرة كل أصول مواطني ليشتنشتاين بعد الحرب. لقد كانت ضربة قاسية لأن أكثر من 80 بالمائة من أملاك عائلتي كانت موجودة في تشيكوسلوفاكيا. وأضعفت العوائق الاقتـــصادية في ذلـــك الـــزمن الأسرة الأميرية والإمارة على الصعيد السياسي. ولم تنجح محاولات أوّلية لإعادة الأصول إلى وضعها السابق، فـــلاح في الأفق خطر اعتماد الإمارة مالياً على الضرائب، وبالتالي على الـــسياسيين. وبعد الحرب العالمية الثانية، مُوّلت تكاليف الإمارة بشكل أساسي بواسطة القروض وبيع الأعمال الفنية والعقارات.

لذلك، اقترح عليّ والدي في مرحلة مبكّرة دراسة علم الاقتصاد والأعمال بدلاً من التاريخ، أو علم الآثار، أو الفيزياء، التي كنت أظنها أكثر إثارة للاهتمام. وبعد إنهاء دراساتي مباشرةً عام 1969، كان يتعيّن علـــيّ إعادة تنظيم وبناء أعمال العائلة. وبعد إنجازي هذا العمل بنجاح إلى حـــدٍّ مـــا عام 1983، عهد والدي إليّ بممارسة سلطاته العليا عام 1984. فدســـتور ليشتنشتاين يمنح الأمير الحاكم إمكانية إيكال مهمة ممارسة السلطات العليا إلى الوريث الشرعي بوصفه ممثلاً له. لقد استفاد مختلف الأمراء من هذه الإمكانية في الماضي، وقمتُ بالمثل مع ابني البكر عـــام 2004. فأســـرتنا تعتقد أنه لا يُفترض بالأمير الحاكم إيكال هذا العمـــل الهام إلى خلفه لأنه أصبح عاجزاً عن تأديته فحسب، بل أيضاً

عندما يكون الخلف جاهزاً للاضطلاع به. وتتمثل الحسنة الأخرى لهذا الحل بإمكانية تصرّف الأمير الحاكم كمستشار لخلفه.

وبالرغم من كون منتقدو الإمارة مجموعة صغيرة، ولكن صريحة، انتهت أسرتنا الأميرية بعد وفاة والدي إلى الاستنتاج المتمثل بوجوب التعاطي مع مخاوفهم المبرَّرة. وتمثلت الخطوة الأولى بإصلاح القانون الداخلي للأسرة. فمنذ القرون الوسطى، كان للأسرة الأميرية قانون خاص لم يتبدل منذ عام 1606 وينظّم مسألة العضوية، وحقوق الاقتراع، والخلافة داخل الأسرة، وكان بحاجة ماسّة إلى التعديل. ونُشر قانون الأسرة الجديد للمرة الأولى عام 1993 في جريدة ليشتنشتاين القانونية الرسمية نزولاً عند رغبة السكان. وبالإضافة إلى النقاط المذكورة أعلاه، يتضمن هذا القانون إجراءً لخلع رأس العائلة ورأس الدولة عن منصبه إذا فقد ثقة أفراد العائلة المتمتعين بحق الاقتراع بسبب سوء استخدام سلطته أو لأسباب عديدة أخرى.

وتمثلت الخطوة التالية بإدخال تغييرات جوهرية على الدستور. ووُوجه التعديل الذي اقترحته الأسرة الأميرية باعتراض كبير من قِبل البرلمان إذ حصل على ثلاثة عشر صوتاً من أصل خمسة وعشرين صوتاً. فدستور عام 1921 يشترط موافقة غالبية ثلاثة أرباع البرلمان أو غالبية بسيطة في اقتراع شعبي على إجراء تعديلات دستورية. وهكذا، لجأنا إلى الشعب وجمعنا التواقيع الضرورية، أملاً في تحقيق هدفنا من خلال اقتراع شعبي. وقام منتقدو الإمارة بالمثل، طارحين على الشعب اقتراحاً من شأنه إضعاف الإمارة. وجاء الاستفتاء العام الذي جرى في 16 آذار/مارس 2003 لصالح الإمارة: حصل اقتراح الأسرة الأميرية على 64 بالمائة من الأصوات مقابل 16 بالمائة للاقتراح المقابل، واقترع 20 بالمائة لصالح الاحتفاظ بالدستور القديم.

ويشترط دستور عام 1921 قيام البرلمان باقتراح القضاة وتعيينهم من قِبل الأمير. كان حلاً جيداً نظرياً، ولكنه أدى فعلياً إلى عملية تعيين احتكرها الأحزاب السياسية، وأصبحت تعيينات القضاة جزءاً من الاتفاقيات المبرومة بين الائتلافات السياسية. فإذا تبدلت الغالبية في البرلمان، تبدّلت الغالبية والمناصب الرئاسية في المحاكم العليا أيضاً. وكان يملك الأمير خيار اتخاذ موقف المتفرّج والمراقبة، آملاً في قيام المحاكم بمهامها بعقلانية، أو المجازفة بالدخول في نزاع مع البرلمان ومواجهة مخاطر عدم شغل المقاعد في المحاكم، فتُلقي الأحزاب باللائمة على الأمير بسبب الاختلال الوظيفي في المحاكم، وهي مجازفة كان يختار الأمير عدم خوضها بصورة عامة، مع بعض الاستثناءات.

ووفقاً للقوانين الجديدة، لم تعد ولايات القضاة في المحاكم العليا تنتهي في وقت واحد بل تحدث بشكل متعاقب، ويختار القضاةُ أنفسهم الرئيسَ. كان يتم انتخاب المرشحين للمحاكم في العادة في أثناء اجتماعات حزبية، واليوم، تقوم لجنة مستقلة باختيار المرشحين وتقدّمهم إلى البرلمان. وتتضمن هذه اللجنة ممثلين من الحكومة والبرلمان، ويرأسها الأمير. وإذا لم تستطع اللجنة والبرلمان التوافق على مرشح، ينتخب الشعب القاضي من خلال اقتراع شعبي.

مع ذلك، لم يكن عدم كفاءة السلطة القضائية واستقلالها القلقين الرئيسين المرافقين للمناقشات الدستورية في التسعينيات، بل وضع الإمارة. فنظراً إلى مكانة الإمارة القوية في الدستور، بدا لأسرتنا الأميرية أن الشرعية غير المباشرة التي يُضفيها الدستور على الأمير بالوراثة غير كافية. وقد يدّعي مناوئو الإمارة أن إلغاء الإمارة من خلال الإجراءات المنصوص عليها في دستور عام 1921 لا تزال بحاجة إلى موافقة الأمير. ولمواجهة هذا الاعتراض، قامت الأسرة الأميرية بتطوير نموذج جديد

من التاريخ الدستوري، أي إمارة وراثية تتمتع بشرعية ديموقراطية مباشرة.

أُدخلت مادة إلى الدستور تمنح شعب ليشتنشتاين حق التقدم باقتراح رسمي بعد جمع 1,500 توقيع، وفي إطار المبادرة الدستورية، لإجراء اقتراع شعبي حول إلغاء الإمارة. وإذا اقترعت غالبية بسيطة لصالح إلغاء الإمارة، يتعيّن على البرلمان وضع مسوّدة دستور جديد بالاستناد إلى نموذج جمهوري. ويتطلب التصديق على هذا الدستور الجديد اقتراعاً شعبياً. وهكذا، يكون أمير ليشتنشتاين على الدوام بحاجة إلى ثقة غالبية الناخبين، وبالتالي إلى شرعية ديموقراطية، لممارسة مهامه السياسية.

ويمنح الدستور الجديد الشعب أيضاً خيار فصل الإمارة كنوع من أنواع الحكم عن شخص الأمير نفسه. وإذا عبّر الناس عن فقدانهم الثقة بالأمير في اقتراع شعبي، تتخذ الأسرة الأميرية حينذاك قراراً بشأن خلع الأمير عن منصبه أم لا وفقاً للدستور وقانون الأسرة. قد تكون هناك حالات تفقد فيها غالبية الشعب ثقتها بالأمير لأسباب وجيهة، وقد تكون هناك حالات أخرى يفقد فيها الأمير ثقة الشعب بسبب اتخاذ قرار صائب ولكن غير شعبي. ففي الحالة الأخيرة، يعود إلى الشعب اتخاذ قرار بشأن قبول قرار الأسرة الأميرية أو إلغاء الإمارة.

وأُدخل عنصر جديد آخر إلى التاريخ الدستوري، بند يثبّت تمنّيات الجماعات المحلية السكانية في ما يتعلق بالانتساب إلى إمارة ليشتنشتاين. لذلك، أُضيف حق تقرير المصير على مستوى الجماعة السكانية المحلية، وباتت هناك تماثلات: ذُكر في أحد دساتير الاتحاد السوفياتي في الواقع حق انسحاب الجمهوريات، مما يوفر حق تقرير المصير على مستوى الجمهورية. وبالرغم من ذلك، كانت الدساتير

الـــسوفياتية على الدوام بعيدةً تماماً عن الواقع، وغايتها الرئيسة دعائية. وعندما انهار الاتحاد السوفياتي، لم يعد هذا الدستور ساري المفعول، و لم يتم انسحاب الجمهوريات بطريقة ديموقراطية ودستورية.

إن الديموقـــراطية وتقريـــر المصير مرتبطان ببعضهما بشكل وثيق ويـــصعب فـــصلهما. فإما نعتقد أن الدولة هي كيان إلهي يجب على الـــشعب أن يخدمـــه ولا تكون حدود هذا الكيان موضع تساؤل، أو نعتقد بمبدأ الديموقراطية وأن الدولة أوجدها الشعب لخدمة هذا الشعب. وإذا قال أحدهم "أجل" لمبدأ الديموقراطية، لا يمكنه أن يقول "لا" لحق تقريـــر المصير. لقد حاول عدد من الدول فصل الديموقراطية عن حق تقرير المصير، ولكنها لم تنجح أبداً في تقديم حجة يعوَّل عليها.

والحجة الأهم لفصل الديموقراطية عن تقرير المصير هي الادعاء أن تقرير المصير لا يطبَّق إلا على المجموعات الإثنية، وأنه يحق لمجموعة إثنية فقـــط المطالـــبة بإنشاء مظهر من مظاهر الدولة. أليس سكان الباسك والأكـــراد جماعتين إثنيتين؟ أليس السويسريون أو الليشتنشتاينيون مجموعة إثنية؟ فالسويسريون يختلفون عن بعضهم باللغة، والعِرق، والدين، أكثر مـــن اخـــتلافهم عن جماعاتهم في الجهة المقابلة من الحدود مع ألمانيا أو فرنـــسا أو إيطالـــيا. ويمكـــن القـــول الأمر نفسه عن الليشتنشتاينيين والنمساويين، وشعوب عديدة أخرى. ولكن التقلبات التاريخية ببساطة هـــي الـــتي منحت بعضهم دولة، وحق تقرير المصير لبعضهم الآخر، وأنكـــرتهما على آخرين. كيف يمكن شرح هذا التباين لأولئك الذين أُنكر عليهم هذا الحق في حين مُنح لآخرين؟

إن أســـرتنا الأميرية مقتنعة أن إمارة ليشتنشتاين هي شراكة بين الـــشعب والأسرة الأميرية، شراكة يُفترض بها أن تكون طوعية وقائمة علـــى احترام متبادل. وما دامت أسرتنا الأميرية مقتنعة أنه في استطاعة

الإمارة المساهمة بشكل إيجابـــي لصالح البلد وشعبه، وأن غالبية الشعب تـــريد ذلك، وأن يتم تحقيق شروط محددة مثل تولي أسرتنا زمام الحكم كما أقرته قوانين البرلمان، فإنه يسعدنا الاستمرار في شغل منصب رأس الدولـــة. وتعود هذه الشراكة إلى قرابة ثلاثمائة عام، وقد حققت نجاحاً للإمـــارة والشعب معاً. وكما سبق لي وذكرت، احتفظت ليشتنشتاين بحـــيادها في الحربين العالميتين، وتجنّبت خوض حروب منذ بداية القرن التاسع عشر. وبعد الحرب العالمية الثانية، تطور اقتصاد مزدهر ومتعدد الأوجـــه وفّر لسكان ليشتنشتاين أحد أعلى مداخيل الفرد في العالم في بلد لا موارد طبيعية فيه تقريباً.

9
عيوب الديموقراطية التقليدية

إن الديموقراطية غير المباشرة التي يقدّسها الدستور الأميركي للعام 1787 واتخذها الدول الديموقراطية نموذجاً يُحتذى هي نوع ضعيف من الديموقـــراطية إذا حلّلناها بعناية. فمقارنةً بدولة ذات شرعية دينية، لم يتغيّـــر الكـــثير على صعيد بنية الدولة وتوزيع السلطات داخل الدولة. فالنفوذ السياسي لا يزال قائماً على تعايش حكم الفرد وحكم النخبة، وينتخب الشعب الأفراد الحاكمين والنخب الحاكمة مباشرةً أو بشكل غـــير مباشـــر، ولكن يصعب جداً على الشعب أن يتبيّن كيفية توزيع السلطة والمسؤولية إذا كان خارج الحكم. هل تكمن السلطة بين يدي الـــرئيس، أو رئـــيس الـــوزراء، أو قادة الحزبين، أو الداعمين الماليين للحـــزب، أو الـــبرلمان ربما بالرغم من كل شيء، أم أن أعضاء البرلمان ليـــسوا سوى دُمى بين أيدي قادة الحزب؟ كما ذُكر من قبل، ما تغيّر هو الشرعية.

وإصرار حكم النخبة على منح الشعب مزيداً من السلطة وتطوير ديموقـــراطية مباشرة يفسّر إلى حدٍّ ما سبب ازدياد انتشار إيديولوجيّتي القومـــية والاشـــتراكية وتأييد الديموقراطية بالقول لا بالفعل في غالب الأحـــيان كما هي حال الدِّين. لقد كان للأفكار القومية والاشتراكية أثر كبير في القرن التاسع عشر ولا سيما في القرن العشرين، وهي تملك

عنصراً عاطفياً قوياً على غرار الأديان إذ يسهل حشد جماهير من الناس وراء شعارات وإيديولوجيات شعبية، أكثر مما يسهل إقحامهم في العملية الطويلة والمُملّة والمعقّدة لإنشاء ديموقراطية وحكم قانون فعّالَين. فلا يتعيّن على النخب الحاكمة والأفراد الحاكمين، سواءً أكانوا منتخبين أم لا، إقحام الشعب وأنفسهم في هذه العملية فحسب، بل أن تكون لديهم الرغبة أيضاً في التخلي عن السلطة. ولا يمكن بناء الديموقراطية من الأعلى إلى الأسفل فحسب، بل، والأهم من ذلك، من الأسفل إلى الأعلى، ولا سيما في الدول الكبيرة، مما يعني منح بعض النفوذ السياسي الذي يتمتع به مركز القرار للكيانات السياسية الصغيرة كما هي الحال في الولايات المتحدة وسويسرا. بالطبع، كانت العملية هناك أكثر سهولة لأن بناء الدولة بدأ من الأسفل إلى الأعلى من خلال ولايات مستقلة تقريباً أكثر منها موحَّدة. فنفوذ أقل لمركز القرار السياسي في نظام ديموقراطي يعني فرصاً أقل لممارسي النفوذ في الدولة لشراء أصوات الناخبين بطريقة أو بأخرى.

ويتوقع معظم الناخبين قيام الدولة بإنشاء جنّة هنا على الأرض، وغالباً ما بذلت الحكومات قُصارى جهدها لإقناع الناس بقدرتها على ذلك لتُثبت شعبيّتها. وهكذا، بُنيت دولة الرفاه بالشكل المعهود، وازدادت أعداد البيروقراطيين الكبيرة، وأصبحت المهام التي تضطلع بها الدولة أكثر تنوّعاً، وخلاصة القوانين أكبر وأشمل وأكثر تعقيداً. وغدت بيروقراطية الدولة برمّتها خارج السيطرة حتى في الدول الصغيرة. ولا تملك الحكومة أو البيروقراطية، باستثناء البرلمان، نظرة عامة كاملة عن إدارة الدولة وكيفية عمل مختلف أقسام الإدارة معاً، ولسوء الحظ، عن عمل بعضها ضد بعض. ففي الدول الصناعية، ازدادت الضرائب والرسوم باستمرار في العقود الأخيرة بهدف تمويل إدارة الدولة. و لم

تـــنجح جهود تخفيض الضرائب والرسوم في العادة إلا لمدة قصيرة من الـــزمن، مؤدّيةً في الغالب إلى دَين أكبر يقتضي رفع الضرائب والرسوم مجدداً.

لا يُعتـــبر كـــل ذلك مفاجئاً ما دام معظم السياسيين والناخبين مـــتجذّرين في الإيديولوجيتين القومية والاشتراكية. ففي معظم الدول الديموقـــراطية، تُقـــسم الأحـــزاب إلى أحزاب يمينية ويسارية. وتكون الأحزاب اليمينية قومية والأحزاب اليسارية اشتراكية، وتحاول الأحزاب القائمـــة في الوســـط أن تكون قومية واشتراكية. وحتى الآن، قلّة هم الأشـــخاص الـــذين لاحظـــوا، في الواقع، أن القومية والاشتراكية هما وجهـــان لعملـــة واحدة لا قيمة لها وتصدأ ببطء أمام أعيننا في عصر العولمة. فالقومية والاشتراكية هما اسما طريق سياسي غير نافذ ينقلنا من الـــيمين إلى اليـــسار ومن اليسار إلى اليمين، ولكن ليس إلى الأمام نحو المـــستقبل. لقد قسّمت القومية والاشتراكية الشعوب إلى أمم وطبقات تتقاتل في ما بينها. وإذا لم يكن في الإمكان توجيه الدولة نحو المستقبل في عـــصر العـــولمة هذا، فإن الدولة ستصدأ وتنتهي في قُمامة التاريخ. فالعـــولمة التي يقاومها القوميون والاشتراكيون بقوة تُعيد الشعوب إلى العائلـــة الكبيرة التي لطالما أوجدها الجينات. والعولمة تُجرّد إيديولوجيّتي القومية والاشتراكية من مبرِّر وجودهما.

لقد أوجدت القومية والاشتراكية دولاً ذات بيروقراطيات ونخب حاكمـــة ضخمة تشعر الآن أن التقدم السريع للعولمة يهدد وجودها. فكما أن التوحيد الاقتصادي الإقليمي واجه مقاومة سياسية في الأمم- الدول السابقة، تواجه العولمة المتسارعة للاقتصاد العالمي مقاومة مماثلة. ولكـــن العولمة قدّمت كسباً هاماً على صعيد ازدهار العالم ككل، على غـــرار ما قدّمه توحيد المناطق الاقتصادية إلى الأمم – الدول. ويحاول

أعـــداء العولمة من اليمين واليسار إرجاع عجلة التاريخ إلى الوراء من دون أن يدركوا أنهم يعرّضون وجود دولهم وشعوبهم للخطر.

وأدرك طـــلاب الاقتصاد في القرن الثامن عشر أن التجارة الحرة ضمن دولة ما، وبين الدول، مفيدة لكل من يتعاطاها، مما يطرح تساؤلاً حـــول سبب عدم تكيّف السلوك البشري مع هذا الواقع بالغ الأهمية. لمـــاذا لم تحقق الليبرالية التي جاءت نتيجة هذا الاكتشاف نجاحاً أكبر في القرن التاسع عشر؟

قـــد يتمـــثل أحد الأسباب بالتهديد الملحوظ الذي تعرضت له سلامة قنوات الإمداد. فالتجارة بين الدول لا تعمل بسلاسة إلا في زمن السلام. وحتى في ذلك الوقت، يمكن للقيود المفروضة على الصادرات، وقَطـــع الطرقات التجارية، وأحداث أخرى، أن تعرّض قنوات الإمداد للخطر. علاوةً على ذلك، تكون الرسوم الجمركية وسيلة سهلة لتمويل الدولـــة وحكم النخبة، ويمكن استخدامها أيضاً إلى جانب فرض قيود اســـتيرادية أخـــرى لحمايـــة جوانب من الاقتصاد المحلي من المنافسة الأجنبـــية. وتحـــب مجمـــوعات مؤثّرة في السياسة والاقتصاد استغلال مخـــاوف أعداد كبيرة من السكان وجهلهم لمصلحتها الخاصة، وذلك على حساب الدولة وشعبها.

وإلى جانب الفوائد الاقتصادية التي تحققها بعض أجزاء الاقتصاد، تحمـــي القـــيود المفروضة على التجارة الحرة الوظائف أيضاً. وفقدان الوظـــيفة لا يؤلم الشخص الذي فقدها فحسب، بل أيضاً أولئك الذين يعـــتمدون عليه. وبالرغم من ذلك، تشكل الوظائف التي لا نفع منها للـــسكان كافـــة عبئاً على الاقتصاد. ففي اقتصاد أقل تطوراً، لا تزال الوظائـــف ذات الأجور المنخفضة مطلوبة وتعزز ازدهار كل السكان. وقد يؤدي هذا الأمر إلى زيادة الواردات من الاقتصادات الأكثر تطوراً،

واســتحداث أعمال أكثر نفعاً في تلك الدول التي شغلت اليد العاملة الرخيصة الوظائف فيها.

لا يمكــن لــسلامة قنوات الإمداد أو ضمانات العمل تبرير القيود المفروضــة علــى التجارة الحرة. وما دام الأمر مرتبطاً بالمنتجات الحيوية، يمكــن ضــمان عملــية الإمداد بتكلفة أكثر انخفاضاً من خلال استخدام منــشآت تخــزينية كبيرة وليس من خلال حمل المستهلك ودافع الضرائب علــى تــوفير عائدات مالية مباشرة أو غير مباشرة لفروع الاقتصاد كافة. وأظهــرت العقوبات الاقتصادية التي فُرضت على بعض الدول في العقود الأخــيرة أنــه يمكن إطالة أمد قناة الإمداد حتى يتكيّف اقتصاد الدولة مع العقــوبات. وليتقبّل غالبية السكان التجارة الحرة، قد يكون من الأهم ربما توفير دعم مالي ملائم للعاطلين عن العمل الراغبين في العمل، وذلك إلى أن يتمكنوا من العثور على عمل جديد. ستكون كل هذه التدابير على الدوام كالــسير علــى حــبل بهلوان بين المساعدات الضرورية من وجهة نظر اجتماعــية والمــساعدات التي لا تساعد على البحث عن عمل. وعلى مر الزمن، وحدها الدول التي ساعدت شعوبها على الاستفادة من العولمة بدلاً من حمايتهم من العولمة ستتمكن من رفع مستوى رفاههم.

لقد استخدمت الليبرالية العديد من هذه الحجج في أثناء كفاحها الــسياسي في سبيل التجارة الحرة. ولسوء الحظ، لم يتخط الأمر كونه حــركة سياســية قامت بها نخبة مفكّرة أخفقت في مواجهة الأحزاب الــشعبية القائمة على القومية والاشتراكية والدين المسيحي مع اعتماد حــق الاقتــراع علــى الصعيد العالمي. وفي القرن التاسع عشر، كان المحافظون، والمزارعون، والحِرَفيون، الذين يعتبرون التجارة الحرة تهديداً، الأعــداء الــسياسيين لليبرالية في أوروبا. وفي القارة الأوروبية، كانت أجزاء كبيرة من الصناعة سعيدة بسبب فرض تعرفات حمائية في مواجهة

الصناعات البريطانية الرائدة المنافسة. ولبلوغ بعض التحرر الاقتصادي على الأقل داخل الدولة، تحالفت القوات الليبرالية في القارة مع القوات القومية. وعارض القوميون الليبراليون المجموعات الدينية المحافظة. واعتبرت الكنيسةُ الكاثوليكية بصفة خاصة الليبراليةَ عدوّها الرئيس في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. فللكنيسة والليبرالية وجهات نظر مختلفة ليس على الصعيدين السياسي والاقتصادي فحسب، بل على صعيد العديد من المسائل الأخلاقية أيضاً.

ولم تتمكن الليبرالية من دخول قلوب الناس في القرنين التاسع عشر والعشرين. وفقدت الكنائس والمجموعات الدينية تأثيرها السياسي بسبب التآكل المستمر للشرعية الدينية التي تتمتع بها الدولة. وهكذا، حلت القومية والاشتراكية مكان الليبرالية والدين المسيحي كقوة سياسية رئيسة في أوروبا. وكانت النتيجة حربين عالميتين ومعسكرات اعتقال جماعي في القرن العشرين، وملايين القتلى.

تتقاسم المسيحية والليبرالية العديد من القيم الأساسية. فكلاهما تركزان على الفرد بصفة رئيسة، وعلى حرّيته ومسؤوليته، وليس على الدولة كما هي الحال في القومية والاشتراكية. ففي الليبرالية، يكون الفرد مسؤولاً أمام نفسه. وفي المسيحية، يكون الفرد مسؤولاً أمام الله. وتثير الليبرالية والمسيحية، إضافةً إلى ديانات أخرى، اهتمام الناس: هما ينتميان إلى الكنيسة الكاثوليكية بالمعنى الأصلي للكلمة. وتعتقد الليبرالية والمسيحية أنه يجب على الدولة أن تخدم الناس وليس العكس. والآن، وفي بداية القرن الحادي والعشرين، ألم يحن الوقت بعد لليبرالية والمسيحية، ولا سيما للكنيسة الكاثوليكية، لدفن فأس القرن التاسع عشر والعمل معاً لأجل رفاه البشرية في الألفية الثالثة؟ ألن يكون تحويل الدول إلى شركات تقدم الخدمات إلى البشرية هدفاً مشتركاً؟

فإذا فقدت إيديولوجيات، كالقومية والاشتراكية، مبرّر وجودها في عصر العولمة الاقتصادية، يحق لنا التساؤل عن مبرر بقاء الأمة – الدولة. ألم يتم تحويل الدولة إلى شركة خدمات يتعيّن عليها تقديم خدمة لائقة إلى حدٍّ ما إلى زبائنها بسعر محدد، أي الرسوم والضرائب؟

تخيّلوا الناس مساهمين في الدولة، وتُجرى الانتخابات مثل اجتماعات المساهمين، حيث يمنح الناس ثقتهم بالادارة أو يحجبونها للأربع سنوات القادمة. أليست الاقتراعات الشعبية حول ضرائب الدولة ومنافعها مماثلة تقريباً للاقتراعات التي تتناول سياسة الإيراد المالي للسهم، أو إدخال تغييرات على رأس المال، أو قرارات هامة أخرى يتعيّن على المساهمين اتخاذها وفقاً لنظام الشركة؟

إن مقارنة دولة ديموقراطية في عصر العولمة بشركة ما لإيضاح الصورة هو أمر مفهوم، برأيي على الأقل. ففي الشركة، يمكن للمساهم بيع أسهمه إذا لم يكن مسروراً بسياسة الإدارة أو لأنه تعرّض للهزيمة في اقتراع في أثناء اجتماع المساهمين. ويمكنه شراء أسهم في شركة أخرى بالمبلغ نفسه، وفي اليوم نفسه، أو استخدام المال في أمر آخر. أما المواطن الذي لم يعد يوافق على سياسة الحكومة ولم يؤخَذ برأيه فيكون عليه الهجرة وقبول المشاكل المواكبة لذلك، مفترضاً أن دولة أخرى ستأخذ برأيه. ويتطلب الأمر في العادة مرور سنوات قبل أن يُسمح له بالاقتراع. وخلال تلك الفترة، قد تصبح السياسة المتّبَعة في دولته الجديدة غير مقبولة كما كانت حالها في الدولة القديمة.

ويكون المواطن في قبضة دولة شركة الخدمات أكثر مما يكون المساهم في قبضة مؤسسة خاصة. فالشركة التي يمكن مقارنتها بالدولة على أفضل وجه هي شركة تعتمد الاحتكار الخاص ولا تضع القوانين

فحسب، بل تلعب أيضاً دور الحكم واللاعب. وبالرغم من الفصل بين السلطات في الديموقراطية غير المباشرة، يتولى حكم النخبة مراقبة عملية سنّ القوانين، والمحاكم، والحكومة. وكون الشعب المساهم الأصغر، يمكنه الاختيار فقط بين عدد قليل من الاتحادات - ما يدعى أحزاب سياسية - في أثناء اجتماع للمساهمين كل أربع سنوات. وتتفاوض الاتحادات في ما بينها حول ما ستبدو عليه قواعد اللعبة، ومَن الذين سيغدون حكاماً، ومَن سيُسمح لهم باللعب. وكيلا يتم تعريض الناس لاستبداد حكم نخبة سياسي، من المهم إضافة تدابير للسلامة في دولة المستقبل، إلى جانب الفصل بين السلطات والديموقراطية غير المباشرة.

ويتعيّن على حكم الفرد وحكم النخبة التعايش في العديد من الدول، سواءً أكانا منتخبين أم لا، ويتعيّن عليهما الاعتماد على شرعية ديموقراطية، مباشرة كانت أم غير مباشرة، إذا أرادا ممارسة نفوذ سياسي. يمكن فهم حاجة الفرد الحاكم إلى حكم نخبة في مجموعة أكبر وأرض أوسع لأنه غير قادر على اتخاذ كل القرارات، وتطبيقها، أو التحقق مما إذا تم العمل بها. ولا يمكن تدوين كل شيء في الأنظمة والقوانين، لذلك فإن بنيات حكم النخبة ضرورية سواءً أكانت رسمية أم غير رسمية، لأن الفرد الحاكم، سواءً أكان مُنتخباً أم وراثياً، لن يتمكن من التصرف في دولة لا نخبة حاكمة فيها.

والأمر صحيح في إطار ديموقراطية بحتة لأن الناس لا يستطيعون التجمع في أي وقت لمناقشة المسائل كافة والاقتراع بشأنها. لقد كانت الممارسات الديموقراطية على صعيد القاعدة في بعض الجامعات في الستينيات من القرن العشرين منوِّرة جداً إذ اتخذ عدد قليل من قادة الطلاب قرارات بتأييد مجموعات صغيرة، وكان على كل الآخرين السير وراءهم.

يحـــتاج حكم الفرد والديموقراطية إلى حكم النخبة في دولة قائمة علـــى حكم القانون. ولكن، هل يحتاج حكم النخبة إلى الديموقراطية وحكـــم الفـــرد؟ فكمـــا أظهر التاريخ مراراً وتكراراً، لا يحتاج حكم النخـــبة إلى الديموقـــراطية طالمـــا تمكن من العثور على بديل للشرعية الديموقراطية يعوَّل عليه. ويُظهر التاريخ أيضاً أن حكم النخبة البحت لم يحقـــق نجاحاً بمعزل عن حكم الفرد والديموقراطية. فحكم النخبة الذي يحكـــم دولة ما يميل إلى اتخاذ قرارات على نحو بطيء ومُربك. وفي ظل هـــذه الظـــروف، يمكـــن للدولة أن تفقد منافستها بسهولة. فالدولة البولندية القديمة التي انهارت عام 1795 كان على رأسها حكم نخبة من عائلات نبيلة، وترد كمثال في غالب الأحيان.

ويمكـــن لحكم النخبة التوصل إلى تسويات بسهولة نسبية في أثناء اتخاذ قرارات على حساب فريق ثالث، ولا سيما في دولة احتكارية إلى حـــدٍّ ما. لذلك، يحاول حكم نخبة قوي الحدَّ باستمرار من دور الفرد الحاكم شيئاً فشيئاً إلى دور رمزي أو إلغاء حكم الفرد كلّياً. ومن جهة أخـــرى، تُلحق التسويات الضرر بالفرد الحاكم والشعب أيضاً، وتُرفع الـــضرائب والرسوم أكبر قدر ممكن لمنح حكم النخبة ومؤيّديها أنواع الظروف المؤاتية كافة. وفي اقتصاد يشهد منافسة، تُقصر البنيات القيادية النخـــبوية البحتة في العادة على المصارف الصغيرة، أو شركات تدقيق الحسابات، أو مكاتب المحامين. وفي نواحٍ أخرى من الاقتصاد، لم يحقق نموذج القيادة النخبوية البحتة نجاحاً كبيراً.

قـــد يكون حكم النخبة المتمتع بشرعية ديموقراطية في إطار ديموقراطي غـــير مباشـــر أكثـــر عرضة للجدل من حكم نخبة لا يسعى إلى الشرعية الديموقراطية على الإطلاق. لقد حاول حكم النخبة، حتى في أثناء الجمهورية الرومانية القديمة، شراء تأييد الشعب بالـــ *panem et circenses* (أي

الخبز والسيرك). وللولايات المتحدة الخبرة الأكثر طولاً وامتداداً في ميدان الديموقراطية غير المباشرة، وقد أُطلق على عملية *شراء أصوات الناخبين* هناك بواسطة أموال دافعي الضرائب أو المعونات المالية الناجمة عن الضرائب تسمية *مال حكومي يُمنَح لتحقيق غايات خاصة*، ببساطة. فهذه الهبات مكلّفة ولا يموّلها السياسيون بل دافعو الضرائب. ولهذه الغاية، يتم تطويع ناخبين من مجموعات مختلفة ذات اهتمامات مختلفة. وللفوز بالانتخابات، يتعيّن على السياسيين والأحزاب، من جهة، إرضاء ناخبيهم المخلصين، والفوز، من جهة أخرى، بالناخبين المترددين المنتمين إلى أحزاب أخرى. وبهدف بلوغ الهدف المنشود، يقدّمون وعوداً لا يمكن الإيفاء بها في الواقع. وعلاوةً على ذلك، يكون هناك إغراء قوي، لا لرفع الضرائب بهدف تسديد تكلفة ما وُعد به الناخبون، بل لزيادة عبء الدَّين أو طباعة أموال ليس إلا. وبما أن الدولة قادرة على طباعة أموال وزيادة الدَّين قبل بدء الناخب بالشعور بالتأثيرات، قد لا يعود أولئك السياسيون والأحزاب المسؤولون عن تلك السياسات في سدة الحكم عندما تظهر المشكلة. لذلك، يتعيّن على سياسيين آخرين، وأحزاب، وحكومات، أخذ المشكلة على عاتقهم، مما يُضعف شعبيّتهم إذا اتخذوا إجراءات جذرية على صعيد الميزانية، أو يتحمّلون اللائمة بسبب الاضطراب الاقتصادي العام والتضخم الناجمين عن تلك السياسات. وبما أن عدداً قليلاً من الناخبين والسياسيين يدركون العلاقات المتبادلة المعقَّدة في الاقتصاد الوطني، ولا سيما تلك التي تمتاز بطبيعة طويلة الأمد، لا يمكن لأحد إلقاء اللائمة عليهم. فالمشكلة تكمن في النظام لا في السياسيين.

ويحمل النظام إلى حدٍّ ما السياسيين على السعي إلى تحقيق مصالح خاصة وليس المصلحة المشتركة وإلا واجهوا خطر عدم الإيفاء

بوعـودهم الانتخابـية وفقدان ثقة الناخبين بهم. بالإضافة إلى ذلك، يصعب جداً على سياسي في ديموقراطية غير مباشرة اتّباع سياسة طويلة الأمـد تصبّ في المصلحة المشتركة لأن الانتخابات التالية تقرر مصيره ومصير حزبه.

وإذا افتـرض أحدهم، أولاً، أن حكم النخبة هو العنصر الأقوى بين العناصر الثلاثة المتمثلة بحكم الفرد، وحكم النخبة، والديموقراطية. وثانـياً، أنّ الحكـم الـذي تمارسه النخبة الحاكمة سيؤدي إلى ظهور مـشاكل عاجلاً أم آجلاً. ثالثاً، أن حكم النخبة يميل إلى توسيع نفوذه على حساب حكم الفرد والديموقراطية. يُفترض إذاً بدولة الألفية الثالثة تعزيـز العنصرين الآخرين، أي حكم الفرد والديموقراطية. وفي عصرنا الديموقراطي، لا يمكن تعزيز حكم الفرد إلا من خلال شرعية ديموقراطية سـواءً أكانت شرعية فاعلة مع رئيس منتخب في جمهورية، أو شرعية غـير فاعلـة في إطار حكم فرد وراثي كما هي الحال في ليشتنشتاين حـيث يمكن للشعب على الدوام الاقتراع لصالح الفرد الحاكم وحكم الفرد.

ويكون حكم الفرد الوراثي المتمتع بشرعية ديموقراطية وبسلطات يحـددها الدسـتور بوضوح، أقلَّ اعتماداً على حكم النخبة منه على الرئيس الذي يكون انتخابه أو إعادة انتخابه أكثر أو أقل اعتماداً على دعـم حكـم النخبة. علاوةً على ذلك، في استطاعة حكم فرد وراثي الـسعي وراء سياسـة طويلة الأمد قد تدوم أجيالاً في بعض الأحيان، وذلـك بدلاً من تحقيق أهداف على المدى القصير، كما هي حال كل الديموقراطيات تقريباً، بسبب تكرّر الانتخابات. ومن جهة أخرى، قد تكـون الديموقـراطية المباشرة القوية وحق تقرير المصير على مستوى الجماعـة الـسكانية المحلية أكثر أهمية من مسألة نموذج حكم الفرد.

وحـــدهما الديموقراطية المباشرة القوية، ووضع حدٍّ لاحتكار الدولة على أراضـــيها، يحـــولان الدولة في الألفية الثالثة إلى شركة خدمات تخدم الشعب. ويبدو أنها الطريقة الوحيدة لضمان عدم سوء استخدام الأفراد الحـــاكمين والـــنخب الحاكمة للدولة بهدف قمع الشعب ونهبه. فإذا كانـــت الديموقـــراطية غـــير المباشرة ديموقراطية الأميّين، فالديموقراطية المباشرة وحق تقرير المصير على المستوى المحلي هما ديموقراطية الشعوب المثقّفة.

10

دولة المستقبل

الدولـــة الجديـــدة هي بنية شديدة التعقيد مؤلفة من عدة أنظمة منسجمة مع بعضها بعضاً. ويمكننا مقارنة الدولة بطائرة تجارية كبيرة. فالطائـــرة الـــتجارية تحمـــل ركّاها عبر الفضاء، في حين تحمل الدولة ركّاها – الشعب – عبر الزمن. وإذا كانت الطائرة سيئة التصميم وتميل إلى الـــتحطم أحياناً، تتم محاولة تصحيح عيوب التصميم من دون إلقاء اللـــوم على القبطان والركاب. وفي ما يتعلق بالدول، يكون هناك ميل إلى إلقـــاء اللوم على السياسيين أو الشعب الذي اختارهم، وذلك بدلاً مـــن تـــصميم أنظمـــة الدولة لتكون على أكبر قدر من الأمان وتوفر لركاها فرصة أفضل للنجاة إذا تحطمت.

كـــيف يُفترض بدولة المستقبل أن تبدو كي تلبـــي حاجات البـــشرية في الألفية الثالثة بأفضل طريقة؟ لقد طُبعت البشرية بطابع جيـــناها وســـلوكها الاجتماعـــي على امتداد تاريخ طويل وعملية اختـــيار طويلة. وبهدف وضع مسوّدة لنموذج دولة المستقبل، يجب الانطـــلاق مـــن وقائع الماضي سواءً أأحببناها أم لا. لقد تعرّضت العديـــد من الدول غير الواقعية لفشل ذريع في التاريخ البشري لأنها انطلقـــت مـــن صـــورة مثالـــية عن البشرية لم تتطابق مع الواقع. والشيوعية هي إحدى الحالات غير الواقعية والتي تسببت بقدر كبير

من المعاناة للشعوب، مطبّقةً القول المأثور: إنّ الطريق إلى الجحيم معبّدة بالنوايا الحسنة.

ومروراً بالثورة الزراعية في البدء والثورات الصناعية في ما بعد، أصبحت الدول أو الكيانات المماثلة للدول الصغيرة في الحجم وعدد السكان دولاً كبيرة مع عدد كبير جداً من السكان. ومقارنةً بالتاريخ الطويل للبشرية، حدثت تلك الثورات بسرعة كبيرة و لم تكن البشرية مستعدة لمواجهتها على الصعيدين الاجتماعي والجيني. وفي الدول الكبيرة، ضمن الأفراد الحاكمون والنخب الحاكمة لأنفسهم ولسلالاتهم، سواءً أكانوا منتخَبين أم لا، مكانةً ذات امتيازات من خلال شرعية دينية أولاً وشرعية ديموقراطية مباشرة في وقت لاحق، ممزوجة بشرعية إيديولوجية قائمة على القومية والاشتراكية.

ويختبر عالَمٌ معولم اليوم، تقوم شبكة اتصالات عالمية وتكنولوجيا نقل عالية الفعالية بتحديد شكله، الخطوةَ التالية في التاريخ البشري. فالدول تنضم إلى بعضها بعضاً في منظمات دولية للتعاون على الصعيد العالمي في مناطق هامة للجنس البشري برمّته. نحن نعيش في زمن من التغيرات العميقة مقارنةً بما شهدته المرحلة الانتقالية من مجتمعات الصيادين - القطافين إلى العصر الزراعي دامت عدة آلاف من السنوات. وتجري المرحلة الانتقالية من العصر الزراعي إلى المجتمع الصناعي والخدماتي المعولم، وإلى عصر الفضاء، في غضون عقود من الزمن وليس قرون. هو تحدّ كبير للبشرية، وكلّنا أمل في ألا تنتهي هذه المرحلة بكارثة بل بنجاح.

ويُفترض بحربين عالميّتين، وزيادة كبيرة في المعرفة تمكّن المجموعات الصغيرة من إنتاج أسلحة دمار شامل، أن تحملنا على التفكير في مستقبلنا بحرص. ومع ازدياد المعرفة العالمية بالأسلحة النووية والجرثومية

والكيميائـــية في السنوات الخمسين الأخيرة، انخفضت تكلفة إنتاج هذه الأسلحة، ولم تحُل معاهدة الحدّ من انتشار الأسلحة النووية دون نشوء قـــوى نـــووية جديدة، لا بل إن دولة صغيرة كإسرائيل تمتلك أسلحة نـــووية منذ سنوات، وفقاً لمصدر استخباراتي يعوَّل عليه. ومن الواضح أن كوريا الشمالية، وهي دولة شديدة الفقر، على وشك أن تغدو دولة نـــووية. وفي فتـــرة زمنية تتراوح بين خمسين ومائة عام، قد يكون في الإمكـــان إنـــتاج أسلحة دمار شامل لا يمكننا تخيّلها اليوم. ففي عام 1930، لم يكـــن في استطاعة علماء الفيزياء الرائدين أن يتخيّلوا إنتاج قنـــبلة نـــووية، ولكنها استُخدمت بعد خمسة عشر عاماً فقط. وعلى البـــشرية أن تطـــوي صفحة حل مشاكلها على أرض المعركة بواسطة الأسلحة. وتتبقى على الأرجح عقود قليلة للذهاب بالسياسات الدولية باتجاه تجنّب كارثة في الألفية الثالثة تجعل الحربين العالميتين تبدوان كما لو أنهما نـــزاعات صغيرة.

سيكون التحدي في الألفية الثالثة تطوير نموذج دولة تلبّي الشروط التالية:

1. الحؤول دون اندلاع حروب بين الدول إضافةً إلى حروب أهلية؛
2. عـــدم خدمـــة جزء من الشعب متمتع بالامتيازات فقط، بل كل الشعب؛
3. تقديم حدٍّ أقصى من الديموقراطية وحكم القانون للشعب؛
4. الاستعداد للمنافسة في عصر العولمة.

لا يمكن تحقيق تلك الأهداف إلا إذا اعتُبرت الدولة مؤسسة تخدم الـــشعب ولـــيس العكس. يجب على الدولة أن تصبح شركة خدمات تخوض منافسة سلمية وليس احتكاراً يضع "الزبون" أمام خيارين: قبول خدمـــة سيئة بأعلى الأسعار أو الهجرة. في هذا السياق، يجب علينا أن

نتذكــر أن الهجرة في ما يدعى جمهوريات الشعب في التاريخ الحديث كانــت محظَّــرة تقريباً، ويُعتبر الفرار من الجمهورية جُرماً يعاقَب عليه بصدور أحكام طويلة بالسجن. لقد قُتل العديد من الأشخاص في أثناء محاولة الفرار من هذه الجمهوريات، ولسوء الحظ، لا يزال الوضع على هــذه الحــال في جمهورية كوريا الشمالية. ولكن الهجرة ليست خياراً بالنسبة إلى الغالبية الكبرى من السكان حتى في البلد الذي يُسمح للناس بمغادرتــه لأن إمكانيات الهجرة انخفضت بشكل جذري. بالإضافة إلى ذلــك، لا تُعتبر الهجرة بديلاً جذّاباً بالنسبة إلى العديد من الأشخاص الــذين يكونــون مستعدين لقبول العديد من الظروف غير المؤاتية قبل الــتفكير مليّاً في الهجرة، بما في ذلك تلقّي خدمة سيئة من الدولة بسعر مُفرط. والبديل بالنسبة إلى العديد من الأشخاص اليائسين ليس الهجرة بل العنف، والإرهاب، والثورة، والحرب الأهلية.

وحــتى في الدول الدستورية الديموقراطية، تشعر بعض الأقليات، عــن صواب أو خطأ، أنها تمر بظروف غير مؤاتية. وليس علينا سوى الــتفكير في إيــرلندا الشمالية، أو بلاد الباسك، أو جنوب تيرول، أو الكيبيك، أو السكان الأصليين في أستراليا وشمال وجنوب أميركا. ففي نظام ديموقراطي، يأخذ السياسيون رغبات الغالبية بالاعتبار ليفوزوا في الانتخابات التي تقرر الغالبيةُ مصيرَها. ويمكن لقرارات الغالبية أن تكون غــير منصفة، ولا تكون الغالبية محقة على الدوام. وقد تتسبب غالبية متناغمة نسبياً وذات طابع إثني، ديني، لغوي، ثقافي، أو سياسي، *بتطهير إثــني* في ظروف معيّنة من خلال وضع الأقلية في ظروف غير مؤاتية، ولمدة طويلة من الزمن، في الميدان الاقتصادي، أو الثقافي، أو الديني، أو السياسي، بحيث تلجأ الأقلية إلى الهجرة أو يتم استيعابها بشكل إلزامي. ففــي الولايات المتحدة التي كانت دولة ديموقراطية يحكمها القانون في

القـــرن التاسع عشر، تعرّض السكان الهنود الأصليون لمجازر لم تستثنِ النساء والأطفال.

يجـــب علـــى كل نموذج دولة يضمن السلام، وحكم القانون، والديموقراطية، ورفاه الشعب، التخلي عن أي حق بالاحتكار على أرضها: تكـــون هجرة السكان بديلاً واقعياً في عالمنا إذا كان في استطاعة السكان الهجـــرة مع أرضهم. ولتكون الدولة قادرة على التخلي عن احتكارها، يجـــب تجزئة الأرض إلى كيانات صغيرة كي يكون للمجموعات البالغة الـــصِّغر مـــن الـــناس أيضاً إمكانية الهجرة. فكلما كان الكيان أصغر حجمـــاً، تراجع احتمال إنشاء دولة ديموقراطية قابلة للحياة يُطبّق فيها حكـــم القانـــون وتوفر للسكان ظروفاً أفضل مما توفره الدولة القديمة. وبالـــرغم مـــن ذلك، يزداد بشكل كبير الضغط لإدخال إصلاحات سياسية على الدولة التي تدير شؤونها بشكل سيّئ، وإلا هُمّشت.

وكلما كانت الكيانات السياسية أكبر، سواءً أدُعيت مقاطعات، أو ولايـــات فدرالية، أو كانتونات، ازداد خطر قيامها بممارسة حق تقرير المصير والخروج من الدولة. وهناك خطر أكبر أيضاً من وجود أقلـــيات داخـــل الدول الجديدة تتعرض للتمييز وترغب ذات يوم في الـــدفاع عـــن نفسها بوسائل عنيفة. فتفكك يوغوسلافيا، والاتحاد السوفياتي، والإمبراطوريات الاستعمارية، وإمبراطورية النمسا – هنغاريا، يُظهر بوضوح مخاطر هذه التطورات. ومن جهة أخرى، كلما كانت الكـــيانات السياسية التي يُسمح لها بممارسة حق تقرير المصير أصغر حجماً، قلّ خطر تفكك الدولة وانبثاق أقليات فيها تتعرّض للتمييز.

فالكـــيانات الـــسياسية الأصغر حجماً في معظم الدول، والتي لها هوية سياسية وحدودية تقريباً، هي جماعات سكانية محلية تشكل قرى ومدناً. لقد قُسّمت في الماضي جماعات سكانية محلية كما كانت الحال

في مدينة برلين، ولكن يُطرح سؤال حول مغزى ذلك. وهناك الكثير مما يجـــب قوله عن معاملة الجماعات السكانية المحلية ككيانات سياسية لا يُفتـــرض تقسيم أراضيها بعد اليوم. فالجماعة السكانية قد تكون قرية تبلغ مساحتها كيلومترات قليلة مربعة ويقطنها بضع مئات من السكان، أو مدينة كبيرة بمساحة عدة آلاف من الكيلومترات المربعة يقطنها عدة ملايين من السكان. وفي جماعة سكانية محلية، قد تنشأ أقليات تعيش في ظـــروف غير مؤاتية إذا اقترعت غالبية السكان لصالح الانسحاب من الدولة القائمة. بالرغم من ذلك، تكون هذه الأقليات في العادة مندمجة بـــشكل أفضل في جماعاتها السكانية المحلية، أو تكون هجرتها إلى جماعة ســـكانية مجاورة أكثر سهولة. وفي جماعة سكانية صغيرة، سيكون من الـــصعب علـــى الدوام إقناع غالبية السكان أن الانسحاب من الدولة القائمة هو الحل الصائب.

فبالنـــسبة إلى دولـــة صغيرة ناجحة كإمارة ليشتنشتاين يبلغ عدد ســـكانها نحـــو 35,000 نسمة وتتضمن إحدى عشرة جماعة سكانية، كانـــت الظـــروف ملائمـــة إلى حـــدٍّ كبير على الصعيدين التاريخي والجغـــرافي. في الماضـــي، كان هناك بعض المتشككين بجدوى السيادة وحـــق تقرير المصير، وحتى في ليشتنشتاين. وبالرغم من ذلك، كانت هـــناك على الدوام غالبية واضحة من الشعب الليشتنشتايني التي أرادت المحافظة على سيادة البلد في السنوات الحرجة بين عامي 1939 و1945، مثلاً، عندما كان الرايخ الثالث جارنا. ومع ذلك، أظهر التحليل الأخير أن إمـــارة ليشتنشتاين هي البلد الوحيد الذي حافظ على سيادته طوال قرون بسبب علاقاته الوثيقة والجيدة بدولتين جارتين، والدعم السياسي والمـــالي الذي قدّمته الأسرة الأميرية. واندمجت كيانات سياسية مستقلة أخرى مجاورة كانت قائمة في العصور الوسطى في سويسرا أو النمسا.

فحق تقرير المصير، وبالتالي السيادة على مستوى الجماعات السكانية المحلية، هو بالتأكيد الاقتراح الأكثر غرابة وإثارة للجدل في النموذج الجديد لدولة الألفية الثالثة. وستقاتل غالبية أنظمة حكم النخبة الحالية والمتمتعة بامتيازات في الدول القائمة بضراوة لأجل ذلك. ولكن النخب الحاكمة، أولئك الذين ينظرون إلى ما بعد الانتخابات التالية، قد يدركون أنهم يملكون أيضاً بعض الفرص في الدولة الجديدة، ويعتبرون أنفسهم من الفائزين. فمن مصلحتهم أيضاً أن تكون الدولة لامركزية على الصعيد السياسي وأكثر منافسة في عصر العولمة. حتى وإن انفصلت دولة قديمة على نحو سلمي بسبب فقدان قدرتها على المنافسة بنظر الشعب، تكون لأنظمة حكم النخبة القديمة نقطة انطلاق جيدة إذا انضمت إلى عملية الاستقلال في وقت مبكّر.

لنُلقِ نظرة سريعة على المستقبل البعيد عندما تصبح دول هذا العالم شركات خدمات تتنافس على نحو سلمي للفوز بزبائن محتملين. ويكون الزبون في هذه الدول الملك، ويملك القدرة على الاختيار على غرار تمكّنه اليوم من الاختيار بين شراء هامبرغر من متجر ماكدونالد أو برغر كينغ أو إعدادها بنفسه، أو اختيار الخطوط الجوية التي يريد السفر على متن طائراتها، أو السفر عبر السيارة أو عبر القطار. نحن بحاجة إلى طرح السؤال التالي: ما المهام المتبقية للدولة في الألفية الثالثة التي لا يمكن حلّها بشكل أفضل وبتكلفة أكثر انخفاضاً من خلال مؤسسة خاصة أو من خلال الجماعات المحلية نفسها؟

1:10
الدولة الدستورية

باستثناء السياسة الخارجية، إن حكم القانون هو الميدان الوحيد برأيي الذي لا تزال تملك الدولة فيه أفضلية تنافسية مقارنة بالمؤسسة الخاصة، أو الجماعات السكانية المحلية، أو اتحادات الجماعات السكانية المحلية. وبالنسبة إلى الغالبية العظمى للسكان، يتمثل واجب الدولة الأكثر أهمية بتوفير حماية قانونية لهم، أو بالقانون والنظام. فمعظم السكان مستعدون لدفع ثمن مرتفع لقاء ذلك، سواءً أكان على الصعيد المالي أو من خلال التخلي عن بعضٍ من حرياتهم وحقوقهم السياسية. وعندما يلوح غياب النظام في الأفق، يلي ذلك دعوة إلى ظهور رجل قوي أو دكتاتور يُفترض به أن يحكم بقبضة من حديد. وكل من يريد للديموقراطية وحكم القانون أن يسودا يرى أن المحافظة على القانون والنظام واجب الدولة الأكثر أهمية الذي يتعيّن عليها الاضطلاع به قبل أي واجبات أخرى.

إن بناء دولة دستورية، والمحافظة على حكم القانون، هما تحديان متواصلان في عالم معولم حيث تكون السلع، والمعلومات، والشعوب ذات قابلية عالية للتحرك. فإذا نظر أحدهم إلى النموّ المطّرد للقوانين والأنظمة خلال السنوات الخمسين الأخيرة في الديموقراطيات عالية التطور يرى أن تلك القوانين والأنظمة تملأ ببطء مكتبات بكاملها. وبالرغم من ذلك،

يُفتـــرض بالمواطن أن يعرف كل هذه القوانين والأنظمة، ويمكن معاقبته إذا خـــرق أحدها عن غير قصد، جهل القانون لا يُبطل الحكم الصادر في أي حـــال من الأحوال. وتتمثل مشكلة أخرى بمناقضة هذه القوانين والأنظمة أحـــدها الآخـــر أحياناً. فإذا احترم شخص ما أو شركة ما أحد القوانين، يمكـــنها أو يمكنه أن يخرق قانوناً آخر. حتى إن القضاة، والمحامين، وإدارات الدولـــة، ناهيك عن المشرّعين، فقدوا نظرتهم العامة إلى القوانين والأنظمة. وعلاوةً على ذلك، كثيراً ما يتم إدخال تعديلات على القوانين والأنظمة، وتُكتب أحياناً بلغة تقنية يصعب على المواطن النموذجي فهمها. ومما يزيد الأمـــر سوءاً وجود حاجة ماسّة إلى موظفين مؤهَّلين لتطبيق القانون، وإلى الادّعاء العام، والمحاكم، في عدد من الدول الدستورية الديموقراطية المتطورة أيـــضاً. وهـــذا الأمر هو أحد الأسباب المؤدية إلى صعوبة مكافحة الجرائم الـــتي يرتكبها الموظفون عبر الحدود بفعالية وسرعة. ونتيجةً لذلك، قد تمتد الدعاوى القضائية لسنوات في هذه الحالات.

ونتيجةً لذلك، أدى ازدياد الأنظمة القانونية في الدول الدستورية الأكثـــر ديموقـــراطية إلى نقـــص في الحماية القانونية التي يجب توفيرها للمواطن. وبات من الصعب أكثر فأكثر على الدولة حماية مواطنيها من الجـــريمة الـــصغيرة والكـــبيرة. وبالنتيجة، قد تفقد الدولة الدستورية الديموقراطية فعاليتها وتنهار ذات يوم. بالفعل، إنها لأُعجوبة صغيرة أن حكم القانون لا يزال قائماً في العديد من الدول. وفي معظم الحالات، علينا أن نكون ممتنّين لعدد من الأفراد المثاليين الذين يعملون بكثير من الالتـــزام في ميدان تطبيق القانون، والادعاء العام، والمحاكم، بالرغم من قدرتهم على جني قدر أكبر من المال في القطاع الخاص.

ما الذي تصلح له دولة دستورية ديموقراطية بنت نظاماً اجتماعياً أكثر تطوراً، أو ملكت سياسة ثقافية كانت قد خضعت لأكبر قدر من

التنقيح، عندما تكون الدعامة الرئيسة للدولة الدستورية، ألا وهي حكم القانون، في طور الانهيار، والدولة عاجزة عن توفير حماية قانونية لائقة لمواطنيها؟ لذلك، من الأهمية بمكان أن تقوم الدولة بفرز كل تلك المهام الأخــرى التي يمكن للجماعات السكانية المحلية، أو الشركات الخاصة، تأديــتها بشكل أفضل لأنها أقرب إلى الناس ومشاكلهم أو لأنه تتعيّن عليها المنافسة في السوق الحرة، وذلك بخلاف الدولة.

ويجــب السياسيون والبيروقراطيون أن يعلنوا عن فشل السوق في هذا المجال أو ذاك. ويصلح هذا الفشل المزعوم ليكون سبباً لإنتاج دفق متواصــل من الحكام الجدد والقوانين الجديدة التي يتراوح مضمونها بين رواتــب الــتقاعد وحماية البيئة. وإذا تم التحقق بدقة أكبر من الفشل المــزعوم للــسوق، يثــبت في النهاية عادةً أنه فشل للدولة. فلا يمكن للــسوق أن تنبــثق إلا عندما تكون هناك حقوق للملكية، إذا فشلت الدولــة في حماية حقوق الملكية هذه من خلال القوانين والأنظمة، فلا وجود لأي سوق. وغالباً ما تحدد قوانين الدولة حقوق الملكية.

هــنا أيــضاً، يجدر إلقاء نظرة على التاريخ البشري. فالصيادون والقطافــون في العــصر الحجري مثلاً، لم يكونوا يملكون أرضاً يمكن شــراؤها أو بــيعها بل كانوا يملكون أراضي للصيد تقوم كل القبيلة باســتخدامها والدفاع عنها. وكانت الدولة أو القبيلة تتدخل وتُصدر قــوانين تحدد كيفية استخدام الأرض إذا أصبحت الملكية المشتركة التي يــستخدمها الجمــيع غــير كافية وقيّمة. وفي المجتمع الزراعي والدولة الزراعية، كان في استطاعة الفرد امتلاك أرض ما لاستخدامها والإتجار بهــا، وصــدرت حقــوق الملكية للأرض، والتعدين، وصيد الطرائد والأسمــاك. وفي زمنــنا الحاضر، إن صيد الأسماك في أعماق البحار هو خــير مثال على كيفية ظهور حقوق الاستخدام أو حقوق الملكية. لقد

سُمح للجميع بصيد الأسماك في البحر الواسع طالما كانت هناك كمية وافرة من الأسماك. وعندما بدأت مخزونات السمك تنخفض في العقود القليلة الماضية، وسّعت الدول مياهها الإقليمية على امتداد الشاطئ ومنعت الصيد. وتتمثل إحدى مصاعب الصيد في أعماق البحار بكيفية تنظيم استثمار مخزونات السمك، فظهرت حقوق الملكية وأسواق فعالة.

وإذا كُبّلت سلعة مشتركة كالصيد في أعماق البحار بالقوانين والأنظمة، لا سيّما وأنه مورس في السابق من دون قيود، تُقيَّد حينذاك حرية الفرد. ويفرض نظام مماثل من القوانين والأنظمة على الدولة التحقق باستمرار مما إذا كان يتم العمل بموجبها. فالأمر مُكلّف ويكبّد دافعي الضرائب المال. بالإضافة إلى ذلك، يكون هذا النظام عُرضة للفساد وسوء الاستخدام. فالسوق التي تتمتع بحقوق ملكية يمكن الإتجار بها، توفر الثروة للفرد وتكون ذاتية التنظيم إلى حدٍّ ما، ولا يُطلب من الدولة سوى الإشراف على السوق، وتغيير قانون ما عند الحاجة، مما يكلّف دافعي الضرائب القليل. وتوزيع الموارد من خلال السوق هو أمر أكثر إنصافاً وفعالية من توزيعها من خلال بيروقراطية رسمية كبيرة وبطيئة، وفاسدة في الغالب، حيث يمكن للعلاقات الشخصية أن تكون أكثر أهمية من الكفاءة الاقتصادية. لحسن الحظ، يبدو أن تبدلاً ضئيلاً يحدث في عدد من الدول باتجاه اعتماد نظام تضبطه السوق حتى عندما يكون الأمر مرتبطاً بالبيئة.

وبهدف وضع دولة دستورية ديموقراطية للألفية الثالثة، يُفترض بنا البدء بتلك السلطات التي تضع القوانين والأنظمة. فهي تضم البرلمانات، وإدارات الدولة، والحكومات، والشعب أيضاً عندما تكون هناك ديموقراطية مباشرة. في هذا السياق، أتذكّر ملاحظة أبداها شخص ما

علـــى علم بكل العملية التشريعية: "يشبه إنتاج القوانين إنتاج النقانق. من الأفضل عدم النظر إلى العملية عن قُرب لأنها غير مثيرة للشهية، بل النظر إلى النتيجة". وكوني على رأس الدولة، تسنّت لي فرصة النظر إلى هذه العملية عن قُرب على المستوى الوطني والدولي، وعليّ أن أضيف أن "النقانق" غير مثيرة للشهية أيضاً في غالب الأحيان لسوء الحظ.

فباستثناء بريطانيا العظمى ونيوزيلندا، تملك كل الدول الدستورية الديموقراطية دستوراً مكتوباً مرتكزاً على تشريعات هذه الدول. ويدوَّن في هذا الدستور نظام الدولة والحقوق الجوهرية للمواطنين. وإذا قُلّصت مهـــام الدولـــة لتتناول حكم القانون والسياسة الخارجية فقط، يصبح الدستور القصير والشامل أمراً ممكناً، ويسهل على المواطنين التعرّف إليه واســـتخدامه. لسوء الحظ، إن معظم الدساتير التي أعرفها طويلة جداً ويصعب فهمها. وهناك أيضاً بعض الأشخاص المسؤولين عن التشريع، كأعضاء في البرلمان مثلاً، الذين لا يعرفون دستور دولتهم.

إن الحاجـــة إلى مـــشرّع يكتب بوضوح ودقة لا تتعلق بالدستور فحسب، بل بكل القوانين والأنظمة أيضاً التي يتعيّن على المواطنين العمل بموجبها. فإذا كانت الدولة تتوقع من المواطنين معرفة الدستور والقوانين، فمـــن واجبها أيضاً إعلامهم بالدستور والقوانين سارية المفعول. وفي هذا الإطار، لا يمكن التشديد كفاية أن على الدولة أن تكون شركة خدمات للمواطـــنين. ويتعـــيّن علـــى تلامـــذة المدارس أن يتعلّموا العديد من الموضوعات التي يتم التساؤل عن فائدة بعضها. ألا يُفترض أن يكون من واجـــب الدولة ضمان قيام المدارس بتدريس القانون؟ ألا يُفترض بالدولة أن توفـــر لكل مواطن خلاصة وافية بالقوانين تحتوي على الدستور وعلى القوانين الأكثر أهمية، إضافةً إلى حواشٍ يستطيع المواطنون تلمّس طريقهم بواسطتها في الدولة الدستورية ومعرفة حقوقهم ومهامهم؟

بالطبع، هناك عدد كبير من القوانين والأنظمة التي لا يتعيّن على المواطـــنين معرفتها في حياتهم اليومية، ولكنها ضرورية بالرغم من ذلك لحمايـــة المستهلك والمحيط، مثلاً، من المنتجات المُضرّة. وتستهدف هذه الأنظمة الشركات في القطاعات الصناعية والزراعية والخدماتية. والعدد الكبير للأنظمة هو عبء على كاهل الشركات الصغيرة بصفة خاصة. في الـــوقت نفـــسه، إن تلـــك الشركات الصغيرة هامة جداً للعمالة والابـــتكار في ميدان الاقتصاد الوطني. وإلى جانب الضرائب المرتفعة، تكـــون القـــوانين الـــضريبية والاجتماعية المعقّدة، والأنظمة التي تتغيّر باســـتمرار، أسباباً هامة لعدم إنشاء شركات صغيرة في المقام الأول أو لإخفاقهـــا السريع بعد إنشائها. وبما أن الشركات تدفع إلى السلطات العامـــة، علـــى صعيد الدولة أو على مستوى الجماعة السكانية المحلية، ضـــرائب مباشـــرة وغـــير مباشرة، ورسوماً، واشتراكات في الضمان الاجتماعـــي، وغيرهـــا، يُفترض أن يكون قيام هذه السلطات بتقديم النُّـــصح إلى الشركات حول هذه المسائل بطريقة مجانية تقريباً واجبها القانوني. وإذا كانت الأنظمة متناقضة، يُفترض تطبيق تلك الأنظمة التي تـــدعم دافعـــي الـــضرائب والـــشركات. عندها فقط، تقوم الدولة والجماعـــات السكانية المحلية بخدمة الشعب لا بسرقته. وإذا أصدرت الدولـــة قوانين ضريبية غير واضحة أو متناقضة، يُفترض بالدولة، وليس بدافع الضرائب، أن تكون مسؤولة أمام القانون.

لم يزدد الإنتاج الوطني للقوانين والأنظمة بشكل جذري فحسب، بـــل عدد الأنظمة أيضاً التي وُضعت نتيجة لاتفاقيات ثنائية بين الدول، وانتساب الدولة إلى منظمات إقليمية كالاتحاد الأوروبـــي، ومشاركتها في منظمات عالمية كالأمم المتحدة. نظرياً، على المجلس التشريعي الوطني التعاطـــي مـــع هذا الحقل القانوني الواسع وتحديد الأنظمة الدولية التي

يُفترض تطبيقها على المستوى الوطني، وإلا فكيف يتم التعاطي مع ذلك. فكل من تعاطى مع هذا الموضوع القانوني يعرف أن المجلس التشريعي الوطني غير مؤهَّل في العادة للقيام بهذه المهمة، وأن القانون الدولي يطبَّق بطريقة محدودة، فيكون في غالب الأحيان في نزاع مع القانون القائم.

وإذا ثبت في النهاية أن الدولة الدستورية، سواءً أكانت ديموقراطية أم لا، عاجزة عن التعاطي مع هذه المشاكل، فهي قد تختفي ذات يوم بشكلها الحالي. لقد تمكنتُ من متابعة هذا التطور البغيض عن كثب على مرّ عقود من الزمن. فعندما كنت شاباً، تسنّت لي فرصة العمل في مكتب سناتور أميركي، السناتور كليبورن بيل من رود آيلند، في واشنطن، العاصمة. وبالرغم من عمل السناتور الأميركي بدوام كامل ووجود هيئة موظفين معه يتمتعون بالكفاءة، لم يكن يمتلك تقريباً نظرة عامة عن كل القوانين، والمعاهدات، والأنظمة، وقرارات أخرى صادرة عن مجلس الشيوخ. فما كانت عليه حال السناتور وهيئة موظفين تابعين له بدوام كامل في الستينيات، تنطبق اليوم على كل البرلمانات، ولا سيما تلك التي لا يعمل أعضاؤها بدوام كامل ولا يملكون هيئة موظفين يتمتعون بالكفاءة. لقد انحرف الواقع الدستوري للعمل التشريعي عن الدستور المكتوب، مما يعرّض مصداقية الدولة الدستورية برمّتها للخطر.

كيف يبدو إصلاح سنّ القوانين الذي قد يعيد هذه العملية الضرورية في الدولة الدستورية إلى مصافّ المبادئ الأساسية للدستور الديموقراطي؟ من الضروري قيام الدولة بالتركيز على مهمتها الأكثر أهمية، والمحافظة على حكم القانون، والتخلي تدريجياً عن كل تلك المهام الأخرى التي أوكلت إليها في السنوات المائتين الأخيرة من قِبل الإيديولوجيتين القومية والاشتراكية. فنقل كل تلك المهام إلى الشركات

الخاصة أو الجماعات السكانية المحلية يسمح بتخفيض عدد القوانين والأنظمة والتركيز قدر الإمكان على توجيهات قانونية عامة أكثر فأكثر. فالجماعات السكانية المحلية هي على علاقة وثيقة بالمشاكل التي تتناول الضمان الاجتماعي والرفاه، مثلاً، ويمكن تمييز المشاكل عادةً في مرحلة مبكّرة وإيجاد حل لها بسرعة أكبر من دون وجود أعداد لا تُحصى ولا تُعَدّ من الأنظمة إضافةً إلى بيروقراطية كبيرة. وغالباً ما تكون القوانين والأنظمة المعقّدة والمستفيضة على مستوى الدولة ضرورية لأنه يجب عليها الأخذ بالاعتبار أنواع الحالات الخاصة كافة التي لا صلة لها بمعظم الجماعات السكانية. وإذا أصبحت على صلة بها، يمكن حلها بطريقة سريعة غير بيروقراطية من دون أن تكون سابقة تلجأ جماعات سكانية أخرى إلى اعتمادها.

وقيام الدولة بوضع حدود ذاتية لها في الدستور يجعل الأمر أكثر صعوبة، ويصبح من المستحيل على الأحزاب والسياسيين في بعض الحالات *شراء أصوات الناخبين* قبل كل انتخابات من خلال إطلاق أنواع الوعود الجديدة كافة. وبالإضافة إلى العدد الكبير للقوانين الجديدة الموضوعة، تؤدي هذه الوعود إلى تكاليف مرتفعة، يتم الوعد بتخصيص بلايين للمحافظة على الصناعات القديمة، وبلايين أخرى لاستحداث صناعات جديدة. وجمع تلك البلايين من دافعي الضرائب الفقراء وتوزيعها على عدد من الأشخاص المتمتعين بامتيازات هو عمل بيروقراطي يستهلك نسبة مئوية من هذا المجموع. حتى إنه يصعب على المقاول في ميدانه الصناعي اتخاذ قرار بشأن نجاح استثماره أو لا. والسياسيون والبيروقراطيون ليسوا مقاولين، ولا يمكنهم اتخاذ قرار بشأن ما إذا كانت المؤسسات التي تتلقى تلك البلايين من أموال دافعي الضرائب ستستمر أو لا. وبالنتيجة، تُفقد معظم هذه البلايين. وبما أنه

يجـــب كـــسبها أولاً مـــن قِبل شركات ناجحة وأشخاص يكدّون في العمـــل، تصبح العملية برمّتها ممارسة لتبديد المال الذي يُحرَم منه جزء نـــاجح من الاقتصاد الوطني. وهكذا، يضعف جزء سليم من الاقتصاد الوطني، ويُستثمر قدر أقل من المال، ويهاجر أشخاص وشركات أكثر نجاحـــاً. في الـــنهاية، يبقى السياسيون والبيروقراطيون والعاطلون عن العمل، فتنهار الدولة.

ويـــتم حـــل جزء واحد من المشكلة فقط إذا حصر الدستور عمل الـــبرلمان بالتعاطـــي مع المهام الرئيسة للدولة فقط، أي السياسة الخارجية والمحافظة على حكم القانون. وحتى في الدول الصغيرة، يمكن لأحدهم أن يجادل قائلاً إنه يُفترض بأعضاء البرلمان أن يعملوا بدوام كامل بمعاونة هيئة مـــوظفين متمتعين بالكفاءة. ويكلّف هذا الأمر المال، ولكن تكلفة البرلمان قليلة مقارنة بالتكاليف الناجمة عن القوانين السيئة والتكاليف العامة للدولة. والمهـــم في ذلك هو أن في استطاعة أعضاء البرلمان اختيار هيئة موظفيهم، وأن يكون من الممكن إقالة هؤلاء الموظفين الرسميين من العمل.

ويتمـــثل إجراء حساس آخر بإبقاء عدد أعضاء البرلمان منخفضاً قـــدر الإمكـــان. لقد ثبت في النهاية أن توقع أن يكون أعضاء البرلمان مقطعاً عَرضياً عن السكان يمثّل الشعب لم يكن سوى وهم منذ البداية. فأعـــضاء البرلمان يمثّلون أحزابهم وليس مقطعاً عرضياً عن السكان حتى وإن لم يقتـــرعوا باستمرار لسياسة الحزب. وبوجود برلمان كبير، تزداد مدة النقاش وليس جودته لسوء الحظ، ويكون هذا البرلمان في وضع غير مـــؤات أيـــضاً لأن أعـــضاءه لا يعرفون أحدهم الآخر جيداً، ويصبح الـــتعاون أكثـــر صعوبة. وكلما ازداد حجم البرلمان، ازداد خطر قيام الإدارة، أو الأحـــزاب السياسية، أو بيروقراطية الدولة، أو أي مجموعة أخرى، بالاضطلاع بمهمته – أو بمهمتها – الرئيسة ألا وهي التشريع.

يصعب تحديد الحجم الأمثل للبرلمان. فهو يختلف على الأرجح بين حال وأخرى. وكلما كانت هناك شكوك حيال الحجم، كان من الأفضل للعدد أن يكون أصغر. ولطالما كان برلمان ليشتنشتاين مؤلفاً منذ مدة طويلة من الزمن من خمسة عشر عضواً فقط وعدد قليل من ممَن ينوب عنهم لا يعمل أي منهم بدوام كامل. لقد قام برلمان ليشتنشتاين بعمل جيد مقارنةً ببرلمانات أكبر حجماً. وبسبب تزايد الواجبات التي تمليها السياسة الخارجية على البرلمانيين، وتزايد عدد المنتسبين إلى منظمات دولية، ازداد عدد النواب في برلمان ليشتنشتاين من خمسة عشر إلى خمسة وعشرين عام 1988 بعد استفتاء عام جاءت نتائجه متقاربة. ورحّب أعضاء برلمان ليشتنشتاين بعدد النواب الأكبر لأنه يسهّل الإيفاء بمتطلبات السياسة الخارجية ولكنه يجعل عملهم التشريعي المنتظم أكثر تعقيداً.

إن دمج الشعب في العملية التشريعية من خلال ديموقراطية مباشرة هو أكثر أهمية من برلمان كبير غير تمثيلي إلى حدٍّ كبير. وكما هو مشروح في الفصل 8، يبدو نموذج الديموقراطية المباشرة في ليشتنشتاين أفضل من النموذج السويسري. فالتعاطي مع التحفظات حول الديموقراطية المباشرة القوية هو أمر ممكن من خلال منح رأس الدولة سلطة نقض القرارات المتخذة انطلاقاً من اقتراع شعبي. فإذا كان الأمير الحاكم في ليشتنشتاين يتمتع بسلطة النقض، فلا سبب إذاً لإنكار هذه السلطة على رئيس جمهورية ما. فكلاهما بحاجة إلى ثقة الشعب عندما يستخدمان حق النقض للحؤول دون اتخاذ قرار خاطئ من قِبل الشعب. وهناك ربما فارق واحد، فالفرد الحاكم الذي يحصل على منصبه بالولادة يكون أكثر استقلالاً من فرد حاكم يسعى إلى إعادة انتخابه.

وقـد يـسأل سائل عما إذا كانت الدولة بحاجة إلى نظام برلماني بمجلسين بعد تقليص مهامها الدستورية والاكتفاء بالمحافظة على حكم القانـون والسياسة الخارجية، على أن تتمتع الجماعات السكانية المحلية بدرجـة عالـية من الحكم الذاتي مع حق الانسحاب. فالنظام البرلماني بمجلـسين مرتفع التكلفة، وعملية اتخاذ القرار شديدة التعقيد. وفي كل الـدول الـتي تعتمد نظام المجلسين تقريباً، يعكس أحد المجلسين تطوراً تاريخياً فقد معناه في غالب الأحيان. وفي المجلس الثاني، تكون الولايات الفدرالـية، أو الكانتونات، أو المقاطعات ممثّلة بنواب بصرف النظر عن حجـم سـكانها. ولا يكون المجلس الثاني مطلوباً إذا كانت الجماعات السكانية المحلية تتمتع بحكم ذاتي أكثر مما هي حال الولايات الفدرالية، والكانـتونات، والمقاطعات اليوم. وفي إطار حكمها الذاتي الأوسع، تكون الجماعـات الـسكانية حرة على الدوام في التعاون ضمن تلك المناطق التقلـيدية. لذلك، قد يَفترض أحدهم أن المناطق التي تطورت تاريخياً، علـى غرار دولة بافاريا الفدرالية أو الكانتونات السويسرية، سيستمر وجودها وتتعاون في عدة ميادين من دون أن يكون للدولة أي فعالية.

وفي دولـة تعتبر نفسها شركة خدمات للشعب، يمكن إدخال بعـض التحسينات على أجهزة تطبيق القانون، كالشرطة مثلاً، التي يتعـيّن عليها ضمان التقيّد بقوانين الدولة وأنظمتها. وكما ذُكر في الـسابق، قـد تُعرّض القوانين والأنظمة المعقّدة أو المتناقضة الشرطة للمـشاكل. فمن الصعب عليهم تطبيق قوانين غير شعبية لأن الشعب يلقي باللائمة على الشرطة لا على واضعي القوانين. ويتم تقليص هذا القـصور في ظل ديموقراطية مباشرة لأنه يمكن رفض مسوّدة القانون عـبر اقتراع شعبـي إذا كانت مفهومة جيداً من قِبل عامة الناس من دون أن تكون شعبية.

وفي عـــدد من الدول، لا تشتكي الشرطة من الافتقار إلى الموارد المالـــية والبشرية فحسب، بل إلى دعم السياسيين أيضاً. لا يُفترض بهذا الأمر أن يطرح أي مشكلة في دول تركز فقط على السياسة الخارجية وحكـــم القانـــون. فالـــسياسيون والأحزاب الذين يفشلون في هاتين المهمـــتين لا يمكـــنهم الـــتعويض من خلال القيام بإنجازات في ميادين أخـــرى، لأنهـــم يعرّضون عملية إعادة انتخابهم للخطر. وبالنسبة إلى الـــناخب، ســـيكون من الأسهل عليه اتخاذ قرار واضح بما أن النظام بأكمله يصبح أكثر شفافية.

ومـــا ينطـــبق على السلع، والخدمات، والسيّاح في عالم معولم، ينطـــبق أيـــضاً على المجرمين الذين يتمتعون بقدرة كبيرة على التحرك ويمكنهم التعاون على الصعيد العالمي. ولمكافحة الجريمة الدولية بفعالية، يـــتطلب الأمـــر تعاوناً دولياً في ميادين عدة. وتحتاج الدول إلى ضباط شـــرطة ذوي كفاءة عالية يتكلمون عدة لغات ومطّلعين على ثقافات مخـــتلفة. فالمجـــرمون بزي رجال الأعمال ناشطون بصفة خاصة على الـــصعيد الـــدولي من خلال شركات مختلفة في دول مختلفة. وضباط الـــشرطة الذين يكافحون الجرائم الاقتصادية هم بحاجة أيضاً إلى معرفة جـــيدة بالاقتـــصاد الـــدولي. إنه أمر مكلّف ولكن من الخطأ تخفيض التكاليف في هذا المجال لأن تكلفة أضرار المجرمين بزي رجال الأعمال على الصعيد الدولي أكبر بكثير من تكلفة مكافحتها.

في هـــذا الإطـــار، يُفتـــرض الإشارة إلى مشكلة تُعتبر من الأسباب الرئيـــسة لـــتمكن الجـــريمة الدولية من تمويل توسّعها السريع في السنوات الأربعـــين الماضية، مشكلة المخدرات. فوفقاً لتقديرات منظمات دولية، يتم جني عدة عشرات من بلايين الدولارات كل عام من خلال إنتاج مخدرات غير شرعية، والإتجار بها، وتوزيعها. وتفوق الأرباح التي تحققها كارتيلات

المخدرات العالمية بكثير مجموع ما تُنفقه الدول على مكافحة هذه المشكلة. والتكاليف غير المباشرة ضخمة أيضاً. فهناك المشاكل الصحية المباشرة وغير المباشرة الناجمة عن استهلاك المخدرات. وغالباً ما يكون مدمنو المخدرات عاجزين عن العمل، ويتعيّن على دافعي الضرائب تسديد نفقات معالجتهم وتلبية متطلباقم الحياتية، ولا سيما إذا كانوا مصابين بالآيدز، واليرقان، أو أمراض أخرى. وتنظر الدولة الدستورية والشرطة بدرجة كبيرة من الأهمية إلى الجرائم المرتبطة بالمخدرات التي تُستخدم لتمويل استهلاك المخدرات. لقد كانت مشكلة المخدرات مسؤولة، على الأرجح، عن الارتفاع الكبير لمعدل الجريمة في معظم الدول الصناعية في العقود الأخيرة، ولا نهاية لهذه المشكلة على المدى المنظور.

هناك ثلاثة خيارات بشكل رئيسٍ أمام الدول للتعاطي مع مشكلة المخدرات:

1. *مواصلة سياسة الحظر الصارم*. لم تفشل هذه السياسة بشكل واضح فحسب، بل مكنت كارتيلات المخدرات من بناء شبكة توزيع عالمية، أفضل من شبكة كوكا - كولا، بمساعدة هوامش كبيرة من الأرباح تفوق تلك التي تحققها الأعمال القانونية أضعافاً مضاعفة. وامتدت شبكة توزيع كارتيلات المخدرات لتطال أصغر القرى بسبب السياسة العالمية المتّبعة لمكافحة المخدرات. فبعد الحرب العالمية الأولى، أُصيبت سياسة الحظر الصارم على الكحول في الولايات المتحدة بفشل ذريع بعد سنوات قليلة. وبالرغم من ذلك، تواصلت سياسة الحظر الفاشلة هذه وطالت عقاقير مخدّرة أخرى.
2. *إضفاء الطابع القانوني على مراقبة المخدرات غير القانونية وزيادة هذه المراقبة*. من المشكوك فيه ما إذا كان هذا الأمر قابلاً للتنفيذ أم

لا على الصعيد السياسي، أو مرغوباً فيه اليوم. لقد أشار عدد من الدراسات العلمية إلى أن المخدرات غير القانونية هي أكثر ضرراً من الكحول على الأقل بالنسبة إلى غالبية الشعب.

3. *مكافحة المخدرات غير القانونية من خلال احترام قوانين اقتصاد السوق في المقام الأول ومعالجة المدمنين على المخدرات*. يعتمد نجاح هذه الاستراتيجية على ما إذا كانت الدول راغبة في أن تدفع إلى المنتجين – وهم مزارعون فقراء بصفة رئيسة في الدول النامية – أكثر مما تدفعه كارتيلات المخدرات لقاء المواد الأولية المستخدمة لإنتاج المخدرات بشكل غير قانوني. وسيكون في إمكان المدمنين الحصول على المخدرات بسعر أقل بكثير من السعر الذي تفرضه الكارتيلات. وبما أنه يتعيّن على الكارتيلات العمل بشكل غير قانوني، تصبح تكاليف الإنتاج والنقل والتوزيع أكبر بكثير من التكاليف التي تتكبدها منظمة قانونية وفعالة. وتجب مواصلة مكافحة المخدرات غير القانونية حتى تفقد الكارتيلات ربحيّتها. ويُفترض السماح لمدمني المخدرات باستهلاك المخدرات في أماكن محددة يشرف عليها موظفون ذوو كفاءة عالية يقدّمون إليهم المعلومات حول مخاطر استهلاك المخدرات، ويقدّمون إليهم النصح بشأن العلاجات الممكنة. وتكون التكلفة الإجمالية لهذا البرنامج أقل بكثير من التكاليف التي تتكبدها الشرطة اليوم لتطبيق الحظر الصارم. وربما يكون في الإمكان أيضاً تغطية جزء من التكاليف إذا تضمّن سعر بيع المخدرات للمدمنين هامشاً من الربح. ولا يمكن لمستهلك المخدرات غير القانونية أن يتوقع تغطية تكاليف إدمانه من قِبل دافعي الضرائب. وباتّباع هذه الاستراتيجية، تزول إلى حدٍّ ما الجرائم المتعلقة بالمخدرات، وتصبح المدن أكثر أماناً، ويكون في

إمكان الشرطة التركيز على مهام أخرى. وقد يدرك أخيراً أولئك السياسيون، ولا سيما في الولايات المتحدة، الذين يبشّرون العالم بأجمعه بفوائد اقتصاد السوق أنه لا يمكن تجاهل قوانين اقتصاد السوق ببساطة في السياسة المتّبعة حيال المخدرات غير القانونية.

لن يكون في إمكان الدولة أبداً منع سوء استخدام المخدرات كلّياً. ومن جهة أخرى، ليس من واجب الدولة والسلطات بالتأكيد تشجيع سوء الاستخدام هذا من خلال أنظمة تتجاهل قوانين اقتصاد السوق. ولا تُضعف سياسة الحظر الصارم الحالية حكم القانون في الدول الصناعية فحسب، بل في الدول الأقل تطوراً أيضاً، وبطريقة جذرية. والأرباح السنوية التي تقدَّر ببلايين الدولارات والناجمة عن إنتاج مخدرات غير قانونية، والإتجار بها، وتوزيعها، لا تموّل الجريمة المنظَّمة فحسب بل المنظمات الإرهابية وحرب العصابات أيضاً في دول العالم الثالث. لقد أدت المثل العليا وأفضل النوايا إلى السياسة الحالية المتّبعة حيال المخدرات، ولكن إذا نظرنا إلى النتيجة، يتكوّن لدينا انطباع أنها غير صائبة. ولو كانت هناك جائزة نوبل للغباوة لاعتُبرت هذه السياسة مرشحاً جيداً لنيلها.

ويجب على دولة تنقل عدة مهام إلى الجماعات السكانية المحلية أن تمنحها أيضاً سلطة إصدار أنظمتها الخاصة بالاستناد إلى متطلبات محلية، وتمكّنها من مراقبة هذه الأنظمة. فيمكن للجماعات السكانية المحلية وضع الأنظمة المتعلقة بحركة السير، والبيئة، والتخطيط البلدي، والضمان الاجتماعي، وقوانين البناء، وميادين أخرى، ضمن إطار قانوني أوسع. وربما كان في الإمكان مراقبة القوانين والأنظمة الصادرة عن الجماعات السكانية أو الاتحادات المحلية بشكل أفضل من قِبل مسؤولين معيّنين ورجال شرطة يرفعون تقارير إلى الجماعات السكانية أو السلطات

المناطقية ويتلقون أجورهم منها. في بعض الحالات، قد يكون من المفيد تسليم شركة خاصة مسؤولية القيام بهذه المهام كما هي الحال في بعض الدول حيث تشرف الدولة على شركات خاصة تقوم بهذه المهام.

وفي دولة تعتبر نفسها شركة خدمات للشعب، يُفترض بالموظفين الرسميين التصرف مع زبائنهم - الشعب والمجموعات السكانية - كموظفين في شركات خدمات ذات إدارة جيدة. وفي دولة تكون مهمتها الرئيسة في السياسة المحلية حكم القانون، يكون الشرطي في العادة الممثل الأكثر أهمية للدولة أمام المواطنين. في هذا الإطار، تم تحقيق تقدم كبير في العديد من الدول الديموقراطية، ووُضع شعار *الشرطة، صديقك، حاميك، ومساعدك* موضع التنفيذ. ومن المهام الأخرى للشرطي تدريس أنظمة السير لتلاميذ المدارس، وتقديم النصح إلى مالكي المنازل حول كيفية حماية أنفسهم من اللصوص. وإذا ما قورنت دولة تقديم الخدمات بمؤسسة تجارية، كالمطعم مثلاً، يقوم حينذاك الشرطي مقام النادل والمجلس التشريعي مقام المطبخ. ولا يشعر الزبائن بالسعادة ويزورون المطعم مرة أخرى إلا إذا كانت الخدمة ودودة وفعالة، والطعام جيداً، والأسعار منخفضة.

لا تكون الدولة المرتكزة على حكم القانون بحاجة إلى مجلس تشريعي وتطبيق القانون فحسب، بل تحتاج أيضاً، وبالأهمية نفسها، إلى نظام قضائي مستقل. ويمكن لنظام محاكم دولة المستقبل أن يستند إلى نماذج مختبَرة من الدول **الدستورية** العصرية:

1. *المحاكم العادية* بمراحلها العادية الأولى والثانية والثالثة؛
2. محكمة *دستورية* يكون عليها اتخاذ قرار بشأن ما إذا كانت قوانين الدولة أو الجماعات السكانية المحلية، وأنظمتها، وقراراتها، موضوعة وفقاً للدستور؛

3. محكمة *إدارية* يمكن للأفراد أو الشركات المتأثرين بقرار صادر عن الدولة أو الجماعة السكانية الاحتكام إليها.

وباعتماد دستور عام 1921، أصبحت إمارة ليشتنشتاين إحدى أولى الدول الدستورية في العالم التي تطبّق هذا المفهوم المتعلق بنظام المحاكم الشامل. وتمكنت ليشتنشتاين من متابعة النموذج الذي طورته الجمهورية النمساوية الجديدة واعتمدته، وكان للتطورات القضائية في النمسا على الدوام، ولا يزال، تأثير قوي في إمارة ليشتنشتاين. و لم يأخذ الإصلاح الدستوري للعام 2003 بالاعتبار خبرات السنوات الثماني الماضية في إمارة ليشتنشتاين فحسب، بل خبرات النمسا ودول أخرى. ويُفترض بدولة المستقبل في الألفية الثالثة، حتى وإن كانت أكبر حجماً من إمارة ليشتنشتاين، أن تكون قادرة على اعتماد المفهوم والنظام الأساسيَّين نفسيهما لنظام محاكمها.

ولا يكمن التحدي الذي ستواجهه معظم الدول في تحديد ما سيبدو عليه نظام المحاكم الفعال، بل في ضمان استقلال القضاة عن السياسات الحزبية ومجموعات ضغط أخرى. إن التدخل المباشر للسياسيين في قرارات القضاة نادر الحدوث ويصعب إثباته، وبالرغم من ذلك، لا يمكن تفسير سبب اتخاذ العديد من القرارات القضائية إلا إرضاء للسياسيين وإذعاناً استباقياً. ويعود أحد أسباب ذلك إلى إمكانية ممارسة الأحزاب السياسية والجماعات التي تبتغي المنفعة الذاتية نفوذها لتعيين القضاة.

فكل من درس بعناية قرارات المحاكم الحساسة على الصعيد السياسي، التي تكون فيها مصالح الدولة على المحك، يلاحظ أن المحاكم تتخذ قرارات تناقض نص القانون ومعناه حتى في الدول الدستورية الديموقراطية. ويوضع نص تلك القرارات بحيث يمكن للخبير فقط أن يكشف تناقضها مع القانون. وهكذا، يستحيل تقريباً الشرح لعامة الناس

أن المحكمة اتخذت عن عَمد قراراً يخالف القانون بهدف حماية بعض المصالح، ويتم التذرّع في غالب الأحيان بكون القرار قد اتُخذ لحماية مصالح الدولة. ويضع هذا السلوك مصداقية الدولة الدستورية وحكم القانون موضع تساؤل عاجلاً أم آجلاً؛ ولا يقتصر الأمر على الخبراء فقط.

وتتمثل المشكلة الرئيسة بكون النخب الحاكمة المنتمية إلى الأحزاب السياسية تشغل المناصب الأساسية كافة في الدولة، بدءاً بالمجلس التشريعي، مروراً بالفرع التنفيذي، ووصولاً إلى النظام القضائي. وعندما تضطلع الدولة بالعديد من المهام، مقارنةً بالمهام التي اضطلعت بها قبل قرون، وتصبح قوة مهيمنة في الاقتصاد، تتآكل حرية المواطن الفرد ببطء حتى تصبح هذه الحرية مجرّد مظهر كاذب. وليس الحل المطروح في ليشتنشتاين لانتخاب القضاة، كما يصفه الفصل 8، والمرتبط بتخفيض جذري لمهام الدولة بحيث تقتصر على السياسة الخارجية والمحافظة على حكم القانون، سوى طريقة لتجنّب هذا الخطر.

وإقالة القضاة من الخدمة، إضافةً إلى تعيينهم، هما موضوعان صعبان. فسيكون هناك على الدوام قضاة فقدوا أهليّتهم لتولّي المهام الموكلة إليهم حتى مع إجراء عملية اختيار بحرص شديد. إن الإنسان يتغيّر على مرّ الزمن، فتضعف قدراته الفكرية والجسدية وتطرأ على شخصيته بعض التغيّرات التي قد تجعله غير ملائم لشغل منصب القاضي.

وحتى في الدول الدستورية الديموقراطية النواة (الأولى)، يتم تعيين الناس كقضاة لأسباب سياسية، في حين أنهم لا يكونون ملائمين للعب هذا الدور. لقد اختبرتُ هذا الأمر مباشرةً في ليشتنشتاين. كان القاضي عاجزاً عن اتخاذ قرارات، وتراكمت الدعاوى القضائية غير المبتوت فيها على مكتبه على مَرّ السنوات. فشكا الناس أمرهم إلى السياسيين في بادئ الأمر من دون تحقيق أي نجاح لأن القاضي كان في ذلك الوقت مقرَّباً

جداً من حزب الغالبية. أخيراً، لجأ الناس إليّ بوصفي رأس الدولة. وبعد سنوات من الجهود، وبعد أن تسبب القاضي بمزيد من المشاكل للدولة في ميدان التعاون الدولي لتطبيق القانون، بات في الإمكان أخيراً، وبتضافر الجهود كافة، تطبيق قانون التقاعد المبكّر عليه. ففي دولة صغيرة كليشتنشتاين، يمكن إيجاد حل لهذه المشاكل بسرعة أكبر إذا وُجدت الرغبة السياسية. وبالرغم من ذلك، تكون الدولة الصغيرة بحاجة أيضاً إلى ضوابط للكشف عن مشاكل مماثلة في مرحلة مبكّرة. ولتنحية قاضٍ عاجز عن منصبه، من المفترض اتّباع إجراءات شفافة وشاملة إضافةً إلى حماية خصوصية الشخص المعني. وكل من يكون عليه التعاطي مع أمور مرتبطة بالتعاون الدولي لتطبيق القانون يعلم أن هناك فوارق كبيرة في فعالية النظام القضائي حتى بين الدول الدستورية الديموقراطية الأوروبية.

وتتمثل مشكلة أخرى في معظم الدول الدستورية بعدم وجود عددٍ كافٍ من القضاة بحيث إن الأمر يتطلب سنوات لإصدار أحكام بشأن العديد من الدعاوى القضائية. ويؤدي الافتقار إلى مطبِّقين مؤهَّلين للقانون، ومدَّعين عامين، وموظفين إداريين في المحاكم، إلى إنكار الدولة على المواطنين حقهم بوجود قانون يرعى شؤونهم. لقد تمّ التوقف عن التحقيق في بعض الحالات، حتى عندما تكون هناك شبهة قائمة على أساس متين بوجود قاتل يرتكب جرائم متسلسلة ومتشابهة، كما كانت الحال في بلجيكا منذ مدة قصيرة.

يُفترض بمجلس أوروبا الدفاع عن مبادئ الدولة الدستورية الديموقراطية في أوروبا على أعلى مستوى، ولكن الوضع غير مُرضٍ حتى في ذلك المجلس الذي يجب إسداء نصح طوعي حول حقوق الإنسان ومبادئ الدولة الدستورية الديموقراطية داخل أوروبا وخارجها. ولمجلس أوروبا هذا عينه محكمة عدل أوروبية معنيّة بحقوق الإنسان

تراكمت لديها على مرّ السنوات 90,000 تهمة تقريباً تتناول خروقات جدّيـــة لحقوق الإنسان لم تتم معالجتها. وكما لو أن هذا الأمر ليس سبباً كافياً للقلق، فإن محكمة العدل الأوروبية هذه التي تبدو مُجهدة تجد الوقت للتعاطـــي إلى حدٍّ كبير مع حالات لا تندرج في إطار سلطتها القضائية ولكنها هامة بالنسبة إلى بعض السياسيين المؤثِّرين. لقد تسنّت لي فرصة الاطّـــلاع عـــن كـــثب على كيفية خرق مجلس أوروبا مبادئه الخاصة المـــتعلقة بالدولة الدستورية الديموقراطية في عدد من الحالات التي أثّرت في إمـــارة ليشتنـــشتاين. لقد نشر البروفسور النمساوي غونتر وينكلر مؤخراً، وهو أحد الخبراء الرائدين الناطقين بالألمانية في القانون الدستوري والأوروبـــــي، كـــتاباً أجرى فيه دراسة حول إحدى هذه الحالات: (**مجلس أوروبا: مراقبة الإجراءات والحكم الذاتي الدستوري للدول الأعضاء**، ***سبرينغر، فيينا، ونيويورك، 2005***).

وبممارســـة الضغوط عليه من قِبل اتحاد أوروبـــي متنامٍ، ومنظمة الأمـــن والتعاون الأوروبـــي، والأمم المتحدة، فقد مجلس أوروبا الكثير مـــن أهميـــته لـــصالح الدول الأعضاء فيه. ويمكن لهذا المجلس في المبدأ الاختـــيار بين ثلاثة بدائل: إصلاح جذري لاستعادة مصداقيته في أثناء الـــدفاع عن المبادئ الأساسية للدولة الدستورية الديموقراطية، حلّه لأن ضرره أكبر من فوائده ويُفترض به الدفاع عن المبادئ الأساسية للدولة الدســـتورية الديموقـــراطية ولـــيس خرق مبادئه الخاصة والإجراءات القانونـــية، أو المحافظة على الوضع القائم. ومن جهة أخرى، لن يجري في الواقـــع إصلاح جذري لمجلس أوروبا أو حلّه. وكما كانت حاله في الماضي، سيستمر في تقديم الخدمات إلى الدول الأعضاء كمؤسسة توفّر الوظائـــف والمداخيل للسياسيين، والموظفين الرسميين، والخبراء، الذين يسدد دافعو الضرائب الأوروبـــي أجورهم.

كانت الدول الأوروبية والولايات المتحدة رائدة على صعيد العالم ككل في تطوير الدولة الدستورية الديموقراطية في القرنين التاسع عشر والعشرين. ومن جهة أخرى، نرى الآن على جانبي الأطلسي ما يشير إلى تآكل الدولة الدستورية. فإذا تآكلت هنا، ماذا سيحدث في نواحٍ أخرى من العالم حيث لا تزال الدولة الدستورية ضعيفة جداً؟ يجب على شعوب وسياسيي الدول العريقة بدستوريتها وديموقراطيتها أن يدركوا مسؤوليتهم العالمية. يجب عليهم تحرير الدولة من المهام والأعباء غير الضرورية التي تراكمت في السنوات المائة الأخيرة وصرفت انتباهها عن مهمتين رئيستين: المحافظة على حكم القانون وعلى السياسة الخارجية. ففي الدولة الدستورية الديموقراطية، يُفترض السماح للشعب باتخاذ قرار بشأن قَصر اهتمام الدولة على هاتين المهمتين الرئيستين. ويُفترض بهم الاقتراع ضد كل أولئك السياسيين والأحزاب الذين يحاولون شراء أصوات الناخبين بأموال الشعب. فإذا سمح الشعب لنفسه أن يتعرض للإفساد، يجب عليه إذاً، ألا يتفاجأ بفساد السياسيين والأحزاب.

ولا تحتاج الدولة في الألفية الثالثة إلى المجلس التشريعي، والشرطة، والمؤسسات التي تراقب عملية الالتزام بالقوانين، وإلى المحاكم التي يتعيّن عليها اتخاذ قرار بشأن اختراق أحد القوانين أم لا، فحسب، بل إلى مؤسسة أيضاً تُدعى عادةً حكومة أو فرعاً تنفيذياً. وإذا قُلّصت مسؤوليات الدولة بشكل جذري، قد تصبح الحكومة أصغر حجماً. ويكون رئيس الحكومة في العادة رئيس وزراء أو مستشاراً يرأس اجتماعات الحكومة ويحدّد برنامج العمل. وتقع على عاتقه، أو على عاتقها، مسؤولية إدارة العلاقات بين الحكومة والشعب، والبرلمان، ورئيس الدولة إذا كان موجوداً. ويتولى وزير الشؤون الخارجية مسؤولية العلاقات الخارجية والتمثيل الدبلوماسي. ويكون وزير الشؤون الداخلية مسؤولاً عن الشرطة

وكل تلك المؤسسات التي يتعيّن عليها الإشراف على تنفيذ القوانين والأنظمة. ويشرف وزير العدل على إدارة النظام القضائي، لتتمكن المحاكم من العمل بطريقة فعالة، إضافةً إلى النواب العامين والمدعيين العامين. ويتعيّن على وزارة العدل أيضاً مساعدة الحكومة والبرلمان على وضع مسوّدات القوانين وتعديلاتها. أخيراً، يكون وزير المالية مسؤولاً عن الموارد المالية للدولة وإدارة الضرائب.

هناك نماذج مختلفة في النظام الديموقراطي لتشكيل الحكومة وحلّها. وهناك نماذج لا يكون للبرلمان فيها أي تأثير في تشكيل الحكومة. في هذه الحالة، يتم انتخاب أعضاء الحكومة من الشعب مباشرةً، كما هي حال عدد من الكانتونات السويسرية، أو يقوم الشعب بانتخاب رئيس الحكومة الذي يتمتع بسلطة تشكيل حكومته، كما هي الحال في الولايات المتحدة حيث يكون الرئيس رئيساً للفرع التنفيذي ورئيساً للدولة. وبالرغم من ذلك، يتعيّن على مجلس الشيوخ الموافقة على أعضاء الحكومة في الولايات المتحدة الذين يعيّنهم الرئيس. وفي دول أخرى، يقوم رئيس الدولة باقتراح الحكومة على البرلمان الذي ينتخبها، أو يتولى البرلمان مهمة انتخاب أعضاء الحكومة الذين يعيّنهم رئيس الدولة إذا وُجد. ويملك رئيس الدولة حق حل الحكومة في معظم الحالات، وحل البرلمان، وطلب إجراء انتخابات جديدة.

ولمختلف النماذج حسناتها وسيئاتها. ويصعب في العادة على حكومة لا غالبية لها في البرلمان تحقيق برنامجها. ومع ذلك، لا تزال حكومات غير متمتعة بالغالبية في الولايات المتحدة والعديد من الكانتونات السويسرية قادرة على التصرف من دون أن تعيق غالبية معارِضة في البرلمان عملها. ويعود سبب ذلك على الأرجح في هاتين الدولتين إلى أن الأحزاب ليست بفعالية نظيراتها في دول أخرى، فيتمتع أعضاء البرلمان بحرية أكبر في اتخاذ

قـــراراتهم الخاصة. بالإضافة إلى ذلك، تعتمد سويسرا وعدد من الولايات الفدرالية الأميركية الديمقراطية المباشرة مما يتيح تجنّب العقبات داخل البرلمان من خلال إجراء اقتراع شعبـــي.

والأكثـــر أهمـــية من نموذج الحكومة هو ما إذا كان يُفترض إدخال عامل طويل الأمد، مستقل عن سياسة الحزب، ويكون على صورة حكم فـــرد وراثي قوي، إلى النظام السياسي لدولة ما، كما هي الحال في إمارة ليشتنـــشتاين. فالفرد الحاكم الوراثي غير مُلزم تجاه مختلف الأحزاب وليس علـــيه أخذ الانتخابات بالاعتبار بل يمكنه التركيز على رفاه الدولة وشعبها علـــى المدى البعيد. لقد كان في الإمكان متابعة سياسات طويلة الأمد في إمـــارة ليشتنـــشتاين، وطوال أجيال، لمنفعة الدولة وشعبها. وكان التعاون الإيجابـــي والوثيق بين مختلف أجيال العائلة الحاكمة أمراً ضرورياً لذلك.

وهناك سؤال يُطرح تكراراً حول إمكانية إقالة موظف رسمي من الخدمـــة علـــى غـــرار موظف في القطاع الخاص. فمن المهم للقضاة والـــنواب العامين أن يكونوا مستقلين عن السياسة والأحزاب السياسية لأن هذه الأخيرة تسيطر عادةً على المجلس التشريعي من خلال البرلمان، وعلى الفرع التنفيذي من خلال الحكومة. ويتعيّن على النائب العام أو القاضـــي بدء تحقيق وإصدار حكم حتى ولو كان السياسيون أو الرأي العام غير موافقين. لذلك، لا يُفترض أن يكون إقالة القاضي أو النائب العام من الخدمة ممكناً إلا في حالات استثنائية ووفقاً لإجراءات منظّمة.

هـــناك تقليد في عدد من الدول يقضي بشغل الموظفين الرسميين، علـــى غـــرار القضاة، ولايةً لمدى الحياة من دون أن يكون في الإمكان إقالـــتهم من الخدمة. وبالنسبة إلى الدول التي تملك محاكم إدارية ضعيفة إذا وُجـــدت، يمكن طرح مسألة وجوب أن يكون الموظفون الرسميون مـــستقلين علـــى غرار القضاة. ومن جهة أخرى، عندما تكون هناك

محاكم إدارية شاملة ومستقلة، يمكن للمواطن رفع قضيته إلى المحكمة إذا تصرفت الإدارة بشكل عشوائي، برأيه، أو ضد القانون. وفي هذه الحالة، لا يوجد سبب لمنح الموظفين الرسميين حقوق القضاة نفسها.

وإذا كان الموظفون الرسميون يتمتعون بالاستقلال نفسه في اتخاذ قراراتهم على غرار القضاة، فإنهم يحصلون على السلطات الاستنسابية الممنوحة للحكومة في دولة دستورية ديموقراطية. لذلك، يمكن طرح حجة مُقنعة تتمثل بوجوب معاملة الموظفين الرسميين على غرار الموظفين في القطاع الخاص من دون التمتع بحصانة خاصة في مواجهة الإقالة من الخدمة. بالطبع، إذا قلّصت الدولة مهامها الرئيسة، تكون هناك حاجة إلى إجراء عملية إعادة تنظيم كبيرة لإدارة الدولة ككل. وسيكون للعديد من الموظفين الرسميين فرصة الانتقال إلى إدارة الجماعات السكانية المحلية أو الإدارة الإقليمية، أو تحويلهم إلى القطاع الخاص إذا كُلّف بالاضطلاع ببعض مهام الدولة. ولسوء الحظ، سوف تكون هناك حالات يتعيّن فيها إنهاء خدمة موظف رسمي ليقوم بالبحث عن منصب جديد. وفي الولايات المتحدة، من المألوف على الدوام قيام حكومة جديدة باستبدال معظم الموظفين الرسميين ذوي المراتب العالية المنتمين إلى الإدارة السابقة. فالحكومة الجديدة بحاجة إلى معاونين يمكن أن تثق بهم وتعمل معهم لتنفيذ جزء من برنامجها على الأقل ما دام ذلك يحدث في إطار الدستور والقانون. وحتى في الولايات المتحدة حيث تقليد المداورة بشغل المناصب بين القطاعين الخاص والعام، يتم استبدال نسبة ضئيلة من الموظفين الرسميين بعد تغيير الحكومة.

2:10
دولة الرفاه

كما نوقش في الفصل 3، إن السلوك الاجتماعي هو جزء أساسي من الطبيعة البشرية. ومع ذلك، هل يُفترض بدولة المستقبل المحافظة على دولة الرفاه بصورتها الحالية، أم توسيعها ربما أكثر فأكثر؟

لا يـــزال ســـلوكنا الاجتماعـــي المتأثر جينياً مماثلاً إلى حدٍّ كبير للبنـــيات الـــسياسية والاقتصادية لمجتمعات الصيادين - القطافين حيث يكـــون الـــدعم المتـــبادل وتشاطر الموارد ضروريين لاستمرار الفرد والمجمـــوعة. فهـــذا الـــنظام فعال تماماً لأن قيام المجموعة بتوجيه الفرد اجتماعـــياً يكـــون أكثـــر ســـهولة منه في دولة كبيرة. وفي مجتمعات الـــصيادين - القطافين، إن الأرض المشتركة هي مصدر الثراء ويتعيّن الـــدفاع عـــنها أحياناً من مجموعات أخرى. والصيادون - القطافون يحـــصدون ولكـــنهم لا يـــزرعون، وتقتصر أملاكهم الشخصية على الكـــساء، والسلاح، وعدد قليل من الأثاث المنـــزلي، وخيمة أو كوخ بسيط.

في العـــصر الزراعـــي، اكتسبت الملكية الخاصة للأرض ووسائل الإنتاج أهمية رئيسة. لقد كان على المزارع أن يحرث، ويزرع، ويحصد أرضه عاماً بعد عام، وكانت الطبيعة لا تزال هامة، ولكنها لم تعد المنتج الأساســـي للثروة. وفي مقابل دفع الضرائب والرسوم، اضطلع الحكام

الأفراد والنخب الحاكمة، أو الدولة، بالمهام التي كانت تقوم بها مجموعة صغيرة أو قبيلة، كتوفير الحماية من الأعمال العدوانية الخارجية التي تستهدف أرضهم، والمحافظة على القانون والنظام داخل هذه الأرض. واستمرت المشاطرة والدعم من ميزات المجموعات التقليدية كالعائلة الموسَّعة، أو الجماعات السكانية في القرى، أو المنطقة.

وبدأ السلوك الاجتماعي البشري المتأثر جينياً، وبنيات الدولة، بالتباعد شيئاً فشيئاً. وفي القرى والمدن الصغيرة، كان التوجيه الاجتماعي، والمشاطرة، والدعم وكل ما توفره المجموعة لا يزال ممكناً لأن الجميع يعرفون بعضهم بعضاً. ولكن هذا الأمر لم يعد ممكناً في المدن الكبيرة والولايات. لقد أدى تفعيل الصناعة، والهجرة من الريف إلى المدن، وفقدان العائلة الموسَّعة والبنيات الاجتماعية التقليدية في القرى، إلى تسريع هذا التباعد بين السلوك الاجتماعي المتأثر جينياً والبنيات الاجتماعية. وفي الدول الصناعية، لم تعد نسبة متزايدة من السكان تنتمي إلى مجموعات اجتماعية تقليدية. وبالنتيجة، توقفت ممارسة المشاطرة والدعم، إضافةً إلى التوجيه الاجتماعي الذي كانت تمارسه مجموعات اجتماعية تقليدية صغيرة. ولم يعد في استطاعة دولة ذات عدد كبير من السكان ممارسة النوع نفسه من التوجيه. وتؤدي محاولات القيام بذلك إلى الدولة البوليسية بشكل حتمي، والفساد، وفقدان الحرية.

وثبت في النهاية أن محاولة الشيوعية العودة إلى نموذج الصيادين - القطافين لجهة مشاطرة الأملاك وتوزيعها بالتساوي هي كارثة اقتصادية وسياسية. فلم يعد هناك ما يحفّز الفرد لتحقيق ثروات جديدة كل عام بسبب قيام حكم النخبة بتوزيعها على الآخرين. ولم يعد هناك منافسة حول أفضل الوسائل لتحقيق الثروة بل حول كيفية توزيعها ليس إلا.

ولا يمكن تطبيق السلوك الاجتماعي للعصر الحجري على البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدولة الزراعية والصناعية.

من جهة أخرى، يحاول اقتصاد السوق الاجتماعي تطبيق السلوك الاجتماعي للقرى والمدن الصغيرة في العصر الزراعي على الدولة الصناعية من خلال المحافظة على الملكية الخاصة واقتصاد السوق. لقد كان هذا النموذج أكثر نجاحاً من الشيوعية، ولكنه يواجه أزمة في الوقت الحاضر، وسيواجه الفشل في النهاية. وتحاول دولة الرفاه تطبيق السلوك الاجتماعي للمجموعة الصغيرة التقليدية على السكان كافة بوسائل قانونية. ويتطلب الأمر وجود بيروقراطية كبيرة لإدارة هذه العملية وتوجيهها. وبالإضافة إلى تكلفته الكبيرة، يهدد النظام حرية الفرد، ويمنح الأحزاب السياسية في إطار نظام ديموقراطي إمكانية *شراء أصوات الناخبين* بأموال دافعي الضرائب. وتواجه دولة الرفاه أزمة في عصر العولمة مع التزايد السريع لحركية الناس، والخدمات، والسلع.

بالإضافة إلى ذلك، تواجه دولة الرفاه مشكلة أخلاقية في مجتمع المعلومات العالمي. فالكائن البشري كائن اجتماعي يُفترض به الشعور بالتعاطف مع جيرانه كما تقتضي المسيحية وأديان أخرى. لقد لفت المسيح نظر مواطنيه اليهود إلى أن الجار قد يكون غريباً ويُفترض بنا أن نحب أعداءنا. واليوم، هل يُفترض بسيد عائلة في ميونيخ يعمل بكد ويجني القليل أن يعتبر حقاً الموظف الرسمي في برلين جاراً له؟ هل من واجبه دفع جزء من راتبه التقاعدي كي يتمكن هذا الجار من التقاعد في سنّ الستين والاستمتاع بخمسة وعشرين عاماً من وقت الفراغ بحيث يقضي فصل الشتاء في برلين أو فلوريدا؟ ألا يمكن لسيد العائلة هذا في ميونيخ أن يكون سيد عائلة ما تفتقر إلى التغذية في إحدى دول العالم الثالث، محرومة من العناية الصحية، وتهدّد حياتَها أمراضٌ

وإصـــابات يسهل شفاؤها؟ هل تكون دولة الرفاه ربما نتاج إيديولوجيا دعـــم القلّـــة بـــدلاً من مبدأ *محبة الجار*؟ ألا يكون الناس ساذجين إذا اعـــتقدوا أن دولـــة الرفاه، والتضامن الإلزامي، سيوجِدان السماء على الأرض للـــشعب المختار، في حين أن المستفيدين الحقيقيين ليسوا سوى أقلية صغيرة مختارة بصفة خاصة؟

وبمـــا أن العـــولمة تقرّب العائلة الإنسانية الموسَّعة أكثر فأكثر من بعضها بعضاً، هل يمكن للدول أن تُبرّر اجتماعياً إجبار مواطنيها تقديم دعـــم مـــالي لـــتأمين حياة رغدة لطبقة صغيرة مختارة؟ ألا يكون منح الأفـــراد والجماعـــات السكانية المحلية فرصةَ مساعدة الأكثر فقراً، من خـــلال هـــبات فـــردية أو دعم جماعات تتمتع بإدارة جيدة في العالم النامـــي، عملاً ينمّ عن مسؤولية أكبر؟ فمقدار المال الذي يُدفع شهرياً علـــى صـــورة رواتب تقاعد إلى موظف رسمي واحد في برلين لا ينقذ حـــياة عـــشرات الأطفـــال في بلدان العالم الثالث فحسب، بل يغطي تكالـــيف تعلـــيمهم أيضاً. ألم تكن المعونات الأجنبية المقدمة من قِبل الدولة هدراً لأموال دافعي الضرائب في معظم الحالات، وكان ضررها أكثر من فائدتها؟

لقـــد ســـاعدت دولة الرفاه أيضاً حكم النخبة على ولوج الحياة الخاصة للمواطنين، وتحصيل ضرائب أعلى منهم بهدف تمويل بيروقراطية الدولـــة، والتـــسبب بمقادير كبيرة من الدَّين تُلقي بعبئها على كواهل أجـــيال المستقبل. وحذّر الخبراء منذ بعض الوقت من عدم التمكن من تحمّل تكلفة دولة الرفاه في شكلها الحالي لمدة أطول، ولكن السياسيين يشترون أصوات الناخبين قبل الانتخابات، ويُطلقون الوعود بإطالة أمد دولة الرفاه هذه. وحتى الآن، يمكن للسياسيين الذين قطعوا هذه الوعود الاعتماد على صفقات سخيّة متعلقة برواتب التقاعد. فمن المؤسف أن

يفـــوز أولـــئك السياسيون في الانتخابات عندما يكون من غير الممكن تفادي تخفيض نسبة الرفاه بدرجة كبيرة.

لقـــد بـــدأت المـــشكلة في نهاية القرن التاسع عشر عندما وعد المستـــشار بـــسمارك مـــواطني إمبراطورية ألمانيا التي تشكلت حديثاً بالحصول على رواتب تقاعد بدءاً من سنّ الخامسة والستين. لقد كانت هـــذه السنّ في الواقع متوسط العمر المتوقّع في ذلك الزمن، وبدا تمويل خطـــة مـــا بواسطة الضرائب أمراً لا ينطوي على مشكلة بما أن راتب التقاعد متواضع بحدّ ذاته. ولكن متوسط الأعمار المتوقع للإنسان ارتفع بحـــدة مذاك الحين على غرار دفعات رواتب التقاعد، في حين خُفضت ســـنّ الـــتقاعد في دول عـــدة. في غضون ذلك، تبنّت معظم البلدان الصناعية النظام الألماني، وهي تتشاطر الآن المشاكل المالية نفسها.

لقـــد تمكن عدد قليل فقط من الدول من ادّخار جزء على الأقل من الاعتمادات المالية المخصصة لرواتب التقاعد على مرّ الزمن. وحتى في هـــذه الحالات، ارتُكبت أخطاء بسبب الإخفاقات التي جرت على صـــعيد الإشـــراف أو النظام. وما حدث في البلدان الصناعية في القرن الماضـــي يُظهر أنه لا يُفترض بإدارة رواتب التقاعد أن تكون من مهام الدولـــة. فمخاطـــر سوء الاستخدام على أجيال المستقبل كبيرة جداً ببساطة.

إضـــافةً إلى ذلك، إن رواتب التقاعد التي تموّلها الدولة انطلاقاً مما يسمى سياسة دفع الضرائب المتوقعة على أقساط تساهم ربما في انخفاض معدل الولادات في معظم الدول الصناعية. وبالنسبة إلى معظم الناس في الماضـــي، كـــان أبناؤهم يدعمونهم في سنّ الشيخوخة. والأبناء ليسوا مـــصدر فـــرح فحسب لوالديهم، بل يمكن أن يكونوا أيضاً عبئاً مالياً واستهلاكاً للوقت. لماذا يُفترض بالناس تحمّل تكلفة وتكبّد عناء إنجاب

أبناء إذا كانت الدولة تطلب منهم دفع رواتب التقاعد إلى أشخاص لا يعرفونهم وتضمن الدولة رواتب التقاعد الخاصة بهم؟ من جهة أخرى، يدرك الناس شيئاً فشيئاً أنه ليس في استطاعة الدولة الاضطلاع بهذه المسؤولية لأن مجتمع المرح المادي، كما ذُكر من قبل، يُنجب عدداً قليلاً من الورثة، هذا إذا أنجب أيّاً منهم.

بالنسبة إلى حضارتنا الغربية، إن العمل طوال الحياة يعني تحوّلاً جوهرياً في السلوك حتى وإن كان نظام التقاعد التابع للدولة متطوراً نسبياً. لذلك، يستحيل من الناحية السياسية إيقاف رواتب التقاعد التي توفرها الدولة، وبشكل مفاجئ، إلا في حالة أزمة حادّة. فالأشخاص الذين تقاعدوا أو هم على وشك التقاعد يحتاجون إلى رواتب التقاعد لمتابعة حياتهم، لأنه سيصعب عليهم جداً العثور على عمل. من جهة أخرى، لا يمكن في ظل تلك الظروف تبرير الزيادات على دفعات رواتب التقاعد التي تتخطى معدل التضخم لأنه سيكون على أجيال المستقبل تمويل رواتب تقاعدهم بأنفسهم للتمتع بحياة يتمتع بها المتقاعدون حالياً.

وبهدف تجنّب أزمات أشدّ، يتعيّن رفع سنّ التقاعد وتغيير نظام التقاعد تدريجياً من النظام الحالي غير المموَّل القائم على دفع الضرائب المتوقعة على أقساط، إلى نظام مموَّل. وبعد إدخال هذا التغيير، يمكن لكل فرد اتخاذ قرار بتاريخ تقاعده. ويجب إلغاء الأنظمة التي تجعل توظيف العمال الأكبر سنّاً أمراً غير مرغوب فيه. وسيكون على المجتمع التأقلم مع الواقع المتمثل بكون رفع متوسط العمر المتوقَّع يسمح للناس بالعمل لمدة أطول. في الواقع، يبدو أن العمل بعد سنّ التقاعد المعتاد يساهم إيجابياً في السلامة العقلية والجسدية ما دام العمل بحد ذاته غير مُرهق على الصعيد الجسدي، إنه ظرف مؤاتٍ للفرد ومحيطه. ونظام

التقاعد المموَّل يتيح أيضاً للأفراد خيار تمرير مدّخراتهم لأبنائهم إذا لم يستخدموا رواتب التقاعد الخاصة بهم جزئياً أو كلّياً.

غالباً ما يدّعي مناوئو نظام التقاعد المموَّل أنه نظام غير مرغوب فيه على الصعيد الاجتماعي لأن من يستفيد منه فقط هم الأشخاص الذين يمكنهم تحمّل الإسهام بجزء من مدّخراتهم. فهذا الأمر غير صحيح لأنه يمكن للقانون فرض واجب الإسهام العام، على غرار نظام دفع الضرائب المتوقعة على أقساط، مما يؤدي إلى إعادة توزيعٍ لصالح الأشخاص ذوي الدخل المحدود أو أولئك الذين لا دخل لهم. وفي النظام الحالي لدفع الضرائب المتوقعة على أقساط، يسهم الأشخاص ذوو الدخل المرتفع أكثر من ذوي الدخل المنخفض في تكاليف النظام. ولا يكون لأولئك الذين لا دخل لهم أي إسهام، ومع ذلك فهم يستمرون في تلقي رواتب التقاعد. فمسألة تمويل النظام منفصلة تماماً عن مسألة مَن يقومون بتمويله.

ويجادل مناوئو النظام المموَّل أيضاً قائلين إن أنظمة التقاعد الخاصة، ولا سيما تلك التي تديرها شركات تستثمر أموالها في مكاتبها، معرّضة بصفة خاصة لسوء استخدام رأس المال وفقدانه. في المبدأ، لا يُفترض السماح لأنظمة التقاعد التي تديرها الشركات باستثمار الاعتمادات المالية التقاعدية نفس شركتها. ولكن سوء الإدارة والخسائر يحدثان أيضاً في نظام التقاعد الذي تُشرف عليه الدولة، لسوء الحظ. ومن شأن الأنظمة الملائمة والإشراف الفعال أن يحدّا كثيراً من هذه المشاكل.

كما هي الحال في نظام التقاعد الخاص، يمكن إقرار تغطية تأمينية دنيا للحوادث والمرض تحمل مكوناً اجتماعياً. ومن الحكمة أن يكون هناك سُلّم متحرك للأقساط قياساً إلى المخاطر التي يمكن للمؤمَّن أن

يتعــرض لها. فمعظم المشاريع التأمينية تفرض اليوم رسوماً إضافية على الرياضـــات حيث تكون مخاطر الإصابة مرتفعة نسبياً. وعلى نحو مماثل، مـــن غـــير المبرَّر تحميل الجميع التكاليف المرتفعة لتأمين أولئك الذين يختـــارون أنمـــاط حياة مؤذية، كالإفراط في التدخين والطعام واحتساء الكحـــول، أو القـــيام بقليل من التمارين الرياضية. ومن جهة أخرى، يجـــب أن يكـــون تأمين أولئك المرتبطين بعوامل لا يمكن التحكم بها كالعمر، أو الجنس، أو السلامة التناسلية، مسؤولية مشتركة.

وتحيط بالتغطية التأمينية للحوادث والضمان الصحي على الدوام إمكانـــية تكـــبّد نفقـــات مُفرطة وسوء استخدام. فالمرضى والأطباء يتشاطرون مصلحة توفير المعالجة الطبية المُثلى لأن صحة المريض ودخل الطبـــيب همـــا على المحك. ويحتاج الأطباء أيضاً إلى حماية أنفسهم من الـــدعاوى القـــضائية المـــرتبطة بسوء المعالجة والتي يمكن أن تنجم عن تـــشخيص ومعالجـــة خاطـــئين. وبالنتيجة، يميل المرضى والأطباء إلى المرادف الطبـــي للرولز رويس. ولا يُفترض بهذا الأمر أن يكون مفاجئاً لأن فـــريقاً ثالـــثاً، أي شركة التأمين، يتحمل التكاليف. في ظل تلك الظروف، من المدهش ألا تكون تكاليف العناية الصحية أعلى بكثير في الدول الصناعية.

ومن جهة أخرى، يمكن تخفيض النفقات المفرطة وسوء الاستخدام في التغطية التأمينية للحوادث والضمان الصحي. فعلى سبيل المثال، قد يحصل المرضى على تعويض تأميني على غرار أشكال أخرى من الضمان كالـــتأمين علـــى الـــسيارة مثلاً. وبالنسبة إلى الأشخاص الذين يكون مدخـــولهم في مـــستوى الكفـــاف، يتعيّن على السلطات العامة تحمّل تكلفتهم التأمينية الدنيا إضافةً إلى التعويض التأميني. وقد يطلب أحدهم من مالك سيارة ما تسديد التكلفة التأمينية الدنيا والتعويض التأميني لأنه

قد يتخلى عن سيارته إذا لزم الأمر. ولكن إذا طُلب من الفقير التخلي عـــن صـــحته، فـــإن ذلك سيكون بالتأكيد ضد المبادئ الاجتماعية والأخلاقية والدينية لدولة الألفية الثالثة.

لم تكن البطالة في العديد من الدول الصناعية، التي تعتمد أنظمة رفاه ســـخيّة، مـــشكلة رئيسة لمدة طويلة من الزمن. ولكنها أصبحت مشكلة اليوم، وستبقى على هذه الحال في المستقبل المنظور بسبب سرعة التغييرات البنـــيوية في الاقتصاد العالمي. فالتغييرات البنيوية التي أدت إلى الانتقال من المجـــتمع الزراعـــي إلى المجتمع الصناعي، ومن المجتمع الصناعي إلى المجتمع الخدماتي، لم تؤثّر في الفرد فحسب بل في قطاعات اقتصادية برمّتها أحياناً أو في مـــناطق كاملـــة. لـــذلك، تطرح التغطية التأمينية الشخصية للبطالة مـــشكلة رئيـــسة مقارنةً بالتغطية التأمينية الشخصية للحوادث والضمان الصحي. ما الذي ترغب فيه شركة التأمين الخاصة، أو تكون قادرة عليه، لمنح المزارعين في بلدان العالم الثالث تغطية تأمينية للبطالة؟

وتبقـــى الـــسياسة الاقتصادية المتّبَعة من قِبل الدولة، والتي تشجع الشركات على المنافسة في الاقتصاد المعولم لاستحداث أعمال جديدة، أفـــضل تغطية تأمينية للبطالة. في الماضي، كان هذا الأمر ممكناً فقط من خلال اعتماد سياسة اقتصادية ليبرالية وضرائب منخفضة، وبيروقراطية محدودة، والمحافظة على حكم القانون، وتثقيف الشعب. ولن يطرأ تغيير كبير على ذلك في الألفية الثالثة كما يبدو.

هل يكون في استطاعة دولة الألفية الثالثة أن توكل إلى الجماعات الـــسكانية المحلية مهمة دعم العاطلين عن العمل؟ فالجواب هو نعم في المـــبدأ إذا نظرنا إلى إمارة ليشتنشتاين بسكانها البالغ عددهم 35.000 نـــسمة. يجـــب ألا نـــسى أن ليشتنشتاين طبقت السياسة الاقتصادية الليـــبرالية طـــوال عقود من الزمن، كما ذُكر في السابق، وتتمتع اليوم

باقتصاد قوي ومتنوّع مع عدد كبير من الشركات التي تستطيع المنافسة في الأسواق العالمية من دون دعم مالي. وبالرغم من ذلك، يمكن قول الكثير تأييداً لنقل مهمة تحمّل مسؤولية العاطلين عن العمل إلى الجماعات السكانية المحلية حتى في الدول التي لم يبلغ اقتصادها بعد مستوى اقتصاد ليشتنشتاين. ومع ذلك، وقبل نقل المسؤوليات إلى هذه الجماعات، سيكون على الدولة إدخال إصلاحات على سوق العمل ونظام دعم البطالة.

وفي العديد من الدول، يكون الحد الأدنى للأجور والمساهمات في الضمان الاجتماعي مرتفعين جداً، مما يجعل من استحداث وظائف جديدة أمراً صعباً. ويتمثل الإصلاح المقترح بإعادة دمج العاطلين عن العمل في القوة العاملة بأسرع ما يمكن لأن الخبرة أظهرت أنه كلما طالت بطالة أحدهم ازدادت صعوبة عثوره على عمل.

وتتخذ التكاليف المرتفعة لدولة الرفاه طابع المشكلة أكثر فأكثر مع مرور الوقت. فمن جهة، يحاول الشبان وذوو الكفاءات تجنّب العبء الضريبي المتزايد من خلال الهجرة الجسدية أو المالية. ومن جهة أخرى، تجتذب دولة الرفاه السخية الأشخاص الراغبين في استثمار أموالهم فيها واستحقاق المنافع التي توفّرها. والتباين الواضح بين المنافع المالية المرتفعة في دولة الرفاه، والمبالغ القليلة نسبياً لإنقاذ حياة الناس في العالم الثالث، لا يؤدي إلى هجرة غير قانونية فحسب، بل يتسبب على مرّ الزمن بتوترات سياسية تزيد خطر نشوب نزاعات في مختلف أنحاء العالم.

هناك الكثير مما يتعيّن قوله لصالح دولة الألفية الثالثة التي تتخلى تدريجياً عن نظام الرفاه. يجب الانتقال أولاً بشكل تدريجي من نظام تقاعد غير مموّل إلى نظام مموَّل وسنّ أعلى للتقاعد، وإصلاح سوق العمل ثانياً، ونقل نظام الرفاه برمّته إلى الجماعة السكانية المحلية ثالثاً.

فعلى المستوى المحلي، يكون الشعور بالتضامن أقوى، فتُحدَّد المشاكل وتوضع الحلول في وقت مبكّر. ويمكن اتخاذ القرارات وتنفيذها بسرعة، واكتشاف حالات سوء الاستخدام بسهولة ومواجهتها. ويعود إلى الجماعات السكانية اتخاذ قرار بشأن مدى رغبتها في الاندماج باتحادات إقليمية للقيام بهذه المهام، ومدى رغبتها في تمويل نظام الرفاه الخاص بها. فإذا نقلت الدولة مسؤولية الاهتمام بشؤون نظام الرفاه برمّته إلى الجماعات السكانية المحلية والقطاع الخاص، يتعيّن عليها استحداث نوع من أنواع الأطر القانونية ومراقبته بهدف تجنّب سوء استخدامه. في هذا الإطار، يُفترض بالجماعات السكانية المحلية أن تكون قادرة على المنافسة ووضع حلول ابتكارية. فإمارة ليشتنشتاين بسكانها (35,000 نسمة) ليست أكبر حجماً من مدينة صغيرة، ومع ذلك، فهي تعتمد نظام رفاه فعالاً، ويموّل نظام تقاعد مموَّل الجزء الأكبر من رواتبها التقاعدية. بالطبع، يتطلب نقل نظام الرفاه من الدولة إلى المستوى المحلي إعادة تنظيم كامل للنظام الضرائبي والمالي، وهو أمر أعرض له في الفصل 5:10.

ستؤدي عولمة الاقتصاد العالمي على المدى البعيد إلى تناغم أسعار السلع والخدمات. والمستفيد الرئيس من هذه المنافسة العالمية هو المستهلك عادةً، ويُعتبر هذا الأمر فرصة ملائمة على الصعيد الاجتماعي. لقد أدت المنافسة حتى الآن إلى أسعار أكثر انخفاضاً، وجودة أعلى، ومزيد من الخيارات، في الميادين كافة تقريباً. وخير مثال على ذلك، صناعة السيارات التي تعتمد أسعار السوق العالمية إلى حدٍّ كبير. ومنذ افتتاح أسواق أوروبا الشرقية والهند، انخفضت أسعار السيارات وازدادت جودتها واتسع هامش الخيارات. ويمكن ذكر أمثلة مشابهة في قطاع الخدمات كصناعة وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية أو الخدمات المالية.

فأسعار السوق العالمية للسلع والخدمات تعني أنه يجب على التكاليف أن تتكيف على امتداد فترة طويلة من الزمن للتمكن من المحافظة على المؤسسات المحلية، وبالتالي على الوظائف المحلية. لذلك، يجب على أسعار السوق العالمية للسلع والخدمات أن تؤدي إلى أسعار السوق العالمية للتكاليف، بما في ذلك تكاليف اليد العاملة. ومن وجهة نظر بشرية، يمكن فهم تأثر أرباب العمل والموظَّفين بهذا التطور ومحاولة إيقافه من خلال حماية الصناعات المحلية، ولكن هذه السياسة ترجئ المشكلة الاجتماعية وتزيد من تفاقمها ليس إلا.

وغالباً ما اعتُبر عالم الاقتصاد الهندي جاديش باغواتي مرشحاً محتملاً لنيل جائزة نوبل للسلام في علم الاقتصاد. لقد درس تأثيرات العولمة على الفقر في الهند والصين، وبلغ الاستنتاج القائل إن العولمة الاقتصادية عنصر هام للحد من الفقر هناك. وقسّم منتقديه إلى فئتين، واقعيين وإيديولوجيين. فالواقعيون هم أولئك الذين يحصلون على الفوائد الاقتصادية لأنفسهم، وعلى حساب المستهلك، من خلال حماية الصناعات المحلية. وكما ذُكر من قبل، قد يشمل الواقعيون أربابَ العمل والموظفين. ويعتبر الإيديولوجيون، ولا سيما في الدول الصناعية، أن العولمة الاقتصادية هي سبب كل المشاكل تقريباً في العالم الثالث، بدءاً بالفقر وانتهاءً بالضرر البيئي. لقد شكل الواقعيون والإيديولوجيون تحالفاً عالمياً ضد العولمة الاقتصادية، في حين يمكن اعتبار الإيديولوجيين أدوات مفيدة للواقعيين الذين يثرون على حساب الفائدة المشتركة. وهكذا، فإن الحركة ضد العولمة الاقتصادية جائرة إلى حدٍّ كبير. هي تزيد الفقر في العالم الثالث من دون حماية الوظائف في الدول الصناعية على المدى البعيد.

لقد فُقدت الوظائف بالتأكيد في الدول الصناعية في العقود القليلة الماضية بسبب العولمة، ولكن عدداً أكبر من الوظائف فُقد في الفترة

الـــزمنية نفسها بسبب المكننة في القطاعات التقليدية الثلاثة للاقتصاد: الـــزراعة والحِـــراجة؛ التـــصنيع، البـــناء، والتعدين؛ التجارة، النقل، والـــصناعات الخدماتية. ولا يمكن حل المشاكل الاجتماعية التي تُنسب إلى العـــولمة والمكنـــنة من خلال حماية الصناعات المحلية وتدمير الآلات وأجهزة الكمبيوتر لأن هذه السياسة تعيدنا إلى *عصر حجري اقتصادي* حـــيث تتحول دولة لا واردات لها وصادرات، ومفصولة عن الاقتصاد العالمـــي المعـــولم، إلى *محمّية للصناعات المحلية*. وقد يمكن التخلص من الـــبطالة لمـــدة قصيرة من الزمن لأنه لن تكون هناك آلات، أو أجهزة كمبيوتر، أو سيارات، ولكن أول إخفاق في المحصول الزراعي سيؤدي إلى مجاعة. بالإضافة إلى ذلك، ينخفض الإنتاج الزراعي إلى حدٍّ كبير في *محمّية الصناعات المحلية* الخاصة بأعداء العولمة لأن الزراعة العصرية تعتمد على الواردات بقدر ما تعتمد على الصناعة.

إن أفـــضل ضمانة لمكافحة البطالة هي استحداث وظائف جديدة في شركات يمكنها المنافسة في اقتصاد عالمي معولم، وقيام النظام التربوي بلعب دور مركزي كما هو مشروح في الفصل التالي.



3:10

النظام التعليمي

في بداية القرن التاسع عشر، وقبل وقت طويل من اعتماد دولة الرفاه، اعتمد عدد من الدول الأوروبية، بما فيها ليشتنشتاين، الحضور الإلزامي لكل الأطفال إلى المدارس بموجب القانون. فبنت الدولة والجماعات السكانية المحلية في بادئ الأمر مدارس ابتدائية، ومن ثم مدارس ثانوية، والجامعات أخيراً. وفي القرنين التاسع عشر والعشرين، اضطلعت سلطات الدولة تدريجياً بشؤون النظام التربوي كافة. ودُمجت المدارس التابعة للكنائس والمدارس الخاصة، التي كانت لا تزال موجودة وغير مؤمَّمة، في النظام المدرسي التابع للدولة. وإذا أخذنا بالاعتبار أنه لا يمكن لأشخاص أميّين إدارة شؤون الاقتصاد الحديث أو الدولة الحديثة، يجب على سلطات الدولة أن تعنى بشأن تعليم شعبها. ففي عالمنا المعاصر، يُعتبر الأمّي ذا إعاقة كبيرة، ويستحيل على هذا الشخص العثور على وظيفة ذات أجر جيد.

بالرغم من ذلك، يمكن التساؤل حول ما إذا كان يُفترض أن تكون إدارة النظام التربوي من مسؤوليات دولة المستقبل. فعلى غرار نظام الرفاه، هناك أسباب وجيهة لخصخصة النظام بأكمله أو تفويض الجماعات السكانية المحلية بإدارة شؤونه. وتبقى للدولة مهمة وضع إطار قانوني للنظام التربوي، ومراقبته. ومن جهة أخرى، تكون إدارة وملكية النظام التربوي من روضة الأطفال حتى الجامعة من واجب المؤسسات

الخاصة، والجماعات السكانية المحلية، واتحادات الجماعات السكانية المحلية، أو مشروعاً مشتركاً بين مؤسسات خاصة وجماعات سكانية محلية مستقلة. وما دامت الدولة تموّل النظام التربوي، يُفترض القيام بذلك من خلال نظام القسائم الذي يستفيد منه الأطفال وأهاليهم. فهو لن يكون نظاماً شعبياً جداً على الصعيد السياسي، ولكنه يمنح الأطفال فرصاً متساوية سواءً أكانوا من عائلات فقيرة أم غنية.

والفلسفة الكامنة وراء اعتماد نظام تربوي تموّله القسائم تتمثل بتمويل السلطات العامة اليوم، سواءً أكانت حكومة مركزية أم محلية، النظام التربوي بدءاً من روضة الأطفال وصولاً إلى الجامعة من خلال دعم مالي مباشر. إنه نظام غير كافٍ وجائر في غالب الأحيان إذ يتعيّن على العائلات المقيمة في مناطق حيث المدارس فقيرة قبول واقع أن أطفالهم سيتلقون تعليماً سيّئاً ما لم تتمكن العائلة من تحمّل التكلفة المرتفعة للمدرسة الخاصة. إنه أمر جائر جداً ولكنه منسجم مع الإيديولوجية القومية والاشتراكية التي تدعم أنواع مؤسسات الدولة كافة من خلال أموال دافعي الضرائب، وتمتنع عن دعم المؤسسات الخاصة.

وبدلاً من استخدام أموال دافعي الضرائب لتمويل النظام التربوي، من الأفضل تقديم المعونات المالية إلى الأهالي أو الطلاب ليتمكنوا بأنفسهم من اختيار المدرسة التي يعتبرونها الأفضل برأيهم، فتحقق المدارس ذات الإدارة الجيدة والقادرة على الإيفاء بتوقعات الأهالي والطلاب النجاح. ويكون على المدارس الأخرى التكيّف وإلا زالت من السوق. وبهدف تجنّب سوء استخدام الأهالي والمدارس المعونات المالية، لا يُفترض دفع هذه المعونات نقداً بل على صورة قسائم تقوم المدارس التي تتّبع الحد الأدنى من المعايير باستيفائها. ولا يُفترض السماح للأهالي بقبض قيمة القسائم إلا إذا تعهّدوا للدولة بتعليم أطفالهم بأنفسهم أو

مـــن خـــلال مدرِّسين خصوصيين. ويحرّر عدد من الدول الأطفال من الحضور الإلزامي إلى المدرسة إذا ثبت أهم يتلقون تعليماً مساوياً للتعليم الذي توفّره المدرسة الرسمية.

تميل المدارس، على غرار مؤسسات أخرى تديرها السلطات العامة وتملكهـــا، إلى أن تصبح بيروقراطية وغير فعالة عاجلاً أم آجلاً. ويكون الـــسياسيون متـــرددين في إقالة مدراء أو مدرّسين عاجزين عن القيام بمـــسؤولياهم. وفي عـــدة حالات، تكون الإقالة من الخدمة أمراً شديد الصعوبة، وغير ممكن في عدد من الدول إلا بعد إجراءات قضائية عامة طويلة. وتشكل نقابات المدرّسين ذات التأثير السياسي عقبة إضافية أمام نظـــام مدرسي فعال. فبرأي هؤلاء، إن رفاه المدرّس أكثر أهمية بالطبع مـــن رفـــاه التلامذة وتقدّمهم. وفي العادة، تنظّم هذه النقابات القوية المقاومةَ السياسية لأنظمة القسائم، وتدعمها.

وإن رغـــبة عدد متزايد من الأهالي والطلاب في دفع مبالغ كبيرة من المال للدراسة في مدارس وجامعات خاصة يُظهر أن النظام التربوي العـــام لا يلبّـــي تـــوقعاهم في عدة حالات. ومع ذلك، وبالرغم من تـــضحياهم المالـــية، فإن الدولة تحملهم على دفع ضرائب لدعم نظام مدرسي غير فعال لا يريدون استخدامه. وحتى بعد اعتماد نظام قسائم عـــام، يتطلب الأمر بعض الوقت ليتمكن الأهالي والطلاب من اختيار المـــدارس والجامعات بحرية تامة، وذلك لأن اعتماد نظام تربوي شامل على أسس خاصة بحتة يتطلب عدة سنوات.

ويُفتـــرض بدولة المستقبل مواصلة لعب دور هام في نظام القسائم يـــدعم العدالة الاجتماعية في المجتمع ولا يعيقها بخلاف النظام التربوي المعتمد في الوقت الحاضر. وسيكون على الإطار القانوني الذي وضعته الدولـــة بموجب قانون أو مرسوم أن يوضح عدداً من الأسئلة المطروحة

حـــول القيمة الدنيا للقسيمة، مثلاً، والمدة الممنوحة للأهالي للاستفادة منها، والمعايير الدنيا التي يُفترض بالمدارس التقيّد بها.

ويُفتـــرض منح الجماعات السكانية المحلية حرية اتخاذ قرار بأنفسهم حـــيال مـــا إذا كانـــوا يريدون استخدام مداخيلهم الضريبية لجعل النظام التربوي أكثر سخاءً ورفع قيمة القسائم، أو استخدامها لنظام الرفاه الخاص بهـــم أو لتعزيز المستوى الثقافي، أو في بعض الميادين الأخرى. وقد تفضّل بعـــض الجماعات السكانية المحلية تخفيض ضرائبها لأنها تريد المحافظة على الوظائـــف واستحداث وظائف جديدة. تلك هي كل القرارات التي تؤثّر بشكل مباشر في حياة المواطنين، ولذلك، يُفترض إطلاع المواطن عليها عن كـــثب والتعاطـــي معها بطريقة ديموقراطية مباشرة على مستوى الجماعة السكانية، وليس من خلال ديموقراطية مقيِّدة وغير مباشرة.

لقـــد دأب سكان إمارة ليشتنشتاين بعددهم القليل على اتخاذ تلك القـــرارات مـــنذ مدة طويلة على مستوى الدولة والمستوى المحلي، سواءً أكـــان بطـــريقة مباشرة عبر اقتراع شعبـــي، أو بطريقة غير مباشرة من خـــلال ممثلـــيهم في البرلمان المركزي والبرلمانات المحلية التابعة لجماعاتهم الـــسكانية المحلية الإحدى عشرة. هل شعب ليشتنشتاين أكثر ذكاءً من شـــعوب دول أخرى؟ فبقدر افتخاري بشعب ليشتنشتاين، أنا مقتنع أن شـــعوباً أخـــرى تتمـــتع بمستوى الذكاء نفسه الذي نتمتع به. وأولئك السياسيون الذين تنتابهم شكوك حول عجز شعوبهم عن ممارسة ديموقراطية مباشرة وحكم ذاتي محلّي مدعوّون بشكل ودّي إلى إجراء دراسة علمية لمعـــرفة ما إذا كانت شعوبهم أقل ذكاءً من شعب ليشتنشتاين. وإذا كان الأمـــر كذلك، فلا سبب يدعو دولة دستورية ديموقراطية إلى إنكار حق شعبها في اتخاذ قرار بشأن كيفية استخدام أموال الضرائب الخاصة به في ميادين تؤثّر فيه وفي عائلاته بشكل مباشر.

4:10

النقل

هل يُفترض بالنقل أن يكون من واجبات الدولة؟ لقد سلّم قوميّو القرن الماضي، مع بعض الاستثناءات القليلة، بحاجة الدولة إلى طرقات عامة وطنية، وقنوات مائية وطنية، وسكك حديد وطنية، وخطوط جوية وطنية، وصناعة سيارات محلية، وصناعة طائرات محلية، وهكذا دواليك. وبدّدت سياسة النقل الوطني مئات البلايين من أموال دافعي الضرائب في مختلف أنحاء العالم، وهي مستمرة في تبديدها حتى اليوم. ولم تكن دول صغيرة جداً مثل ليشتنشتاين قادرة أبداً، ولحسن الحظ، على تحمّل تكلفة هذه البنيات التحتية المبدِّدة والمكلّفة على حساب دافعي الضرائب، باستثناء إنشاء الطرقات.

وقد يكون تخيّل ما قد يبدو عليه العالم اليوم اختباراً فكرياً مشوِّقاً لو لم تتدخل الدول بقوة، في أوروبا وكل مكان من العالم، في شؤون النقل في القرنين الأخيرين. لقد حدث تبدل جوهري منذ 200 عام تقريباً مع تطوير سكك الحديد. وشهد القرن التاسع عشر تأسيس عدد من الشركات الخاصة لإنشاء شبكات سكك الحديد تعود بمردود مالي كبير. لقد أدرك السياسيون أهمية هذه الشبكات وشاركوا في العملية واضعين نُصب أعينهم بالطبع مصالح الأمّة. وأشرفت الحكومات بالكامل على شركات سكك الحديد ووضعت أنظمة مُفرطة لها لدرجة

أنها لم تعد قادرة على منافسة صناعة السيارات التي انبثقت في بداية القرن العشرين. بالإضافة إلى ذلك، كان يتعيّن على شركات سكك الحديد تمويل بناء الشبكات وصيانتها، في حين كانت شبكات الطرقات تُبنى وتُصان بأموال دافعي الضرائب. هو مثال واحد فقط من أمثلة عدة لكيفية قيام السياسيين بتشويه المنافسة من خلال الأنظمة وأموال دافعي الضرائب من دون التفكير في العواقب على المدى البعيد.

ولو لم تتدخل الدولة لحققت شركات سكك الحديد بشبكاتها تقدّماً سريعاً بدلاً من المرور بمرحلة من الركود التقني لقُرابة مائة عام تقريباً عندما كانت السيارات والطائرات تشهد تطوراً سريعاً. ولولا التدخل، لاعتمد النقل على الأرجح على سكك الحديد أكثر من أي شيء آخر، ولكان أمراً موافقاً للناس والبيئة أكثر من نظام النقل الحالي. وبالنتيجة، غُمر العالم بشبكة كثيفة من الطرقات يسير عليها دفق من السيارات التي لا تتسبب بوفاة أشخاص أو إصابتهم بجروح فحسب، بل بتلوّث البيئة أيضاً بأبخرة العادمات والضجيج.

والنقل هو أحد العوامل المؤثّرة في مكان إقامة الناس. فمن شأن نظام نقل يعتمد على سكك حديد متطورة وليس على نظام طرقات أن يشجع على قيام نماذج مختلفة من المناطق السكنية التي قد تكون مؤلّفة من مدن صغيرة وكبيرة مرتبطة بقطارات سريعة، وقد لا يؤدي هذا إلى حلول السيارات الكهربائية مكان السيارات العاملة بالغاز أو المازوت بل تلبية المتطلبات داخل المدن ليتم التنقل بالسيارات الكهربائية لمسافات قصيرة وبسرعات منخفضة. وتتطلب شبكة سكك حديد تسيّر قطارات فائقة السرعة مساحة أقل من المساحات التي تتطلبها الطرقات، كما أنها تنقل أعداداً كبيرة من الركاب بسرعة أكبر. ويمكن تسيير سكك الحديد على الكهرباء وتجنّب التلوّث الذي تُحدثه أبخرة

العادمات، والتحكم بالضجيج بسهولة أكبر وبتكلفة أقل مقارنةً بالطرقات العامة. ويمكن استبدال القطارات فائقة السرعة بالسفر جوّاً لقطع مسافات متوسطة، مما يخفّض تلوّث الهواء والضجيج بالقرب من المطارات اليوم، ويُعتبر هذا التلوث مشكلة للناس والبيئة على حدٍّ سواء.

لقد ساهمت شبكة الطرقات الكثيفة المموَّلة من قِبل دافعي الضرائب في المحافظة على نموذج المنطقة السكنية المؤلّف من قرى صغيرة يحمل بعضها طابع العصر الزراعي وبعضها الآخر طابع عصرنا الحالي. ويتطلب هذا النموذج تكلفة باهظة لإنشاء البنى التحتية كالنقل، والتربية، وأنظمة العناية الصحية، والكهرباء، والماء، والاتصالات. وباتت خيارات العمل محدودة للناس في الريف مما يؤدي إلى ممارسة ضغط سياسي كبير للمحافظة على الوظائف في الميدان الزراعي وتحميل دافعي الضرائب والمستهلكين عبء التكاليف المرتفعة. ووفقاً لتقارير متنوعة، من المتوقع أن تكلّف هذه السياسة الزراعية المعتمدة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية دافعي الضرائب والمستهلكين قُرابة بليون دولار في اليوم.

وإضافةً إلى هذه التكاليف، يتسبب تدخل الدولة في الزراعة بظروف إضافية غير مؤاتية للمستهلكين ودافعي الضرائب. فالأسعار المرتفعة والمعونات المالية تسمح بزراعة مُفرطة، لا سيما في مناطق غير ملائمة لتربية المواشي، وهو عبء ثقيل على البيئة: لقد قُوِّمت الأنهر، وجُففت المستنقعات، وتحولت البراري إلى أراضٍ صالحة للزراعة بهدف زيادة الإنتاج الزراعي. والنتيجة، إنتاج زراعي مُفرط يتعيّن على الدولة إغراق السوق العالمية به بأسعار مدعومة، أو إتلافه، وفي الحالتين يقع على عاتق دافعي الضرائب عبء تسديد الفاتورة.

و لم يبدأ تحوّل في التفكير إلا الآن. فأنصار البيئة ينتقدون الزراعة المُفرطة، ولا سيما في أوروبا. وتصبح بلدان العالم الثالث مدركة لواقع أن المنتجات الزراعية الرخيصة القادمة من البلدان الصناعية، والتي توزَّع مجاناً في بعض الأحيان، تدمّر الزراعة المحلية. فالمزارعون في العالم الثالث لا يستطيعون منافسة الزراعة المدعومة في العالم المتطور، سواءً أكانت في السوق العالمية أو في السوق المحلية، مما يزيد من حدة فقرهم. ويصعب تقدير الضرر اللاحق بالعالم الثالث جرّاء هذه السياسة الزراعية، وقد يكون بحجم التكاليف التي تقع على كاهل المستهلكين ودافعي الضرائب في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المذكورة أعلاه.

فالحل الأكثر اعتماداً على المنطق سيكون بلا شك تجارة عالمية حرة على صعيد المنتجات الزراعية، كما هي الحال بالنسبة إلى معظم المنتجات الصناعية. فهذا الحل يستفيد منه دافعو الضرائب، والمستهلكون، والبيئة في الدول الصناعية، إضافةً إلى المزارعين في الدول النامية والاقتصاد العالمي ككل. في المقابل، يجد المزارعون في الدول الصناعية أنفسهم في ظروف غير ملائمة في بادئ الأمر. ولكننا تخطينا الانخفاض الحاد للمزارعين في العالم الصناعي، ولا تزال هناك نسبة ضئيلة من السكان الذين لا يزالون يعيشون من الزراعة بالرغم من المعونات المالية الضخمة. وستنخفض هذه النسبة أكثر فأكثر في السنوات القليلة القادمة، سواءً أكان هناك دعم مالي أم لا، لأن المزارعين باتوا مسنّين ولا وجود لمن يخلفهم في العديد من المزارع للاضطلاع بعمل العائلة.

وفتح الأسواق في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أمام المنتجات الزراعية القادمة من العالم الثالث، واعتماد اقتصاد السوق على

الصعيد العالمي للمنتجات الزراعية، قد يواجهان مقاومة سياسية كبيرة. وسيكون توفير بعض المعونة في المرحلة الانتقالية أمراً ضرورياً لأولئك المزارعين في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الذين لا يمكنهم الصمود في السوق العالمية. وقد يجادل بعض الأشخاص قائلين إنه من غير المنصف تفضيل الزراعة على مهن أخرى بطلت مزاولتها في السنوات المائة الأخيرة. فصانعو الأحذية، والخياطون، والحدادون، وصانعو مركبات الخيول، فقدوا مهنهم، مع بعض الاستثناءات القليلة، من دون تكبيد المستهلكين ودافعي الضرائب عدة بلايين من الدولارات في العام. وبالرغم من ذلك، إن إعادة تدريب المزارعين أو إحالتهم المبكّرة إلى التقاعد تكون تكلفتها أقل من المحافظة على النظام الحالي الذي يتسبب بتكاليف باهظة على الصعيد العالمي.

لسوء الحظ، كثيراً ما ترتكز السياسة على المشاعر أكثر منها على الذكاء. ولا تزال البشرية تبدو كما لو أنها تعيش في العصر الزراعي، ولم تظهر تبدلات طفيفة ملحوظة إلا في الوقت الحاضر. وقد يطرح فقدان المظهر الذي يغلب عليه طابع العصر الزراعي مشكلة حتى لسكان المدن الذين لا يعرفون المزرعة بحقولها، ومروجها، وأبقارها، إلا من خلال الكتب المصوَّرة والتلفزيون. وبالنسبة إلى الجماعات السكانية الراغبة في المحافظة على مظهرها الزراعي لأسباب سياحية أو لأي سبب آخر، سيكون من الأرخص لها استخدام مزارعين لتنسيق الحدائق. عندها، يبقى في الإمكان زيارة منزل المزرعة من خلال الكتب المصوَّرة والأفلام السينمائية العاطفية. ويمكن تحويل أراض زراعية أخرى إلى مروج مشجرة.

وستستمر زراعة الأرض الزراعية في الدول الصناعية التي تستطيع المنافسة على الصعيد العالمي، وتتطور الزراعة المكثّفة أكثر فأكثر لتزويد

المستهلك بالمنتجات التي يريدها كافة. وإذا أراد المستهلك منتجات مزروعة من دون أسمدة اصطناعية أو أي مواد كيميائية أخرى، تقوم الزراعة الحديثة بتوفيرها. ويمكن للزراعة الاستمرار في الدول الصناعية من دون تدخّل الدولة ما دام في إمكانها تزويد المستهلك بالمنتجات التي يريدها.

قد يُعطي هذا النقاش الدائر حول السياسة الزراعية في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية انطباعاً يجسّد السياسة الحالية الفاشلة على أنها ليست سوى نتيجة لسياسة النقل الماضية غير الحكيمة التي فضلت السيارة على سكك الحديد. ومن جهة أخرى، قد يكون العكس صحيحاً، لقد أنتج تفكيرنا المتأثر بالعصر الزراعي سياسة نقل خاصة بمجتمع زراعي وليس بالمجتمع الصناعي والخدماتي الحالي. وبالإضافة إلى ذلك، تمتعت الطرقات بأهمية كبيرة منذ الأزمنة القديمة من وجهة نظر عسكرية. وسيكون على الدولة في الألفية الثالثة إيجاد حل للمشكلة ليس على صعيد كيفية إيقاف العمل بسياسة زراعية فارغة تكبّد المستهلك ودافعي الضرائب بلايين الدولارات فحسب، بل أيضاً على صعيد كيفية التراجع عن سياسة نقل تكلّف البلايين، وتُثقل البيئة بالضجيج والهواء الملوَّث، وتتطلب أراضي واسعة، وتشجع التمدد المديني.

لحسن الحظ، قد تقدّم التكنولوجيا العصرية حلولاً. فالرسوم التي تجبى إلكترونياً لا يمكن استخدامها على الطرقات العامة فحسب بل على الطرقات العادية أيضاً. ويمكن خصخصة نظام الطرقات بأكمله وإلقاء عبء التكاليف المباشرة وغير المباشرة على عاتق السائقين مباشرةً الذين يستخدمون هذه الطرقات في المقام الأول. ويمكن فرض رسم إضافي على الطرقات حيث يطرح التلوّث الضجيجي مشكلة بصفة

خاصة، والتعويض على مالكي العقارات الأكثر تأثراً بالضجيج. ويمكن لنظام سكك حديد مخصخص أن ينافس مجدداً نظام طرقات مخصخصاً يتعيّن عليه تحمّل تكاليف مباشرة وغير مباشرة. ويمكن لأنظمة النقل ونماذج المناطق السكنية التطور بالتدريج بالاتجاه الذي كانت لتتخذه لو لم تتدخل الدولة بشكل كثيف في السنوات المائة أو المائتين الماضية.

وستوفر المدن الصغيرة التي يمكن للناس عبورها بسهولة على الأقدام، وتقع في محيط حدائقي، نوعية حياة أفضل. وتكون تكاليف البنى التحتية أكثر انخفاضاً من تكاليف المدن الكبيرة الحالية ونماذج المناطق السكنية الزراعية التي تغطي أراضي شاسعة مع كثافة سكانية منخفضة. فإذا رُبطت تلك المدن الصغيرة بواسطة قطارات فائقة السرعة، يمكن حينذاك استحداث شبكة من المدن الصغيرة توفّر لقاطنيها مجموعة واسعة من الفرص الوظيفية والتربوية والثقافية والرياضية كما هي الحال في مدينة كبيرة، ولكن بتكاليف أكثر انخفاضاً ونوعية حياة أفضل.



5:10

الاعتمادات المالية العامة

إن مـــسألة كيفية قيام دولة المستقبل بتمويل ذاتها هي ذات أهمية كبيرة. ويتعيّن إعادة النظر في الاعتمادات المالية للدولة بشكل أساسي إذا كانت واجبات الدولة مقتصرة في الدرجة الأولى على المحافظة على القانـــون والنظام، وتسيير سياستها الخارجية، وتمويل القطاع التربوي. وسيكون على الدولة نقل الجزء الأكبر من مداخيلها الضريبية والسيادية إلى الجماعـــات الـــسكانية المحلية إذا كان يتعيّن على هذه الجماعات الاضـــطلاع بمهام إضافية. هناك الكثير مما يتعيّن قوله حول التخلي عن الـــضرائب غـــير المباشـــرة للدولة، كضريبة القيمة المُضافة أو ضريبة المبـــيعات، ومـــنح الجماعات السكانية المحلية سلطة تحصيل الضرائب المباشرة، كضريبة العقارات، أو ضريبة الشركات، أو الضرائب الفردية.

وتُعتـــبر الدولة الدستورية بسياستها الخارجية الخاصة منطقة اقتصادية منفـــصلة حتى وإن كانت مُدمجة بالكامل في الاقتصاد العالمي من خلال عـــضويتها في مـــنظمة التجارة العالمية، وفي الاقتصاد الأوروبـــي من خـــلال عضويتها في الاتحاد الأوروبـــي. ويجب على الدولة، أو منظمة كالاتحـــاد الأوروبـــي حصلت على سلطتها من الدول الأعضاء، جمع الرســـوم الجمـــركية. ولن يكون منح هذا النوع من السلطة للجماعة المحلية السكانية ذا معنى. فالدولة لا تزال قادرة على جمع الضرائب غير

المباشرة على السلع والخدمات، كضريبة القيمة المضافة وضريبة المبيعات، بفعالية أكبر لأنها إن لم تقم بذلك، فقد تحدث تشويهات في المنافسة تُلحق ضرراً بالاقتصاد ككل. في هذه الحالة، لا يتم تصنيع السلع والخدمات وبيعها في أفضل موقع للإنتاج أو حيث يكون المستهلك موجوداً، بل حيث تكون الضرائب أكثر انخفاضاً.

في الولايات المتحدة، تتولى حكومات الولايات الفدرالية والجماعات السكانية المحلية مهمة مراقبة الضرائب غير المباشرة المدعوة *ضرائب المبيعات*. فهذا الأمر يجعل فرض الضرائب على عدة منتجات وخدمات أكثر صعوبة. فعلى سبيل المثال، تُفرض ضريبة مرتفعة على بيع الكحول، كما أن بيعها مقيّد في شرق تكساس بالرغم من عدم وجود ضريبة على المبيعات في هذه الولاية. فتكساس الشرقية تقع على حدود أركنساس التي تفرض ضرائب مبيعات مرتفعة وتُعفي الكحول من ضريبة معينة. لقد قمت برحلة عمل منذ عدة سنوات إلى مدينة تكساركانا التي تقع عند ملتقى الحدود بين تكساس وأركنساس. وتشكل الطريق الرئيسة لتكساركانا الحدود بين الولايتين، وكان من السهل رؤية عواقب السياسة الضريبية. فقد كانت صالات عرض تجار السيارات كافة قائمة على جانب الطريق لناحية تكساس، في حين كانت كل المطاعم، والحانات، والمتاجر التي تبيع الكحول قائمة على جانب الطريق المقابلة لناحية اركنساس. فيقطع الزبائن القادمون من خارج مدينة تكساركانا مسافة طويلة لشراء سياراتهم أو لشرب الكحول هناك. كانت تشويهات السوق جليّة.

ومقارنةً بالضرائب المباشرة، من الأسهل جمع ضرائب غير مباشرة في إطار سلطة قضائية لأن العمل مُمَكنَنٌ بمجمله ولا تحتاج الدولة إلا إلى بيروقراطية صغيرة فقط لهذه المهمة. ووجود إدارة مركزية لجمع

الضرائب غير المباشرة هو الحل العملي أكثر من سواه، حتى وإن بقيت هذه السلطة بيد الجماعات السكانية. لهذا السبب، يُفترض بقاء سلطة جمع الضرائب غير المباشرة بيد الدولة، وسلطة جمع الضرائب المباشرة بيد الجماعات السكانية المحلية.

وظهر عدد من المنشورات التي تتناول رسم الضرائب غير المباشرة كضريبة القيمة المضافة. والرسم الموحَّد للضريبة يبدو أكثر أهمية من الرسم الحالي. وبالرغم من ذلك، يحب السياسيون فرض رسوم ضريبية متفاوتة، مبرّرين ذلك أنه أكثر إنصافاً على الصعيد الاجتماعي. ويُفرض الرسم الضريبي الأكثر ارتفاعاً على الكماليات، كما ارتأى السياسيون، في حين تُفرض رسوم ضريبية أكثر انخفاضاً على سلع وخدمات أخرى يكون بعضها مُعفىً من الضريبة غير المباشرة. ويحوّل هذا الأمر النظام الضريبي غير المباشر البسيط إلى نظام أكثر تعقيداً يكون بحاجة إلى مزيد من الموظفين الرسميين. بالطبع، يمنح هذا الأمر السياسيين فرصة توظيف أصدقائهم وزملائهم في الحزب، كما يمنح السياسيين والأحزاب إمكانات غير محدودة *لشراء أصوات الناخبين* بأفضليات ضريبية وليس بواسطة أموال دافعي الضرائب. ويزداد تأثير الدولة في الاقتصاد إضافةً إلى تأثير السياسيين فيه لأن في استطاعة السياسي الآن وضع هذا المنتج أو تلك الخدمة ضمن هذه الفئة الضريبية أو تلك.

فعلاقة الرسوم الضريبية غير المباشرة المتفاوتة بالعدالة الاجتماعية هي كعلاقة الشرير بالعدالة. فاستفادة الأثرياء أكبر من الرسوم الضريبية المنخفضة المفروضة على بعض المنتجات والخدمات لأنهم يستهلكون أكثر من الفقراء. ويستهلك الفقراء أيضاً من حين إلى آخر منتجات أو خدمات يعتبرها السياسيون من الكماليات لأسباب لا

يعرفها أحد سواهم. والسياسة الاجتماعية التي تمارَس من خلال فرض رسوم ضريبية متغيّرة غير مباشرة تكلّف الدولة ودافعي الضرائب مبالغ كبيرة من المال. فتقديم المساعدة المباشرة إلى الناس هو أكثر فعالية.

وإذا بقيت سلطة جمع الضرائب المباشرة بيد الجماعات السكانية المحلية، وسلطة جمع الضرائب غير المباشرة بيد الدولة، تكون هناك أسباب اجتماعية وسياسية واقتصادية وجيهة لا لوضع رسم ضريبي موحَّد فحسب، بل لوضع رسم ضريبي أكثر ارتفاعاً أيضاً. عندئذٍ، تكون الضرائب غير المباشرة الوسيلة الوحيدة لإعادة توزيع الدخل بشكل محدود بين المناطق الأكثر ثراء والمناطق الأكثر فقراً في الدولة.

وتحتاج الدولة التي يقتصر اهتمامها في المقام الأول على شؤون السياسة الخارجية والمحافظة على حكم القانون إلى مدخول ضريبي أقل. فبواسطة مداخيل ضريبية غير مباشرة أكثر ارتفاعاً، يُفترض بالدولة تحقيق فائض وافر يُقتطع جزء منه لخدمة الدَّين الوطني وإعادة تسديده طوال فترة من الزمن. ويُفترض بالدولة أيضاً بيع كل ممتلكاتها التي لم تعد بحاجة إليها للقيام بمهامها الرئيسة، وذلك بهدف تسديد الدَّين الوطني في أسرع وقت ممكن. وقد يصبّ الدخل الناجم عن بيع ممتلكات الدولة في صناديق التقاعد لتغيير نظام رواتب التقاعد في أسرع وقت ممكن وجعله نظاماً مموَّلاً كما ذُكر في الفصل 2:10. فمن شأن ذلك أن يسهّل تحوّل نظام التقاعد. وبالرغم من ذلك، يُفترض بالهدف الرئيس أن يكون تحرير الدولة من ديونها كي يكون في الإمكان توزيع الفائض الناجم عن الضرائب غير المباشرة بالكامل على الجماعات السكانية المحلية وفقاً لعدد سكان كل منها. ويُفترض بهذه المخصصات المالية الفائضة عن الضرائب غير المباشرة أن تمنح الجماعات المحلية

إمكانية تغطية جزء من التزاماتها المالية على الأقل. على أن تغطي الضرائب المباشرة أو أي مدخول آخر بقية الالتزامات.

سيكون لتوزيع السلطة الضريبية فائدة رئيسة أخرى وهي تمتع الجماعات السكانية المحلية وسكان الدولة كافة بحق مكتسب للاقتصاد وليس لزيادة ديونهم. عندها فقط تستفيد الجماعات السكانية المحلية وسكانها من فائض الضرائب غير المباشرة. فللشعب قدرة على مراقبة كيفية استخدام أموال دافعي الضرائب على المستوى المحلي، ولا سيما في إطار ديموقراطية مباشرة، أكبر من قدرته على المستوى الوطني.

وفي إمكان هذا التوزيع للسلطة الضريبية الحدّ من الميل باتجاه التعزيز المستمر للسلطة المركزية على حساب الجماعات السكانية المحلية والمناطق، وهو أمر يمكننا مصادفته مراراً وتكراراً في التاريخ البشري. فحالما تحاول الدولة بسط نفوذها السياسي من خلال الاضطلاع بمهام إضافية، ينخفض دخل الجماعات السكانية المحلية وسكانها.

ولمنع الدولة من تمويل نشاطاتها بواسطة الأموال المقترَضة، من الأهمية بمكان إضافة مادة إلى الدستور تجعل من الصعب جداً على الدولة التصرف بأي قروض. ولا يُفترض بدولة المستقبل أيضاً تقديم أي ضمانات إلى الجماعات السكانية المحلية أو اتحادات الجماعات. وإذا كانت هناك إمكانية لتعرّض مجموعة سكانية للإفلاس وتعرّض وجودها للخطر، يمكن عندئذ لغالبية كبيرة من الناخبين تأييد سياسة مالية متواصلة بعيدة المدى على مستوى الجماعة السكانية. ويفرض خطر الإفلاس أيضاً على الدائنين اتّباع سياسة إقراض حذرة ومسؤولة مع الجماعات السكانية. وحتى الآن، باعت شركات ومصارف في عدد من الدول مشاريع وقروضاً باهظة الثمن لمستشارين محترمين ولكن لا يتمتعون بالخبرة، علماً منهم أنه سيكون على الدولة الدفع في نهاية المطاف.

بهـــذه الطريقة فقط تصبح الدولة شركة خدمات متينة ذات إدارة جيدة تعمل لمصلحة الشعب. وما أنجزته إمارة ليشتنشتاين - كانت في الأســـاس دولـــة شديدة الفقر لا تملك أي موارد طبيعية والآن هي بلا ديون مترتبة عليها - يُفترض به أنه يكون ممكناً أيضاً لدول نامية أخرى من خلال اتّباع سياسة مالية سليمة.

فدولـــة بـــلا ديون، من مهامها الأساسية إدارة شؤون سياستها الخارجية، والمحافظة على حكم القانون، تصبح دولة شفافة يمكن تمويلها بنـــسبة مئوية ضئيلة من الناتج المحلي الإجمالي، ويذهب فائض مداخيل الضرائب غير المباشرة إلى صالح الجماعات السكانية المحلية مباشرةً التي تملـــك ســـلطة فـــرض ضـــرائب مباشرة، على الشركات، والأفراد، والعقـــارات، والكلاب، والهررة، أو كل ما يختاره السياسيون المحليون. في المـــبدأ، يمكـــن للجماعـــة السكانية أيضاً فرض ضريبة على بعض المنـــتجات أو الخدمات إضافةً إلى الضرائب غير المباشرة التي تكون من مهـــام الدولـــة. فعلى سبيل المثال، يمكن لجماعة سكانية فرض ضريبة إضافية على الكحول والتبغ بهدف التخفيف من استهلاكهما لأسباب صحية. ويضمن اقتصاد السوق على الدوام عدم تخطي الرسوم الضريبية تلك، حداً معيّناً.

وبواســـطة المعـــونات المالية التي تجمعها الدولة من الضرائب غير المباشرة وسلطتها على الضرائب المباشرة، يُفترض بالجماعات السكانية أن تكون قادرة على دعم نظام رفاه بموارد محدودة، ولا سيما إذا كان الـــنظام التربوي مموَّلاً بصفة رئيسة من قِبل الدولة من خلال القسائم. ويمكـــن التخفـــيف مـــن العبء المالي لنظام رواتب التقاعد برفع سنّ الـــتقاعد وتـــشجيع أنظمة رواتب التقاعد الخاصة. بالرغم من ذلك، يعـــتمد الأمـــر على مستويات العمالة والتطور الاقتصادي. ويُفترض

بعملية إعادة التنظيم الأساسية للدولة تخفيف العبء المالي على المؤسسات الخاصة، ومنح زخم جديد للاستهلاك الخاص، وتسريع نموّ الاقتصاد، وبالتالي زيادة الطلب على اليد العاملة. إنها حال الجماعات السكانية المحلية، بصفة خاصة، التي تنظّم الضرائب المباشرة والبرامج الاجتماعية لتشجيع الشعب على العمل، والشركات على استخدام أيدٍ عاملة إضافية.

ولا أساس للخشية من تنافس مختلف الجماعات السكانية لتحديد الرسم الضريبي الأكثر انخفاضاً. ويُظهر مثال سويسرا وليشتنشتاين أن مختلف الرسوم الضريبية التي تفرضها الجماعات السكانية لا تؤدي إلا إلى هجرة محدودة للشركات والأفراد من جماعات سكانية ذات رسوم ضريبية مرتفعة إلى تلك التي تكون رسومها الضريبية أكثر انخفاضاً. والرسوم هي أحد الأسباب العديدة لاستقرار الناس والشركات في أماكن وجودهم. وهناك أسباب أخرى أكثر أهمية بالنسبة إلى الشركات كتوافر القوة العاملة، أو بنية تحتية متطورة، أو قربها من الأسواق. فبالنسبة إلى معظم الناس، إن قربهم من مكان العمل أو من المدارس الجيدة التي يمكن لأبنائهم وبناهم ارتيادها هما عادةً عاملان أكثر أهمية من الرسوم الضريبية لاختيار مكان إقامتهم. فالجماعة السكانية التي تفرض ضرائب مرتفعة وتقدم خدمات سيّئة تَفقد الناس والشركات على المدى البعيد. وفي الديموقراطية المباشرة، يعود إلى المواطنين اتخاذ قرار بشأن مدى قدرة جماعتهم السكانية على اجتذاب الناس والشركات.

ستوفر دولة المستقبل لشعبها قدراً أكبر من الحرية ليتمكن من تحديد مستقبله ومستقبل سلالاته. وستفرض بعض الجماعات السكانية ضرائب أكثر ارتفاعاً لتقديم خدمات أفضل، كما ستقوم أخرى

بتحديد خدماتها وفقاً لحاجات المسنّين، أو وفقاً لمتطلبات العائلات الشابة. ومن خلال الضرائب، والبرامج الاجتماعية، والمدارس، وأنظمة النقل، والبرامج الثقافية، وأنظمة البناء، وتوافر مواقع البناء، سيكون للجماعات السكانية في دولة المستقبل حرية كبيرة للبحث عن الحل الأمثل الذي يفي برغبات مواطنيها ومميّزات منطقتهم.

وإذا نُقلت سلطة جبي الضرائب المباشرة من الدولة إلى الجماعات السكانية المحلية، يُفترض بالدولة وضع إطار لكيفية قيام الجماعات السكانية بجمع الضرائب. ومن دون هذا الإطار، يكون على مختلف الجماعات السكانية عقد معاهدات ضريبية مع بعضها بعضاً، على غرار الدول. وقد يُثقل هذا الأمر كاهل معظم الجماعات السكانية ويؤدي إلى تعقيدات غير ضرورية. في هذا الإطار، يُفترض بكل جماعة سكانية التمتع بحرية اتخاذ قرار بشأن نوع الضريبة ورسمها. فقد تقوم جماعة سكانية كبيرة، كمدينة مثلاً، بإدارة شؤونها الضريبية بنفسها، في حين تعمد جماعات سكانية أخرى إلى دمج إداراتها الضريبية أو تحويلها إلى فريق ثالث.

ويعتمد الإطار الضريبي المؤاتي على المنافسة الضريبية بين الجماعات المحلية السكانية والدول. وكلما ازدادت المنافسة كان ذلك أفضل للمواطن ولدافعي الضرائب. فالمنافسة الضريبية لا تؤذي الدولة والمجتمع بل السياسيّ الذي يحاول *شراء أصوات الناخبين* بأموال دافعي الضرائب.

وحقوق التعدين هي إحدى المسائل المرتبطة بالموارد المالية العامة التي تسببت بحروب عدة على مرّ التاريخ البشري. هل يُفترض بالجماعات السكانية المحلية، أو بمالكي الأراضي الأفراد امتلاك حقوق التعدين؟ قد تؤدي ملكية حقوق التعدين في دولة المستقبل إلى قيام

الجماعـــات السكانية، التي تمتلك موارد معدنية ذات أهمية اقتصادية، بالانـــسحاب من الدولة. وبصورة مماثلة، لا يُفترض بالجماعة السكانية المحلـــية في دولـــة المستقبل امتلاك حقوق التعدين وإدارتها، فالمسؤولية المُلقـــاة علـــى عاتقهـــا تكفيها ولا يُفترض تحميلها عبء مهام يمكن للمؤسسات الخاصة القيام بها بشكل أفضل. يُفترض بحقوق التعدين أن تعود إلى مالك الأرض الفرد.

والـــولايات المـــتحدة هي مثال على ذلك حيث تعود حقوق الـــتعدين إلى مالك الأرض الفرد، في المبدأ. ومن جهة أخرى، يمكن لمالـــك الأرض هـــناك فصل حقوق التعدين عن ملكية الأرض، وبيع أجـــزاء مـــنها أو كلها مجتمعة. لم يحُل هذا النظام دون تطوير صناعة التعدين في الولايات المتحدة، ولكنه ليس الحل الأفضل على الأرجح. لقد بيعت حقوق تعدينية منذ عقود وأُعيد بيعها وتجزئتها مما أدى إلى أوضـــاع معقّـــدة. ويمكن بيع الأرض أيضاً، وإعادة بيعها، وتجزئتها، وإيـــراثها. وإذا أرادت شركة ما استخراج المعادن بعد عدة سنوات، تـــواجه وضـــعاً معقّداً لجهة ملكيّتها، وقد يواجه مالك الأرض أيضاً مفاجأة غير سارة.

يمكن قول الكثير لصالح إبقاء ملكية الأرض وحقوق التعدين معاً. ففي إمكان الدولة وضع إطار قانوني يأخذ بالاعتبار مصالح الجماعات السكانية المعنيّة ومالكي الأراضي المجاورين، في ميادين الحقوق المائية مثلاً، أو البيـــئة، أو حماية المنظر الطبيعي. فالجماعات السكانية التي تملك السلطة الـــضريبية المباشرة تستفيد من مالك الأرض أيضاً وشركة التعدين بعد استخراج المعادن. ويكون على الجماعة السكانية المحلية ومواطنيها اتخاذ قـــرار بـــشأن ما إذا كانت فرص العمل الإضافية، والمداخيل الضريبية المحتملة تفوق الضرر البيئي المحتمل.

وقـــد يجادل مؤيّد متشدد للملكية الخاصة قائلاً إن هذا الاقتراح يمـــنح الدولة والجماعات السكانية المحلية نفوذاً كبيراً. ولكن، لن يكون في الإمكان استخراج المعادن في دولة المستقبل إذا ووجه الأمر بمعارضة قـــوية مـــن قِبل الجماعات السكانية المحلية، لأن الجماعة السكانية قد تنـــسحب مـــن الدولة وتحتفظ بملكية حقوق التعدين. وقد يكون هذا النظام ببساطة أفضل من امتلاك الدولة حقوق التعدين، كما هي حال معظم الدول اليوم.

ومن المحتمل أن تلجأ الدول التي تجمع معظم دخلها من استخراج المعادن أو النفط والغاز إلى معارضة خصخصة حقوق التعدين. وبالرغم من ذلك، يجب على تلك الدول أن تدرك، عاجلاً أم آجلاً، أنه سوف يكون عليها تمويل نفقاتها من العائدات الضريبية على غرار دول أخرى. فذات يوم، سوف تُستَنفد المعادن أو سوف تجعل ثورة تكنولوجية غير مرئية الاستخراج الإضافي للمعادن أمراً غير مُجدٍ. وكلما عجّلت تلك الـــدول في الاستعداد لهذا الأمر كان ذلك أفضل، وإلا فإنها قد تتلاشى ذات يوم بعد استنفاد ثرواتها المعدنية، ومن هذه الدول تلك التي تعتمد كلّياً على استخراج المعادن.

قد تبقى الدولة المالك الأفضل لحقوق التعدين تحت البحار ضمن مـــياهها الإقليمية، أو في منطقة الحيد المحيطي التابع لها. ولكن، سيكون على الدولة حينذاك أن تأخذ بالاعتبار مصالح الجماعات السكانية المحلية وإلا انسحبت هذه الأخيرة من الدولة واحتفظت لنفسها بملكية حقوق التعدين بشكل مباشر.

6:10
العملة الوطنية

إن احتكار عملية إنتاج المال هو أحد مصادر الدخل التي استخدمتها الدول تكراراً لتمويل نفقاتها. لقد سهّل ابتكار المال التجارة إلى حدٍّ كبير. فمالك قطيع من الأبقار يريد مقايضة ثلاث أبقار بجوادين لم يعد يتعيّن عليه العثور على مالك قطيع من الجياد راغب في إتمام الصفقة معه. لقد بات في استطاعته بيع تاجرَ مواشٍ أبقاره الثلاث وشراء جواديه بالمال الذي يتلقاه، سواءً أكان من مالك الجياد أو من تاجر جياد. وليكون المال مقبولاً بصورة عامة، يجب أن تكون له قيمة معترف بها، إضافةً إلى سهولة نقله وتخزينه لمدة طويلة من الزمن من دون أن يفقد قيمته. في الأساس، استُخدمت المعادن الثمينة كالذهب، أو الفضة، أو النحاس، بشكل عام. وكانت المعادن أكثر ملاءمة من الأحجار الكريمة لأنه يمكن تقسيمها إلى أجزاء صغيرة أو إذابتها مجدداً في أجزاء كبيرة من دون أن تفقد قيمتها.

وقبل 2,000 عام، قام الحكام بسكّ النقود المعدنية ليتم استخدامها ضمن أراضي دولهم، مُظهرين قيمة المعدن على النقود. وكان يميل الحاكم - أو الدولة - إلى تخفيض قيمة المعدن والاحتفاظ بقيمته الاسمية عليه بهدف تضليل الناس. ومع بعض الجهد، بات في الإمكان التحقق من قيمة معدن قطعة النقود، وإذا أصبح الفارق بين قيمة المعدن والقيمة الاسمية كبيراً جداً، فقد الناس ثقتهم بقطعة النقود هذه. وعندما يحدث

ذلك، فإنهم يلجأون إلى المقايضة أو يتعاملون بنقود أكثر قيمة. واليوم، نجـــد أنفسنا أمام وضع مماثل عندما تُستبدل عملة ضعيفة بعملة قوية، كمـــا حـــدث عـــندما اســـتُبدل الدولار أو المارك الألماني إلى حدٍّ ما بـــالعملات الوطنية التي لا قيمة لها والتي كانت معتمدة من قِبل الدول الاشتراكية السابقة في أوروبا الشرقية.

وعندما كانت عملية تحكُّم الدولة بشعبها ضعيفة، ومنافسة الدول المجـــاورة بعملاتها المتينة قوية، كان يصعب على الدول تمويل ذاتها على المدى البعيد من خلال سكّ نقود معدنية لا قيمة لها. فازدياد المخزون المالي في دولة ما مرتبط بشكل وثيق بالنموّ الحقيقي للاقتصاد. وكانت فترات انخفاض قيمة العملة والتضخم قصيرة نسبياً، ويعود سبب ذلك في غالـــب الأحـــيان إلى اندلاع الحروب أو تدفّق كميات كبيرة من المعادن الثمينة. وخير مثال على ذلك، في تاريخ العملات، التدفق الكبير للـــذهب والفضة بعد اكتشاف أميركا، مما تسبب بتضخم في أوروبا، ولا ســـيما في إســـبانيا. ولكن السوق الحرة تدخل عادةً في حالة من التوازن بعد فترة وجيزة من التضخم.

لقـــد حققـــت الإمبراطورية الصينية نجاحاً مبكّراً باستبدال عملة معدنـــية بعملة ورقية عندما كان المعدن يفتقر إلى قيمة حقيقية، وربما حققت هذا الانتقال قبل أوروبا بسبب عدم وجود منافسين جدّيين في جـــوارها المباشـــر؛ لم يكن في الإمكان استبدال العملة الورقية الصينية الـــضعيفة بعملـــة معدنـــية قوية. وفشلت محاولات عديدة لاستبدال العمـــلات المعدنـــية بعملات ورقية في أوروبا في القرنين السابع عشر والـــثامن عـــشر. وبالرغم من ذلك، حلّت العملة الورقية ببطء مكان العمـــلات المعدنية، ولكن لم يتم هذا سوى بعد التزام باستبدال العملة الورقـــية بالـــذهب. وإن التأثير المتزايد للأمّة – الدولة في مواطنيها في

القـــرن التاسع عشر، وإنشاء مصارف وطنية، وتوحيد مناطق الاقتصاد الـــوطني وحمايـــتها من خلال تعرفِات وأنظمة أخرى متنوعة، مكّنت الأمـــم - الدول الأوروبية من تمويل الحرب العالمية الأولى إلى حدٍّ كبير بأمـــوال ورقـــية. وشهدت الضرائب زيادات كبيرة تضمّنت في غالب الأحـــيان إضافة ضريبة الدخل العام، فكانت النتيجة تضخماً مرتفعاً، وفقـــدان الـــثقة الشعبية بعملاتها. وبهدف إعادة الثقة وتخفيض معدل التضخم، قرر عدد من الدول دعم عملتها الوطنية بشكل رسمي بواسطة الـــذهب، ولكن لم يكن في إمكان المواطنين في الواقع استبدال العملة الورقـــية بالـــذهب. وعلاوةً على ذلك، حالت أنظمة صارمة مرتبطة بـــالعملات دون قيام منافسة بين العملات الورقية في أوروبا. وفي نهاية القرن العشرين، فُصلت كل العملات عن قيمتها المعدنية.

وقد يسأل سائل عما إذا كانت الدولة بحاجة حقيقية إلى عملة وطنية ومـــصرف وطـــني في اقتصاد عالمي معولم. نظرياً، قد تكون عملة عالمية مـــوحَّدة، تغطي مخزوناتُ المعادن قيمتَها، الحل الأمثل في الاقتصاد العالمي، وقد يضاف إلى ذلك قيام مصرف عملاتي مستقل مخصص للمحافظة على اســـتقرار قيمة العملة بإصدار هذه العملة. ولكن التجارة العالمية لا تتحمل عبء تكاليف تقلّبات العملة والمخاطر الأخرى المرتبطة بعملة ورقية لا قيمة لهـــا. عملـــياً، يتعيّن على الدولة مواجهة مخاطر عملة ورقية لمدة طويلة من الزمن وتقبّل واقع تعرّض المخزون المالي في الدول الإفرادية لتقلّبات حادة.

في المـــبدأ، هـــناك ثلاثة احتمالات لقيام الدولة بحماية نفسها من هذه التقلّبات إذا افترضنا أن العملة الورقية الوطنية تُثقل كاهل الاقتصاد الوطني بمزيد من التكاليف والمخاطر.

فأحد هذه الاحتمالات قيام الدولة بتبنّي عملة دولة أخرى تكون مخاطر تداولها قليلة، ويتمتع مصرفها الوطني وهيئاتها القانونية بمصداقية،

ولا تعتمد أنظمة عملاتية مقيِّدة، إضافةً إلى عوامل أخرى. وبالنسبة إلى دولة ليشتنشتاين الصغيرة في القرن التاسع عشر، كان من المفيد لها اعتماد عملة التاج التابعة للإمبراطورية النمساوية - الهنغارية. ولكن هذه العملة انهارت في أثناء الحرب العالمية الأولى. وبعد الحرب، استُبدلت عملة التاج في ليشتنشتاين بالعملة السويسرية. فقد كانت للفرنك السويسري الأفضلية بسبب استقراره وإمكانية تبديله بعملات أخرى من دون أي قيود. بالإضافة إلى ذلك، إن الفرنك السويسري هو بمثابة عملة احتياط دولية بسبب تاريخه الماضي، ولأن معدلات الفائدة على هذه العملة المعتمدة في هذه المنطقة الصغيرة نسبياً أقل من معدلات الفائدة لعملات أخرى. علماً أن معدلات الفائدة تكون أعلى على عملات الدول الصغيرة منها على عملات الدول الكبيرة بسبب التقلّبات الأكبر حجماً التي تشهدها تلك العملات. ومن الأسهل على المضاربين رفع قيمة عملة ما أو تخفيضها عندما تكون الكتلة النقدية لهذه العملة أصغر. لهذا السبب، قررت دول صغيرة أخرى تبنّي الدولار الأميركي. وفي الاتحاد الأوروبي، تبنّت معظم الدول الأعضاء اليورو الذي أصبح العملة الأكثر أهمية في العالم إلى جانب الدولار الأميركي.

ويتمثّل احتمال ثانٍ باعتراف الدولة بمجموعة من العملات القابلة للتحويل من دون أيّ قيود، والسماح للمواطنين باتخاذ قرار بشأن العملة التي يريدون استخدامها. في هذه الحالة، يتعيّن على الدولة ربما تحديد العملة المعتمدة لدفع الضرائب والرسوم، والعملة المعتمدة لدفع متوجّبات الدولة. ويكون على الجماعات السكانية المحلية أيضاً تحديد العملة التي يُفترض دفع المتوجبات بواسطتها. وقد يشكل هذا الأمر عودة إلى المنافسة الحرة بين العملات. في هذه الحالة، قد يعاد اعتماد العملات المعدنية عاجلاً أم آجلاً.

ويقضي الاحتمال الثالث، والذي أرغب في تفحّصه بالتفصيل كونه أكثر تعقيداً، بالعودة إلى العملة المعدنية. فهذا الحل يوفر للدولة الصغيرة أيضاً إمكانية إصدار عملتها الخاصة من دون تعريض نفسها لمخاطر العملة الورقية. فالدول الصغيرة تحب أن تكون لها عملتها الخاصة لتكون مستقلة عن المخزونات المالية لدول أخرى، أو لأسباب مرتبطة بالفخر الوطني، على حدٍّ سواء.

لقد طورتُ هذا البديل عندما كانت إمارة ليشتنشتاين تعتمد الفرنك السويسري من دون أن تكون مرتبطة مع سويسرا بمعاهدة عُملاتية. وعندما أعلنت سويسرا ليشتنشتاين منطقة قائمة خارج نطاق منطقة التداول بالفرنك السويسري في أثناء أزمة تعرّضت لها العملة السويسرية في أوائل السبعينيات، منعت سويسرا استخدام الفرنك السويسري من قِبل الأجانب، بمن فيهم مواطنو ليشتنشتاين. وفي عام 1980، تمكنت ليشتنشتاين من توقيع معاهدة عُملاتية مع سويسرا، ولم أواصل مخططاتي بعد ذلك لاعتماد عملة معدنية في ليشتنشتاين.

ومن الأساسي لاقتصاد الدولة أن يكون لعملات شركائها التجاريين الأكثر أهمية سعر صرف مستقر. فكلما كانت تقلّبات سعر الصرف أكبر، ازدادت المخاطر التي يتعرض لها مستورد ومصدّر السلع والخدمات. ويمكن تغطية هذه المخاطر إلى حدٍّ ما من خلال العمليات التجارية في الأسواق المستقبلية، وينطوي هذا الأمر على نفقات. على كل حال، يجب على المستوردين والمصدّرين السماح بهوامش تجارية أعلى. ويكون اقتصاد الدولة الصغيرة أكثر اعتماداً على التجارة الخارجية منه على اقتصاد دولة كبيرة، ولذلك، تنعكس التقلّبات في سعر الصرف إلى حدٍّ كبير على التكلفة الأساسية.

وكانـــت للعملات المعدنية القديمة الأفضلية لأن المصرف الوطني قـــادر علـــى معالجة سعر الصرف في ما يتعلق بعملات أخرى. ولكن الوضـــع غير المؤاتي للعملات المعدنية تمثل بتعرّض المعادن المستخدمة، الذهب والفضة عادةً، لتقلّبات أسعار السوق العالمية. وكان وزن قطعة الـــنقود ثابـــتاً ســـواءً أكانت من الذهب أو الفضة. وكلما فاق سعر الذهب والفضة قيمة قطعة النقود، وجد المضارب في شراء قطعة النقود تلـــك، وإذابـــتها، ومن ثم بيعها ذهباً أو فضة، أمراً جديراً بالمحاولة من الناحية المالية. وكان في الإمكان الاستمرار في هذه الطريقة حتى يستنفد المصرف الوطني مدّخراته من الذهب والفضة.

هذا ما حصل في الأساس لمجلس الاحتياطي الفدرالي الأميركي مع الـــدولار الأميركي الذي كان العملة المعدنية الوحيدة الهامة حتى عام 1971. لقـــد التـــزمت الولايات المتحدة باستبدال مدّخرات مصارف وطنية أخرى من الدولار الأميركي بذهب يبلغ سعر الأونصة الواحدة 35 دولاراً. وبالنسبة إلى المواطنين الأميركيين، كان الدولار عملة ورقية بسيطة منذ عام 1933. وسمح مجلس الاحتياطي الفدرالي بزيادة مخزونه مـــن الدولار الأميركي أكثر مما يمكن لمدّخراته من الذهب تبريره، مما أدى إلى فقدان الثقة بالدولار الأميركي. وإضافةً إلى ذلك، تخطى سعر الذهب في السوق الحرة عتبة الخمسة والثلاثين دولاراً للأونصة بكثير. وبدأت المصارف الوطنية الأجنبية باستبدال دولاراتها بالذهب بسعر 35 دولاراً للأونصة الواحدة حتى اضطُرّ مجلس الاحتياطي الفدرالي إلى قطع الرابط بين الدولار والذهب.

في عـــالم الأمـــوال الورقية، تكون الدولة الصغيرة أقل قدرة من الولايات المتحدة على تحمّل تكلفة عملة معدنية يكون سعر معدنها ثابتاً ومـــضموناً، ســـواءً أكان ذهباً أو فضة أو نحاساً. لذلك، يتطلب الأمر

حلاً آخر أودّ أن أشرحه باستخدام مثال افتراضي. في مرحلة ما من القرن التاسع عشر، وقبل بدئها باعتماد عملة التاج التابعة للإمبراطورية النمساوية – الهنغارية، أصدرت إمارة ليشتنشتاين عملة الطالر الخاصة بها. ما الذي كان ليحدث اليوم لو قررنا الاعتماد على هذا التقليد المتمثل بامتلاك عملتنا الخاصة؟ فوفقاً لقيمتها، تحتوي النقود المعدنية على ذهب، أو فضة، أو نحاس، ويقوم مصرف ليشتنشتاين الوطني بتحديد قيمة الطالر الليشتنشتايني مقارنةً بعملات أخرى، وبانتظام، وذلك وفقاً لسلة عملات تعكس أهمية عملات شركائنا التجاريين القابلة للتحويل بشكل كلّي. وبالنسبة إلى إمارة ليشتنشتاين، فمنطقة اليورو هي الشريك التجاري الأكثر أهمية، يلي ذلك الدولار الأميركي والفرنك السويسري. وفي استطاعة مصرف ليشتنشتاين الوطني، على سبيل المثال، تثبيت سعر صرف الطالر الليشتنشتايني بما قيمته 10 يورو. وإذا ثُبّت سعر صرف الطالر الليشتنشتايني واليورو، تتبدل قيمة المعدن الذي يتألف منه الطالر الليشتنشتايني وفقاً لتقلّبات أسعار الذهب والفضة والنحاس.

وبعد إصدار النقود المعدنية، من غير الممكن تكييف قيمة معدنها مع التقلبات اليومية لأسعار المعادن في الأسواق العالمية. ومن جهة أخرى، يمكن تكييف قيمة المعدن يوم سكّ النقود المعدنية مع أسعار الأسواق العالمية. ولتغطية التكلفة وتحقيق الأرباح، يحدد مصرف ليشتنشتاين الوطني فارقاً ثابتاً بين قيمة المعدن والقيمة الاسمية للنقود المعدنية. وإذا كان الفارق بين القيمة الاسمية وقيمة المعدن 10 بالمائة، يتعيّن على مشتري الطالر الليشتنشتايني دفع 10 يورو، علماً أن قيمة المعدن تكون 9 يورو يوم سكّ قطعة النقود المعدنية. ويتعيّن التحقق باستمرار من عدد النقود المعدنية المسكوكة يومياً ومن قيمة معادنها،

ونشر المعلومات بهدف الحؤول دون أي سوء استخدام، وتعزيز الثقة بالعملة المعدنية الجديدة. وقد لا يتغير حجم قطعة النقود المعدنية، ولكن قيمة المعدن قد تتبدل بسبب مزج أنواع مختلفة من المعادن، كالذهب والفضة مثلاً. وإلى جانب المعلومات المعتادة، تحمل قطعة النقود المعدنية تاريخ سكّها إضافةً إلى تعداد متواصل للنقود المسكوكة يومياً.

فإذا كانت قيمة قطعة نقود ذهبية من فئة 100 طالر (سعر صرف الطالر الواحد 10 يورو) 900 يورو يوم سكّها وإصدارها، وإذا ارتفعت قيمة معدن قطعة النقود إلى 1,100 يورو بسبب ارتفاع سعر الذهب، يكون في إمكان مالك قطعة النقود بيعها وتحقيق ربح 100 يورو. وإذا انخفض سعر الذهب 200 يورو، وبلغت قيمة معدن قطعة نقود ذهبية من فئة 100 طالر 700 يورو فقط، يبقى في استطاعة مالك قطعة النقود بيعها بالسعر الثابت البالغ 1,000 يورو لمصرف ليشتنشتاين الوطني. بالطبع، يحصل حينذاك على عملة ورقية لا قيمة معدنية لها، ويطرح هذا الأمر مشكلة عدم التمكن من التصرف بها إذا انخفض سعر اليورو إلى مستوى قيمة الورق الذي طُبعت عليه العملة.

وهكذا، ينطوي شراء العملة المعدنية الليشتنشتاينية في ظل هذه الظروف على مخاطر محدودة جداً. ففي استطاعة الشاري على الدوام الحصول على الطالر الليشتنشتايني الذي تكون قيمة معدنه أكبر من العملات الورقية الأخرى. والسؤال الذي يُطرح بالطبع هو ما إذا كان في استطاعة مصرف ليشتنشتاين الوطني التعرض للإفلاس كما حدث لمصرف الاحتياطي الفدرالي عام 1971.

فلدى بيع النقود المعدنية، يحقق مصرف ليشتنشتاين الوطني ربحاً بنسبة 9 بالمائة إذا افترضنا أن تكاليف إنتاج النقود تلك تبلغ نسبتها نحو 1 بالمائة. وببيع قطعة نقود ذهبية من فئة 100 طالر، يحصل مصرف

ليشتنـــشتاين الوطني على 1,000 يورو ويحقق ربحاً يقارب 90 يورو. وفي استطاعة مصرف ليشتنشتاين الوطني استثمار الألف يورو للحصول على فائدة، وتحقيق أرباح إضافية، حتى يقرر مالك قطعة النقود الذهبية مـــن فئة 100 طالر صرف الألف يورو مجدداً في مصرف ليشتنشتاين الوطني. وفي هذه الأثناء، إذا انخفضت قيمة معدن القطعة النقدية من فئة 100 طالـــر إلى 700 يـــورو، يتعيّن على مصرف ليشتنشتاين الوطني حينذاك تسجيل خسارة 210 يورو بعد طرح قيمة الفائدة المحقَّقة. ومن جهـــة أخرى، إذا كان مصرف ليشتنشتاين الوطني يمتلك ما يكفي من الـــيورو، فهـــو لا يُذيب قطعة النقود الذهبية من فئة 100 طالر ويبيع الـــذهب بخسارة، بل يحتفظ بها حتى يكون في الإمكان مقايضتها بألف يـــورو أو بعملة أخرى قابلة للتحويل عندما يرتفع مجدداً الطلب على الطالـــر الليشتنشتايني. وبالنتيجة، يتم تداول مجموعة منوّعة كبيرة من النقود المعدنية ذات قيمة معدنية مختلفة. ولن يتكبد معظم مالكي النقود عـــناء فـــرزها وفقـــاً لتاريخ سكّها وقيمتها الاسمية بهدف التحقق من محـــتواها المعـــدني، ومن ثم إذابة تلك التي تملك قيمة معدنية مرتفعة أو مقايضة تلك التي تملك قيمة معدنية منخفضة بعملة أخرى. علاوةً على ذلك، تكون كتلة النقود المعدنية والأوراق النقدية مستقرتين في العادة، وتـــشكل في الاقتـــصاديات الأكثـــر تطوراً جزءاً صغيراً من مُجمل المخـــزونات المالية التي تتألف معظمها من المال المجموع إلكترونياً الذي تسدَّد بواسطته كل الدفعات المتوجّبة.

وإذا أصدر مصرف ليشتنشتاين الوطني الطالر الليشتنشتايني على صـــورة أمـــوال إلكتـــرونية، يتلقى على غرار مصارف وطنية أخرى عملات إلكترونية أو عملات أجنبية سواءً أكانت يورو، أو دولارات أميركـــية، أو فـــرنكات سويسرية، ويكون في استطاعته استثمارها في

السوق لتحقيق فوائد. في هذا الإطار، لن يكون مصرف ليشتنشتاين الوطني مختلفاً كثيراً في المبدأ عن مصارف وطنية أخرى. وبالرغم من ذلك، يجد مصرف ليشتنشتاين الوطني نفسه مضطراً بموجب القانون إلى تغطية عملته الخاصة بنسبة 100 بالمائة سواءً أكان بواسطة عملة أجنبية قابلة للتحويل كلّياً أو من خلال القيمة المعدنية لنقوده المعدنية الخاصة. ولا يُسمح لمصرف ليشتنشتاين الوطني إلا باستثمار عملاته الأجنبية في مصارف الدرجة الأولى، ويحظَّر عليه تقديم قروض إلى السلطات العامة في ليشتنشتاين.

وبهدف ضمان الاستقلال السياسي لمصرف ليشتنشتاين الوطني، لا يُسمح للدولة أو للجماعات السكانية المحلية بامتلاك أي أسهم. ولكن الدولة هي التي تضع الشروط التشغيلية العامة، وتشرف على المصرف الوطني من دون أن تديره، ولا يُسمح إلا لأفراد أو شركات من القطاع الخاص بامتلاك أسهم في المصرف الوطني، ولا تُدفع الأرباح المتأتية عن الفوائد إلا بعد بلوغ رأس المال والاحتياطيات نسبة معيَّنة من المخزون المالي العام، ولا يمكن للمصرف أن يدفع الأرباح المحقَّقة جرّاء بيع النقود المعدنية بسبب وجود واجب نظري على الأقل متمثل بإعادة شراء النقود بقيمتها الاسمية.

في ظل هذه الظروف، يمكن لدولة صغيرة الحصول بسهولة على عملتها الخاصة المستقرة والمتمتعة بثقة دولية تامة. ومع الوقت، قد تتطور هذه العملة لتصبح عملة احتياط دولية كالفرنك السويسري، مع أفضلية منح معدلات فائدة منخفضة.

وكما ذُكر من قبل، قد تكون عملة معدنية قوية الحل الأفضل في اقتصاد عالمي معولم. ولكن هذا الحل يكمن في المستقبل البعيد، وفي الوقت الحاضر، قد يكون *مصرف دولي للعملات* معتمداً على

حكـــومات دول مخـــتلفة مع ما يرافق ذلك من مخاطر. وفي المستقبل المـــنظور، سوف توفر المنافسة بين مختلف الكتل العملاتية والمالية درجةً أعلـــى مـــن الحرية للبشرية وحمايةً من إساءة استخدام محتملة من قِبل السياسيين أكبر من الحماية من نظام أفضل على الصعيد النظري تكون تكالـــيفه منخفضة في إطار الاقتصاد العالمي. لسوء الحظ، هناك العديد من الأمثلة في التاريخ عن أنظمة جديدة بدت للوهلة الأولى ذات طابع اقتصادي أكبر، ولكن ثبت في النهاية أنها أكثر تكلفة على المدى البعيد بـــسبب القـــيود الموضـــوعة على الحرية. وغالباً ما طُرح اقتراح دمج كـــيانات سياســـية، سواءً أكانت جماعات سكانية، أو كانتونات، أو ولايـــات فدرالية، أو دولاً، كتدبير لتخفيض التكاليف. يؤدي ذلك في حـــال حدوثه إلى مضاعفة عدد الموظفين الرسميين والتكاليف الباهظة. لقـــد أزال الـــدمج المنافـــسةَ بين الكيانات السياسية، وأضعف مراقبة المواطنين للسياسيين والخدمات المدنية.

تؤثر المشاكل العُملاتية عادةً في صناعة الخدمات المالية وبالعكس. لقد اهتزت هذه الصناعة عام 2008 بسبب إحدى أزماتها المتعاقبة. ففي اقتـــصاد عالمي معولم، قد تُلحق أزمة مالية حدثت في دولة ما ضرراً في الاقتصاد الوطني والاقتصاد الدولي أيضاً. ويجب على المصارف الوطنية والدول أن تلعب دوراً هاماً في هذه الأزمات، وتوجيه ملاحظات قليلة في هذا السياق قد يكون أمراً ملائماً.

فعـــندما بـــدأتُ بإعادة تنظيم وبناء أعمال الأسرة - التي كانت تحقق خسائر طوال سنوات - تمثل عنصر أساسي بإعادة تنظيم المصرف المحلـــي الصغير في ليشتنشتاين. لقد أُسّس المصرف من قِبل مجموعة من المستثمرين العاملين في القطاع الخاص بعد الحرب العالمية الأولى، وتعيّن علـــى الأسرة الحاكمة إنقاذه في عام 1929 من الإفلاس. وبعد الحرب

العالمية الثانية، استُخدم المصرف لتمويل بقية أعمال الأسرة، لذلك فقد كان في حال سيّئة. وبمساعدة فريق جيد، تمكنتُ في السنوات الأربعين الماضية من إرساء الاستقرار وتوسيعه، وهو الآن مصرف خاص قوي جداً، مُربح، وناشط ليس داخل أوروبا فحسب بل خارجها أيضاً.

لقد انهمكتُ أيضاً في تحرير القوانين المصرفية وصناعة الخدمات المالية في ليشتنشتاين. وقبل الشروع بعملية التحرير، سُمح لثلاثة مصارف فقط بالعمل في ليشتنشتاين: مصرف الدولة، (لاندسبانك الليشتنشتايني Liechtensteinische Landesbank)؛ ومصرف خاص، (فروالتانغز أند برايفتبانك Verwaltungs-und Privat bank)؛ ومصرفنا الخاص، (مصرف ليشتنشتاين الاستثماني العالمي Liechtenstein Global Trust). وبعد التحرير، أُنشئ اثنا عشر مصرفاً إضافياً. ولم يتعرض أي من المصارف الخمسة عشر تلك لأي مشاكل، وكان يتعيّن إنقاذها في أثناء أزمة عام 2008 أو في أزمات سابقة أثرت في صناعة الخدمات المالية.

قد يسأل سائلٌ عن سبب نجاة مركز مالي صغير من تلك الأزمات المالية، ومن دون مساعدة الحكومة، مقارنةً بمراكز مالية أكبر. يتمثل أحد الأسباب بكون المصارف الليشتنشتاينية أقل انخراطاً في النشاطات المصرفية الاستثمارية أو المشاريع العقارية المسهبة. ولعل السبب الأكثر أهمية يتمثل بقوانين ليشتنشتاين التي تنظم العمل المصرفي وصناعة الخدمات المالية، وجودة الإشراف عليها.

لقد أظهرت أزمة عام 2008 المالية مجدداً قصوراً في القوانين والأنظمة في بعض المراكز المالية، إضافةً إلى أن الإشراف على العمل المصرفي لا يفي بالغرض. وما قيل في الفصل 1:10 عن الدولة الدستورية ينطبق أيضاً على مسؤولية سلطات الدولة حيال صناعة الخدمات المالية.

يجب على القوانين والأنظمة أن تكون بسيطة وسهلة الفهم وإلا مهّدت الطريق لأنواع التفسيرات كافة. وبدا أنه سيتم استخدام المخارج عاجلاً أم آجلاً في إطار تنافسي، مما يمنح فُرصاً لظهور لاعبين مشبوهين أو غير كفوئين في صناعة الخدمات المالية، ويجعل من عملية الإشراف على هذا القطاع الحيوي للاقتصاد الحديث أمراً أكثر صعوبة. وصناعة الخدمات المالية هو قطاع نظري ومعقّد بطبيعته.

وتمثل أحد المخارج بعدم ظهور بعض الأصول والاستحقاقات المالية في الميزانية العمومية. ويزيد هذا النقص بشكل جذري من حالة عدم الاستقرار في أثناء الأزمات الاقتصادية. فظهور الأصول بسعر الكلفة أو من دون هذا السعر إذا كان سعر السوق أكثر انخفاضاً هو أمر ضروري. وإذا كان سعر السوق أكثر ارتفاعاً، يُفترض ذكر ذلك في حاشية في الميزانية العمومية من دون زيادة الأرباح المدفوعة. لقد تسببت تقييمات مرتفعة تستند إلى أسواق ضيقة أو غير شفافة بأزمات مالية في الماضي، وهي ستتسبب بها في المستقبل إذا لم تتم معالجة المشكلة. حتى إنه يمكن الآن تكييف الاستحقاقات المالية مع سعر السوق، فإذا خَفّضت وكالةٌ تصنيفية منزلةَ إحدى الشركات، يتم تخفيض الاستحقاقات المالية في الميزانية العمومية.

وتبدأ أزمة خطرة، في صناعة الخدمات المالية عادةً، بمشكلة في السيولة أو في الملاءة يعاني منها لاعبوها الأساسيون، وتنتشر لتطال بقية الاقتصاد وقد يكون هذا اللاعب مصرفاً كبيراً أو مؤسسة مالية كبيرة أخرى. لذلك، يُفترض بالقوانين، والأنظمة، وأعمال الإشراف التركيز على السيولة والملاءة في المؤسسات المالية الكبيرة.

إن حل مشكلة السيولة هو أمر أكثر سهولة. فيمكن للدولة أو لمؤسسة ما، كالمصرف الوطني مثلاً، إطالة الأمد الأقصى لاعتماد

تضمنه أصول المؤسسة المالية نفسها. ويُفترض بالشروط التي يضعها المصرفي أو التاجر لمنح اعتماد أن تكون متعقلة. فالدول أو المؤسسات الشبيهة بالدول هي القيّمة على الشعب ودافعي الضرائب، وليست مستثمراً في القطاع الخاص يملك حرية إنفاق أمواله كما يشاء. وبيع الأصول التي فقدت قيمتها، أو إطالة أمد الدَّين للمؤسسات المالية التي فقدت ملاءاتها، هما أمران ينطويان على مشاكل. وتحاول دولة ما أو مؤسسة شبيهة بالدولة أحياناً إخفاء أخطائها السابقة المتعلقة بوضع أنظمة لصناعة الخدمات المالية والإشراف عليها، وذلك من خلال إصدار رزمة إنقاذ يتم تطبيقها على عجل. فالأزمة الاقتصادية ليست إخفاقاً للسوق بل للدولة وقوانينها، وأنظمتها، وإشرافها.

كيف يُفترض وضع الأنظمة لصناعة الخدمات المالية والإشراف عليها؟ كما ذُكر من قبل، يجب على الميزانية العمومية لشركة خدمات مالية أن تكون شفافة، وتتضمن الاستحقاقات المالية كافة، وتُظهر الأصول بسعر الكلفة أو بسعر السوق كلما كان هذا الأخير أكثر انخفاضاً، وتوضع بتصرّفها سيولة كافية بالاستناد إلى السيولة وأصولها والاستحقاقات المالية. لقد أظهرت الأزمة المالية الأخيرة أن العديد من قطاعات الصناعات المصرفية والتأمينية، إضافةً إلى فروع أخرى من صناعة الخدمات المالية، محفوفة بالمخاطر. فشركة قائمة خارج صناعة الخدمات المالية، ومعرَّضة لمخاطر مماثلة، تحتاج إلى ميزانية عمومية متينة مع نسبة مرتفعة من رأس المال على صورة أسهم عادية للحصول على تمويل من أحد المصارف. والشركة التي تمتلك أسهماً عادية بنسبة تقل عن 10 بالمائة تواجه صعوبة كبيرة للحصول على قرض مصرفي، أقلّه من مصرف محترِس. ومن جهة أخرى، فالجميع تقريباً، مع بعض الاستثناءات، راغبون في إقراض أموال لمصارف تمتلك أسهماً عادية تقلّ

عن 10 بالمائة إذا أُخذت كل الاستحقاقات المالية بالاعتبار. لذلك، من غير المفاجئ حدوث أزمات دورية في صناعة الخدمات المالية، ولكن من المفاجئ ألا تحدث هذه الأزمات تكراراً.

والمصرف الذي يعاني من مشكلة سيولة ورأس مال على صورة أسهم عادية تقلّ عن 10 بالمائة قد يواجه بسرعة مشكلة في الملاءة لأنه سيتعيّن عليه بيع بعض أصوله بأقل من سعرها الطبيعي لحل مشكلة السيولة. وفي أزمة مالية، تفقد معظم أصول المصارف بعضاً من قيمتها، فينخفض رأس المال القائم على صورة أسهم عادية. واستناداً إلى السيولة، والمخاطر التي تواجهها الأصول والاستحقاقات المالية، يُفترض برأس المال القائم جزئياً على أسهم عادية تشكل أكثر من 10 بالمائة من الميزانية العمومية.

و لم تُعطِ تلك الدول التي اضطرت إلى التدخل في أزمة عام 2008 المالية انطباع استعداد جيد لأزمة مماثلة. وزاد هذا الواقع حال اللااستقرار في الأسواق المالية الوطنية والعالمية. و لم تكن القوانين والأنظمة وأعمال الإشراف في حال جيدة، و لم يكن هناك مفهوم واضح حول كيفية التعاطي مع الأمور. فالعمل بطريقة مشوَّشة في أثناء الأزمات مرتبط بالتكاليف المرتفعة التي يتكبّدها الاقتصاد ودافعو الضرائب. لسوء الحظ، إنها السياسة المتّبَعة في الوقت الحاضر، ولا يلوح في الأفق أي إصلاح جوهري.

ففي اقتصاد معولم، يتطلب إصلاح جوهري لقطاع الخدمات المالية تعاون اللاعبين الدوليين الأساسيين. تحتاج الدول إلى قوانين واضحة وبسيطة وإشراف كفوء، وتحتاج المصارف الكبيرة إلى سيولة أفضل ورأس مال أكبر على صورة أسهم عادية. ويبدو في غالب الأحيان أن الأسواق، والزبائن، والمشرفين، يكونون متأثرين بالحجم

المطلق لرأس المال القائم على صورة أسهم عادية الوارد في الميزانية العمومية أكثر من تأثرهم بالنسبة المئوية التي يمثّلها رأس المال هذا في مجمل الأصول والاستحقاقات المالية. ويُعتبر السماح بنسبة أقل من 10 بالمائة أمراً ينمّ عن عدم مسؤولية إذا أخذنا بالاعتبار الأزمات المالية في الأزمنة الحديثة، ولكن المطالبة بأكثر من 20 بالمائة قد تكون صعبة على الصعيد السياسي لأن ذلك يؤدي إلى انخفاض عمليات الإقراض وزيادة معدلات الفائدة لفترات طويلة من الزمن.

لذلك، تبقى المصارف الدولية الكبيرة التي تؤدي خدمات لقطاعات محفوفة بالمخاطر مصدراً منهجياً للخطر، وعقبة معنوية بالنسبة إلى الاقتصاد الوطني والعالمي. فهي مصارف كبرى لا يمكن سقوطها. ولن تكون السيولة على الأرجح المسألة الرئيسة ما دامت تلك المصارف تملك أصولاً يمكن توظيفها في العمل المصرفي، ويمكن بيعها أو استخدامها كضمانات للقروض. وستبقى الملاءة المشكلة الرئيسة.

لنفترض أن لاعبين أساسيين كالولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، واليابان، وغيرهم، يمكنهم التوافق في المستقبل حول مجموعة جديدة من القواعد المماثلة لتلك الموصوفة في هذا الفصل. ولنفترض أيضاً أن مصرفاً دولياً كبيراً، كبيراً جداً لدرجة أن إخفاقه أمرٌ غير متوقع، يمتلك رأس مال بنسبة 18 بالمائة ويواجه مشكلة سيولة إضافةً إلى مشكلة ملاءة. فهو قد يخسر أكثر من نصف رأس ماله القائم على صورة أسهم عادية، ولكنه يبقى ذا رأس مال كافٍ، وفقاً للقواعد الحالية. وبالرغم من ذلك، قد يكون المستثمرون المنتمون إلى القطاع الخاص غير راغبين في إعادة تمويل هذا المصرف. عندئذٍ، يتعيّن على الدول التي ينشط فيها هذا المصرف، وتقوم بالإشراف عليه، التعاون

لإنقـــاذه وفقاً لمجموعة القواعد التي تم التوافق عليها من قبل وتم نشرها. فتُعيد الدول تزويد المصرف برأس المال بشروط تناسبها وتناسب دافعي الـــضرائب، وتـــستبدل الإدارة ربما، وتعيد تنظيم المصرف ليكون في الإمكـــان إعادة رأس المال المستثمر في المستقبل المنظور من خلال بيع أسهم، أو اعتماد آليّة أخرى.

إذا تمكنت أزمة عام 2008 المالية من إقناع اللاعبين الأساسيين أن الإصـــلاحات الجوهـــرية مطلـــوبة للحؤول دون حدوث أزمة مالية أخرى – أو تخفيف أثر تلك الأزمة المالية المحتملة على الأقل – عندئذ، قد يكون لهذه الإصلاحات بعض الفوائد. ويتطلب الأمر بضع سنواتٍ لتـــتمكن المصارف الكبيرة وبعض الشركات الأخرى الأكبر حجماً في صـــناعة الخـــدمات المالية من رفع رأس مالها القائم على صورة أسهم عادية إلى مستوى ملائم. وكلما بدأت العملية من دون إبطاء، كانت هذه الشركات أكثر استعداداً للأزمة المالية التالية التي ستحلّ بالتأكيد.

7:10

واجبات أخرى للدولة

في السنوات المائتين الأخيرة، اضطلعت الدول بالعديد من المهام إلى جانب المحافظة على حكم القانون والاهتمام بشؤون السياسة الخارجية، وتُموَّل هذه المهام بواسطة أموال دافعي الضرائب. وقد يتساءل أحدهم، وهو مُحق، حول ما إذا لم يكن في الإمكان القيام بالمهام التالية بفعالية أكبر في المستقبل من خلال مؤسسة خاصة، أو جماعات سكانية محلية، أو اتحادات الجماعات السكانية المحلية: تشغيل محطات إذاعية وتلفزيونية، وخدمات بريدية، ووسائل اتصالات، ومؤسسات وطنية وثقافية كالمتاحف ودور الأوبرا والمسارح. لقد أظهر مثال الولايات المتحدة أن الدولة وسلطاتها الوطنية ليستا بحاجة إلى تشغيل هذه الخدمات، ولا تزال لدى الدولة وسلطاتها بالرغم من ذلك، محطات إذاعية وتلفزيونية، ووسائل اتصالات، ومتاحف فعالة تديرها وتموّلها مؤسسات خاصة - مُوفّرة في غالب الأحيان نوعية أفضل مما لو كانت الدولة تقوم بتمويلها - والخدمات البريدية بإدارة الدولة مثال حيّ على عدم كفاءة الدولة. وفي الولايات المتحدة وأوروبا، تمكنت الخدمات البريدية الخاصة من النجاح في منافسة الخدمات البريدية بإدارة الدولة، ويصعب تصوّر سبب عدم التمكن من خصخصة الخدمات البريدية بالكامل.

وكـــونه جزءاً من العلاقات الخارجية، كان الدفاع إحدى المهام التقليدية الرئيسة للدولة. وكما ذُكر في الجزء الأول من هذا الكتاب، لم تكن الحروب من ابتكار العصر الزراعي، بل حدثت منذ بدء البشرية. فهـــي لم تتـــسبب بالكثير من المعاناة البشرية فحسب، بل كانت أكثر تكلفـــة مـــن السياسات الزراعية الغبية. وحتى في زمن السلام، يفوق الإنفـــاق العسكري لبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ما تنفقه علـــى الـــزراعة بأضعاف مضاعفة. وذات يوم ربما، قد تصبح الدول شركات خدمات مسالمة، ولن تطلب من المواطنين بعد ذلك التضحية بحـــياتهم في ســـبيل *الله والوطن*. وبهدف بلوغ هذه الغاية، يجب على الدول والسياسيين والشعب قبول واقع أن الدول ليست آلهة وأن ليس على الشعب خدمتها أو حتى التضحية بحياته في سبيل مجد الأمّة، أو في ســـبيل استحداث سماء على الأرض للشعب المختار. ومع الأمل في أن تـــصبح الحـــروب حلُمـــاً مزعجاً وبعيد التحقق في دولة المستقبل، لن أتطرق إلى مزيد من التفاصيل حول كون السياسة الدفاعية من مهمات الدولة. ويُفترض بدول المستقبل أن تناضل لأجل زبائنها – الجماعات الـــسكانية المحلية والناس المنتمين إليها – من خلال منافسة سلمية على أساس الخدمة الجيدة والفعالة والسعر المقبول. في الفصل 12، سأصف الاستراتيجيات الممكنة لمساعدة البشرية على بلوغ هذا الهدف.

وما لم يتحقق نظام عالمي جديد وسلمي، ستكون هناك حروب. لحسن الحظ، يبدو أن خطر نشوب حرب عالمية ثالثة، أو حروب طويلة وممتدة بين الدول، انخفض إلى حدٍّ كبير منذ نهاية الحرب الباردة. ومن شـــأن عمـــل عدائي أن يحمل القوى العسكرية الرائدة على مساعدة الدولة التي تتعرض للهجوم، ودحر المعتدي بموافقة الأمم المتحدة، كما حدث مع تحرير الكويت بعد العدوان العراقي.

ومن جهة أخرى، شهدنا في الماضي حروباً لم تتدخل فيها القوى العظمى، كالحرب بين الهند وباكستان، مثلاً، أو بين الصين وفييتنام. لقد كانت قصيرة نسبياً، ومحلية، ولم تتحقق فيها أي مكاسب هامة على صعيد الأرض، ولم يحقق المعتدي انتصارات حاسمة، باستثناء النصر الذي حققته إسرائيل على جيرانها العرب عام 1967. ومع ذلك، فقد انسحبت إسرائيل مذاك الحين من بعض الأراضي المحتلة من دون تحقيق الهدف الأكثر أهمية وهو: معاهدة سلام مع كل جيرانها، وحدود معترَف بها دولياً.

واليوم، إن خطر نشوب حروب تقليدية أو نووية بين الدول هو أقل من خطر الإرهاب، أو حرب العصابات، أو الحروب الأهلية، مع إمكانية استخدام أسلحة الدمار الشامل. فالسياسة الدفاعية التقليدية أو الجيش التقليدي يمكنه التعاطي بصعوبة مع هذه التهديدات التي تزيد كما يبدو من حدة تلك المخاطر والمشاكل المرتبطة بها. وما نحتاج إليه للسيطرة على هذه التهديدات هو دولة يسود فيها حكم القانون وتكون قادرة على إيجاد حل للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وستبقى السياسة الخارجية إحدى مهام الدولة في إطار علاقاتها بدول أخرى وعضويتها في منظمات إقليمية ودولية. وفي عالم معولم، ستغدو السياسة الخارجية أكثر أهمية مع غدوّ العلاقات بين الدول وشعوبها أكثر وثاقة في ميادين كالاقتصاد، والمجتمع، والسياحة، والثقافة. وبالإضافة إلى وزارة الشؤون الخارجية والسفارات، فإن الأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة الصحة العالمية، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الدول الأميركية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، واتحاد دول جنوب شرق آسيا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، تكتسب أهمية أكبر في العلاقات بين الدول. وفي هذه المنظمات الدولية،

تُعقد اجتماعات منتظمة على مستويات مختلفة بدءاً بمستوى رؤساء الدول وانتهاءً بمستوى الموظفين الرسميين والخبراء. فعلى مستوى الدولة حيث ينشط ممثلو الفرع التنفيذي بطريقة أو بأخرى، تكون هذه المنظمات جزءاً فقط من شبكة الشؤون الخارجية الموسَّعة التي تربط الدول ببعضها بعضاً. وهناك منظمات إقليمية ودولية للمجالس التشريعية والمحاكم، حيث ينشط النواب والقضاة. وفي المستويات التي هي دون مستوى الدولة، أُنشئت شبكات للجماعات السكانية المحلية، والمدن، والمناطق، لا تعبر حدود الدول فحسب بل القارات أيضاً.

في عالمنا المعولم، تكون شبكات القطاع العام متمَّمة بشبكات القطاع الخاص، كالاقتصاد، والمنظمات غير الحكومية، والثقافة، والسياحة. بالطبع، قد تحاول الدولة عزل كل الشبكات الخاصة والعامة، ويمكننا رؤية نتائج هذه السياسة على شعوب أوروبا الشرقية في ظل الشيوعية، وهي لا تزال ملحوظة في كوريا الشمالية أو ميانمار، أي بورما سابقاً. وعلى المدى البعيد، يكون إخفاق هذه السياسة أمراً محتَّماً. لقد تحوّلت السياسة الخارجية التقليدية التي تطورت على مرّ القرون، بشكل جذري من خلال العولمة. وتنخفض تكاليف النقل والاتصالات بسرعة، وقد أدت إلى نموّ الشبكات الخاصة والعامة بسرعة على الصعيد العالمي، وسيستمر هذا المنحى. ولا يزال من الصعب تكوين صورة عن تأثيرات هذه التطورات في الدولة التقليدية وسياستها الخارجية. على كل حال، لا يمكن إيجاد حل للعديد من المشاكل العالمية إلا من خلال تعاون وثيق بين الدول.

وفي الدول الأكثر تطوراً، أصبحت المعونة الأجنبية جزءاً من السياسة الخارجية. وبقدر اقتناعي أنها إحدى مهامنا لمساعدة الشعوب الفقيرة في العالم الثالث، فأنا مقتنع أيضاً أن المعونة الخارجية التي تقدمها

الدول الصناعية الثرية إلى العالم الثالث بصورتها الحالية ليست عديمة النفع فحسب، بل ذات نتائج عكسية أيضاً.

ويوجَّه منذ زمن طويل انتقاد يتناول المعونات التي تقدمها الدول إلى البلدان النامية وتُجمع من أموال دافعي الضرائب الفقراء في الدول الصناعية لتمويل الحكام الأثرياء في العالم الثالث، الذين يستثمرون المال إما في حساباتهم الخاصة، أو في مشاريع عديمة النفع، يكسب من خلالها عدد قليل من الشركات الكبيرة التابعة لدول صناعية قدراً كبيراً من المال. وكل من تابع تاريخ المعونات الخارجية منذ بدئها في أثناء رفع الاستعمار قبل خمسين عاماً تقريباً يدرك أن المعونات الخارجية استُخدمت أيضاً لإبقاء الحكام الدكتاتوريين الفاسدين والقساة، والنخب الحاكمة، في سدّة الحكم. فلتكن هناك معونات خارجية ولكن ليس من دولة إلى دولة. يُفترض بها أن تكون من شعب إلى شعب، أو من منظمات غير حكومية إلى شعب، أو من جماعات سكانية محلية إلى جماعات سكانية محلية، ويُفترض تقديمها فقط، وفوق كل شيء، إلى الدول التي تحاول بجدّيّة بناء دول دستورية ديموقراطية يكون فيها حكم القانون واقتصاد السوق مدموجين في الاقتصاد العالمي المعولم.

يُفترض بالمعونات الخارجية التي تقدمها الدول التركيز على مساعدة العالم الثالث بصفة رئيسة لتعزيز حكم القانون واقتصاد السوق. ولا يُفترض تأمين مبالغ كبيرة لهذه المهمة بل تأمين قضاة ذوي خبرات، ومحامين، ورجال شرطة، راغبين في تمضية سنوات قليلة في أحد تلك البلدان النامية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمعونات الخارجية التي تقدمها الدول تمويل نظام القسائم التربوية كما يصفها الفصل 3:10.

11

دستور لدولة المستقبل

في الفصل 10، وصفتُ ما قد تبدو عليه دولة المستقبل. وفي هذا الفصل، سأصف مسودة دستور محتمل خاص بهذه الدولة. ولأسباب ذُكرت في الفصل 8، يصلح دستور ليشتنشتاين كنموذج مفيد. إن دستوراً تطور طوال عقود من الزمن يتمتع بميزات إضافية كالخبرة التي اكتسبها لجهة عملانية المواد الإفرادية أو وجود محكمة دستورية تتخذ قرارات يمكن استخدامها لشرح الدستور. لذلك، تم الاحتفاظ ببنية الدستور بمختلف فصوله وبنصوص المواد الفردية لأنها معقولة. وبالرغم من ذلك، تمّ حذف عدة مواد وبعض الفصول، أو دُمجت، لأنها فقدت معناها منذ تبنّيها للمرة الأولى، أو لأنها غير هامة بالنسبة إلى دولة المستقبل كما يصف الفصل 10. ويتضمن الملحق في الكتاب مسودة كاملة عن الدستور، وفي هذا الفصل تعليقات وشروحات.

يمكن استخدام مسودة الدستور بصيغتها الحالية لحكم فرد وراثي أو لجمهورية يكون على رأسها فرد حاكم منتخَب. فمسودة دستور قائم على مبادئ تقرير المصير، وحكم القانون، والديموقراطية المباشرة وغير المباشرة، لا تختلف كثيراً، سواءً أكان دستوراً لدولة تعتمد نظام حكم فرد وراثي، أو نظاماً جمهورياً. وكوني فرداً حاكماً، وبما أنني أمنح حكم الفرد الوراثي فرصة أفضل للاستمرار مدة طويلة من الزمن،

كانت الأولوية في مسوّدتي لحكم الفرد، ووضعتُ المرادف الجمهوري بين قوسين. وبهدف تجنّب إعطاء القارئ الانطباع أن المسودة موضوعة لحكم فرد معيَّن أو جمهورية معيَّنة، دُعي حكم الفرد "المملكة س" والجمهورية "الجمهورية ص".

ولمعظم الدساتير، وللعديد من المعاهدات بين الدول، توطئة شاملة أو مقدمة تحتوي على تأكيدات وعلى مبادئ وأهداف الدستور أو المعاهدة. ويفرّق المحامون بين ما إذا كانت المقدمات تؤهّل المواطنين لنيل حقوق يمكنهم المطالبة بها أمام المحاكم. وإذا لم تكن للتأكيدات في المقدمة نتائج قانونية، فمن الأفضل إسقاطها. وإذا كانت لها نتائج قانونية وكانت تعزز فهم الدستور والثقة به، يُفترض عندئذٍ دمج هذه التأكيدات بالنص الفعلي للدستور. لم يكن لدستور ليشتنشتاين أبداً مقدمة، ومن المحتمل أن يكون هذا الأمر قد جنّب مواطني ليشتنشتاين عدداً من الدعاوى القضائية غير الضرورية. واستناداً إلى هذه الخبرة، وبهدف صياغة دستور قصير وبسيط وسهل الفهم، لا تحتوي مسودة الدستور هذه على مقدمة.

فالدولة بمبادئها الأساسية، وأهدافها، ومهامها، محدَّدة في المواد 1 إلى 4 من الفصل 1. ولتجنّب اضطلاع الدولة بمزيد من المهام، تشدد المادة 2 المتعلقة بواجبات الدولة على وجوب قيام الدولة بالتخلي عن كل المهام الأخرى للجماعات السكانية المحلية أو لمنظمات خاصة. ويتطلب توزيع واضح للواجبات والمسؤولية السياسية بين الدولة والجماعات السكانية المحلية توزيع سلطة جبي الضرائب (المادة 3) التي يجب أن تكون واضحة بهدف تجنّب تآكل بطيء للحكم الذاتي وحق تقرير المصير على المستوى المحلي. وإن حق الجماعات السكانية المحلية بمغادرة الدولة، كما تنص عليه المادة 4، التي تضمن تحوّل الدولة من نظام احتكاري غير فعال إلى شركة خدمات فعالة تقدم إلى زبائنها خدمة مُثلى بمستوى معيَّن من الأسعار.

وتنظم المواد 5 إلى 12 في الفصل 2 وضع رأس الدولة، وحقوقه، وواجباته، وارتقاءه إلى سدة الحكم بموجب الخلافة أو التعيين، وإمكانية خلعه. يعود قرار خلع رأس الدولة (المادة 12) في جمهورية ما إلى المحكمة الدستورية، وإلى قانون الأسرة، والأسرة الحاكمة في دولة مثل ليشتنشتاين تتّبع نظام حكم الفرد. ولانتخاب رئيس الجمهورية (المادة 5) تم اختيار عملية إجرائية يُفترض بها تجنّب حالة الاستقطاب قدر الإمكان في الوسط الشعبي؛ هذه العملية الإجرائية سارية المفعول في دستور ليشتنشتاين لانتخاب قضاة، وهي منظَّمة وفقاً للمادة 47.

وتحدّد المواد 13 إلى 21 من الفصل 3 حقوق المواطنين وواجباتهم. لقد انخفض عدد المواد إلى حدٍّ كبير مقارنةً بدستور ليشتنشتاين. لا يزال هذا الفصل في دستور ليشتنشتاين يحتوي على عدد من المواد والأنظمة التي لا يحتاج إليها دستور دولة الألفية الثالثة.

وتشير المواد 22 إلى 32 المتعلقة بالبرلمان في الفصل 4 إلى خمسة وعشرين ممثلاً، وقد يكون هذا العدد الحد الأدنى إذا أُخذت خبرة ليشتنشتاين بالاعتبار. وفي نظام يتّبع التمثيل النسبي بواسطة خمسة وعشرين ممثلاً، هناك فقرة مدخل تشترط حصول الحزب أو المجموعة الناخبة على نسبة 4 بالمائة. وفي دولة المستقبل التي تمنح الجماعات السكانية المحلية مستوى عالياً من الحكم الذاتي، يُفترض بنظام التمثيل النسبي أن يكون حلاً أفضل من نظام تمثيل الغالبية، وهو يتطلب تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية فردية. ويجب تكييف الدوائر الانتخابية جغرافياً مع التبدّل السكاني بهدف تجنّب اكتساب بعض الاقتراعات الفردية أهمية أكبر من سواها. وفي نظام التمثيل النسبي، استخدمت دول مختلفة نسباً مئوية مختلفة من فقرة المدخل تراوحت بين 1 و10 عادةً.

وفي المواد 33 إلى 37 المتعلقة بالحكومة في الفصل 5 تَصوّر لخمسة

أعــضاء في الحكــومة كما جاء في الفصل 1:10. ويُفترض بذلك أن يكون كافياً حتى لدولة كبيرة محدودة المهام مع افتراض ألا تكون دولة المــستقبل بحاجة إلى وزير دفاع أو جيش. ووجود قوات شرطة حسنة الــتدريب والتجهيــز، ومراقبة المجال الجوّي والمياه الإقليمية، هما من مسؤولية وزير الداخلية. وكما يشرح الفصل 12، يمكن استخدام هذه الوحدات أيضاً للمشاركة في بعثات سلام خارج الوطن.

في ما يتعلق بالمواد 38 إلى 43 في الفصل 6 المرتبط بالمحاكم، تجدر الإشــارة إلى أنه ثبت نجاح الإجراءات المتّبعة لترشيح قضاة (المادة 39) مــنذ اعــتمادها في ليشتنــشتاين عام 2003. لقد تم اختيار المرشحين اســتناداً إلى كفــاءاتهم المهنية، وأُهملت الاعتبارات السياسية في عملية التعــيين. وبخلاف بعض المخاوف، لم يحدث أي نــزاع حتى الآن بين لجــنة اختيار القضاة وبين البرلمان، ولم يكن على الشعب اختيار قاضٍ. وفي دولــة كبيرة حيث يجب تعيين العديد من القضاة، يتعيّن على لجنة اختيار القضاة تفويض بعض مهامها.

وتتناول المادتان 44 و54 في الفصل 7 نقطتين. فالمادة 44 تصف المــبادئ الأساســية لتنظيم الجماعات السكانية المحلية وتحديد مهامها. وتعــرض المــادة 45 المــسؤولية القانونية العامة تجاه فرقاء ثالثين على مستوى الدولة أو مستوى الجماعة السكانية.

وتــنظّم المادتان 46 و47 في الفصل 8 إجراءات إدخال تغييرات على الدستور. وهناك إجراء آخر ضروري لتحويل نظام حكم فرد إلى جمهــورية، أو جمهــورية إلى نظام حكم فرد، وذلك بهدف إلغاء حق الــنقض الذي يتمتع به حكم الفرد أو الرئيس (المادة 47). فبالرغم من فوائد حق النقض بالنسبة إلى رأس الدولة في الديموقراطية المباشرة، حتى وإن لم يــتم الــتهديد بممارسة هذا الحق أو تطبيقه إلا نادراً، يجب ألا

يُـــساء استخدامه من قِبل الفرد الحاكم أو الرئيس بهدف تجنّب إدخال تغيير جوهري على شكل الدولة نـــزولاً عند رغبة غالبية الشعب.

ويـــصف البند الثاني في المادة 47 إجراءات الاقتراع في حال وجوب قـــيام الشعب بالاختيار بين أكثر من اقتراحين. فهذا الإجراء مطبَّق في دستور ليشتنشتاين، ويُتّبع الإجراء نفسه لانتخاب الرئيس في الجمهورية (المـــادة 5) وانتخاب قضاة (المادة 39 البند 2)، إذا كان على الشعب الاختـــيار بين أكثر من مرشحَين. ويُراد بهذا الإجراء تجنّب إلغاء الجولة الأولى مـــن الاقتراع حول اقتراح ما أو مرشح ما قد يكون ثاني أفضل حـــل لغالبية الشعب، وذلك إذا لم يحظَ الحل المفضَّل بأصوات كافية. وفي اقتراع للاختيار بين أكثر من اقتراحين أو مرشحين، قد تعني إجراءات اقتراعية أخرى أن الحل الوسط لم يصل إلى الجولة الثانية لأنه تم الاقتراع في الجـــولة الأولى لصالح الحل الذي يفضّله الناخبون. بالنتيجة، غالباً ما يـــبلغ اقتراحان متطرفان الجولة الثانية من الاقتراع، وينقسم الناس بين أكثـــر مـــن حل وسط محتمل. وتظهر المشكلة نفسها إذا كانت هناك جولة واحدة من الانتخابات، ويكون القرار للأكثرية النسبية.

وتتـــضمن المـــادة 48 من الفصل 9 الشروط النهائية المماثلة لشروط دســـتور ليشتنـــشتاين، ويمـــنح المحكمة الدستورية سلطة إلغاء كل القوانين والمراسيم والشروط التشريعية التي تناقض الدستور الجديد، أو إعلان بطلانها.

يمكـــن لمـــسودة الدستور المقترحة لدولة الألفية الثالثة أن تكون أساســـاً لمـــبادرة مسودة دستور الاتحاد الأوروبـــي التي تمت مناقشتها كثيراً، ولكنها رُفضت الآن. ويُفترض بها أن تكون أقصر، وأسهل على الفهم، وتحظى بفرصة أفضل لتكون مقبولة في اقتراع شعبـــي.

ومـــن شأن اعتماد الاتحاد الأوروبـــي لهذا الدستور أن يلغي التدابير المالـــية الحالـــية البالغة التعقيد وغير الفعّالة كالمعونات المالية المقدمة للزراعة

وإلى الـــدول والمناطق، والمشاريع، إضافةً إلى التخفيضات الفردية للدول. وســـيكون في الإمكان تحقيق إعادة التوزيع المالي بين المناطق الثرية والفقيرة داخـــل الاتحاد الأوروبـــي من خلال ضريبة القيمة المضافة، كما جاء في الفصل 5:10، والتي ستكون أكثر سهولة وإنصافاً وشفافية.

وإدخـــال تغييرات إضافية هو أمر ضروري بالطبع لمسودة دستور الاتحـــاد الأوروبـــــي، فتحلّ الدول مكان الجماعات السكانية المحلية، وتـــنظِّم عملـــية توزيع المهام، وسلطة سنّ القوانين، والنظام القضائي، بطـــريقة مختلفة. وإذا اعتمدت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبـــي حـــق تقريـــر المصير ضمن حدودها على مستوى الجماعات السكانية المحلـــية والديموقـــراطية المباشرة كما جاء في مسودة القرار، فإن ذلك سيؤدي إلى نشوء أوروبا ديناميكية ومدهشة وتكون مثالاً لبقية العالم.

في حالـــة الاتحاد الأوروبـــي، قد يكون النموذج الجمهوري الخيار الـــصحيح بمـــا أن غالبـــية الـــدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبـــي هي جمهـــوريات، ومن غير المحتمل أن تتقبل الدول التي تعتمد نظام حكم الفرد فكـــرة وجـــوب مـــنح إحدى الأسر الحاكمة وضعاً أولوياً. وبالرغم من الوضع المفضَّل للملكية البريطانية استناداً إلى التاريخ وأهمية بريطانيا العظمى داخـــل أوروبا وخارجها، يُطرح تساؤل حول رغبة الشعب البريطاني في مـــنح أســـرهم الملكية مكانة سياسية داخل الاتحاد الأوروبـــي أفضل من مكانتها السياسية في بلدها. وفي استطاعة مواطني الاتحاد الأوروبـــي اتخاذ قرار بشأن ما إذا كانوا يفضّلون نموذج حكم فرد أو نموذجاً جمهورياً. وإذا اقتـــرع المواطنون لصالح حكم الفرد، سيكون عليهم عندئذ اتخاذ قرار في الجـــولة الثانـــية من الاقتراع بشأن العائلة التي سيخرج منها الفرد الحاكم. وإذا اقتـــرعوا لـــصالح نظام جمهوري، سيكون عليهم اتخاذ قرار كل أربع سنوات بشأن المواطن الذي سيغدو رئيساً.

12

استراتيجيات لتحقيق دولة المستقبل

إن انتقاد الأنظمة القائمة، ووضع أنظمة أفضل، هما أمران مسليان ومرضيان على الصعيد الفكري. وبهدف وضع أنظمة أفضل، نحتاج إلى استراتيجية، أو عدة استراتيجيات أحياناً، للانتقال من النظام س الأدنى مرتبة إلى النظام ص الأعلى مرتبة. ومن الضروري أن نأخذ بالاعتبار واقع كون عدد كبير من الناس سجناء النظام الحالي ويخشون التغيير لأن هذا التغيير قد يؤدي إلى مخاطر لا يمكن توقّعها.

وبالرغم من انتقاداتي الموجَّهة إلى السياسيين، لا يُفترض بالقارئ أن ينسى أن أولئك السياسيين هم أيضاً سجناء النظام السياسي الحالي أكثر من المواطنين. لقد ترعرعوا في كنف هذا النظام وامتهنوا السياسة فيه، وإذا انقلبوا على نظامهم السياسي طُردوا منه كما جرت العادة. ففي حالات قليلة، وفي أثناء حدوث أزمة سياسية عادةً، يمكن لسياسيّ أو لمجموعة من السياسيين إدخال تغييرات جوهرية على النظام. لقد كانت عائلتي أيضاً جزءاً من هذا النظام السياسي، ولا تزال كذلك حتى اليوم. نحن نزوّد إمارة ليشتنشتاين بالأفراد الحاكمين، وكنا جزءاً من حكم النخبة السياسية في الإمبراطورية الرومانية، وبقينا في ما بعد جزءاً من الشبكة النخبوية الحاكمة في أوروبا بطريقة أو بأخرى.

هناك حاجة إلى استراتيجيتين على الأقل لتحقيق دولة المستقبل. فالاستراتيجية الأولى متاحة للدول الدستورية الديموقراطية القائمة حيث يملك الشعب بعض التأثير في مستقبل دولته، أقلّه بشكل غير مباشر من خلال انتخاب البرلمان. والاستراتيجية الثانية ملائمة لتلك الدول التي لا تأثير لشعوبها في مستقبل دولهم من خلال الانتخابات.

والاستراتيجية الخاصة بالدول الديموقراطية بسيطة، أقلّه على الصعيد النظري. أولاً، من الضروري إقناع غالبية الشعب بضرورة إصلاح البنيات السياسية للدولة، وبعد ذلك يعبّر السياسيون المنتخَبون عن أماني الشعب. في الواقع، إن الأمر غير بسيط بالطبع. ففي معظم الحالات، لا يكون الشعب مهتماً بالسياسة، وتكون رغبة السياسيين في تلبية أمانيهم محدودة.

ويوفر النظام الحالي للديموقراطية غير المباشرة الظروف الملائمة لحكم نخبة سياسي يمكن فقدانه، كلّياً أو جزئياً، إذا طُبّقت التحسينات المقترحة في هذا الكتاب. وعلى غرار الأرستقراطية القديمة، يضمن حكم النخبة السياسي في الوقت الحاضر عدم فقدان امتيازاته بعد أن فقد مهامه ونفوذه. وفي ما مضى، كانت الشبكات العائلية داخل طبقة النبلاء تهتم بذلك، ولكن شبكة الأحزاب السياسية هي التي تتولى اليوم هذه المهمة. ومن دون ديموقراطية مباشرة وحق تقرير المصير على مستوى الجماعات السكانية المحلية، تبقى الديموقراطية غير المباشرة ديموقراطية مكبوحة يوجّهها حكم نخبة استبدل عباءة الشرعية الدينية بعباءة الشرعية الديموقراطية. وفي الانتخابات، لا يمكن للشعب سوى الاختيار بين العباءة السوداء، أو الحمراء، أو الخضراء، أو الزرقاء. وإذا لم يحصل أي حزب على الغالبية المطلقة، يتخذ حكم النخبة عندئذ قراراً حول اعتماد مزيج من الألوان. وكلما كانت الفوارق الإيديولوجية بين

الأحـــزاب صغيرة، ونخبهم الحاكمة أكثر براغماتية، سهل دمج مختلف الألوان. وكما كانت حال الحكم الأرستقراطي، يتمثل أحد الأهداف الرئيسة بإبقاء النفوذ والامتيازات في أيدي النخب الحزبية الحاكمة.

بالرغم من ذلك، توفر دراسة التاريخ أمثلة عن مواطنين أصبحوا فجأةً مهتمين بالمسائل السياسية وأحدثوا تغييراً في النظام السياسي. في هذه الحالة، من الأفضل اعتماد مفهوم دستوري ناجح ومناقشته. وكلّي أمل في أن يساهم هذا الكتاب قليلاً في التعاطي مع وضع مماثل تواجهه دولة أو أخرى في المستقبل. ويُفترض بالنقاش التركيز أولاً على مسألة الديموقراطية المباشرة. فكل من يرفض الديموقراطية المباشرة يرفض أيضاً الـــنموذج المقترح لدولة الألفية الثالثة لأنه سيكون من الصعب تحويل الدولة القديمة إلى شركة خدمات للشعب من دون ديموقراطية مباشرة.

إن شـــرائح مـــن الشعب – وليس السياسيون فقط – قد ترفض الديموقـــراطية المباشرة بسبب القناعة الصادقة أن الغالبية لا تملك القدرة الفكرية أو المعنوية لاتخاذ قرار بشأن مستقبل الدولة، ولذلك يفضّل ترك هـــذه القـــرارات لحكم نخبة أو لفرد حاكم، سواءً أكان منتخَباً أم لا. يجـــب احترام هذا الرأي، ولكن من المنطقي أن يقوم هؤلاء الأشخاص بـــرفض الديموقـــراطية غير المباشرة. وتُظهر الخبرة أن اتخاذ قرار بشأن مـــسائل واقعية هو عادة أسهل من اتخاذ قرار يتعلق بشؤون الموظفين، ولا سيما إذا كان هذا القرار الوظيفي مرتبطاً بسياسيّ مغمور وببرنامج حزبـــــي يتضمن في الغالب وعوداً فارغة. وكل من يظن أن المواطن العـــادي يفتقـــر إلى الذكاء لاتخاذ قرار حول موضوع يؤثّر فيه بشكل مباشـــر، كرفع الضرائب أو تخفيضها، لا يُفترض به تحميل هذا المواطن عبء الديموقراطية غير المباشرة. وما يتبقى إذاً، هو الحكم المطلق المنوِّر حـــيث يتخذ الأفراد الحاكمون أو الرؤساء والنخب الحاكمة قرارات

لصالح الشعب. ويُطرح تساؤل حول ما إذا كان هذا البرنامج الحزبي مقنعاً للفوز في الانتخابات على المدى البعيد في ظل ديموقراطيات غير مباشرة.

ويُفترض بأولئك الأشخاص المقتنعين بفوائد الديموقراطية المباشرة أن يقنعوا السياسيين أولاً بتغيير الدستور كي يحصل الشعب على حق ممارسة الديموقراطية المباشرة في تلك الدول التي تمارس الديموقراطية غير المباشرة فقط في الوقت الحاضر. هي حال كل الدول الديموقراطية في الأساس باستثناء سويسرا وليشتنشتاين. ومع ذلك، فالأمر ليس سهلاً. فالقيادات السياسية تنتابها الشكوك حيال تعزيز الديموقراطية المباشرة حتى في الدول التي تمارسها. ويمكن فهم الأمر لأن الديموقراطية المباشرة تقلّص النفوذ السياسي للسياسيين الرائدين في دولة قائمة على حكم النخبة.

سيكون على مؤيّدي الديموقراطية المباشرة التفكير مليّاً في إنشاء حزبهم الخاص إذا كانت المقاومة قوية في الأحزاب القائمة. فإنشاء حزب جديد أمر شديد الصعوبة في معظم الدول ويتطلب وقتاً، ومالاً، وصبراً كبيراً. ومن جهة أخرى، من غير المحتمل، أو من غير الضروري، أن يصبح الحزب المؤسَّس حديثاً حزب غالبية في فترة قصيرة من الزمن. ويكفي أن تُثبت للأحزاب القائمة وجود عدد كاف من الناخبين الراغبين في الحصول على مزيد من الديموقراطية. فالأحزابُ الخُضر التي تشكلت في العديد من الدول هي خير مثال على ذلك. كان اهتمام الأحزاب القديمة بالمسائل البيئية ضئيلاً لمدة طويلة من الزمن إلى أن أدت نسبة صغيرة نسبياً من الأصوات الممنوحة للأحزاب الخُضر إلى إعادة النظر بالمسألة. ويمتد تأثير أحزاب الخُضر، حتى وإن كانت صغيرة وغير ممثّلة في الحكومة، إلى ما وراء حدود أوطانها وتتخطى حجمها الطبيعي.

وبالإضافة إلى العمل مع أحزاب سياسية، إن العمل مع وسائل الإعلام هو أمر هام أيضاً. ويُفترض بوسائل الإعلام أن تكون حليفاً طبيعياً للديموقراطية المباشرة التي تمنح وسائل الإعلام فرصة طرح مسائل سياسية، ومناقشة الحلول للمشاكل، لا بل تطبيقها أيضاً من خلال اقتراع شعبي.

وقد يندهش القارئ بسبب عدم ذكر وسائل الإعلام في هذا الكتاب حتى الآن بالرغم من لعبها دوراً هاماً في الدولة الدستورية الديموقراطية. ويعود السبب الرئيس لذلك إلى عدم وجوب ربط دولة المستقبل بوسائل الإعلام. فالإذاعة والتلفزيون التابعان للدولة، أو المعونات المالية التي تقدمها الدولة إلى وسائل الإعلام، تمنح السياسيين إمكانية التأثير في وسائل الإعلام. ويُفترض بالدولة الامتناع عن وضع الإطار القانوني الذي يمكن لوسائل الإعلام العمل فيه. ويشمل ذلك حماية الميدان الخاص الذي ينشط فيه الفرد، وحق المطالبة بتصحيح أخبار كاذبة، على أن تُنشر التصحيحات في غضون إطار زمني معقول وإلى أمد معقول.

وانتقاد وسائل الإعلام بسبب محتواها الفكري والأخلاقي المبتذل هو أمر مبرَّر بالتأكيد، ولكن وسائل الإعلام هي مرآة مجتمعنا. فهي تروي في الأساس ما يريد الناس قراءته، وسماعه، ورؤيته: كالأحاسيس، التسلية، الشائعات، الجنس، والجريمة. وعلينا التكيّف مع الواقع المتمثل بكون معظم وسائل الإعلام توفر التسلية لا المعلومات. لسوء الحظ، هناك وسائل إعلام تنشر عمداً تقارير خاطئة إذا كانت تخدم هدفها الذي غالباً ما يكون سياسياً واقتصادياً. ويصعب في غالب الأحيان حمل وسيلة إعلامية على نشر تصحيح لخبر ما من دون الدخول في دعاوى قضائية طويلة الأمد، وذلك وفقاً لخبرة شخصية عندما وقعتُ

ضحية أخبار كاذبة. بالرغم من ذلك، يبقى هذا الوضع المُحزن إلى حدٍّ ما أفضل مما لو كانت وسائل الإعلام خاضعة لمراقبة صارمة من قِبل الدولة والسياسيين. وقد تؤدي الديموقراطية المباشرة واللامركزية السياسية إلى تنوّع أكبر في المشهد الإعلامي. ففي سويسرا وليشتنشتاين على الأقل، هناك تنوّع أكبر مما هي الحال في دول أكبر حجماً تعتمد الديموقراطية غير المباشرة والمركزية السياسية.

لقد أظهر التطور السياسي في دول ديموقراطية في العقود القليلة الماضية أن الديموقراطية المباشرة تدخل الحياة السياسية ببطء شديد، ولكن بثبات. ويبدو أن الشعوب تريد مزيداً من الديموقراطية، ولا يستطيع السياسيون تجنّب هذا الميل بالكامل حتى وإن نجحوا في تقييد الديموقراطية المباشرة. وسيكون تعزيز هذا الميل باتجاه اعتماد مزيد من الديموقراطية المباشرة من واجب كل الديموقراطيين وبالتعاون الوثيق مع سياسيين، وأحزاب، ووسائل إعلام.

ولا تكون الخطوة التالية باتجاه تحقيق دولة المستقبل ذات معنى إلا عندما يتحقق الفوز في المعركة الأولى لتطبيق الديموقراطية المباشرة. ويمكن لهذا الكتاب أن يضع وصفاً فقط لما يُفترض بدولة المستقبل أن تكون عليه. فالدول الراغبة في اتخاذ خطوة مماثلة ستكون بحاجة إلى فريق من الخبراء ذوي خلفيات متعددة لوضع دستور يحترم الرغبات والتقاليد المحلية، والدول، والشعوب مختلفة. وما ينجح في دولة ما، قد لا يكون الحل الأفضل في دولة أخرى. فشعب إمارة ليشتنشتاين يريد حكم فرد وراثياً، ولكن شعب جارتنا سويسرا يريد جمهورية. وعندما أنشأتُ "مؤسسة ليشتنشتاين لحق تقرير المصير" عام 2000، كنت آمل في أن تكون هذه المؤسسة في وقت ما من المستقبل في وضع يسمح لها بتقديم النُّصح كلما تم تطوير هذه المفاهيم. وأصبح للمؤسسة اليوم

بقيادة البروفسور وولفغانغ دانسبكغروبر مجموعة رائعة مؤلفة من كلّية، وأعضاء، وشبكة دولية من الخبراء ذائعي الصيت من قارات وثقافات مختلفة يمكنهم المساعدة في مشاريع مماثلة.

ولا يكفي أن نضع دستوراً لدولة الألفية الثالثة فقط. يجب تكييف القوانين مع مختلف الأبعاد القانونية والإدارية. فهناك العديد من القوانين التي أثبتت فعاليتها في دول متنوعة ويمكن تبنّيها مع تغييرات طفيفة، في حين يتعيّن إعادة صياغة أخرى. وفي استطاعة مؤسسة ليشتنشتاين لتقرير المصير وضع مسودات بمساعدة كلّيتها وطلابها وشبكة الخبراء الدوليين. وترحّب المؤسسة بأفكار مرتبطة بمفهوم الدولة أو بمسودة الدستور، إضافةً إلى مسودات القوانين التي تمت مناقشتها في هذا الكتاب (Liechtenstein Institute on Self-Determination, Bendheim Hall, Princeton, New Jersey 08544, USA; email: lisd@princeton.edu).

إن معظم القواعد التي يمكن تحويل الدولة من خلالها، وبشكل سلمي، إلى شركة خدمات للشعب لا للسياسيين هي بتصرف دولة دستورية ديموقراطية. ويزداد الأمر صعوبة في الدول التي لا تعتمد تلك القواعد الديموقراطية، أو في الدول التي تساوي قواعدها المتّبَعة ثمن الورق المنصوصة عليه والتي تدعو نفسها دولاً دستورية ديموقراطية لأن ذلك يوافق مصلحتها. لقد دعت جمهورية ألمانيا الديموقراطية، مثلاً، نفسها ديموقراطية، ولكنها كانت سجناً. وعندما فُتح باب ذلك السجن، بدأ العالم بالفرار من جنة العمال والمزارعين الذين يديرون مقدراتهم بأنفسهم.

في الماضي، كان سلوك الدول الديموقراطية حيال الدكتاتوريات موجَّهاً في غالب الأحيان من قبل واقع سياسي نفعي. وفي عدد من الحالات، لم تُضعف الانتهاكاتُ الأكثر خطورة لحقوق الإنسان التعاونَ

الوثـــيق مع تلك الدول، بل تم إنكارها أو التقليل من أهميتها. لقد لزم الـــسياسيون اليـــساريون ووســـائل الإعـــلام اليسارية الصمت حيال الانـــتهاكات الـــتي ترتكبها الدكتاتوريات ذات الميول اليسارية، ولزم اليمينيون الصمت حيال الدكتاتوريات ذات الميول اليمينية. ولم تحدث تـــدخلات عـــسكرية من قِبل دول دستورية ديموقراطية ضد عدد من الدكـــتاتوريات إلا بعـــد قيام هذه الدكتاتوريات بمهاجمة دول أخرى، كالحـــرب التي شُنّت ضد الرايخ الثالث في ظل حكم هيتلر، مثلاً، أو ضـــد العـــراق في ظل حكم صدام حسين. وكان هناك أيضاً عدد من التدخلات العسكرية ضد دكتاتوريات انتهكت حقوق الإنسان بشكل خطر كقتل أو إبعاد مجموعات كبيرة من السكان، مثلاً، في يوغوسلافيا السابقة. وفي عدد من الحالات الأخرى حيث كان التدخل العسكري قـــابلاً للتنفيذ، اتخذت الدول الدستورية الديموقراطية جانب الحياد، ولا ســـيما في أفريقيا، أو انتظرت طويلاً بحيث إنه لم يعد في الإمكان إنقاذ آلاف الأشخاص الأبرياء.

ويُفتـــرض بنا أن نتذكر أيضاً تدخّل الولايات المتحدة العسكري، وبـــشكل متكرر، في أميركا اللاتينية قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها بهـــدف الإطاحة بدكتاتوريات واعتماد الديموقراطية غير المباشرة وفقاً للـــنموذج الأميركـــي. لقد مُنيت كل هذه المحاولات تقريباً بالفشل، وتسلّمت بعض النخب الحاكمة وبعض الحكام الديكتاتوريين الفاسدين مقاليد الحكم.

وفي حـــالات الانـــتهاكات الخطـــرة لحقوق الإنسان أو الإبادة الجماعـــية، يجب على الدول الدستورية الديموقراطية أن تحدد متى يتعيّن الوقوف موقف المتفرّج من دون القيام بأي شيء، ومتى يتعيّن التدخل. ففـــي عـــالم معولم ومدموج إلكترونياً، إضافةً إلى العديد من الصلات

الشخصية التي تنشأ من خلال السياحة، والتجارة، وصناعة الخدمات، وغير ذلك، يصعب على السياسيين أكثر فأكثر في الدول الدستورية الديموقراطية الوقوف موقف المتفرّج وعدم القيام بأي شيء. فقبل سبعين عاماً، كان لا يزال في الإمكان إعادة لاجئين يهود إلى وطنهم الأم بالرغم من الأخطار المُحدقة بحياتهم. واليوم، لا يزال في الإمكان إعادة لاجئين إلى أفريقيا أو آسيا. والسؤال المطروح هو: إلى متى يدوم ذلك؟ فمن جهة، يزداد الضغط الذي يمارسه الرأي العام لإنقاذ أولئك الأشخاص بسبب التكامل العالمي لوسائل الإعلام والعلاقات الشخصية العديدة في عالم معولم. ومن جهة أخرى، لم تظهر حتى الآن وصفة ناجحة لتحويل نظام دكتاتوري إلى دولة ديموقراطية، دستورية، ناجحة اقتصادياً، من خلال التدخلات العسكرية.

كان التحوّل الناجح لألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية إلى دولتين دستوريتين ديموقراطيتين تعتمدان ديموقراطية غير مباشرة واقتصاد سوق ناجحاً هو الاستثناء الشهير الذي يُثبت القاعدة. وتسهل ملاحظة استمرار ألمانيا واليابان في كونهما دولتين دستوريتين ديموقراطيتين تعتمدان ديموقراطية غير مباشرة واقتصاد سوق ناجحاً إلى حدٍّ ما حتى حلول الأزمة الاقتصادية العالمية عندما استلمت النازية والقومية مقاليد الحكم. لقد أطلقت أزمة عام 1929 الاقتصادية العالمية موجة قومية مغمورة بحس اقتصادي لحماية الصناعات المحلية. وانهارت التجارة الدولية، وازدادت الأزمة الاقتصادية سوءاً. ومن بين الدول الكبيرة، تأثرت ألمانيا واليابان بصفة خاصة لأنهما تملكان موارد طبيعية قليلة نسبياً، وكانتا أكثر اعتماداً على التجارة مقارنةً بدول كبيرة أخرى. لم تكن لديهما إمبراطوريات استعمارية، وكانت تتطلب الإيديولوجية القومية قيامهما بشن حروب وغزوات لتصبحا غير معتمدتين على التجارة.

بعد انتصارهم العسكري، أعاد الحلفاء الوضع السياسي إلى ألمانيا واليابان تقريباً كما كان قبل تسلّم الدكتاتوريات القومية مقاليد الحكم. ولسوء الحظ، كانت التدخلات العسكرية اللاحقة، وعملية رفع الاستعمار برمّتها أقل نجاحاً، مع بعض الاستثناءات. فعاد الحكام الدكتاتوريون والنخب الحاكمة الفاسدة إلى الحكم مجدداً ودمّروا الدولة الدستورية الديموقراطية واقتصاد السوق، مُطلقين وعوداً بتحقيق السماء على الأرض من خلال الإيديولوجيتين القومية والاشتراكية. وبما أن الدول الدستورية الديموقراطية التقليدية أصيبت أيضاً بعدوى الإيديولوجيتين القومية والاشتراكية بعد الحرب العالمية الثانية، لا يزال الدواء نفسه يوصف لهذه الحالة ألا وهو دولة تعتمد ديموقراطية غير مباشرة يُفترض بها نقل السماء إلى الأرض لصالح الشعب. ويمكن مقارنة ذلك بطبيب وصف الدواء نفسه لمرضاه طوال عقود من الزمن، بالرغم من كون الدواء مميتاً لأكثر من 90 بالمائة من الحالات، وفرص الشفاء أقل من 10 بالمائة. لم يكن من المفترَض منع هذا الطبيب من مزاولة مهنته منذ زمن بعيد فحسب، بل ومواجهة تهم مدنية وجنائية أيضاً.

ويتعيّن على الدول الدستورية الديموقراطية التقليدية إقرار أن *دواءها* الذي وصفته طوال عقود كان مميتاً في معظم الحالات، وأنه سيكون هناك مرضى لن يكون في الإمكان في حالاتهم اتخاذ موقف المتفرّج منهم وعدم القيام بأي شيء. وإذا شاهد الناس في الدول الدستورية الديموقراطية التغطية التلفزيونية لأعمال قتل بالجملة يتعرض لها أشخاص أبرياء في دولة أخرى، وذلك من دون أن تتحرك مشاعرهم أو أن يطالبوا بتدخل عسكري، يكون لدينا سبب للقلق بشأن الوضع في هذه الدول الدستورية. فهل يقف الأشخاص أنفسهم

موقف المتفرّج من دون القيام بأي شيء في دولتهم إذا تعرضت أقلية لا تتمتع بالشعبية للقتل؟ ففي عالم معولم، سيكون علينا الأخذ بالاعتبار أن الشعوب في الدول الدستورية الديموقراطية ستمارس ضغطاً متزايداً على سياسييها للتدخل في شؤون الأنظمة الدكتاتورية التي يُطرد منها الناس، أو يُقمَعون، أو يُقتلون. فالخُطب المتعاطفة، وبعض الصلوات، والقليل من العقوبات التي لا تُلحق الضرر بأي شخص، لن تكون كافية على المدى البعيد، كما أن استقبال كل اللاجئين لا يشكل حلاً كذلك.

ويُفترض بالدول الدستورية الديموقراطية التوافق، في إطار الأمم المتحدة، حول الظروف الداعية إلى القيام بتدخل عسكري في إحدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وكيفية ضمان انبثاق دولة ديموقراطية تتّبع حكم القانون، وتكون ناجحة على الصعيد الاقتصادي بعد هذا التدخل؛ فهذه الدولة لا تُنتج لاجئين سياسيين واقتصاديين. ومن جهة أخرى، ربما أكون شديد التشاؤم، ولكن لا يبدو أن في الإمكان اعتماد هذا المفهوم في إطار الأمم المتحدة في المستقبل المنظور.

لهذا السبب، أريد أن أقترح بديلاً، وإن كان مثيراً للجدل، قد تكون له فرصة أفضل للنجاح. لقد أصدرتُ تصاريح سياسية مثيرة للجدل منذ كنت طالباً، واستمررت في ذلك في أثناء شغلي منصب رئاسة الدولة، لذلك تراني لا أخشى الجدال بعد تقاعدي من ممارسة السياسة الناشطة. وتفيد خبرتي أن النقاشات المثيرة للجدل غالباً ما تؤدي إلى نتائج أفضل من ممارسة قدر كبير من الدبلوماسية. فإذا تقدّم أحدهم بحل أفضل مما أقترحه لحل هذه المشكلة، كان الأمر أفضل.

فمن منطلق واقعي، وحدها الولايات المتحدة، كونها القوة العظمى المتبقية، تملك القدرة العسكرية والمالية والسياسية للقيام بتدخل

عسكري كبير في وقت قصير نسبياً. لقد أظهرت الولايات المتحدة في العراق مؤخراً قدرتها على القيام بتدخل عسكري ناجح في وقت قصير، وفي ظل ظروف صعبة. فمن وجهة نظر عسكرية، لم تكن بحاجة إلى حلفائها لأنهم قد يجعلون التدخل العسكري أكثر تعقيداً، كما يمكن للتقدم السريع الذي تحققه التكنولوجيا العسكرية أن يعقّد تعاون قوات عسكرية تابعة لدول مختلفة. لذلك، يمكن قول الكثير لصالح ترك الجانب العسكري البحت لهذا التدخل للولايات المتحدة. وفي هذه الحالة، يمكن للدول الدستورية الديموقراطية الأخرى التركيز على تحويل تلك الدولة إلى دولة ناجحة على الصعيدين السياسي والاقتصادي بعد التدخل العسكري.

هذا يعني أن الحكومة الأميركية من دون سواها هي التي تتخذ قراراً بشأن تدخل عسكري كبير، وهذا هو واقع الحال. وكل الدول الدستورية الديموقراطية تقريباً التي تملك قدرة التدخل عسكرياً في دولة أخرى تعتمد على الولايات المتحدة إلى حدٍّ ما في التكنولوجيا العسكرية، والمخابرات العسكرية، ووسائل النقل. وتزداد صعوبة تدخّل دولة دستورية ديموقراطية في شؤون دولة أخرى إذا لم تكن الولايات المتحدة راغبة في ذلك. ففي عام 1956، اختبرت بريطانيا العظمى وفرنسا، وإسرائيل هذا الأمر عندما احتلّت سيناء وقناة السويس، ولكنها انسحبت بسبب ضغط أميركي.

وبما أن القرار يعود إلى الحكومة الأميركية باتخاذ قرار بشأن زمان ومكان حدوث التدخل العسكري، وكيفية حدوثه، لقد امتنعتُ عن قول المزيد في هذا الموضوع. وبالرغم من ذلك، لن يحقق تدخل عسكري أميركي نجاحاً على المدى البعيد إلا إذا كانت نتيجة ذلك تأسيس دولة دستورية ديموقراطية فاعلة. لذلك، تُنصَح الولايات المتحدة

بالتوصل إلى اتفاق مسبق مع دول دستورية ديموقراطية أخرى في شأن الظـــروف الـــتي يجب توافرها لإنجاح التدخل العسكري، وما يجب أن يحـــدث بعد ذلك مباشرةً. وبالنسبة إلى نظام دكتاتوري يزدري حقوق الإنـــسان، قد يشكل هذا الاتفاق ونشره رادعاً، فيكون على الأنظمة الدكتاتورية التحسّب لتدخل عسكري تلقائي إلى حدٍّ ما وتحويل دولها إلى دول دســـتورية ديموقـــراطية إذا انتهكت حقوق الإنسان بطريقة خطرة.

وهناك أسباب وجيهة لفصل تدخل عسكري في دولة ما كالعراق مثلاً عن مهام أخرى. فالقوات العسكرية الأميركية المختارة والمؤلّلة إلى حـــدٍّ كبير مدرَّبة ومجهَّزة للتخلص من القوى العسكرية العدوّة بأسرع وقت ممكن، مع تكبّد حدٍّ أدنى من الخسائر في جانبها، بهدف السيطرة علـــى الأرض، وتحقيق الأهداف التكتيكية والاستراتيجية. وقد يرحّب الـــسكان في بادئ الأمر بهذا الجيش، معتبرين إياه مُحرِّراً، ولكن أمثلة تاريخـــية أظهـــرت تكراراً أن الوحدات العسكرية الأجنبية غير مجهَّزة ومدرَّبـــة للمحافظـــة على القانون والنظام، أو لإنشاء دولة دستورية ديموقراطية، واقتصاد سوق فعال يمكن دمجه في الاقتصاد العالمي. وكونها القـــوة العسكرية الرائدة، يُفترض بالولايات المتحدة الانسحاب بأسرع وقـــت ممكـــن بعـــد تدخّل عسكري ناجح وترك تلك المهام الأخرى لشريك يكون على أتمّ الاستعداد للقيام بها.

وفي استطاعة الاتحاد الأوروبـــي أن يكون الشريك الذي يضطلع بمهمـــة إنـــشاء دولة دستورية ديموقراطية واقتصاد سوق. فكل القوى الاستعمارية السابقة تقريباً هي أعضاء الآن في الاتحاد الأوروبـــي. ومن خـــلال هـــذه القوى الاستعمارية، يكون بتصرف الاتحاد الأوروبـــي شـــبكة مـــنوّعة وموسّعة في مختلف القارات. والاتحاد الأوروبـــي هو

التكتل التجاري الأكبر على الصعيد العالمي، واليورو العملة الأكثر أهمية بعد الدولار. لقد وضع الاتحاد الأوروبي قوانين لأعضائه تمكّن الدول غير الأعضاء من تحقيق الاندماج الاقتصادي في إطار المنطقة الاقتصادية الأوروبية. وبدلاً من المحافظة على مجموعة كبيرة من القوى العسكرية الصغيرة ضمن الاتحاد الأوروبي، مما يكلّفها قدراً كبيراً من المال، وتكون أهميتها العسكرية موضع شك، وتعتمد تقريباً على الولايات المتحدة، من الأفضل إنشاء نموذج جديد من القوة المؤهّلة للمساعدة على تحويل الدولة المعنية إلى دولة دستورية ديموقراطية بعد التدخل العسكري مباشرةً.

كيف يُفترض أن يكون مظهر هذه القوة العسكرية المختارة؟ يُفترض بها أن تتضمن وحدات شرطة ذات قدرة عالية على التحرك وتستطيع المحافظة على القانون والنظام بعد انتهاء القتال مباشرةً. فهي تحتاج إلى حوّامات، وطائرات من دون طيّار للمراقبة، بهدف إحكام الرقابة على مساحات واسعة من الأرض. وهي تحتاج إلى أشخاص على علم بظروف المنطقة ولغة السكان المحليين. وهناك حاجة إلى وحدة عسكرية لتدريب أو إعادة تدريب قوة الشرطة المحلية. فوحدات الشرطة التي خضعت للتدريب واستُخدمت من قِبل نظام دكتاتوري يجب إعادة تدريبها إذا أُريد الاستعانة بها في دولة دستورية ديموقراطية. ويمكن حلّ جيش تلك الدولة إذا ضمنت الولايات المتحدة ودول دستورية ديموقراطية أخرى الأمن الخارجي. والجيوش هي عبء اقتصادي لتلك الدول، وغالباً ما تكون تهديداً للسياسة الداخلية لديموقراطية ناشئة، ويمكن أن تشكل تهديداً للدول المجاورة. ويُفترض توفير الفرصة لأعضاء الجيش المنحلّ ليصبحوا أعضاء في وحدة الشرطة الجديدة بعد خضوعهم لتدريب ملائم. فهذا الأمر يحول دون بقاء

الجنود الذين تدربوا على استخدام الأسلحة عاطلين عن العمل فتقوم منظمات إرهابية وطنية ودولية بتجنيدهم في صفوفها.

وبالإضافة إلى وحدات الشرطة للمحافظة على القانون والنظام في هذه الدولة، من الضروري امتلاك دستور وقوانين يلبّيان معايير الدولة الدستورية الديموقراطية. فهذا يعني أنه يجب وضع دستور جديد للدولة قبل التدخل العسكري، وتعديل القوانين القائمة. ويُفترض إعادة تدريب المحامين الذين يكونون مواطنين في هذه الدولة ليكونوا مستشارين. وفي عدة حالات، يكون هؤلاء أفراداً مقرَّبين من المعارضة السياسية أو منفيين. وبما أن المعارضة في المنفى تكون في غالب الأحيان منقسمة ولا تمثّل الشعب بأكمله، لا يُفترض بهؤلاء الأفراد الذين كانوا منفيين سابقين اتخاذ قرارات نهائية بشأن الدستور الجديد أو تعديل القوانين المعمول بها. يُفترض بقاء هذه القرارات في يد الاتحاد الأوروبي أو تلك الدول الدستورية الديموقراطية التي أخذت على عاتقها مسؤولية المحافظة على القانون والنظام وإعادة بناء دولة دستورية ديموقراطية. ولا سبب يدعو إلى عدم نشر الدستور الجديد والقوانين المعدَّلة قبل اتخاذ قرار بتدخل عسكري، لأن من شأن ذلك أن يزيد الضغط السياسي على النظام الدكتاتوري لحمله على القيام بإصلاحات.

في ظل نظام دكتاتوري، لطالما اضطلعت الدولة بعدة مهام يمكن لدولة ديموقراطية تولّيها على مستوى الجماعة السكانية، أو المستوى المحلي، أو من قِبل مؤسسة خاصة. لذلك، يُفترض بالدستور والقوانين أن ينسجما مع دولة المستقبل كما يصفها هذا الكتاب، لأنه سيكون من الصعب على دولة دستورية ديموقراطية المحافظة على حكم القانون وأن تحقق نجاحاً اقتصادياً. ولتحقيق ذلك، يجب وضع أنظمة انتقالية، وإعادة الممتلكات المصادَرة من قِبل الدولة إلى مالكيها السابقين.

وعـــندما لا يكـــون الأمر ممكناً، يُفترض دفع تعويضات من إيرادات ممتلكات الدولة التي تمّت خصخصتها.

فالشرطة، والدستور، والقانون جانب واحد من الدولة الدستورية الديموقراطية. وتحتاج الدولة الدستورية إلى محاكم مستقلة وقضاة ذوي تـــدريب جيد. ويُفترض بالاتحاد الأوروبـــي، بتنوّعه الثقافي واللغوي، أن يكـــون قـــادراً على توفير فريق من المحامين ليكونوا قضاةً مستقلين ومدرّســين لعـــدد من السنوات. ومن المهم بصفة خاصة أن يقوم هذا الفـــريق القضائي بمتابعة قرارات المحاكم العليا على نحو وثيق، إذ يمكن تجريد أفضل الدساتير والقوانين من قوتها، عَمداً أو عن غير عَمد، إذا ما اتخذت المحكمة قرارات دون المستوى المطلوب.

بالإضافة إلى الأمن والمسائل القانونية، يكون للاتحاد الأوروبـــي دور هـــام أيـــضاً يلعـــبه في إرساء الاستقرار الاقتصادي وتطوير دولة دســـتورية ديموقراطية جديدة. وتتمثل إحدى الطرائق لتعزيز الاستقرار الاقتــصادي والتطويـــر بتمكين الدولة الجديدة من أن تكون عضواً في المـــنطقة الاقتــصادية الأوروبـــية (أعضاؤها الحاليون هم دول الاتحاد الأوروبـــــي، آسلندا، ليشتنشتاين، والنروج). ويمنح هذا الأمر الدولة الدســـتورية الجديـــدة إمكانية ولوج السوق الأوروبية بأكملها بحرّية، وضـــمان تطبيق الأنظمة الاقتصادية للاتحاد الأوروبـــي. ويتولى خبراء مـــن الاتحـــاد الأوروبـــــي والمنطقة الاقتصادية الأوروبية مهمة تقديم إرشـــادات وتدريب إدارة هذه الدولة على كيفية تطبيق الأنظمة. ومن وجهـــة نظـــر اقتصادية، يكون هذا الأمر مفيداً على حدٍّ سواء للدولة الجديـــدة وللاتحـــاد الأوروبـــي الذي يتمكن من ولوج أسواق الدولة الجديـــدة بشكل أفضل من دون أن يكون مضطراً إلى جعلها عضواً في الاتحاد الأوروبـــي، وهو أمر صعب على الصعيد السياسي - حتى وإن

كان ملائماً على الصعيد الجغرافي - ويكبّد الاتحاد الأوروبي تكاليف أكبر بسبب المعونات المالية المرتفعة للزراعة وميادين أخرى.

وتوفر المنطقة الاقتصادية الأوروبية إمكانية بلوغ حلول اقتصادية مرنة وبارعة. فإمارة ليشتنشتاين هي عضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، وسويسرا ليست عضواً فيها، ولكن ليشتنشتاين مرتبطة باتحاد جمركي مع سويسرا. ويمكن بيع المنتجات التي تلبي مواصفات الاتحاد الأوروبي في سوق ليشتنشتاين بحرّية، ولكن لا يمكن تصديرها من ليشتنشتاين إلى سويسرا إذا لم تكن تلبّي المواصفات السويسرية. ومن جهة أخرى، إن المنتجات السويسرية التي لا يمكن تصديرها إلى الاتحاد الأوروبي بسبب عدم تلبية المواصفات المطلوبة يمكن بيعها في ليشتنشتاين من دون أي مشاكل. وإمكانية بيع منتجات وخدمات بمواصفات مختلفة في السوق نفسها أمر هام بالنسبة إلى دولة عضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية خارج أوروبا أكثر من أهميته بالنسبة إلى إمارة ليشتنشتاين، لأن التجارة الإقليمية مع دول غير تابعة للاتحاد الأوروبي ستكون أكثر أهمية.

ما مدى حجم القوة المختارة التابعة للاتحاد الأوروبي لتتمكن من لعب دور في إنشاء دولة دستورية ديموقراطية؟ إذا أخذنا دولة بحجم العراق وعدد سكانه مثالاً، يتعيّن على هذه القوة المختارة أن تتضمن رجال شرطة، وقضاة، وخبراء آخرين، قد يصل عددهم إلى 200,000 شخص بهدف إعادة القانون والنظام بأسرع وقت ممكن. هذا يعني عشرة عناصر من القوى المختارة لكل 1,000 شخص. وهناك خبراء يقولون إنه يُفترض بالعدد أن يكون خمسة وعشرين عنصراً لكل 1,000 شخص. بعد الاختبار، ثبت نجاح القوى المختارة التي يقلّ عدد أفرادها عن عشرة عناصر لكل 1,000 شخص. قد يكون النجاح أقل

اعتماداً على العدد منه على أهداف التدخل السياسية، والاستراتيجية المتّبعة، والقيادة، وتدريب وتجهيز القوة المختارة بأكملها، وطبيعة الأرض، بالطبع.

وتكون الشرطة الوحدة الأكبر حجماً في هذه القوة المختارة. ومن جهة أخرى، يمكن تخفيض هذا العدد بسرعة بعد توافر وحدات شرطة محلية. وتعتمد مدة بقاء الخبراء الآخرين على المدة المطلوبة لتحقيق نجاح اقتصادي ودولة دستورية ديموقراطية. وقد يكون على المحاكم التعاطي أيضاً مع المشكلة الصعبة المتمثلة بإصدار أحكام في جرائم محتملة ارتكبها النظام الدكتاتوري السابق. ويتطلب الأمر الكثير من اللباقة والحِرص لتجنّب إثارة الأحقاد القديمة التي توحي بالانتقام، وتحوّل المجرمين إلى شهداء. في هذا الوضع، قد يكون السكان المحليون أكثر ثقة بموضوعية القضاة الأجانب من ثقتهم بقضاة النظام السابق.

إذا قورنت هذه القوة المختارة المؤلفة من 200,000 شخص بالقوى العسكرية الأكبر حجماً والأكثر تكلفة والتابعة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، يتضح لنا أن القوة المختارة ستكون عبئاً أصغر حجماً من منظور مالي وإنساني، ولكن سيكون لها أثر إيجابي أكبر على العالم اليوم. ويمكن تخفيض التكاليف أكثر فأكثر إذا تم جمع عناصر القوة المختارة التي يقودها الاتحاد الأوروبي من العالم الثالث. وتتمثل فائدة إضافية بتلقي أشخاص من بلدان العالم الثالث تدريباً جيداً يكون مفيداً بعد عودتهم إلى أوطانهم. وتتصف القوة المختارة بطابع دولي على أن يتم اختيار أفرادها من المناطق التي ستنتشر فيها هذه القوة، وتكون لغتها الإنكليزية بسبب التعاون الوثيق الضروري مع الولايات المتحدة. والمهارات اللغوية هامة بما أن القوة المختارة ستكون

ناشطة في مناطق مختلفة. يُفترض بكل فرد من القوة المختارة إجادة لغة واحدة على الأقل إلى جانب الإنكليزية.

ما الذي كان ليختلف، في حالة العراق مثالاً، لو كانت القوة المختارة متوافرة؟ لوُضع دستور جديد للعراق وعُدّلت القوانين قبل سنوات من التدخل، وتم نشرها إضافةً إلى ذلك؛ ولكان في الإمكان تجنيد اللاجئين العراقيين وتدريبهم ليكونوا رجال شرطة، وقضاة، ومحامين؛ ولَتمكنت القوة المختارة التابعة للاتحاد الأوروبي من الاضطلاع بشؤون المناطق المحرَّرة من قِبل القوات العسكرية الأميركية، وتطبيق القانون والنظام في بداية التدخل العسكري؛ ولأُعلم السكان من خلال وسائل الإعلام والنشرات الإعلامية بحقوقهم وواجباتهم، إضافةً إلى حقوق وواجبات القوات العسكرية الأميركية وقوات الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي.

وإذا أراد الاتحاد الأوروبي إنشاء دولة ديموقراطية، يُفترض به منح السكان الحقوق نفسها التي يتمتع بها سكانه بهدف تجنّب تصرفات غير مسموحة من قِبل وحدات الشرطة والجيش الأميركي. وفي المناطق التي تشرف عليها وحدات الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي، يمكن تسجيل السكان ومنحهم بطاقات هوية غير قابلة للتزوير تحتوي على المعلومات الشخصية المألوفة، إضافةً إلى عنوان الإقامة. وعندما ينتهي القتال، يُفترض إجراء انتخابات محلية بأسرع وقت ممكن في مناطق آمنة. فهذه الانتخابات المحلية هامة في المقام الأول، لأنه يجب بناء ديموقراطية مستقرة وفاعلة من الأسفل إلى الأعلى، ولا سيما في دولة لم تكن يوماً دولة دستورية ديموقراطية فاعلة، أو حيث دَمّر النظام الدكتاتوري تلك البنيات. ومن خلال الانتخابات المحلية، يكسب الاتحاد الأوروبي شركاء يتمتعون بتأييد الشعب. وإذا حاول أحدهم

إنشاء ديموقراطية من الأعلى إلى الأسفل من خلال إجراء انتخابات عامة في بادئ الأمر لتشكيل برلمان أو عقد مؤتمر دستوري، فإن ذلك يمنح حكم النخبة القديم أو الحديث فرصة الاضطلاع بالسلطة السياسية. حينذاك، لن تخدم الدولة الشعب بل حكم النخبة، وفي أسوأ الحالات، تعود الدولة إلى النظام الدكتاتوري بعد مغادرة القوة المختارة التابعة للاتحاد الأوروبي.

ولَمَنح هذا التوجّه الشعب العراقي على الفور إدارة محلية على الأقل تتمتع بشرعية ديموقراطية في منطقة واسعة من أراضيه كالمناطق الكردية، والشيعية، لا بل أيضاً في بعض المناطق السنّية. ولكن حلاً آخر طُبّق في الواقع. لقد عُقدت الآمال على وحدات عسكرية ذات تدريب ممتاز لخوض الحرب، ولكنها لم تتلقَّ أي تدريب للعمل كقوة شرطة والمحافظة على القانون والنظام بعد انتهاء القتال مباشرةً في دولة دُمّر فيها حكم القانون قبل عدة سنوات. وفي هذا الظرف، يصبح جيش المحرِّرين بسرعة جيش احتلال. ومما لا شك فيه أن هذا الوضع سهّل مهمة مؤيّدي النظام الدكتاتوري السابق في العراق، إضافةً إلى قوى متطرفة أخرى، لتنظيم مقاومة مسلّحة.

إلى جانب انهيار القانون والنظام بشكل كامل بعد تحرير العراق، كان عجز القوى المتحالفة في إصلاح أجزاء هامة من البنية التحتية المدمَّرة سبباً إضافياً لفقدان التعاطف والمصداقية بسرعة. في مرحلة التخطيط هذه كان في إمكان القوة المختارة التابعة للاتحاد الأوروبي، وبالتعاون الوثيق مع الولايات المتحدة، إجراء دراسة شاملة حول وضع البنية التحتية، وأضرار الحرب المتوقَّعة، وكيفية تحسين البنية التحتية. ففي بعض الأحيان، لا يكون في الإمكان إصلاح أضرار الحرب فحسب، بل البنية التحتية أيضاً في الواقع مع قليل من الجهد الإضافي؛

شـــبكات الـــنقل والاتـــصالات، وتمديدات الماء والكهرباء، وهكذا دواليك. ومن المهم أيضاً وضع خطط مبكّرة لإمكانية حدوث مشكلة لاجئين، وكيفية الاعتناء بهم وإيوائهم.

ولَكـــان مـــن المُفترض أيضاً التحقق من مدى إمكانية استخدام الشركات المحلية واليد العاملة المحلية في مرحلة التخطيط. فكلما أسرع الاقتصاد المحلي بالنهوض من كبوته، قلّ خطر نشوء شبكات إرهابية أو اندلاع حرب عصابات. ومن شأن معدل مرتفع للبطالة، ولا سيما إذا كان هناك العديد من العاطلين عن العمل ذوي تدريب عسكري كما كانت حال العراق، أن يساعد المتطرفين المحليين والأجانب على تأخير نشوء دولة ديموقراطية تتمتع بحكم القانون وتكون ناجحة على الصعيد الاقتـــصادي. ولإنجاح التدخل العسكري، يجب على الشعب أن يرى حـــدوث تحسينات سريعة مقارنةً بالوضع في أثناء النظام الدكتاتوري الـــسابق. ويكون هذا الأمر ممكناً فقط إذا اتخذ إطار الدولة منذ البدء المظهر الموصوف في الفصلين 10 و11.

وقـــبل الانتخابات العامة لإنشاء برلمان وتشكيل حكومة، لَتعيّن علـــى القـــوة المختارة التابعة للاتحاد الأوروبـــي خصخصة شركات الدولـــة حـــتى وإن لم تحظَ هذه الخطوة بأي شعبية في أوساط شرائح كـــبيرة مـــن الـــسكان. في هذه الحالة، يُفترض استخدام إيرادات بيع ممـــتلكات الدولـــة لتمويل نظام تقاعد مموَّل كما يصفه الفصل 2:10، وعـــدم إعـــادة الـــدَّين الوطني. وعلى كل من يقوم بأعمال مع نظام دكتاتوري غير إنساني، ويمنحه قروضاً، أن يدرك وجود بعض المخاطر واحتمال عدم إعادة القروض.

والخصخـــصة السريعة لمؤسسات الدولة، ولا سيما البنية التحتية، هـــو أمـــر هام لسبب آخر. ففي نظام دكتاتوري، ولكن ليس في هذا

الـــنظام فقط لسوء الحظ، تُستخدم مؤسسات الدولة في غالب الأحيان لتوظـــيف وخدمـــة الأصـــدقاء والمؤيّدين للدكتاتورية. كما وأن هذه المؤســـسات نـــادراً ما تكون عصرية، وتتمتع بإدارة جيدة، ومن شأن المحافظـــة على هؤلاء الموظفين إرجاء التطور الاقتصادي، لا بل الحؤول دون حدوثـــه أيـــضاً. وإذا أُرجئت الخصخصة إلى ما بعد الانتخابات العامـــة وتـــشكيل الحكـــومة، يكون هناك خطر طرد مؤيّدي النظام الدكـــتاتوري الـــسابق من مؤسسات الدولة، حتى وإن كانوا يتمتعون بالنـــزاهة والكفاءة، واستبدالهم بمؤيّدين للحكومة الجديدة لا يتمتعون بأي من هاتين الميزتين.

فـــبعد إجـــراء الانـــتخابات المحلية فقط، وشروع الإدارة المحلية بالاضطلاع بمهامها الجديدة، وتحمّل قوات الشرطة المحلية المدرَّبة حديثاً والقضاة مسؤولياتهم، يكون من المنطقي إجراء انتخابات برلمانية وتعيين إدارة دستورية جديدة. وحتى ذلك الحين، تتولى السلطةَ حكومةٌ مؤقتة تتعاون بشكل وثيق مع ممثلين عن الاتحاد الأوروبـــي.

حـــتى وإن تم اســـتخدام النموذج المقترَح في العراق، لَواجهت وحـــدات الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبـــي صعوبة في إعادة القانون والـــنظام في مهلة زمنية معقولة وبتكلفة معقولة داخل ما يدعى المثلث الـــسنّي. وتُظهر الخبرة أنه من الأسهل الشروع بأعمال إرهابية وحرب عصابات في مدن أو في أراضٍ صعبة بمساعدة جزء من السكان المحليين. في هذا الوضع، تكون الاستراتيجة الفضلى عزل المنطقة والحؤول دون انتـــشار النشاطات الإرهابية إلى مناطق أخرى. وبالطبع، يُفترض منح اللاجـــئين فرصـــة مغادرة المنطقة وإدخال المعونات الإنسانية البحتة. ويُفترض بوحدات شرطة ذات قدرة عالية على التحرك ومزوَّدة بحوامات وطائرات من دون طيار للمراقبة، وتجهيزات أخرى ذات تكنولوجيات

عالـــية، أن تكـــون قـــادرة على عزل تلك المناطق بدعم من وحدات عسكرية أميركية. وشيئاً فشيئاً، يتم احتلال المناطق التي يسهل التحكم بها، وذلك بهدف عزل مختلف مراكز الإرهاب، ومنح اللاجئين إمكانية العـــودة. ومع ذلك، قد يتطلب الأمر مزيداً من الوقت والصبر لإعادة القانون والنظام إلى كل المناطق، وإجراء انتخابات محلية.

ومن الخطأ إبطاء عملية التطور إلى حدٍّ كبير لبلوغ دولة دستورية ديموقـــراطية، أو إيقافهـــا، لأنها تتطلب وقتاً أطول في منطقة ما بخلاف مـــناطق أخـــرى. فـــإذا لم يكن في الإمكان، على سبيل المثال، إعادة القانـــون والنظام إلى جزء من المثلث السني في مدة زمنية معيَّنة، ينبغي فـــصل هـــذه المـــنطقة عن بقية العراق. وتُجرى الانتخابات البرلمانية وتُـــشكَّل حكـــومة في النواحي الأكثر مسالمة من البلد. وشيئاً فشيئاً، تتـــضح معـــالم دولـــة المستقبل ومسؤولياتها حيال السياسة الخارجية والمحافظـــة على القانون والنظام. وعندما تبلغ هذه العملية نهاية إيجابية فقـــط، يُفتـــرض بالقـــوة المختارة التابعة للاتحاد الأوروبـــي سحب وحدات الشرطة والقضاة المتبقين، ومنح الجماعات السكانية المحلية حق تقرير المصير. وفي دولة المستقبل، لن يكون هناك على الأرجح ما يدعو الجماعـــات الـــسكانية المحلية في العراق، لا بل الكردية منها أيضاً، إلى الخـــروج مـــن الدولة لأن الأكراد كانوا منقسمين على أنفسهم على الـــدوام على الصعيد السياسي وعلى أصعدة أخرى. وقد يخشى العديد من الأكراد أن يجدوا أنفسهم جزءاً من دولة كردية قومية واشتراكية، فيفضّلون عندئذ البقاء مواطنين في دولة المستقبل.

وإن عـــراقاً ناجحـــاً علـــى الصعيدين السياسي والاقتصادي، ومُـــدمَجاً في اقتصاد عالمي، وعضواً في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، سيلفت أكثر فأكثر انتباه مناطق المثلث السنّي تلك حيث لم يكن في

الإمكان في السابق إنشاء ديموقراطية وإرساء حكم القانون. وينخفض تأييد الإرهابيين لأنهم لن يعودوا في موقع يسمح لهم بإطلاق وعود بتأمين مستقبل زاهر لشعب يعتمد كلّياً على المعونات الإنسانية الخارجية.

هناك الكثير مما يجب قوله عن تحديد الإطار الزمني الأقصى لأي تدخل قبل حدوثه، والمشكلة الرئيسة مضاعفة. فمن جهة، يتطلب الأمر سنوات لإنشاء دولة دستورية ديموقراطية عصرية ناجحة على الصعيد الاقتصادي، كما يصف الفصلان 10 و11. ومن جهة أخرى، لا يُفترض بالإطار الزمني المقترح أن يكون طويلاً جداً كيلا يؤدي إلى ظهور عدد من المشاكل الجديدة، وبصفة خاصة:

1. إن تدخلاً طويل الأمد يُضعف القوى الإصلاحية في الدولة ويجعلها مستعمَرةَ أمرٍ واقع للاتحاد الأوروبي.
2. من دون إطار زمني محدَّد بوضوح يتم التقيّد به حتى في حالة الفشل، تُعزَّز القوى المناهضة للديموقراطية. لقد كان عدد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قوى استعمارية ذات يوم، ويمكن اتهامها بسهولة بالاستعمار حتى وإن لم يكن ذلك مبرَّراً. عندئذ، تحاول القوى المناهضة للديموقراطية إضفاء شرعية دينية أو إيديولوجية، كالشرعية القومية مثلاً، على نفسها.
3. إن أجَلاً محدَّداً يُجبر تلك القوى السياسية المهتمة بالمحافظة على الدولة على التعاون مع الاتحاد الأوروبي في عملية بناء دولة دستورية ديموقراطية، وإلا فشل تأسيس الدولة بسبب حق تقرير المصير.
4. من شأن تدخّل غير ناجح بعد عدة سنوات أن يستنفد موارد الاتحاد الأوروبي التي يمكن استخدامها بشكل أفضل في أماكن

أخـــرى. وعلاوةً على ذلك، يتعرض التأييد السياسي الذي تمنحه الدول الأعضاء للقيام بمهام مستقبلية للخطر.

5. إن تدخلاً مُسبَقاً تمّ في الإطار الزمني المحدَّد، حتى وإن كان فاشلاً، يمنح فرصة تحليل الأخطاء المرتكَبة، وإعادة النظر في المفهوم المعتمد، وإدخال تحسينات عليه.

إذا وفّــرت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبـــي موارد بشرية وماديـــة كافية منذ البدء، يمكن إنجاز المرحلة الأولى من أي تدخّل في غـــضون أربـــع سنوات. وبالعودة إلى مثال العراق، لَكان في إمكان 200,000 جندي إنجاز تدخل عسكري بحت بنجاح؛ ولَتمكّن 200,000 شـــخص إضـــافي من الاتحاد الأوروبـــي من ضمان القانون والنظام، وتدريب قوات شرطة وقضاة؛ كما من الممكن سحب القوات الأميركية مـــن المـــناطق المسالمة حيث جرت انتخابات محلية، وتمّ نقلهم إلى تلك المـــناطق التي لم تُجرَ فيها أي انتخابات محلية بسبب الافتقار إلى الأمن. وفي غـــضون السنوات الأربع هذه، لأُعيد بناء البنية التحتية المدمَّرة أو تحـــسينها بهدف خصخصتها إلى جانب المؤسسات التي تملكها الدولة، وذلك قبل انتهاء فترة السنوات الأربع.

وبعد إتمام المرحلة الأولى بنجاح، كان من الممكن سحب القوات الأميركية المتبقية وإجراء انتخابات برلمانية على صعيد الدولة ككل. وفي هـــذه المـــرحلة الثانية، تُشكَّل حكومة تتمتع بشرعية ديموقراطية لتثبت بمساعدة الاتحاد الأوروبـــي أن الدولة مفيدة لأفراد الشعب كافة. كما يصف الفصلان 10 و11. وقرابة نهاية هذه المرحلة الثانية، يُمنح الشعب فرصة ممارسة حق تقرير المصير على المستوى المحلي، وبالتالي الانسحاب مـــن الدولـــة الفدرالية. وإذا لم تتم ممارسة هذا الحق في غضون أشهر قلـــيلة، يكون في استطاعة الاتحاد الأوروبـــي الشروع بسحب وحدات

الـــشرطة والقـــضاة الـــتابعين له ونقل مسؤولية المحافظة على القانون والنظام، بالتدريج، إلى الحكومة الجديدة المتمتعة بشرعية ديموقراطية.

وإذا اقتـــرعت بعـــض الجماعات السكانية المحلية، أو المدن، أو المـــناطق، لصالح الانسحاب من الدولة الفدرالية في أثناء المرحلة الثانية، يجب احترام القرار. ومن الممكن أيضاً أن تكون هناك بلديات ومناطق ترفض المبادئ الأساسية للدولة الدستورية الديموقراطية واقتصاد السوق، ويتعـــيّن حيـــنذاك احترام تلك الرغبة من دون أن يعود الانضمام إلى المـــنطقة الاقتـــصادية الأوروبية أمراً ممكناً. في هذه الحالة، يجب إيقاف برامج المعونات المقدَّمة من الاتحاد الأوروبـــي ومنظمات ودول أخرى، وحصر الموارد المحدودة بتلك المناطق المستعدة للالتزام بالمبادئ الأساسية للدولة الدستورية الديموقراطية واقتصاد السوق.

ولأُنجـــزت المـــرحلة الثانـــية، على غرار الأولى، في غضون أربع ســـنوات. ويُفترض بتدخل ناجح أن يؤدي إلى ظهور دولة ديموقراطية واحـــدة أو عـــدة دول مُدمَجـــة في المنطقة الاقتصادية الأوروبية على الصعيد الاقتصادي، ومسؤولة عن أمنها المحلي الخاص. وتكون الولايات المـــتحدة والاتحـــاد الأوروبـــي مسؤولين عن ضمان الأمن الخارجي. فهـــذه الضمانة ستكون ذات أهمية خاصة لدولة كالعراق إذا تشكّلت من مناطق كردية وشيعية وسنّية.

وإذا تمكن الاتحاد الأوروبـــي من القيام بتدخّل من هذا النوع في الـــسنوات القليلة القادمة، يُعتبر الأمر تطوراً إيجابياً. ومثال البوسنة - الهرســـك، وإن وفقـــاً لمقياس أصغر، والقُرب الجغرافي لتلك الدولة من الاتحاد الأوروبـــي، يُظهر ما الذي يمكن تحقيقه بواسطة استخدام مزيج من القوات العسكرية المسلحة وقوات مختارة من الشرطة، ويبين إمكانية الانـــدماج في الاتحاد الأوروبـــي، بالرغم من عدم اعتبار ما تحقق في

ذلــك الــبلد نجاحــاً تاماً. وفي هذه الحالة، يكون شعب الدول *التي تعرّضــت للاجتــياح* سعيداً، والولايات المتحدة سعيدة، وفي إمكان الاتحــاد الأوروبــي أن يُظهر للعالم النجاح الذي تحقق على الصعيدين الاقتصادي والسياسي.

وربما انضمت اتحادات اقتصادية كاتفاقية أميركا الشمالية للتجارة الحــرة، أو اتحــاد دول جــنوب شــرق آسيا، إلى عملية إعادة البناء الاقتــصادي لتلك الدول من خلال تمكينها من الانضمام إلى عضويّتها بــشكل مباشر أو غير مباشر. وكما يُظهر مثال إمارة ليشتنشتاين، إن انــضمام دولــة ما إلى المنطقة الاقتصادية الأوروبية لا يُلزم هذه الدولة بعــدم الانــضمام إلى اتحــادات اقتصادية أخرى تخضع فيها المنتجات والخدمات الصناعية لأنظمة مختلفة.

بالــرغم من ذلك، سوف تكون هناك، ولمدة طويلة من الزمن، دول تحــدث فيها انتهاكات خطرة لحقوق الإنسان من دون أن يكون الــتدخل العسكري ممكناً لأسباب متنوعة. وكما كانت حال الاتحاد الــسوفياتي الــسابق، ستكتفي الدول الدستورية الديموقراطية بالوقوف موقــف المتفرّج ومحاولة منع انتشار دكتاتوريات مماثلة تنتهك حقوق الإنسان.

وهــناك أمل باستمرار في ظهور قادة راغبين في إجراء إصلاحات جوهــرية عاجلاً أم آجلاً، على غرار الاتحاد السوفياتي. فنموذج دولة المستقبل، الموصوفة هنا، تمنح القادة السياسيين إمكانيات أكبر لإصلاح الدولة بدلاً من تدميرها، كما حدث مع إصلاحات غورباتشيف.

قد يكون تحقيق هذا النموذج الجديد للدولة أسهل في بلدان نامية منه في دول الغرب المتطورة إلى حدّ كبير. ولم يكن نقل نموذج الدولة الأوروبــــي والأميركــي إلى العــالم الثالث ناجحاً جداً، مع بعض

الاستثناءات. فبلدان العالم الثالث تخسر القليل ولكنها تربح الكثير جرّاء اعتماد النموذج الجديد للدولة.

ولن تكون المرة الأولى في التاريخ حيث تفاجئ مناطق أقل تطوراً في العالم دولاً في مناطق أكثر تطوراً بإصلاحاتها الجوهرية، ولا سيما باعتماد نموذج جديد للدولة. فليس علينا سوى التفكير في بلاد فارس، واليونان القديمة، والإمبراطورية الرومانية، وأوروبا في الألفية الثانية، والولايات المتحدة واليابان في القرنين التاسع عشر والعشرين. وفي العالم المعولم في الألفية الثالثة، ستجري هذه التطورات على الأرجح بشكل أسرع من الماضي، وربما على نحو سِلمي أكثر، مقارنةً بالمنافسة بين الشركات في اقتصاد سوق معولم حر.

13

إطلالة على الألفية الثالثة

بظهـــور الإنـــسان الأول، وطـــأ كـــائن غير عادي أرض هذا الكوكب، كان مختلفاً من نواحٍ جوهرية عن كل الحيوانات التي عاشت هنا منذ 500 مليون سنة سابقة. فمن ناحية جينية وسلوكية، كان على البشر التكيّف قليلاً مع محيطهم، ولكنهم انتشروا بسرعة كبيرة في كل القـــارات والمـــناطق المناخية بالرغم من ذلك، باستثناء القارة القطبية الجنوبـــية. وفي المـــناطق التي لم يكن البشر ملائمين فيها على الصعيد الجـــيني، فقد فهموا بسرعة كيفية تكييف محيطهم المباشر مع حاجاتهم، وذلـــك من خلال بناء منازل ومراكب، مثلاً، وصناعة ملابس لحماية أنفـــسهم من الطقس السيّئ. ولا يُفترض بالألوان المختلفة لبشرتنا أن تـــضلّلنا، عدا عن البشرة، لا يختلف البشر كثيراً بين أستراليا وغرينلند. فالفـــارق الجـــيني بين مجموعتين مجاورتين من الشمبانـــزي في الدَّغل الأفريقـــي نفـــسه أكبر منه بين شعبـــي الإسكيمو والسكان الأصليين لأستراليا.

ويُفترض بكل الإيديولوجيين القوميين وأعداء العولمة أن يتذكروا هـــذا الأمر عندما يقسمون البشرية إلى أعراق مختلفة، وعندما يريدون إقامـــة محميات لمنع تبادل الجينات، والسلع، والخدمات بينهم. فأعداء العـــولمة هـــؤلاء الذين يندفعون في كل مكان من الأرض في تظاهرات

يفتقرون إلى المصداقية بصفة خاصة. والعديد منهم مثاليون بالتأكيد ولديهم أفضل النوايا، ولكن أعمالهم قد تُحقق عكس ما يتمنّون على غرار مثاليي القرن العشرين الشبان الذين استمدوا إلهامهم من إيديولوجيات خطرة تجهل حقوق الإنسان. وبدلاً من التشديد على الفوارق بين البشر وإثارة نزاعات، يُفترض بنا التشديد على القواسم المشتركة والبحث عن حلول تمكّن الناس من العيش بسلام، وحرية، وازدهار.

وسواءً أأحببنا ذلك أم لا، يشكل البشر عائلة كبيرة غالباً ما تنشب شجارات بين أفرادها، ولكن في استطاعتنا أن نحب بعضنا بعضاً بالتساوي. وستكون هناك على الدوام اختلافات في الرأي وشجارات، ولكن ليس عليها أن تحملنا على القتل وخوض الحروب في ما بيننا. لقد علّمتنا البوذية، والمسيحية، وأديان هامة أخرى، على الدوام أنه يُفترض بنا التصرف بشكل جيد مع أعدائنا كما لو أنهم جيراننا أو أفراد من العائلة. فما اعتبرته شخصياتٌ هامة أمراً صائباً قبل مئات أو آلاف السنوات هو أكثر صواباً في زمن العولمة الحاضر والتقدم التكنولوجي السريع. ربما طبعت الجريمة والحروب تاريخنا البشري إلى حدٍّ كبير، ولكن لم يعد في استطاعتنا تحمّل عبء هذا السلوك أكثر فأكثر. فمن جهة، لقد قرّبت وسائلُ النقل والاتصالاتُ الحديثة البشريةَ من بعضها بعضاً، ومن جهة أخرى، مكّنت التكنولوجيا الحديثة مجموعات يزداد حجمها صِغراً من الحصول على الأسلحة الأكثر فتكاً.

لا يمكن لعجلة التاريخ العودة إلى الوراء. ويجب على البشرية أن تدرك بأسرع وقت ممكن أن إيديولوجيات القرنين التاسع عشر والعشرين كانت عبارة عن مآزق خطرة. وإذا أرادت البشرية

الاستمرار على المدى البعيد، عليها الخروج من هذه الطرقات المسدودة التي تسلكها في عملية تطورها. وللمرة الأولى ربما، قد تكون هناك إمكانية لتحويل الدول إلى شركات خدمات مسالمة لا تخدم فقط النخب الحاكمة والأفراد الحاكمين، سواءً أكانوا منتخبين أم لا.

ولإنجاح عملية التحويل هذه، لا يكفي إنشاء دول تقليدية تتمتع بحكم القانون، والديموقراطية غير المباشرة، وتمارس الاحتكار على أراضيها. لقد فشل هذا النموذج في السنوات المائتين الأخيرة. وحتى عندما حقق بعض النجاح، كان يبدو الأمر كما لو أن الناس يعملون لصالح الدولة بصفة رئيسة وليس بالعكس. وعملية تحويل الدولة من نصف إلآه إلى شركة خدمات تخدم الناس لن تكون ممكنة إلا إذا استُبدلت الديموقراطية المباشرة بالديموقراطية غير المباشرة، ووُضع حدٌّ لاحتكار الدولة على أرضها من خلال منح حق تقرير المصير على مستوى الجماعة السكانية المحلية.

قد يبدو هذا الأمر توقاً إلى الدولة الخيالية بالنسبة إلى العديد من الناس، ولا سيما بالنسبة إلى أولئك الأشخاص المقيمين في دول لا تزال بعيدة كل البعد عن كونها ديموقراطيات تتمتع بحكم القانون. ولكن، ألم تتحقق العديد من التصورات التي ظهرت في القرون الماضية؟ هل يُفترض بالبشرية التشبث بشكل يائس بنموذج دولة يعود تاريخها إلى العصر الزراعي؟ هناك أمر واحد مؤكد: في الألفية الثالثة، سوف يتلاشى عاجلاً أم آجلاً نموذج الدولة الذي يعود إلى العصر الزراعي على غرار نموذج دولة الصيادين - القطافين. والسؤال الوحيد المطروح هو ما إذا كان نموذج الدولة هذا سيتلاشى بشكل سِلمي أو في حرب عالمية تُستخدم فيها أسلحة الدمار الشامل.

إذا كان الصيادون – القطافون بحاجة إلى أرض واسعة لتأمين القوت لأنفسهم، فإن الأرض الضرورية لذلك تقلصت بشكل جذري في أثناء العصر الزراعي. وقبل العصر الزراعي، كان يتعيّن على الجميع تقريباً البحث عن الطعام للبقاء، في حين أنه يمكن للمزارع الحالي، في نهاية العصر الزراعي، إطعام تسعة وتسعين شخصاً، وتقليص حجم الأرض المزروعة أكثر فأكثر بسبب المحاصيل الأكبر حجماً. ولا يزال هذا التطور مستمراً. وفي استطاعة هذا الكوكب إطعام عدد إضافي كبير من الناس إذا استُخدمت معرفتنا العلمية بطريقة واعية، ووُفرت الحماية البيئية المناسبة. وعلى الصعيد العالمي، سينخفض عدد المزارعين إلى حدٍّ كبير في المستقبل، كما وأن الزراعة الحديثة لا تملك أي قاسم مشترك تقريباً مع الزراعة التقليدية.

وتتقدم عملية العولمة بسرعة، ولن تتمكن تلك الدول التي تعتقد أن في استطاعتها الإفلات من هذه العملية من الاستمرار على المدى البعيد، لأنها لن تكون قادرة على المنافسة ببساطة. فالعولمة تجمعنا في العائلة الكبيرة التي لطالما شكّلناها في الواقع. واليوم، يتعيّن على البشرية الاختيار بين ما إذا كانت تريد تحقيق هذا التحول بشكل سِلمي إلى حدٍّ ما، أو أنها تريد متابعة ما دأبت عليه في الماضي، ولكن باستخدام أسلحة تزداد خطورة وقد تدمّر البشرية ومحيطها ذات يوم.

تُظهر دراسة التاريخ أن للدول دورات حياة على غرار البشر الذين يُنشئونها. فهي تنشأ، وتنمو، وتتبدل حدودها، وتضمحلّ وتزول مجدداً. إنها عملية طبيعية يُفترض بالناس التأمل بها بمزيد من الاسترخاء، والاستعداد لإتمامها على نحو سِلمي.

لم تكن أي دولة تقريباً تملك حدودها الحالية منذ مائتي عام. فدول مثل فرنسا، وإسبانيا، والبرتغال، وإنكلترا، بإمبراطورياتها الاستعمارية،

كانت أكبر حجماً مما هي حالها اليوم، في حين أن دولاً أخرى كالولايات المتحدة كانت أصغر حجماً. فحجم الولايات المتحدة لم يزدد إلا في القرن التاسع عشر عندما سيطرت على مناطق واسعة في الجنوب والغرب وحصلت على الألاسكا. حتى إن سويسرا توسّعت في أواسط القرن التاسع عشر. وإمارة ليشتنشتاين هي أحد الاستثناءات القليلة التي لم تتبدل مساحة أرضها في السنوات المائتين الماضية.

لسوء الحظ نادراً ما كان يتم نشوء الدول ونموّها واضمحلالها بطريقة سلمية: ثورات، حروب أهلية، وحروب للسيطرة رافقت ظهور دول وزوالها. ولم يكن الإنسان الأول المنتصب على الأرجح إنساناً مسالماً قبل مليوني عام، ويمكن لنا الافتراض أنه خاض نزاعات للمحافظة على أرضه والسلاح بيده. وينتابني شك حول ما إذا كان في استطاعتنا تحمّل تكلفة هذه الكماليات في الألفية الثالثة. فلدى اتخاذ قرار بشأن دورة حياة الدولة، يُفترض استبدال السلاح الموجود بين أيدينا على أرض المعركة بصندوق الاقتراع وفقاً لحكم القانون في دولة ديموقراطية.

لا تزال البشرية في عصر الصيادين - القطافين على الصعيدين المادي والاجتماعي والجيني، وفي العصر الزراعي على الصعيدين الفكري وبُنيات الدولة. ولكن عصر الرحلات الفضائية بدأ في الواقع. وفي بداية عصر الفضاء، يمكننا رؤية أبعاد جديدة تماماً مُتاحة للبشرية. وليس علينا سوى الإمساك بها بدلاً من التقاتل. ففي نهاية القرن العشرين، فتحت الدول الإفرادية التي تخوض منافسة وطنية باب عصر الفضاء، مع نفقات مالية كبيرة وجهد تكنولوجي. وفي بداية القرن الحادي والعشرين، تضطلع المؤسسات الخاصة شيئاً فشيئاً بدور الدولة في الفضاء، ولا يزال من الصعب جداً على معظم الأشخاص أن

يتصوروا مستقبل الجنس البشري في الفضاء. ومن جهة أخرى، كان من المستحيل تقريباً على الشعوب الأولى في أفريقيا أن تتصور قيام أشخاص منها باستيطان معظم أنحاء الأرض في غضون 100.000 عام تقريباً.

ومن المحتمل أن تتخطى البشرية حدود نظامنا الشمسي، وتنتشر في مختلف أنحاء المجرّة في وقت أقصر من الوقت الذي يتطلبه قيامنا باستيطان كوكبنا. فالرأي الذي نسمعه في غالب الأحيان والمتمثل باستحالة تحليق أي سفينة فضائية بسرعة أكبر من سرعة الضوء، وأن البشرية لا تستطيع لهذا السبب اجتياز هذه المسافات الضخمة في وقت معقول، يبدو بعد تحليل متأنٍّ لنظريات أينشتاين، وآخرين، أنه ليس ذلك العائق الذي لا يمكن تخطيه. والتطرق إلى هذه المسألة، بمزيد من التفصيل، يُخرجنا عن الموضوع المطروح في هذا الكتاب، ولكن هناك نظريات في علم الفيزياء تشير إلى إمكانية اجتياز هذه المسافات الهائلة في وقت قصير نسبياً. لقد دأب علماء بارزون على عقد لقاءات منتظمة، وبشكل سرّي، منذ سنوات لمناقشة هذه النظريات. ونظمت وكالة الفضاء الأميركية (الناسا) أيضاً لقاءات مماثلة لمناقشة التكنولوجيات الممكنة التي قد تحلّ ذات يوم مكان علم الصواريخ التقليدية وتجعل الرحلات الفضائية إلى ما وراء نظامنا الشمسي أمراً ممكناً.

ففي القرن التاسع عشر، كانت فكرة قيام الناس ذات يوم بالسفر إلى القمر أمراً خيالياً. ولم يكن لدى العلماء، في ذلك الوقت، أي نظريات جدّية تجعل هذه الرحلات الجوّية ممكنة. وفي النصف الثاني من القرن العشرين، طار الإنسان إلى القمر وهبط هناك. وفي بداية القرن الحادي والعشرين، هناك نظريات حول كيفية القيام برحلات فضائية

مأهــولة بين النجوم في وقت قصير، ولكن عقوداً قد تمر على الأرجح قبل أن يُثبت العلم باليقين أن تلك النظريات يمكن تطبيقها عملياً. وقد تمــر قــرون قبل بدء البشرية باستيطان مختلف أنحاء مجرّتنا. بالرغم من ذلــك، إن المفاجآت ممكنة دائماً في العلم. وكل عالم في القرن التاسع عشر وجد الجرأة للتنبّؤ أن الناس سيطيرون إلى القمر بعد أقل من قرن، اعتُــبر حالماً غير واقعي. وإذا تجرّأ عالم في بداية الألفية الثالثة على التنبّؤ أن البــشرية ســتكون قادرة تقنياً على استيطان المجرّة في نهاية الألفية الثالثة، فإنه قد يُعتبر شديد الحرص.

لقــد أظهر بحث جرى في السنوات القليلة الماضية أن الحياة على كــوكب الأرض تعرّضت للتدمير تقريباً عدة مرات في الثمانمائة مليون ســنة الماضية بسبب تبدلات مناخية شديدة. ولا نعلم بالتحديد سبب وقــوع هــذه الكوارث المناخية، ولكن الحسابات تشير إلى أن ارتطام جــرم سماوي بالأرض لا يتعدى قطره بضعة كيلومترات قد يؤدي إلى هــذه الــتأثيرات الكارثية. وهناك آلاف الأجرام السماوية المماثلة في نظامنا الشمسي التي تتفاوت مداراتها كثيراً، ولا يمكن بالتالي احتسابها بشكل محدد على امتداد فترات طويلة من الزمن. لا نــزال نحن البشر موجــودين هنا على كوكب الأرض في المركب نفسه. وبدلاً من شنّ حــروب علــى بعضنا بعضاً، يُفترض بنا أن نضمن قبل كل شيء أن يكــون هذا المركب في وضع ممتاز يمكّن الأجيال المستقبلية من العيش علــيه، وبــذل جهد، في الدرجة الثانية، لضمان توافر مراكب إضافية للبشرية ذات يوم.

إن اســتيطان مجــرّتنا هو خطوة كبيرة جداً بالنسبة إلى البشرية. وبالــرغم من ذلك، فهي خطوة أصغر، من وجهة نظر حالية، من قيام كــائن متحدر من مناطق أفريقيا الحارة باستيطان المناطق القطبية. لقد

كـــان في اســـتطاعة الفكر البشري تخطي كل تلك العقبات، وليست المـــسافات الطويلة هي التي تشكل عائقاً بل عقلنا المتأثر إلى حدٍّ كبير بالـــنماذج السلوكية والفكرية العائدة إلى العصر الزراعي. علينا تحرير أنفسنا من هذه الروابط لمنح البشرية حرية التعاطي مع أبعاد جديدة.

ملحق: مسودة دستور للدولة في الألفية الثالثة

دستور المملكة س [الجمهورية ص]

الفصل الأول: المملكة س [الجمهورية ص]

المادة 1

1. المملكة س [الجمهورية ص] هي دولة كونفدرالية تقوم على أساس ديموقراطي وبرلماني، وتخدم السكان ضمن حدودها ليتمكنوا من العيش معاً بحرّية، وسلام، وازدهار.
2. سلطة الدولة منوطة بالملك [الرئيس] والشعب، ومستمدة منهما، فيمارسانها وفقاً لموجبات هذا الدستور.

المادة 2

1. من واجب الدولة أن تمثّل مصالح الشعب والدولة في علاقاتها بدول أخرى، واتحادات كونفدرالية رسمية، ومنظمات مماثلة.
2. من واجب الدولة إصدار قوانين ومراسيم تمكّن الشعب من العيش بحرّية، وسلام، وازدهار، ولا سيما إصدار تلك الأنظمة المتعلقة بالتعليم، والأمن الاجتماعي، والصحة، والنقل، والبيئة،

إضافةً إلى أنظمة تتعلق بالحكم الذاتي وواجبات الجماعات السكانية المحلية.

3. من واجب الدولة ضمان التقيّد بالدستور، والقوانين، والمراسيم. ولهذه الغاية، تقوم الدولة بتمويل المحاكم، وسلطات الادّعاء الرسمية، والشرطة.
4. لا تشمل واجبات الدولة امتلاك وإدارة مؤسسات ناشطة في التعليم، أو الأمن الاجتماعي، أو الصحة، أو النقل، أو أي ميدان آخر. يجب أن تكون هذه المؤسسات مملوكة من قِبل جماعات سكانية محلية، أو اتحادات جماعات سكانية محلية، أو مؤسسات تجارية خاصة، أو منظمات خاصة، وتشرف على إدارتها.

المادة 3

1. لتمويل نشاطاتها، تخوَّل الدول الحصول على كل عائداتها من الضرائب غير المباشرة كالضريبة على القيمة المضافة، أو الرسوم الجمركية، أو رسوم أخرى قابلة للتطبيق. وتخوَّل الجماعات السكانية المحلية تحصيل ضريبة السيادة التي تشمل كل الضرائب المباشرة على الأفراد والكيانات القانونية، وللدولة سلطة وضع القواعد الأساسية المرتبطة بالضرائب المباشرة لتجنّب إساءة المعاملة والنزاعات بين الجماعات السكانية المحلية.
2. تقتصد الدول بعائداتها، وتحقق كل عام فائضاً يتم توزيعه على الجماعات السكانية المحلية بشكل متوافق مع عدد سكانها. ويمكن للدولة توزيع جزء من الفائض بموجب قانون القسائم التعليمية على الأشخاص الملزمين بارتياد المدارس.

3. لا يُسمح للدولة بإصدار كفالات أو جمع قروض إلا في ظروف خاصة وبموجب القانون. وتخضع تلك القوانين لاستفتاء عام بموجب المادة 31. وبعد عشر سنوات على الأقل، يتعيّن تسديد القروض من خلال فائض الدولة والرهونات المُلغاة.

المادة 4

1. لا يمكن إدخال تغييرات على حدود المملكة س [الجمهورية ص] إلا بمقتضى القانون. ويحق للجماعات السكانية المحلية المتمتعة بحكم ذاتي الخروج من الاتحاد الكونفدرالي الرسمي. فتتخذ غالبية المواطنين في الجماعة السكانية والمتمتعة بحق الاقتراع قراراً بشأن الشروع بالدعوى القضائية لانسحاب الجماعة السكانية من الدولة. ويمكن تنظيم الانسحاب من خلال القانون أو عبر عقد اتفاقية مع الدولة تعالج كل حالة على حدة. وفي حالة توقيع اتفاقية مع الدولة، يُجرى اقتراع ثانٍ في الجماعة السكانية المحلية بعد إنهاء المفاوضات بشأن الاتفاقية.
2. إن إدخال تغييرات على الحدود بين الجماعات السكانية المحلية، وإنشاء جماعات سكانية محلية جديدة، ودمج الجماعات القائمة، تتطلب الحصول على غالبية أصوات المواطنين المتمتعين بحق الاقتراع والمقيمين مع تلك الجماعات السكانية المحلية.

الفصل الثاني: الملك [الرئيس]

المادة 5

يجب على قوانين العائلة الملكية أن تحدد طريقة الخلافة على العرش، والوراثة في العائلة الملكية، وبلوغ الملك ووليّ العهد سنّ الرشد، إضافةً إلى أي وصاية مطلوبة.

[يُنتخب الرئيس لولاية من أربع سنوات في اقتراع سرّي وحرّ من قِبل المواطنين المتمتعين بحق الاقتراع. ويمكن إعادة انتخابه. ويجب انتخاب الرئيس قبل ستة أسابيع من انتهاء ولايته أو بعد ستة أسابيع من شغور منصب الرئاسة قبل الأوان. وإذا شُغر منصب الرئاسة قبل الأوان بسبب وفاة الرئيس أو استقالته، أو بسبب إقصائه عن المنصب (المادة 12)، يضطلع رئيس البرلمان بمهام رئيس الدولة حتى انتخاب رئيس جديد.

وعندما يخوض أكثر من مرشحَين الانتخابات الرئاسية، يقوم كل مواطن متمتع بحق الاقتراع بالتصويت في الدورة الأولى من الانتخابات لمرشحَين يرغب في إشراكهما في الدورة الثانية من الانتخابات. والمرشحان اللذان حلاّ في المرتبتين الأوليين يشاركان في الدورة الثانية التي يجب إجراؤها بعد أربعة عشر يوماً من الدورة الأولى، ويمنح كل مواطن متمتع بحق الاقتراع صوته لمرشح واحد. فيُنتخب المرشح الذي يحصل على الغالبية المطلقة للأصوات].

المادة 6

1. الملك [الرئيس] هو رأس الدولة ويمارس سلطته العليا استناداً إلى موجبات الدستور وقوانين أخرى.

2. الملك [الرئيس] كشخص لا يكون عُرضة لدعاوى قضائية، ولا يُعتبر مسؤولاً أمام القانون. ينطبق الأمر نفسه على الفرد المنتسب إلى العائلة الملكية [رئيس البرلمان] الذي يمارس مهامه بموجب المادة 11 كرئيس دولة بدلاً عن الملك [الرئيس].

المادة 7

1. يمثّل الملك [الرئيس] الدولة في كل علاقاتها بالبلدان الأجنبية من دون المساس بالمشاركة الضرورية في تحمّل مسؤولية الحكم.
2. إن المعاهدات التي يتم التخلي بموجبها عن أراض وطنية، أو التصرف بممتلكات وطنية، أو التصرف بحقوق السيادة أو امتيازات الدولة، أو فرض أي عبء جديد على المملكة س [الجمهورية ص] أو على المواطنين، أو الالتزام بأي واجب يُلحق الضرر بحقوق المواطنين، لا تكون مُلزِمة ما لم تحصل على موافقة البرلمان.

المادة 8

1. كل قانون، وميزانية، وقروض، وضرائب، ورسوم أخرى عائدة إلى الدولة (المادة 3) تتطلب موافقة الملك [الرئيس] لتكون مُلزِمة.
2. في حالات طارئة، يتخذ الملك [الرئيس] التدابير الضرورية من خلال مرسوم طوارئ للحفاظ على أمن الدولة ورفاهها. ولا يمكن لمراسيم الطوارئ إلغاء الدستور ككل أو مواده، بل يمكنها فقط الحدّ من تطبيق بعض مواد الدستور. ولا يمكن لمراسيم الطوارئ أيضاً الحدّ من حق كل شخص في الحياة، وتحرّم التعذيب والمعاملة غير الإنسانية، وتحرّم الرّق والأعمال الشاقة وفرض عقوبات خارج إطار القانون. إضافةً إلى ذلك، لا يمكن لمراسيم الطوارئ الحدّ من

هـــذه المادة، والمواد 5 و12 و47، وقانون العائلة الملكية. لا تعود مراســـيم الطوارئ سارية المفعول بعد ستة أشهر من إصدارها على الأكثر.

3. يعيّن الملك [الرئيس] قضاةً وفقاً لموجبات هذا الدستور (المادة 39).

المادة 9

1. يملـــك الملـــك [الرئيس] حقاً خاصاً بإلغاء أحكام قضائية صدرت بـــشكل قانوني، أو تخفيفها، أو استبدالها، وإنهاء ادعاءات قضائية بوشِر بها.
2. لـــدى إثارة البرلمان موضوع فرد من أفراد الحكومة، يمارس الملك [الـــرئيس] حقه الخاص بإلغاء أو تخفيف حكم قضائي صادر بحق ذلك الفرد بسبب تصرفاته الرسمية.

المادة 10

قـــبل تلقي كل حلف على العرش [رئيس] قَسم الولاء [قبل تسلّم المنـــصب]، يعلن في وثيقة مكتوبة أنه سيحكم المملكة س [الجمهورية ص] بموجب الدستور والقوانين الأخرى.

المادة 11

قد يعهد الملك إلى الوريث الشرعي التالي في عائلته الذي بلغ سنّ الرشـــد بممارسة سلطات ملكية بوصفه ممثّلاً له، وذلك إذا كان الملك عاجزاً بشكل مؤقت عن القيام بمهامه أو لدى إعداد الوريث لخلافته.

[قـــد يعهـــد الرئيس إلى رئيس البرلمان بممارسة سلطات رئاسية بوصفه ممثّلاً له، وذلك إذا كان عاجزاً بشكل مؤقت عن القيام بمهامه].

المادة 12

يمكن للخمسة بالمائة على الأقل من المواطنين الذين يتمتعون بحق الاقتـــراع التقدم بمشروع قانون لإجراء اقتراع حول عدم الثقة بالملك، وذكر السبب. ويجب على البرلمان الموافقة على اقتراع عدم الثقة هذا في اجـــتماعه الـــتالي وجعله اقتراعاً شعبياً (المادة 30). وإذا وافق الاقتراع الشعبـــي على عدم ثقته بالملك، يتعيّن إبلاغ الملك بالأمر ليتم التعاطي مـــع الحالة بموجب قانون العائلة الملكية. ويُعلم الملك البرلمان في غضون ستة أشهر بالقرار المتّخَذ بموجب قانون العائلة الملكية.

[يمكـــن للخمسة بالمائة على الأقل من المواطنين الذين يتمتعون بحق الاقتـــراع الـــتقدم بمشروع قانون لإجراء اقتراع حول عدم الثقة بالرئيس، وذكـــر السبب. ويجب على البرلمان الموافقة على اقتراع عدم الثقة هذا في اجـــتماعه الـــتالي وجعلـــه اقتراعاً شعبياً (المادة 30). وإذا وافق الاقتراع الـــشعبـــي على عدم ثقته بالرئيس، تتخذ المحكمة الدستورية (المادة 43) قراراً في غضون ستة أشهر بشأن وجوب تنحية الرئيس عن منصبه أم لا].

الفصل الثالث: حقوق المواطنين العامة وواجباتهم

المادة 13

1. كل المواطنين متساوون أمام القانون، والإدارات الرسمية مُتاحة لهم بالتساوي، وهم مَحَطّ مراقبة الأنظمة القانونية.
2. الجنسان متساويان في الحقوق.
3. ينظّم القانون عملية اكتساب الجنسية وفقدانها.
4. تحـــدَّد حقوق الأجانب من خلال الاتفاقيات في المقام الأول، أو على أساس المعاملة بالمثل لدى غياب الاتفاقيات.

المادة 14

1. يُمنح كل مواطن حرّية الإقامة في أي مكان ضمن أراضي الدولة، واكتساب ملكية أيّاً تكن مواصفاها، شريطة الاطّلاع على الأنظمة القانونية المفصَّلة المرتبطة بهذه المسائل.
2. إن الأشخاص المقيمين ضمن أراضي الدولة ملزمون بالاطّلاع على قوانيـــنها، ويُمـــنحون حـــق التمتع بالحماية التي يكفلها الدستور وقوانين أخرى.

المادة 15

1. يُمـــنح كـــل المواطـــنين الحقـــوق المدنـــية وفقاً لموجبات هذا الدستور.
2. يمكـــن لكـــل المواطـــنين الذين بلغوا سنّ الثامنة عشرة، ويقيمون بانتظام في الدولة، ولم يُنقض حقهم بالاقتراع، ممارسة كل الحقوق السياسية المرتبطة بالدولة وبجماعته السكانية المحلية.

المادة 16

1. ضمان الحرّية الشخصية، والحصانة المنـــزلية، وحرمة البريد.
2. باســتثناء الحــالات المحدَّدة في القانون وطريقة وصفها، لا يمكن اعــتقال أي شــخص أو أسره، ولا يمكن تفتيش أي منــزل، أو رســالة أو مادة مكتوبة، أو أي شخص، ولا يمكن وضع اليد على أي رسالة أو مادة مكتوبة.
3. إن الأشــخاص الــذين يُعتقلون بشكل غير قانوني وأولئك الذين تثــبت براءهم بعد الإدانة يكونون مخوَّلين للحصول على تعويض كامل من الدولة تحدده المحاكم. ويعود إلى القانون اتخاذ قرار بشأن مــا إذا كــان للدولة حق الاستعانة به في مواجهة فريق ثالث في حالات مماثلة، وإلى أي مدى تملك هذا الحق.

المادة 17

1. لا يمكن حرمان أحد من قاضيه الخاص، يمكن عدم إنشاء محاكم خاصة.
2. لا يمكــن تهديــد أحد بعقوبات أو تعريضه لهذه العقوبات التي لا يحددها القانون.
3. يكــون للأشخاص المتهمين حق الحصول على دفاع في الدعاوى الجزائية كافة.

المادة 18

1. ضمان حرمة الملكية الخاصة.
2. عندما يكون الأمر متعلّقاً بالمصلحة العامة، يمكن تعريض أي نوع من الملكية للرهن العقاري لقاء تعويض مناسب تحدد المحاكم قيمته إذا حدث نــزاع في شأنه.

3. ينظّم القانون عملية مصادرة الممتلكات.

المادة 19

حرّية التجارة والصناعة في إطار الحدود القانونية؛ ينظّم القانون عملية تحديد فترات زمنية محددة لامتيازات تجارية وصناعية حصرية.

المادة 20

ضمان حرّية المعتقد والضمير للأشخاص كافة. وتُمنح كل الأديان حق ممارسة شعائرها والقيام بالخدمات الدينية بما يتوافق مع المبادئ الأخلاقية والنظام العام.

المادة 21

1. يُمنح كل شخص حرّية التعبير عن رأيه وإبلاغ أفكاره بكلام الفم أو كتابةً، بالطباعة أو من خلال الصور، ضمن حدود القانون والمبادئ الأخلاقية.
2. يُضمن حق حرية إقامة الاتحادات والتجمّع ضمن الأطر القانونية.

الفصل الرابع: حقوق المواطنين العامة وواجباتهم

المادة 22

يمـــثّل البرلمان الشعب في كل تلك الحالات التي لا يمكن للشعب اتخاذ قرار بشأنها بموجب الدستور. ويحق للبرلمان ما يلي:

أ. المشاركة في العمل التشريعي وعقد الاتفاقيات؛

ب. اقتراح أعضاء الحكومة على الملك [الرئيس] وحجب الثقة عنهم؛

ج. المشاركة في تعيين القضاة؛

د. التــصديق علـــى ميـــزانية الدولة والقروض (المادة 3)، إضافةً إلى الضرائب والرسوم (المادة 3)؛

هـــــ. مراقبة إدارة الدولة ككل. لا يشمل حق البرلمان مراقبة الأحكام الصادرة عن المحاكم أو مهام الملك [الرئيس].

المادة 23

1. يـــتكون البرلمان من خمسة وعشرين ممثلاً ينتخبهم الشعب باقتراع عام، متساوٍ، سرّي، ومباشر. وتوزَّع التفويضات على المجموعات الناخـــبة الـــتي حـــصلت على 4 بالمائة على الأقل من الأصوات القانونية في الدولة ككل.
2. تملك كل مجموعة ناخبة حق تعيين بديل واحد عن كلّ من ممثّليها ينوب عنه في حال عدم تمكنه من المشاركة في جلسة للبرلمان. يجب علـــى الممـــثل الذي لا يستطيع المشاركة إبلاغ رئيس البرلمان في الوقت المناسب.
3. لا يمكـــن لأعضاء الحكومة والمحاكم أن يكونوا أعضاء في البرلمان في آن معاً.

4. يصدر قانون خاص بشأن الأنظمة المفصَّلة المتعلقة بإدارة الانتخابات.

المادة 24

في غضون أربعة أسابيع من انتهاء الانتخابات البرلمانية، يدعو الملك [الرئيس] إلى انعقاد الجمعية التأسيسية للبرلمان. وينتخب البرلمان في هذه الجمعية رئيسه ونائب الرئيس، ويدعو رئيس البرلمان أو نائبه إلى عقد جلسات إضافية للبرلمان. بالإضافة إلى الملك [الرئيس]، يملك رئيس المجلس، ونائبه، والممثلون، حق الدعوة إلى انعقاد البرلمان إذا طلب ثمانية منهم على الأقل ذلك.

المادة 25

يُنتخب الممثلون لولاية من أربع سنوات. ويحق للملك [الرئيس] أو الشعب، على التوالي، حل البرلمان والدعوة إلى انتخابات جديدة على أن تُجرى في غضون شهرين من حل البرلمان. ويحق للخمسة بالمائة من المواطنين الذين يملكون حق الاقتراع التقدم باقتراح إجراء اقتراع شعبي لحل البرلمان.

المادة 26

1. لا يمكن إلقاء القبض على أي ممثل في أثناء انعقاد البرلمان من دون موافقة تلك الهيئة ما لم يرتكب جنحة صارخة.
2. في الحالة الأخيرة، يجب إبلاغ البرلمان على الفور بعملية الاعتقال وموجباته، فيتخذ البرلمان قراراً بشأن تأييد عملية الاعتقال أم لا. ويجب وضع كل المستندات المرتبطة بالقضية بتصرّف البرلمان إذا طلب ذلك.

3. إذا أُلقـــي القـــبض على ممثل ما عندما لا يكون البرلمان في انعقاد، يجب إبلاغ رئيس البرلمان بالأمر على الفور وبموجبات الاعتقال.

المادة 27

1. يُقـــسِم كل أعضاء البرلمان اليمين التالي للملك [الرئيس] في جلسة البرلمان الافتتاحية (المادة 24):
"أُقسم بالتقيّد بدستور الدولة والقوانين القائمة، وتعزيز رفاه الدولة مـــن خلال البرلمان بكل طاقتي وبملء ضميري من دون وجود أي دوافع مُضمرة".
2. يقتـــرع أعضاء البرلمان بموجب قسمهم وقناعاتهم ليس إلا، ولن تُلقى عليهم أبداً مسؤولية تبعات اقتراعهم وما يتفوّهون به في أثناء جلسات البرلمان ولجانه. هم مسؤولون أمام البرلمان فقط ولا يمكن استدعاؤهم للمـــثول أمام محكمة العدل بسبب ما تقدّم. فقواعد الإجراء المذكور ينظّم كيفية ممارسة السلطة التأديبية في النقطة التالية.
3. يتـــبنى البرلمان إجراءاته المتّبَعة من خلال قرار يتخذه ويكون مرتبطاً بموجـــبات هذا الدستور. ومن المسائل التي تقوم هذه الإجراءات بتنظـــيمها تشكيل لجان برلمانية مختلفة، والانتخابات، والاقتراع في البرلمان، ودفع أجور الممثلين.

المادة 28

يدقّق البرلمان في قانونية انتخاب أعضائه وفي عملية الانتخاب بحدّ ذاتهـــا اســـتناداً إلى السجلات الانتخابية، إذا كان الأمر قابلاً للتطبيق، واســـتناداً إلى قـــرارات المحكمـــة الدستورية. تحوَّل الشكاوى المتعلقة بالانتخابات إلى المحكمة الدستورية.

المادة 29

1. يعود حق المبادرة في ما يتعلق بسَنّ القوانين إلى:
أ - الملك [الرئيس]؛
ب - البرلمان؛
ج - الحكومة؛
د - المواطنين المتمتعين بحق الاقتراع عندما يتقدّم 5 بالمائة منهم على الأقل بمبادرة ما.
2. إذا تضمنت المبادرة إنفاقاً عاماً، سواءً أكان مبلغاً على صورة دفعة واحدة أو على دفعات على امتداد فترة طويلة من الزمن. تتم مناقشة هذه المبادرة من قِبل البرلمان فقط إذا كانت مرفَقة باقتراحات لتوفير الاعتمادات المالية الضرورية.
3. تتم مناقشة المبادرات المستندة إلى هذا الدستور في الدورة التالية للبرلمان، إذا أمكن، على أن يُعقد بعد ستة أسابيع على الأكثر.

المادة 30

1. تخضع القوانين، والاتفاقيات (المادة 7)، والقروض، والضرائب، والرسوم (المادة 3)، التي يُقرّها البرلمان لاقتراع شعبي إذا قرر البرلمان ذلك، أو إذا تقدّم 5 بالمائة على الأقل من المواطنين المتمتعين بحق الاقتراع باقتراح في ذلك الشأن في غضون ستة أسابيع من نشر قرار البرلمان بشكل رسمي.
2. تُقدَّم قرارات البرلمان الخاضعة لاستفتاء عام إلى الملك [الرئيس] للتصديق عليها بعد إجراء الاستفتاء العام، أو بعد مرور مهلة الأسابيع الستة القانونية من دون التقدم بطلب رسمي لإجراء هذا الاستفتاء.

3. إذا رفض البرلمان قانوناً أُحيل إليه من خلال إجراءات مبادرة شعبية (المادة 29)، يخضع القانون المعنيّ لاستفتاء عام في غضون ستة أسابيع. ويحق للبرلمان التقدم إلى الشعب باقتراح بديل، ويُؤخَذ بنتيجة الاقتراع الشعبي بدلاً عن القرار البرلماني الضروري. وتقرّر غالبية مُطلَقة من الأصوات القانونية في الدولة ككل الموافقة على قرار سَنّ القانون أو رفضه.
4. تصدر أنظمة مفصَّلة أخرى مرتبطة بالمبادرة والاستفتاء العام على صورة قانون.

المادة 31

1. في ما يتعلق بإدارة الدولة، تحيل الحكومة إلى البرلمان تقييمات أولية تتناول الإنفاقات والعائدات كافة المتعلقة بالعام الإداري التالي ليقوم بتفحّصها والموافقة عليها، وتكون مُرفقة باقتراحات لفرض ضرائب.
2. في النصف الأول من كل عام إداري، تُحيل الحكومة إلى البرلمان تقريراً مفصّلاً عن العام السابق يُظهر طريقة تحسّن العائدات وجمعها لأهداف عُرض لها في التقييمات البرلمانية، شريطة قيام البرلمان بمنح موافقته على هذه التقييمات إذا تجاوزت الحد المتوقَّع لأسباب يمكن تبريرها، وقيام الحكومة بالإجابة عن الأسئلة كافة لدى غياب أي تبرير.
3. تُمنح الحكومة حق رصد إنفاق ذات طابع طارئ غير مذكور في التقييمات الأولية، وتنطبق عليه الشروط نفسها الآنف ذكرها.
4. يمكن عدم استخدام المدّخرات التي تحققت في حالات خاصة لتغطية زيادة الإنفاق في حالات أخرى.

المادة 32

1. يصبح القانون ساري المفعول بعد مرور ثمانية أيام على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية الوطنية، ما لم يحتوي على أي شرط آخر.
2. ينظّم القانون طريقة نشر القوانين، والقرارات المالية، والاتفاقيات، والأنظمـــة، وقرارات المنظمات الدولية، والإجراءات المستمَدة من معاهدات دولية. في ما يتعلق بالإجراءات القابلة للتطبيق في المملكة س [الجمهـــورية ص] والمـــرتبطة باتفاقيات دولية، يمكن تنظيم عملية النـــشر بـــشكل مبـــسَّط، ولا سيما على صورة منشور مرجعي للقوانين الأجنبية.

الفصل الخامس: الحكومة

المادة 33

1. وفقاً لموجبات هذه المادة، يتم التعاطي مع شؤون إدارة الدولة كافة من قِبل الحكومة المسؤولة أمام الملك [الرئيس] والبرلمان وفقاً لموجبات هذا الدستور وقوانين أخرى.
2. يمكن نقل مهام محدَّدة من خلال القانون، أو من خلال تفويضات مُلزمة قانونياً إلى مسؤولين أفراد، أو إدارات حكومية، أو لجان خاصة تستعين بهم الحكومة لإنجازها على نحو مستقل.

المادة 34

1. تتألف الحكومة من رئيس الوزراء وأربعة وزراء.
2. يتم تعيين رئيس الوزراء والوزراء من قِبل الملك [الرئيس] بالتوافق مع البرلمان ونزولاً عند طلب هذا الأخير. وبالطريقة نفسها، يعيَّن بديل لرئيس الوزراء ولكل وزير لتمثيل عضو الحكومة في حال عدم تمكنه من حضور جلسات الحكومة.
3. يُقسِم رئيس الوزراء والأعضاء الآخرون اليمين التالي للملك [الرئيس]:
"أُقسم بالتقيّد بدستور الدولة والقوانين القائمة، وتعزيز رفاه الدولة من خلال البرلمان بكل طاقتي وبملء ضميري من دون وجود أي دوافع مُضمرة".
4. تكون مدة ولاية الحكومة أربع سنوات، وتخضع لموجبات المادة 37.

المادة 35

1. تكـــون الحكومة مسؤولة عن تنفيذ كل القوانين وكل توجيهات الملك [الرئيس] أو البرلمان التي يسمح بها القانون.
2. تُصدر الحكومة المراسيم المطلوبة لتنفيذ القوانين والمعاهدات القابلة للتطبـــيق بشكل مباشر والتي لا يمكن إصدارها إلا في إطار القانون والمعاهدات القابلة للتطبيق بشكل مباشر.
3. للإيفـــاء بالتزامات أخرى بموجب المعاهدة، يمكن للحكومة إصدار المراسيم الضرورية ما لم تكن هناك حاجة إلى إصدار قانون.
4. يجـــب علـــى إدارة الدولـــة بأكملـــها التصرف تماماً ضمن إطار الدســـتور، والقـــوانين، والمعاهدات القابلة للتطبيق؛ وحيثما يمنح القانون الإدارة حرّية التصرف، يجب التقيّد تماماً بالإطار القانوني.

المادة 36

إن المسائل التالية بصفة خاصة هي من صلاحية الحكومة:

أ- الإشراف على إدارة الدولة؛

ب-تعـــيين موظفين حكوميين وإقالتهم من الخدمة باستثناء القضاة أو الموظفين الحكوميين في البرلمان؛

ج- وضـــع الميـــزانية السنوية والتقرير الذي يتناول نشاطاتها في العام السابق، وإحالتهما إلى الملك [الرئيس] والبرلمان سنوياً؛

د- وضع قوانينها الإجرائية ونشرها.

المادة 37

1. إذا فقدت الحكومة ثقة الملك [الرئيس] أو البرلمان، تبطل سلطتها في مـــزاولة المهـــام الحكومية. ويعيّن الملك [الرئيس] حكومة تصريف

أعمال للاهتمام بشؤون إدارة الدولة ككل حتى قيام حكومة جديدة. ويمكن للملك [الرئيس] أيضاً تعيين أعضاء من الحكومة القديمة في حكومة تصريف الأعمال. ويجب على حكومة تصريف الأعمال الحصول على الثقة في غضون أربعة أشهر ما لم يعيّن الملك [الرئيس] حكومة جديدة بالتوافق مع البرلمان ونزولاً عند طلب هذا الأخير (المادة 34).

2. إذا فقد عضو من الحكومة ثقة الملك [الرئيس] أو البرلمان، يتم اتخاذ قرار بتنحيته عن منصبه بالتوافق بين الملك [الرئيس] والبرلمان. ويجب على نائبه تولّي مهامه الحكومية حتى تعيين عضو جديد في الحكومة.

الفصل السادس: المحاكم

أ - شروط عامة

المادة 38

1. يتم تولّي شؤون إدارة العدل كافة باسم الملك [الرئيس] والشعب من قِبل قضاة يقوم الملك [الرئيس] بتعيينهم (المادة 8). وتصدر قرارات وأحكام القضاة باسم الملك [الرئيس] والشعب.
2. يتمتع القضاة بالاستقلالية لدى ممارسة مهامهم القضائية، وذلك ضمن إطار القانون ولدى النظر في دعاوى قضائية. وتُرفق قراراتهم وأحكامهم بتقرير يتناول أسباب القرارات والأحكام الصادرة. ويمكن لإدارة العدل استمزاج قوانين دولة أخرى عندما ينص الدستور على ذلك بوضوح (المادة 9).
3. القضاة الذين تشملهم هذه المادة هم قضاة كل المحاكم العادية (المادتان 40 و41)، وقضاة المحكمة الإدارية (المادة 42)، وقضاة المحكمة الدستورية كذلك (المادة 43).

المادة 39

1. لاختيار القضاة، ينشئ الملك [الرئيس] والبرلمان لجنة مشتركة يرأسها الملك [الرئيس]، ويكون الصوت المرجِّح في حال حدوث اقتراع تساوت فيه أصوات الموافقين والمعارضين. ويمكنه تعيين أعضاء لهذه اللجنة بقدر عدد الأعضاء الذين يمكن للبرلمان تعيينهم. وينتدب البرلمان ممثلاً واحداً لكل مجموعة ناخبة ممثّلة في البرلمان، وتنتدب الحكومة وزير العدل، وتكون مداولات اللجنة سرّية.

ويمكن للّجنة التوصية فقط بمرشحين للبرلمان بموافقة الملك [الرئيس]. وإذا انتخب البرلمان المرشح الموصى به، يعيَّن حينذاك قاضياً من قِبل الملك [الرئيس].

2. إذا رفض البرلمان المرشح الموصى به من قِبل اللجنة، وإذا لم يتم التوصل إلى اتفاق حول مرشح جديد في غضون أربعة أسابيع، يتعيّن على البرلمان طرح مرشح مقابل وإصدار توجيهات بإجراء اقتراع شعبي. وفي حالة الاقتراع الشعبي، يمكن للمواطنين المتمتعين بحقوق الاقتراع تسمية مرشح وفقاً لإجراءات المبادرة (المادة 29). وإذا كان هناك أكثر من مرشحَين، يجري الاقتراع الشعبي في دورتين وفقاً للمادة 47. ويعيّن الملك [الرئيس] المرشح الذي حصل على الغالبية العظمى من الأصوات قاضياً.

3. يبقى القاضي المعيَّن لأجَل محدد في منصبه حتى يتم تقليد خلفه المنصب. ويصدر قانون خاص بموجبات أخرى مفصَّلة مرتبطة بالإجراء، وحق الامتناع، والمرتَّبات، والرسوم التي يتعيّن على الفرقاء المعنيين تسديدها.

ب - المحاكم العادية

المادة 40

1. تمارس محكمة المقاطعة سلطة القضاء أولاً، ومحكمة الاستئناف العليا ثانياً، والمحكمة العليا ثالثاً.

2. من خلال القانون، يمكن في البداية تفويض موظفين رسميين يعملون في محكمة المقاطعة بمتابعة بعض أنواع الحالات، ويكونون مدرَّبين بصفة خاصة ومطيعين للتوجيهات.

المادة 41

تتمتع المحكمة العليا بسلطة تمكنها من فرض الانضباط على أعضاء المحاكم العادية والموظفين الرسميين في المحاكم.

ج – المحكمة الإدارية

المادة 42

1. تتكوّن المحكمة الإدارية من خمسة قضاة وخمسة قضاة بدلاء يعيّنهم الملك [الرئيس] (المادة 39). يجب أن تكون غالبية القضاة من مواطني البلد.
2. تبلغ مدة ولاية القضاة والقضاة البدلاء في المحكمة الإدارية خمس سنوات. وتكون مدة الولاية منظَّمة بحيث تنتهي كل عام ولاية قاضٍ واحد وقاضٍ بديل واحد. وفي التعيين الأول، يُتخذ قرار بشأن مدة ولاية القضاة الخمسة والقضاة الخمسة البدلاء بالاقتراع. وإذا غادر قاضٍ أو قاضٍ بديل منصبه قبل الأوان، يعيَّن خلفه للمدة المتبقية من ولاية القاضي المغادر، ويمكن إعادة انتخابه.
3. ينتخب القضاة الخمسة كل عام أحد أعضائهم رئيساً وآخر نائباً للرئيس.
4. إذا عجز أحد القضاة عن حضور اجتماع ما، يقوم قاضٍ بديل بتمثيله في هذه الحالة. ويجب إجراء عملية الاستبدال مداورةً.
5. يمكن عرض كل قرارات ومراسيم الحكومة واللجان المنبثقة عنها (المادة 33) على المحكمة الإدارية للنظر فيها ما لم يلاحظ القانون نقاط الخلاف.

د - المحكمة الدستورية

المادة 43

1. تحمي المحكمة الدستورية الحقوق التي ينص عليها الدستور، وتتخذ قراراً بشأن النزاعات التي تدور حول الأهلية بين المحاكم وإدارة الدولة.
2. تتمتع المحكمة الدستورية أيضاً بالأهلية لتحديد ما إذا كانت القوانين والاتفاقات الدولية مطابقة للدستور، وما إذا كانت المراسيم الحكومية مطابقة للقوانين؛ وفي حال عدم مطابقتها، يمكن إعلان بطلانها. وتقوم المحكمة الدستورية أيضاً مقام محكمة انتخابية.
3. في الحالات الأخرى، تطبَّق الأنظمة المذكورة وفقاً للمادة 42.

الفصل السابع:
حول الجماعات السكانية المحلية والإدارة

المادة 44

يلاحظ القانون الشروط المتعلقة بتنظيم الجماعات السكانية المحلية وواجباتها في نطاق نشاطها وفي المهام الموكلة إليها.

تحدَّد المبادئ التالية في القانون المتعلق بالجماعات السكانية المحلية:

أ- حرّية انتخاب رئيس البلدية ومجلس الجماعة السكانية من قِبل مواطني الجماعة؛

ب-حق الجماعة السكانية بمنح الجنسية، وحرّية المواطنين في الإقامة مع أي جماعة؛

ج- حق الجماعة السكانية بجمع الضرائب (المادة 3) وإدارة أصول الجماعة؛

د- إدارة الشرطة المحلّية تحت إشراف الحكومة.

المادة 45

1. تكون الدولة، والجماعات السكانية المحلية، وشركات أخرى، ومؤسسات، ومؤسسات القانون العام، مسؤولة عن الضرر اللاحق بفريق ثالث من الأشخاص من قِبل أفراد يكونون عملاء لها ويتصرفون بشكل غير قانوني بصفتهم الرسمية.
2. إن الأفراد الذين يعملون بوصفهم عملاء يكونون مسؤولين أمام الدولة، أو الجماعة السكانية المحلية، أو المؤسسة، أو هيئات أخرى تُعنى بالقانون العام، عن أي ضرر مباشر يلحق بهذه الكيانات بسبب إهمال واجباتهم الرسمية على نحو متعمَّد وفاضح.

3. يلاحــــظ قانــــون منفصل شروطاً مفصَّلة إضافية، ولا سيما تلك المرتبطة بالأهلية.

الفصل الثامن: صون الدستور

المادة 46

يمكن للملك [الرئيس]، أو البرلمان، أو الحكومة، اقتراح إدخال تعديلات على الدستور أو شروحات مُلزمة، أو القيام بذلك من خلال مبادرة (المادة 29)، وهي بحاجة إلى موافقة البرلمان من خلال تصويت الممثلين الحاضرين بالإجماع أو بغالبية ثلاثة أرباع الحاضرين منهم في جلستين متتاليتين للبرلمان، وعبر اقتراع شعبي إذا لزم الأمر (المادة 30). وفي كل حالة، تكون موافقة الملك [الرئيس] ضرورية إلا في حالة إجراءات إلغاء الملكية [الجمهورية] (المادة 47).

المادة 47

1. يمكن للخمسة بالمائة على الأقل من المواطنين المتمتعين بحق الاقتراع التقدم بمبادرة لإلغاء الملكية [الجمهورية]. وإذا قُبلت المبادرة من خلال اقتراع شعبي، يتعيّن على البرلمان وضع دستور جديد للجمهورية [الملكية] والدعوة إلى اقتراع شعبي بعد عام واحد على الأقل وعامين على الأكثر. وللملك [الرئيس] حق طرح دستور جديد على الاقتراع الشعبي نفسه. في هذه الحالة، يُستبدل إجراء تغيير الدستور في المادة 46 بالإجراء التالي.
2. إذا كان هناك اقتراح واحد، تكون غالبية مطلقة كافية للموافقة (المادة 30). وإذا كان هناك اقتراحان، يملك كل مواطن متمتع بحق الاقتراع خيار الاختيار بين الدستور القائم والاقتراحين. في هذه الحالة، يكون على المواطن المتمتع بحق الاقتراع التصويت مرتين في الجولة الأولى من الاقتراع لنموذجين من الدستور يرغب في

إشراكهما في الجولة الثانية من الاقتراع. ويُطرح هذان النموذجان من الدستور اللذان حصلا على معظم الأصوات في عمليّتي التصويت الأولى والثانية على الجولة الثانية من الاقتراع. وفي الاقتراع الثاني الذي يجب إجراؤه بعد أربعة عشر يوماً من الاقتراع الأول، يمنح كل مواطن متمتع بحق الاقتراع صوتاً واحداً. ويُقبل الدستور الذي حصل على غالبية الأصوات المطلقة (المادة 30).

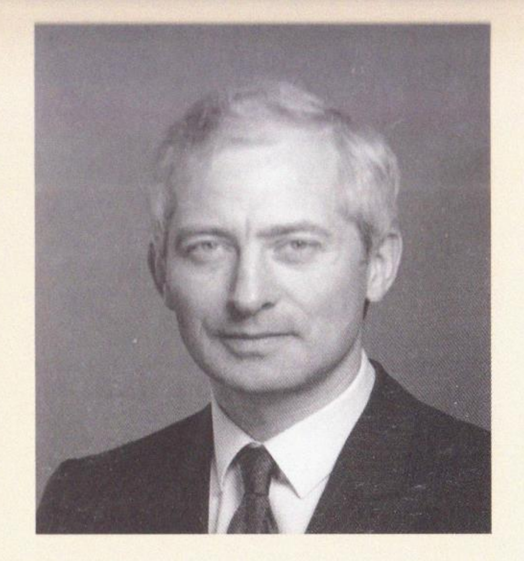
الفصل التاسع: موجبات نهائية

المادة 48

تُعتـــبر كل القوانين، والمراسيم، والموجبات التشريعية التي تناقض نـــص هـــذا الدســـتور لاغية، ويعاد النظر في الموجبات القانونية غير المنسجمة مع روح هذا القانون الرئيس لتتطابق مع الدستور.

فادوز، 11 كانون الأول/ديسمبر، 2007

فهرس



وُلـد **الأمير هانز آدم الثاني** عـام 1945، وهو الابن البكر
للأمـير فرانز جوزيف الثاني فون اوند زو ليشتنشتاين
وللأميرة جينا. تلقّى علومه في شوتنجيمنازيوم في فيينا
وهـي المدرسة الثانوية للمتفوقين في زوز، وجامعة سانت
غالـين، وتخـرّج عـام 1969 مُجـازاً. في 30 تموز / يوليـو
1967، تـزوج الأمير بالكونتيسة مـاري كينسكي فـون
ڤشينيتز وتيتو، ورُزقا بأربعة أبناء وبنات.

منـذ العام 1970، أوكل إليه والـده مهمة إعادة تنظيم كل
أصـول العائلـة الأميريـة، وجعلـه في العـام 1984 نائبـه
الدائـم. في 13 تشرين الثاني / نوفمـبر 1989، وبعد وفاة
والـده، أصبـح الأمـير هانـز آدم الثـاني الوصـيّ علـى
العرش.

في ظـل قيـادة الأمـير هانـز آدم، نجحـت ليشتنشتاين في
الانضمـام إلى منظمـة الأمم المتحـدة عـام 1990، وإلى
المنطقـة الاقتصاديـة الأوروبية عـام 1995. وفي استفتاء
عـام أُجـري في العـام 2003، اقـترع شعـب ليشتنشتاين
لصالـح التعديـل المقترح إدخالـه على الدستـور، والذي
يعزز موقع الديموقراطية والإمارة.

في 15 آب / أغسطـس 2004، عَـيّن الأمير هانـز آدم الثاني
ابنـه البكـر، الأمـير ألويس، نائبـاً دائمـاً لـه استعداداً
لخلافتـه على العرش، ويكرّس معظـم وقته اليوم لإدارة
أصول الأسرة الأميرية.

الموقع على الإنترنت www.fuerstenhaus.li

«إذا تمكنت البشرية في الألفية الثالثة من تحويل كل الدول إلى شركات خدمـات تعمل لصالح الناس على أساس الديموقراطية المباشَرة وغير المباشَرة وحـق تقرير المصير على المستوى المحلـي، فإن ذلك سيُعتبر نجاحاً عظيماً».

معتمـداً على اطّلاعه الواسع على أصول الدول والديموقراطية، وعلى خبرته كحاكم، يعرض هانز آدم الثاني، الأمير الحاكم في ليشتنشتاين، هنا لرؤيته الفريدة والشخصية لدولة الألفية الثالثة، والاستراتيجيات التي يمكن بواسطتها تحقيق ذلك.


ISBN 978-614-01-0029-9


الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.
www.asp.com.lb - www.aspbooks.com